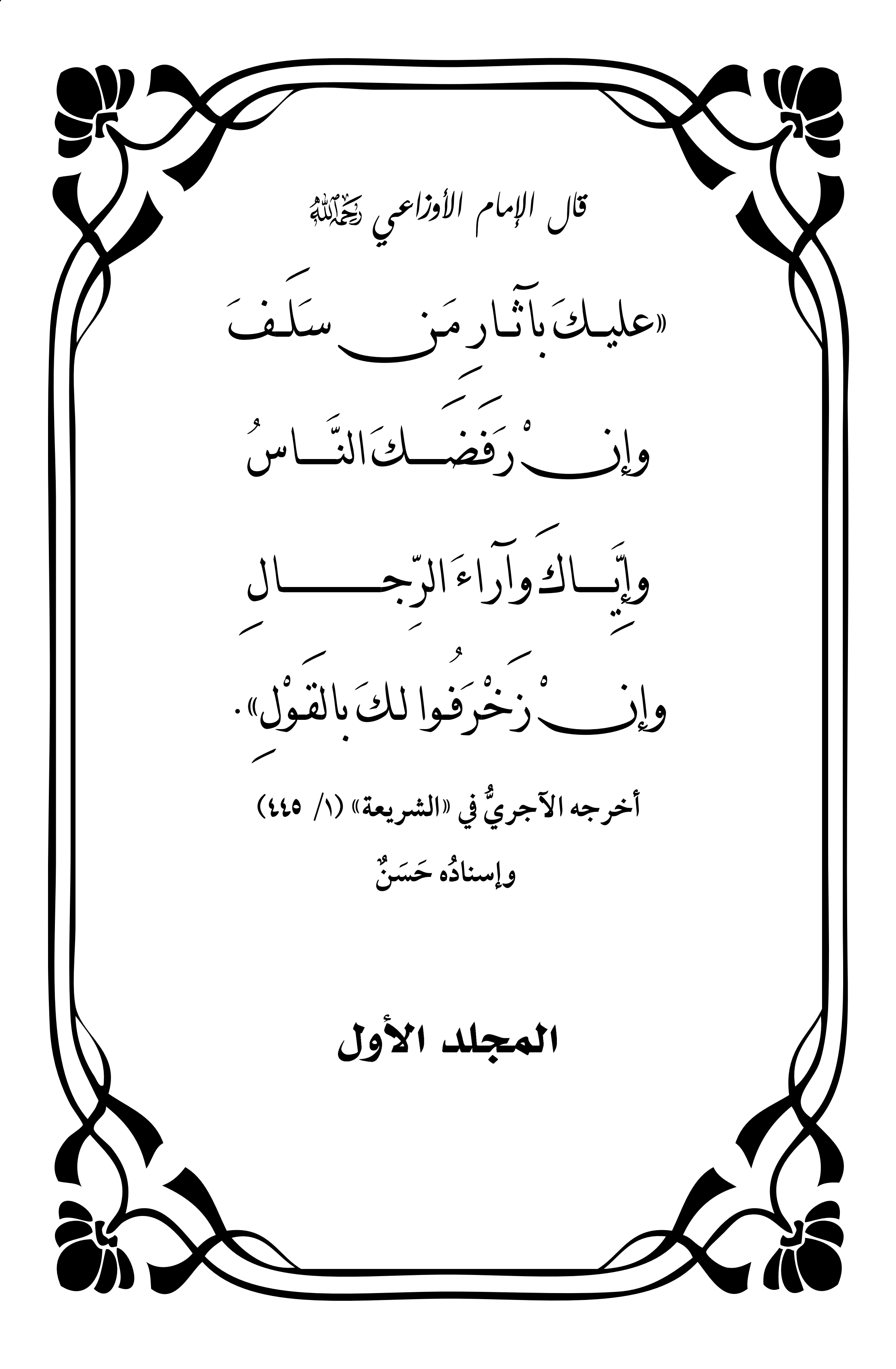


قال الإمام الأوزاعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

«عليكَ بآثارِ مَن سَلَفَ

وإنْ رَفَضَكَ النَّاسُ

وإيَّاكَ وآراءَ الرِّجالِ

وإنْ زَخْرَفُوا لكَ بالقَوْلِ».

أخرجه الآجريُّ في «الشريعة» (١/ ٤٤٥)

وإسنادُه حَسَنٌ

المجلد الأول



الطَّبعَة الثانية

١٤٤٦هـ – ٢٠٢٤م

رقم الإيداع: ١٧١٢٣

دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر

٢٣ شارع محمد عبده - خلف الجامع الأزهر-القاهرة

٠٠٢٢٥١١٧٧٤٧

فرع المنصورة- شارع الهادي- عزبة عقل- المنصورة

ت: ٠٠٢٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣ ٠٠٢٠١٠٠٧٧١١٦٦٥

واتس | ٠٠٢٠١٠٠٧٨٦٨٩٨٣

Dar_Elollaa@hotmail.com



تَمَامُ المِنّة

في بيان اعتقاد أهل الحديث والسُّنَّة

الشرح الكبير

على

اعتقاد الإمام الحافظ

أبي عيسى الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

(ت: ٢٧٩)

تأليف

عبد المُنعِم بن عليّ الدَّمْسِيسِيّ

المِصريّ الأثريّ

قَدَّمَ له

فضيلة الشيخ المُحَدِّث

عبد الله بن عبد الرحمن السّعد

حفظه الله تعالى



قال شيخنا السَّعْدُ حفظه الله:

«أُوصي بالاستفادةِ من هذا الكتاب وبالاطّلاع عليه» .




تقديم
فضيلة الشيخ المُحَدّث
عبد الله بن عبد الرحمن السعد

حفظه الله تعالى

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ؛ مَنْ يَهْدِهِ اللهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلْ فَلَا هَادِيَ لَهُ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. أَمَّا بَعْدُ:

فقد اطَّلعتُ علىٰ بعضِ ما كتبه أخونا الشيخ: عبد المُنعِم بن عليّ الدَّمْسِيسِيّ، في كتابه المُسَمَّىٰ: «تمام المِنَّة في بيان اعتقاد أهل الحديث والسُّنة؛ شرح اعتقاد الإمام الترمذي»، فوجدتُ فيما قرأتُ أنه قد أجاد وأفاد وأتىٰ بالمراد، وذلك أنه ربط ما قال بالكتاب والسُّنَّة، وأكثر من الاستدلال، ثم أكثر من النقل عن أهل العلم الرَّاسخين والأئمة المحققين بفهم السلف الصالح ومَن تبعهم بإحسان إلىٰ يوم الدِّين؛ فجزاه الله خيرًا وبارك فيه.

هذا، ولْيُعْلَم أنَّ معتقد أصحاب الكتب السِّتَّة جميعًا وغيرِهم مِن أئمة الحديث مِمَّن سبقهم؛ كسفيان الثوري، والأوزاعي، ومالك، وابن عُيينة، وحَمَّاد بن سَلَمة، وابن زيد، والشَّافعي، وأحمد، وإسحاق، وغيرهم، وكذا من كان مِن أقرانهم؛ كأبي حاتم وأبي زُرعة الرَّازِيَيْن، وعبد الله بن عبد

الرحمن وعثمان بن سعيد الدَّارِمِيَّيْنِ، ومحمد بن نَصر المَروزي، وأبي بكر بن خُزيمة، والسَّاجي، وغيرهم، وكذا مَن أتىٰ مِن بعدهم؛ كابن جرير الطبري وأبي بكر بن أبي داود، وأبي جعفر العُقيلي، وأبي الحسن الدارقطني، وأبي عبد الله بن مَنْدَهْ وغيرهم كثير؛ هو ما دَلَّ عليه الكتاب والسُّنَّة والذي كان عليه الصحابة والسلف الصالح؛ مِن الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ وملائكته وكُتُبه ورُسُلِه وباليوم الآخر وبالقَدَر؛ خيرِه وشَرِّه. ومن الإيمان به تعالىٰ: الإيمان بربوبيته، وأنه الخالق المالك المُدَبِّر لهذا الكون بمَن فيه، كما أن من الإيمان بالله: الإيمان بأسمائه الحسنىٰ وبصفاته العُلا الواردة في الكتاب والسُّنَّة من غير تأويل ولا تعطيل، ومن غير تكييف ولا تمثيل، بل كما قال تعالىٰ: ﴿ لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ ﴾(١)، كما أنهم يُؤمنون بألوهيته عَزَّوَجَلَّ، وأنه هو المعبود بحق دون ما سواه، فلا يُصرف شيءٌ من العبادة إلا له وحده لا شريك له.

هذا، وأُوصي بالاستفادة من هذا الكتاب وبالاطِّلاع عليه.

وبالله تعالىٰ التوفيق

أملاه/ عبد الله بن عبد الرحمن آل سعد

١٣ من جُمادىٰ الآخر ١٤٤٥

---

(١) الشورىٰ: ١١.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الطبعة الثانية

الحمدُ للهِ الذي أظهرَ الحقَّ وأوضحَهُ، وكشف عن سبيلِه وبَيَّنَهُ، وهدىٰ مَنْ شاء مِنْ خلقِه إلىٰ طريقه، وأضلَّ مَن أراد منهم وبَعَّدَه، ونشهدُ أن لا إلهَ إلَّا اللُه وحدَه لا شريكَ له، الَّذي يُحيي ويُميت ويُنْشِئُ ويُقِيتُ ويُبدئ ويُعيدُ؛ شهادةَ مُقِرٍّ بعُبوديَّتِه، ومُذعِنٍ بأُلوهيَّتِه، ومُتبرِئٍ عن الحولِ والقوةِ إلَّا به، ونشهدُ أن محمدًا عبدُه ورسولُه؛ بَعَثَه إلىٰ الخلق كافَّةً، وأَمَرَه أن يدعوَ الناسَ عامَّةً؛ ﴿لِّيُنذِرَ مَن كَانَ حَيًّا وَيَحِقَّ ٱلْقَوْلُ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾(١).

أَمَّا بعدُ:

فإنَّ أوجبَ ما علىٰ المرء معرفةُ اعتقادِ الدِّينِ وما كَلَّفَ اللهُ به عبادَه من فهمِ توحيدِه وصفاتِه وتصديقِ رُسلِه بالدلائلِ واليقينِ، والتوصُّلِ إلىٰ طُرُقِها والاستدلالِ عليها بالحُججِ والبَراهينِ، وكان مِن أعظمِ مَقُولٍ وأوضحِ حُجَّةٍ ومعقولٍ:

❁ كتابُ اللهِ الحَقُّ المُبينُ.

❁ ثُمَّ قولُ رسولِ الله ﷺ، وصحابتِه الأخيار المُتَّقِين رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أجمعين.

---

(١) يس: ٧٠.

❁ ثُمَّ ما أجمعَ عليهِ السَّلَفُ الصَّالحون.

❁ ثُمَّ التمسكُ بمجموعِها والمُقامُ عليها إلىٰ يوم الدِّينِ.

❁ ثُمَّ الاجتنابُ عن البدعِ والاستماعِ إليها مِمَّا أحدثَها المُضِلُّون.

فهذه الوصايا المَوروثة المَتبوعة، والآثارُ المحفوظةُ المنقولةُ، وطرائقُ الحقِّ المَسلوكةُ، والدلائلُ اللائحةُ المَشهورةُ، والحُججُ الباهرةُ المَنصورةُ التي عملت عليها الصحابةُ والتابعون -ومَن بعدهم مِن خاصَّة الناسِ وعامَّتِهم من المسلمين- واعتقدوها حُجَّةً فيما بينهم وبين اللهِ ربِّ العالَمِين.

ثُمَّ مَنِ اقتدىٰ بهم من الأئمةِ المُهتدين، واقتفىٰ آثارَهم مِنَ المُتَّبِعين، واجتهد في سلوك سبيلِ المُتقين، وكان مع الذين اتَّقَوْا والذين هم مُحسنون.

فمَن أخذ في مثل هذه المَحَجَّةِ، ودَاومَ بهذه الحُجج علىٰ مِنهاجِ الشَّريعة أَمِنَ في دينه التَّبِعَةَ في العاجلةِ والآجِلَةِ، وتَمَسَّكَ بالعُروة الوُثقىٰ التي لا انفصامَ لها، واتَّقىٰ بالجُنَّة التي يُتَّقىٰ بمثلها؛ لِيَتَحَصَّنَ بجُملتِها، ويَستعجلَ بركتَها، ويحمدَ عاقبتَها في المعادِ والمآبِ إن شاء الله. ومَنْ أعرضَ عنها وابتغىٰ الحقَّ في غيرها مِمَّا يَهْوَاهُ، أو يَرُومُ سِواها مِمَّا تَعَدَّاه؛ أخطأَ في اختيارِ بُغيته وأغواهُ، وسَلَكَه سبيلَ الضلالةِ وأَرْدَاهُ في مَهاوي الهَلكةِ فيما يعترِضُ علىٰ كتابِ الله ﷿ وسُنَّةِ رسولِه ﷺ بضَرْبِ الأمثالِ ودَفْعِهما بأنواعِ المِحَال والحَيْدَةِ عنهما بالقِيلِ والقالِ، مِمَّا لم يُنزل اللهُ به من سلطانٍ، ولا عَرفهُ أهلُ التأويل واللِّسان، ولا خطرَ علىٰ قلب عاقلٍ بما يَقتضيه من بُرهانٍ، ولا انشرح له صدرُ مُوَحِّدٍ عن فِكر أو عِيانٍ؛ فقد استحوذَ عليه الشيطانُ، وأحاطَ به الخذلانُ، وأغواه بعصيانِ الرحمنِ، حتىٰ كابَرَ نفسَه بالزُّورِ والبُهتانِ.




فلم نَجد في كتابِ الله تعالىٰ وسُنَّةِ رسولِه ﷺ وآثارِ صحابتِه رضي الله عنهم إلَّا الحَثَّ علىٰ الاتِّباع، وذَمَّ التَّكَلُّفِ والاختراع؛ فمن اقتصرَ علىٰ هذه الآثارِ كان من المُتَّبِعِين، وكان أَوْلَاهُم بهذا الاسمِ، وأَحَقَّهم بهذا الوسمِ، وأخصَّهم بهذا الرَّسم «أصحاب الحديث» لاختصاصِهم برسولِ الله ﷺ واتِّبَاعِهم لقولِه، وطُولِ ملازمتِهم له، وتَحَمُّلِهم عِلْمَه، وحِفظِهم أنفاسَه وأفعالَه؛ فأخذوا الإسلامَ عنه مباشرةً، وشَرائعَه مُشاهدةً، وأحكامَه معاينةً، من غيرِ واسطةٍ ولا سفيرٍ بينهم وبينه واصلةٍ؛ فجَاولوها عِيانًا، وحفظوا عنه شِفاهًا، وتلقنوه مِن فِيهِ رَطْبًا، وتلقنوه من لسانِه عَذْبًا، واعتقدوا جميعَ ذلك حقًّا، وأخلصوا بذلك مِن قلوبهم يقينًا، فهذا دينٌ أُخِذَ أَوَّلُه عن رسول الله ﷺ مُشافهةً، لم يَشُبْهُ لَبْسٌ ولا شُبهةٌ، ثُمَّ نقلَها العدولُ عن العدولِ مِن غيرِ تَحامُلٍ ولا مَيْلٍ، ثُمَّ الكافَّةُ عن الكافَّةِ، والصَّافَّةُ عَن الصافةِ، والجماعةُ عن الجماعة، أَخْذَ كَفٍّ بِكَفٍّ، وتَمَسُّكَ خَلَفٍ بسلفٍ؛ كالحروفِ يَتلو بعضُها بعضًا، ويَتَّسِقُ أُخراها علىٰ أُولاها رَصْفًا ونَظْمًا.

فهؤلاء الذين تُعُهِّدَتْ بنقلِهم الشريعةُ، وانحفظتْ بهم أصولُ السُّنَّةِ، فوَجَبَتْ لهم بذلك المِنَّةُ علىٰ جميع الأُمَّةِ، والدعوةُ لهم مِن الله بالمغفرة(١)؛ فهم حَمَلَةُ عِلْمِهِ، ونَقَلَةُ دينِه، وسَفَرَتُه بينه وبين أُمَّتِه، وأُمناؤه في تبليغ الوَحْيِ عنه؛ فحَرِيٌّ أن يكونوا أَوْلَىٰ الناسِ به في حياتِه وَوَفَاتِه.

وكلُّ طائفةٍ من الأممِ مَرجعُها إليهم في صِحَّةِ حديثِه وسقيمِه، ومُعَوَّلُها عليهم فيما يُختلفُ فيه من أمورِه.

---

(١) غفر اللهُ لنا ولهم أجمعين؛ السَّابِقين منهم ومَن سار علىٰ نهجهم إلىٰ يوم الدِّين.

ثُمَّ كلُّ مَن اعتقد مذهبًا فإلىٰ صاحبِ مَقالتِه التي أَحدثَها يُنْسبُ، وإلىٰ رأيِه يَسْتندُ، إلَّا أصحابَ الحديثِ، فإنَّ صاحبَ مَقالتِهم رسولُ الله ﷺ؛ فهم إليه يَنتسبون، وإلىٰ عِلْمِه يَستندون، وبه يَستدلُّون، وبرأيه يَقتدون، وبذلك يَفتخرون، وعلىٰ أعداءِ سُنَّتِه بِقُربِهم منه يَصولون؛ فمَن يُوازيهم في شرفِ الذِّكْرِ، ويُباهيهم في ساحةِ الفخرِ وعُلُوِّ الاسمِ؟!

إِذِ اسمُهم مأخوذٌ من معاني الكتاب والسُّنَّة يَشتمل عليهما؛ لتَحققِهم بهما أو لاختصاصِهم بأخذِهما، فهم مُترددون في انتسابهم إلىٰ الحديث بين ما ذَكَرَ الله في كتابه؛ فقال تعالىٰ ذكره: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحۡسَنَ ٱلۡحَدِيثِ﴾(١)؛ فهو القرآنُ، فهم حَمَلَةُ القرآن وأهلُه وقُرَّاؤُه وحَفَظَتُه، وبين أن يَنتموا إلىٰ حديثِ رسولِ الله ﷺ؛ فهم نَقَلَتُه وحَمَلَتُه، فلا شكَّ أنهم يستحقون هذا الاسمَ لوجود المَعْنَيَيْنِ فيهم؛ فالحمدُ لله الذي كَمَّلَ لهذه الطائفةِ سِهامَ الإسلامِ، وشَرَّفَهم بجوامعِ هذه الأقسامِ، ومَيَّزَهم من جميعِ الأنامِ؛ حيث أَعَزَّهم اللهُ بدينه، ورَفعهم بكتابه، وأعلىٰ ذِكْرَهم بسُنَّتِه، وهَداهم إلىٰ طريقتِه وطريقةِ رسوله ﷺ؛ فهي الطائفةُ المَنصورةُ(٢)، والفِرقةُ الناجيةُ، والعُصْبَةُ الهاديةُ، والجماعةُ العادلةُ المتمسكةُ بالسُّنَّةِ، التي لا تُريدُ برسول الله ﷺ بديلًا، ولا عن قوله تبديلًا، ولا عن سُنَّتِه تحويلًا، ولا يُثنيهم عنها تَقَلُّبُ الأعصارِ والزَّمانِ، ولا يَلْوِيهم عن سَمْتِها تَغَيُّرُ الحَدَثانِ، ولا يصرفهم عن سمتِها ابتداعُ مَن كادَ الإسلامَ؛ ليَصدَّ عن سبيل الله ويَبغيها عِوَجًا، ويَصرف عن طُرُقها جَدَلًا ولَجاجًا، ظَنًّا

(١) الزمر: ٢٣.

(٢) قال الإمام الحافظ علي بن المديني: «هم أصحاب الحديث»، نقلَه الترمذيُّ عن البخاريِّ عنه، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

منه كاذبًا، وتَمَنِّيًا باطلًا أنه يُطفئ نورَ الله، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوۡ كَرِهَ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾(١) واغتاظَ بهم الجاحدون؛ فإنهم السَّوادُ الأعظمُ، والجمهورُ الأضخمُ، فيهم العِلمُ والحُكْمُ، والعقلُ والحِلمُ، والخلافةُ والسِّيادةُ، والمُلكُ والسياسةُ، وهم أصحابُ الجُمعاتِ والمشاهِدِ، والجماعاتِ والمساجِدِ، والمناسكِ والأعيادِ، والحَجِّ والجهادِ، وباذلو المَعروف للصادرِ والواردِ، وحُماةُ الثُّغورِ والقناطرِ، الذين جاهدوا في الله حقَّ جهادِه، واتَّبعوا رسولَه علىٰ منهاجه، الذين أذكارُهم في الزهدِ مَشهورةٌ، وأنفاسُهم علىٰ الأوقاتِ محفوظةٌ، وآثارُهم علىٰ الزَّمان متبوعةٌ، ومواعظُهم للخلقِ زاجرةٌ، وإلىٰ طُرُقِ الآخرةِ دَاعيةٌ،؛ فحياتُهم للخَلْقِ منبهةٌ، ومَسيرُهم إلىٰ مصيرهم لِمَن بعدهم عبرةٌ؛ فرحمةُ الله عليهم ورضوانُه، وجمعنا وإيَّاهم في دار السَّلامِ(٢).

وبَعْدُ:

فهذا كتابُ «تمام المنة في بيان اعتقاد أهل الحديث والسُّنة»، وهو شرحٌ لاعتقادِ الإمامِ الحافظِ أبي عيسىٰ الترمذيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

عملي في الكتاب:

أَوَّلًا: استقراءُ جامعِ الترمذي حديثًا حديثًا، ومِن ثَمَّ تدوينُ جميعِ التَّعليقاتِ العقديَّةِ للإمامِ الترمذيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ. وعَلَيْهِ، فتعليقُ الترمذيِّ الذي يخصُّ جانبَ المُعتَقَدِ هو الأصلُ في كتابي هذا، ولقائلٍ أن يقول: هناك تبويباتٌ لأبي عيسىٰ تخصُّ جانبَ المعتقد، وهي مُجرد تبويبات، ولم يُعَلِّق

(١) الصف: ٨.
(٢) انظر: «شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة»، للالكائي (١/ ٥: ٢٧) بتصرف.

عليها «تعليقًا»، فلو تركتَ هذه التبويبات لرُبَّمَا ضَيَّعْتَ فوائدَ!.

أقولُ: لم أتركها بفضل ربِّي ﷿، وتَمَّ تجميع تلك التبويبات في نهايةِ الكتابِ مع التعليقِ عليها بما يَسَّرَه اللهُ جل وعلا وقَدَّرَه؛ فله الحمدُ والمِنَّةُ.

ثانيًا: تخريج الأحاديث:

١- تخريج الأحاديث، والحكم عليها بما تَستحقُّ.

٢- الاكتفاءُ بنقل أحكامِ بعض أئمةِ النَّقد الأوائلِ في بعض الأحاديث.

٣- الاكتفاءُ بتخريج الحديث دون الحُكم عليه إن كان في «الصَّحيحين» أو في أحدهما.

٤- الاكتفاءُ بالعَزْوِ إلىٰ الكتب السِّتَّةِ:

«صحيح البخاري- صحيح مُسلم- سُنن أبي داود- جامع الترمذي- سنن النَّسائي- سنن ابن ماجه»، ولا أخرجُ عن ذلك إلا عند الحاجةِ.

ثالثًا: إعادةُ ترقيم الأحاديث ترقيمًا جديدًا، مع الاحتفاظ بترقيمها في «الجامع»؛ إتمامًا للفائدة.

رابعًا: تراجم رجال الإسناد، مع التفصيل في حال بعضِ الرُّواة، وقد رمزتُ لبعض كتب التراجم بالرُّموز التالية: «العلل لابن المديني«**عد**»، التاريخ الكبير للبخاري «**تخ**»، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم «**جح**»، الثقات للعِجلي «**ثع**»، الضعفاء الكبير للعُقَيلي «**عق**»، الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البرّ «**سع**»، الثقات لابن حِبَّان «**ثح**»، المجروحين لابن حِبَّان «**رح**»، الكامل لابن عَدِي «**كع**»، ميزان الاعتدال للذَّهَبي «**مه**»،

الكاشف للذهبي «**كه**»، تهذيب التهذيب لابن حَجَر «**ته**»، تقريب التهذيب لابن حجر «**تق**»، الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر «**صب**»).

خامسًا: وضعُ تبويبات جديدةٍ للكتابِ، وذلك بتوجيه مِن بعض أهل العِلم.

سادسًا: ذِكر مَحِلِّ الاستشهاد من تعليقات الإمام أبي عيسىٰ، وذلك بتوجيهٍ مِن بعض أهلِ العِلْمِ.

سابعًا: شرحُ الأحاديث، وهذا فيه تفصيل:

* إن كان الحديث في «الصَّحيحين» أو في أحدهما أَعْتَمِدُ لفظَه من أحدهما؛ مع إضافةِ الرِّوايات «المُؤثرة» والزياداتِ منهما أو من أحدهما إن وُجِدت.

* وإن لم يكن في «الصَّحيحين» أو في أحدهما أَعْتَمِدُ لفظَ الترمذيِّ.

* شرحُ غريب لفظِ الترمذي في بعض الأحاديث.

* ذِكْرُ الفوائد المُستنبطة من الحديث، وذلك إمَّا أن يكون نقلًا عن أهل العلم، أو استنباطًا من العبد الفقير، وقد أدمجُ أحدَهما مع الآخر دون التنبيه علىٰ ذلك.

* ذكرُ بعضِ المسائلِ العِلميةِ في مواضعَ من الكتابِ.

* نقلُ تعليقاتٍ لأئمَّةِ السُّنَّةِ علىٰ المسألةِ التي أشار إليها الإمامُ أبو عيسىٰ.

* التعليقُ علىٰ التبويباتِ العقديَّةِ في «جامع الترمذي» في نهاية الكتاب.

ثامنًا: ذِكرُ ترجمةٍ مُختصرةٍ للإمامِ الحافظِ أبي عيسىٰ الترمذيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ،



وضعتُها عَقِبَ هذه المقدمةِ.

تاسعًا: ما كان من تعليق لي أشرتُ إليه بقول: قلتُ [ع]؛ أي: «عبد المنعم»، وهذا غالبًا؛ وإلا فقد أعلِّق دون إشارة مني.

هذا..

وقد اطلع شيخنا المُحَدِّث/

عبد الله بن عبد الرحمـن السَّـــعد حفظه الله تعالىٰ علىٰ هذا الكتاب: «شرح اعتقاد الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ»، المسمىٰ بـ«تَمام المنة» رغم انشغاله وفَّقه الله؛ فأثنىٰ عليه خيرًا، وأوصىٰ بالاطلاع عليه، وقد أفدتُ من شيخنا حفظه الله، وجزاه خيرًا علىٰ توجيهاته السَّديدة وإرشاداته الطَّيبة.

وأقول إني - بحمد الله تعالىٰ وتوفيقه – أروي هذه الأحاديث بالإسناد المتصل إلىٰ رواتها –رحمهم الله تعالىٰ.

وقد قرأتُ متن هذا الكتاب "جميع الأحاديث المنتقاة من جامع الترمذي مع التعليق عليها من قِبَل الإمام الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ" علىٰ شيخنا المُسْند/

نادر بن محمد غازي العنبتاوي حفظه الله تعالىٰ، وجزاه الله خيرًا علىٰ توجيهاته السَّديدة وإرشاداته الطَّيِّبة.

وهذا نص إجازة شيخنا لي بالإسناد المتصل إلىٰ الإمام الحافظ أبي عيسىٰ الترمذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، الرحمن الرحيم ، ملك يوم الدين ، والصلاة والسلام علىٰ أشرف الأنبياء والمرسلين ، سيدنا ونبينا محمد وعلىٰ آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فيقول الفقير إلىٰ رحمة ربه نادر بن محمد غازي العنبتاوي:

قرأ علي الشيخ/ عبد المنعم بن علي الدمسيسي المصري الأثري حفظه الله جميع الأحاديث التي انتقاها من "جامع الإمام الترمذي"، وهو المشهور باسم "سنن الإمام الترمذي"، والتي قد ضمنها كتابه الطيب: "تمام المنّة في بيان اعتقاد أهل الحديث والسنة. الشرح الكبير علىٰ اعتقاد الإمام الحافظ أبي عيسىٰ الترمذي رحمه الله"، فجزاه الله خيرا.

واقتداء بسلفنا الصالح من أصحاب الحديث فإني أسنده بها مجيزا إياه بها وبسنن الترمذي أجمع. وأذكر له إسنادي فأقول: أروي جامع الإمام الترمذي من أوله إلىٰ آخره سماعا علىٰ الشيخ المعمّر المحدث غلام الله بن رحمة الله بن محمد خان رحمتي رحمه الله قال أخبرنا محمد إدريس الكَاْنَدهْلوي، أخبرنا خليل أحمد السَّهارنفُوري أخبرنا عبد القيوم البَدْهانَوي، أخبرنا الشاه محمد إسحاق الدِّهلوي أخبرنا الشاه عبد العزيز بن ولي الله الدِّهلوي عن أبيه سماعا لجميعه وإلا لبعضه مع إتمام باقيه علىٰ خلفائه، أخبرنا أبو طاهر الكُوراني قراءة لبعضه وإجازة أخبرنا حسن

العُجَيمي أخبرنا محمد بن علاء البابِلي سماعا لغالبه إن لم يكن كله عن سالم بن محمد السَّنهوري أخبرنا محمد بن أحمد الغيطي وأخبرنا عبد الحق السنباطي قراءة عليه لأوله وبدر الدين المشهدي قراءة عليه لبعضه قالا أخبرنا محمد بن عمر بن حصن الملتوتي أخبرنا أحمد بن الحسن السويداوي أخبرنا عبد العزيز بن عبد القادر الربعي قال هو والمراغي أخبرنا الفخر بن البخاري، أخبرنا عمر بن طبرزد البغدادي، أخبرنا أبو الفتح عبد الملك بن أبي القاسم الكروخي، أخبرنا أبو عامر محمود القاسم الأزدي وأبو بكر أحمد بن عبد الصمد الغروجي لجميعه وأبو نصر عبد العزيز بن أحمد الهروي الترياقي إلا الجزء الأخير وهو من أول مناقب ابن عباس إلىٰ آخر الكتاب فسمعه الكروخي من أبي المظفر عبيد الله بن علي بن ياسين الدهان قالوا جميعا أخبرنا أبو محمد عبد الجبار بن محمد بن عبد الله بن أبي الجراح الجراحي المروزي، أخبرنا أبو العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي المروزي أخبرنا الإمام محمد بن عيسىٰ بن سورة الترمذي رحمه الله تعالىٰ. ح وسمعته كاملا علىٰ الشيخ عبد الشكور بن هاشم الفياض المظاهري الأركاني المكي قال أخبرنا مولانا سعيد أحمد الأجراروي أخبرنا خليل أحمد السهارنفوري بالسند السابق. ح أخبرنا سماعا لكثير منه وإجازة لسائره المحدث الكبير الشيخ عبد القيوم البستوي قال أخبرني قراءة الشيخ عبيد الله الرحماني وهو عن محمد عبد الرحمن المبارك فوري صاحب تحفة الأحوذي شارح سنن الترمذي والشيخ أحمد الله القرشي وهما عن محدث الهند نذير حسين الدهلوي سماعا

لجميعه ويرويه شيخنا عبد القيوم البستوي عن الشيخ قراءة لبعضه أو إجازة عن أحمد الله الدهلوي قال أخبرنا محدث الهند نذير حسين الدهلوي سماعا لجميعه. ح وأرويه عاليا عن شيخنا المعمر فوق المائة ملحق الأحفاد بالأجداد الشيخ عبد الرحمن بن شيخ الحبشي إجازة عن أبي النصر الخطيب وهو عن عمر الآمدي الديار بكري عن المرتضىٰ الزَّبيدي عن المعمر أحمد سابق الزعبلي عن شمس الدين البابلي عن ابن أركماس عن ابن حجر العسقلاني بسنده السابق.

وأسأل الله أن ينفع المجاز، وأن يرزقنا وإياه العلم النافع والعمل الصالح ، والإخلاص في القول والعمل ، والتمسك بسنة النبي صلىٰ الله عليه وسلم وهدي السلف الصالح من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة الهدىٰ، وأن يوفقه الله تعالىٰ لما يحبه ويرضاه ، وأن يجعله هاديًا مهديًا، وأوصيه ونفسي بتقوىٰ الله في السر والعلن ، وبذل الجهد في طلب العلم الشرعي والعمل به ونشره ، وإخلاص النية في ذلك ، كما أوصيه أن يذكرني ووالديّ ومشايخي وذريتي في صالح دعائه ، وصلىٰ الله علىٰ نبينا محمد ﷺ وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

كتبه:

خادم القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة

د. نادر بن محمد غازي العَنَبْتاوي

الجمعة: ٤/ رمضان/ ١٤٤٥هـ، الموافق ١٥/ ٣/ ٢٠٢٤م

وفي الختام:

أسألُ اللهَ تعالىٰ أن يَنفع به كاتبه ومراجعه وناشره وقارئه، وأن يَجزي عنِّي خيرًا كلَّ مَن أفدتُ منه أثناء تصنيفي هذا الكتاب؛ إنَّه جوادٌ كريمٌ، وهو حسبُنا ونِعْمَ الوكيلُ، وصَلَّىٰ الله وسَلَّمَ وباركَ علىٰ نبينا محمد وعلىٰ آلِه وصحبِه أجمعين، وآخر دعوانا أَنِ الحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

وكتب/

عبد المُنعِم بن علـيٍّ الدَّمْسِـيسِـيُّ

المِصْـرِيُّ الأَثَـرِيُّ

غفر الله له ولوالديه والمسلمين

شهر ربيع آخر ١٤٤٦

ترجمة مختصرة
للإمام الحافظ أبي عيسى الترمذي رَحِمَهُ اللَّهُ

هو: مُحَمَّدُ بنُ عيسىٰ بن سَوْرَة بن مُوسَىٰ بن الضَّحَّاك، وقيل: مُحَمَّد بن عيسىٰ بن يزيد بن سَوْرَة بن السَّكَن السُّلَمي، أَبُو عيسىٰ التِّرْمِذِيُّ، الضريرُ، الحافظُ، صاحبُ «الجامع» وغيرِه من المصنفات، أحدُ الأئمة الحُفَّاظِ المُبَرزين، ومَن نفع اللهُ بِهِ المسلمين، قيل: إنه كان أكمه، طاف البلادَ.

روىٰ عن: محمدِ بن إسماعيل البخاريِّ صاحب «الصَّحيح»، ومُسلمِ بن الحَجَّاجِ النَّيْسَابُوريِّ صاحب «الصَّحيح»، وأَبِي دَاود صاحب «السُّنَن»، ومحمدِ بن بشَّارٍ العَبدي «بُندار»، ومحمدِ بن المُثَنَّىٰ العَنزي «المعروف بالزَّمِن»، وهَنَّادِ بن السَّرِي، وغيرِهم.

روىٰ عنه: أَبُو بكر؛ أَحمَدُ بن إسماعيل بن عامر السَّمرقنديُّ، وأَبُو حامد؛ أَحمَدُ بن عَبد اللهِ بن داود المروزي التاجر، وأَحمَدُ بن عليٍّ المقرئُ، وأَحمَدُ بن يوسف النَّسَفِيُّ، وأَبُو الحارث؛ أسدُ بن حمدويه النَّسفيُّ، والحسينُ بن يوسف الفربريُّ، وحَمَّادُ بن شاكر الورَّاقُ، وداودُ بن نصر بن سُهيل البزدويُّ، والربيعُ بن حيان الباهليُّ، وعَبدُ الله بن نصر بن سهيل البزدويُّ، وغيرُهم.

قال الإدريسيُّ: «كان الترمذيُّ أحدَ الأئمة الذين يُقتدىٰ بهم في علم الحديث، صَنَّفَ «الجامعَ» و«التواريخ» و«العلل» تصنيفَ رجل عالمٍ مُتقنٍ، كان يُضرب به المَثَلُ في الحفظ».

وقال: فسمعت أبا بكر بن أحمد بن محمد بن الحارث المروزي الفقيه

يقول: «سمعت أحمدَ بن عبد الله بن داود يقول: سمعت أبا عيسىٰ الترمذي يقول: كنت في طريقِ مَكَّةَ، وكنت قد كتبتُ جزءين من أحاديثِ شيخٍ، فمَرَّ بنا ذلك الشيخُ، فسألتُ عنه فقالوا: فلانٌ، فَرُحْتُ إليه، وأنا أظنُّ أن الجزءين معي، وإنما حملت معي في مَحْمَلِي جزءين غيرهما شِبههما، فلما ظفرتُ سألتُه السماعَ فأجابَ وأخذ يقرأ مِن حفظه، ثُمَّ لمح فرأىٰ البياضَ في يدي، فقال: ما تَستحييٰ مني! فقصصت عليه القصة، وقلت له: إني أحفظُه كله! فقال: اقرأ، فقرأتُه عليه علىٰ الولاء، فقال: هل استظهرتَ قبل أن تجيءَ إليَّ؟ قلت: لا، ثُمَّ قلتُ له: حَدِّثْنِي بغيره. فقرأ عليَّ أربعين حديثًا من غرائب حديثه، ثُمَّ قال: هاتِ! فقرأتُ عليه من أوله إلىٰ آخره. فقال: ما رأيتُ مِثْلَكَ!».

وقال منصور الخالدي: «قال أبو عيسىٰ: صنفتُ هذا الكتابَ؛ يعني «المسند الصحيح»، فعرضتُه علىٰ علماء الحجاز والعراق وخُرَاسان، فَرَضوا به».

وقال المؤتمن الساجي: «رأيتُ في نسخةٍ عتيقة: زاد أبو عيسىٰ في يوم الأضحىٰ من سنة سبعين ومائتين، ولأبي عيسىٰ كتاب «الزهد» مفردٌ لم يقع لنا، وكتاب الأسماء والكُنىٰ».

وقال يوسف بن أحمد البغدادي الحافظ: «أضرَّ أبو عيسىٰ في آخر عمرِه».

قال ابنُ حَجَر: «وهذا مع الحكاية المتقدمة عن الترمذي يردُّ علىٰ مَن زعم أنه وُلِدَ أكمه، والله تعالىٰ أعلم».

وقال الحاكم أبو أحمد: «سمعتُ عمران بن علان يقول: مات محمد بن إسماعيل البخاريُّ ولم يُخَلِّفْ بخُرَاسان مثل أبي عيسىٰ في العِلم والوَرَع، بكىٰ حتىٰ عَمِيَ».

وقال الذهبيُّ: «ثِقَةٌ، مُجمعٌ عليه».

وقال ابنُ حَجَرٍ: «وقال الخليليُّ: ثقةٌ، متفق عليه، وأما أبو محمدٍ بنُ حَزْمٍ فإنه نادىٰ علىٰ نفسِه بعدم الاطلاع؛ فقال في كتاب الفرائض من «الإيصال»: محمد بن عيسىٰ بن سورة: مَجهولٌ، ولا يَقولَنَّ قائلٌ: لعله ما عرف الترمذيَّ[(١)]، ولا اطَّلَعَ علىٰ حفظه ولا علىٰ تصانيفه، فإن هذا الرجلَ قد أطلق هذه العبارة في خَلْقٍ مِن المشهورين من الثقاتِ الحُفَّاظِ؛ كأبي القاسم البَغوي، وإسماعيلِ بن محمد بن الصَّفَّارِ، وأبي العباس الأَصَمِّ، وغيرِهم، والعجبُ أن الحافظَ ابنَ الفَرضي ذكره في كتابه «المؤتلف والمختلف»، ونَبَّه علىٰ قَدْرِه؛ فكيف فاتَ ابنَ حزمٍ الوقوفُ عليه فيه»[(٢)].

وفاته: مات في رجبٍ سنة تِسْعٍ وسبعين ومائتين بتِرْمِذ، وكان من أبناء السَّبْعِينَ[(٣)].

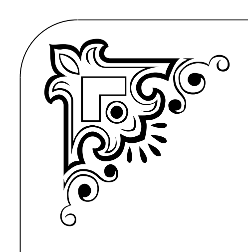
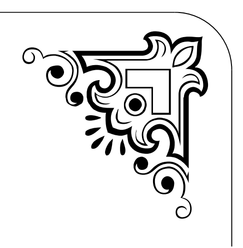
---

(١) قلتُ[ع]: قد قال بهذا الحافظُ الذهبيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فقال: «ثقة مجمع عليه، ولا التفات إلىٰ قول أبي محمد بن حزم فيه في الفرائض من كتاب الإيصال: إنه مجهول، فإنه ما عرفه ولا درىٰ بوجود «الجامع» ولا «العِلل» اللَّذَيْن له». انظر «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨)؛ فرحم اللهُ الحافظَ ابنَ حزم، وغَفر له ولجميعِ علماء المسلمين.

(٢) قلتُ[ع]: التماسُ العذر لعلماء المسلمين أَوْلَىٰ، لا سِيَّما والأمر علىٰ الاحتمال لا الجزم، فكما قال الحافظ الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنه ما عرفه، ولا درىٰ بوجود «الجامع» ولا «العِلل» اللَّذَيْن له».

(٣) «ميزان الاعتدال» (٣/ ٦٧٨)، «تهذيب الكمال» (٢٦/ ٢٥٠)، «تهذيب التهذيب» (٩/ ٣٨٧).



بابٌ في
بيان فضل التوحيد

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ ابنِ عَجْلَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بن يَحْيَىٰ بن حبَّانَ، عَنْ ابن مُحَيْرِيزٍ، عَنْ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بن الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ وَهُوَ فِي المَوْتِ فَبَكَيْتُ، فَقَالَ: مَهْلًا، لِمَ تَبْكِي؟ فَوَاللهِ لَئِنْ اسْتُشْهِدْتُ لَأَشْهَدَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ شُفِّعْتُ لَأَشْفَعَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ ما مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمُوهُ إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمُوهُ اليَومَ وَقَدْ أُحِيطَ بِنَفْسِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ**». (٢٦٣٨) (١).

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَقَدْ رُوِيَ عَنِ الزُّهْرِيِّ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ دَخَلَ الجَنَّةَ**»؛ فَقَالَ: إِنَّمَا كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الإِسْلَامِ قَبْلَ نُزُولِ الفَرَائِضِ وَالأَمْرِ وَالنَّهْيِ. «وَوَجْهُ هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ: أَنَّ أَهْلَ التَّوْحِيدِ سَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ، وَإِنْ عُذِّبُوا بِالنَّارِ بِذُنُوبِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ لا يُخَلَّدُونَ فِي النَّارِ»، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عبدِ اللهِ بن مَسْعُودٍ، وَأَبِي ذَرٍّ، وَعِمْرَانَ بن حُصَيْنٍ، وَجَابِرِ بن

عبد اللهِ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، وَأَنَسِ بن مَالِكٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «**سَيَخْرُجُ قَوْمٌ مِنَ النَّارِ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ، وَيَدْخُلُونَ الجَنَّةَ**»، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾[1]، قَالُوا: إِذَا أُخْرِجَ أَهْلُ التَّوْحِيدِ مِنَ النَّارِ وَأُدْخِلُوا الجَنَّةَ وَدَّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ».

٨٠❁❁٥٣

الشرح

رجال هذا الإسناد سبعة

(**قُتَيبة**) بن سعيد بن جميل بن طريف بن عبد الله، مولىٰ ثقيف، من أهل بغلان، كنيته: أبو رجاء، وكان جدُّه جميل مولىٰ الحجاج بن يوسف، وكان مقدَّمًا عنده يُقعده إذا قعد علىٰ كرسيٍّ بحذائه، ويبعثه في سفارته إلىٰ عبد الملك بن مروان. روىٰ عن: الليث بن سعد، وبكر بن مضر، وكتب عنه: أحمد، ويحيىٰ، وخلف، وابن أبي شيبة، وأبو خيثمة، وأضرابهم من العراقيين. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٢٤٠). قال ابن حِبَّان: «وكان من المتقنين في الحديث، والمتبحرين في السنن وانتحالها».

قلتُ[ع]: متفقٌ علىٰ توثيقه، وَثَّقَه ابنُ مَعِينٍ وأبو حاتمٍ الرازيُّ والنَّسائيُّ وغيرُهم، غير أنَّ النسائيَّ زاد: «صدوقٌ». وقال الفرهيانيُّ: «صدوقٌ». وكما

(١) الحجر: ٢.

قال ابنُ القَطَّان الفاسي: «لا يُعرفُ له تدليسٌ». (جح ٧/ ١٤٠، ثح ٩/ ٢٠، ته ٨/ ٣٥٨، تق ٤٥٤).

(**اللَّيث**) بن سعد؛ مولىٰ فهم، من قيس بن غيلان، كنيته: أبو الحارث، من أهل مصر. روىٰ عن، عطاء، ونافع، والزهري، وروىٰ عنه: ابن المبارك، والناس. روىٰ له الجماعة. (ت: ١٧٥). أول رحلته إلىٰ المدينة ومكة سنة ثلاث عشرة ومائة، فسمع في تلك السنة، وكان رَحِمَهُ ٱللَّهُ من سادات أهل زمانه فِقهًا وعِلمًا وورعًا وفَضلًا وسخاء، كان لا يختلف إليه أحد إلا وأدخله في جملة عياله ما دام يختلف إليه، ثم يزوده عند الخروج بالبلغة إلىٰ وطنه. (ثح ٧/ ٣٦٠، ته ٨/ ٤١٢، تق ٤٦٤).

(**ابن عَجْلان**): محمد بن عجلان، مولىٰ فاطمة بنت عتبة بن ربيعة، من أهل المدينة. روىٰ عن: أبيه، وسعيد المقبري، وروىٰ عنه: الثوري، ومالك. روىٰ له البخاريُّ تعليقًا، ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٤٨).

قلتُ[ع]: حديثه علىٰ ثلاثة أقسام:

الأوَّل: ما رواه عن نافع مولىٰ عبد الله بن عمر: فمضطرب. فما انفرد به عن نافع فضعيف.

قال يَحيى القَطَّان: «كان ابن عجلان مضطرب الحديث في حديث نافع، ولم يكن له تلك القيمة عنده».

الثَّاني: ما رواه عن سعيد المقبري:

قال يَحيى القَطَّان: «لا أعلم إلا إني سَمِعتُ ابن عَجلان يَقُولُ: كان سَعِيد

المَقبُرِيّ يُحدِّث، عَن أَبيه، عَن أَبي هُرَيرَة، وعَن رجلٍ، عَن أَبي هُرَيرَة، فاختلطت عَلَيَّ، فجعلتُها عَن أَبي هُرَيرَة».

قال *ابن حِبَّان*: «عنده صحيفة عن سعيد المقبري بعضها عن أبيه عن أبي هريرة، وبعضها عن أبي هريرة نفسه».

قال *شيخنا السَّعد*: «ما رواه عن المقبُري: الأصل فيه الصحة، ولكن قد اختلطت عليه أحاديث المقبُري، وذلك أن سعيدًا المقبُري:

أحيانًا يَروي عن أبي هريرة مباشرةً، سمع من أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

وأحيانًا يَروي عن أبيه عن أبي هريرة.

وأحيانا يَروي عن رجل عن أبي هريرة، كما روىٰ عن أبي أحمد عن أبي هريرة «عند الترمذي».

هذه اختلطت عليه، فصيَّرَها سعيد المقبُري عن أبي هريرة، وحذف أحيانًا «عن أبيه»، أو «عن رجلٍ آخر» لأنها اختلطت عليه. فلذا حديثه فيه بعض الشيء، مع أنه مكثر عن سعيد المقبُري، وهذا لا يُؤثِّر في صحة حديثه عن المقبُري حتىٰ يتبيَّن بالدليل أنه أخطأ. يقال باختصار: إن شيوخ سعيد المقبُري ثقات، ما في واحد ضعيف، نعم؛ فيهم واحد أو اثنين ليسوا بالمشهورين، لَكِنْ شخصٌ ضعيفٌ من شيوخه! لا نعلم من شيوخه مَن هو ضعيف.

وأغلب رواية المقبُري:

إما عن أبي هريرة؛ وإما عن أبيه عن أبي هريرة؛ هذه أغلبها؛ قليل عن



رجلٍ آخر؛ وإن كان عن رجلٍ آخر: فشيوخه كلهم ثقات عدا واحد أو اثنين أو نحو ذلك ليسوا بالمشهورين.

فبالتالي؛ الأصل في روايته الاستقامة حتىٰ يدل دليل علىٰ خلاف ذلك؛ وروايته عن أبيه أقواها، ومن كان مثله.

والجمهورعلىٰ توثيق ابن عجلان، لكن الأقرب أنه صدوق، أو فوق الصدوق بقليل، لأن له بعض الأوهام والأخطاء». انتهىٰ كلامه حفظه الله.

الثالث: ما رواه عن غيرهما: فالأصل فيه الصحة؛ فهو ثقةٌ؛ وقد وثَّقَه جمهور النُّقَّاد، وتكلم فيه بعض الحُفَّاظ؛ وثَّقَه: ابن عُيَينة، وأحمد، وابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، والنسائيّ، والعِجلي، وغيرهم.

وقال يعقوب بن شَيبة: «صدوقٌ وسط». (تخ ١/ ١٩٦، جح ٨/ ٤٩، عق ٤/ ١١٨، ثح ٧/ ٣٨٦، ته ٩/ ٣٠٣، تق ٤٩٦).

(محمد بن يحيىٰ بن حَبَّان)(١) بن منقذ الأنصاري، كنيته أبو عبد الله. روىٰ عن: أنس بن مالك، وأكثر روايته عن التابعين، وروىٰ عنه: مالك وأهل المدينة. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٢١).

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقه ابن معين، وأبو حاتم، والنَّسائي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (تخ ١/ ٢٦٥، ثح ٥/ ٣٧٦، ته ٩/ ٥٠٧، تق ٥١٢).

(ابن مُحَيريز): عبد الله بن مُحَيريز الجمحي المكي، ببيت المقدس ربَّاه

---

(١) بفتح الحاء كما في التاريخ الكبير، للبخاري (١/ ٢٦٥).

أبو محذورة. روىٰ عن: أبي محذورة وعبادة بن الصامت، وروىٰ عنه: مكحول، والزهري. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٩٩، وقيل قبلها).

قال رجاء بن حيوة: «إن فخر علينا أهل المدينة بابن عمر؛ فإنَّا نفخر بعابدنا ابن محيريز، إن كنت لِأُعِدُّ بقاءه أمانًا لأهل الأرض».

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقه النَّسائي، والعجلي. ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (تخ ٥/ ١٩٣، جح ٥/ ١٦٨، ثح ٥/ ٦، كه ١/ ٥٩٦، ته ٦/ ٢٢، تق ٣٢٢).

(**الصُّنابِحي**): عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنَابِحِي المرادي، أبو عبد الله، قدم بعد خمس من وفاة النبي ﷺ، روىٰ عن أبي بكر وغيره، وروىٰ عنه ابن محيريز ومكحول. روىٰ له الجماعةُ، وذكره البخاري في تاريخه في فصل من مات ما بين السبعين إلىٰ الثمانين.

قلتُ[ع]: وثَّقَه ابن سعد، والعِجلي وقال: «وكان كثير المناقب». ولا أعلم لهم مخالفا من الأئمة الحفَّاظ. (تخ ٥/ ٣٢١، جح ٥/ ٢٦٢، ته ٦/ ٢٠٨، تق ٣٤٦).

(**عُبادةُ بن الصَّامت** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بن قيس بن أصرم بن الخزرج الأنصاري السالمي، يكنىٰ أبا الوليد، وكان عبادة نقيبًا، وشهد العقبة الأولىٰ والثانية والثالثة. وآخىٰ رسول الله ﷺ بينه وبين أبي مَرْثَد الغَنَوِيّ، وشهد بدرًا والمشاهد كلها، ثم وجهه عمر إلىٰ الشام قاضيًا ومُعَلِّمًا فأقام بحمص، ثم انتقل إلىٰ فلسطين ومات بها، وقيل: إنه توفي بالمدينة.

قال ابن عبد البرّ: «والأول أشهر وأكثر». وقال ابن سعد: «سمعت من

يقول: إنه بقي حتىٰ توفىٰ في خلافة معاوية بالشام». وقال الأوزاعي: «أول من تولىٰ قضاء فلسطين عبادة بن الصامت». روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٣٤). (تخ ٦/ ٩٢، جح ٦/ ٩٥، سع ٢/ ٨٠٧، تق ٢٩٢، صب ٥/ ٥٦٧).

شرح الحديث:

(عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ) أي: علىٰ عُبادةَ. فهذا كثيرٌ يقعُ مثله، وفيه صنعةٌ حسنةٌ، وتقديره: عن الصنابحيِّ أنه حَدَّثَ عن عُبادةَ بحديثٍ قال فيه: دخلتُ عليه، (وَهُوَ فِي المَوْتِ)، أي: في سَكَرَاتِه -وقيل: أي في مُقَدِّماتِه، فلا يُنافيه حياته إلىٰ زمن طويل بعدُ- (فَبَكَيْتُ)؛ (فَقَالَ: مَهْلًا)[1] هو بإسكان الهاء، ومعناه: أنظرني. وهذا ليس فيه نهيٌّ عن البكاء؛ لأنَّ النهيَ إنَّما وقع بعد الموتِ: (لِمَ تَبْكِي؟ فَوَاللهِ لَئِنْ اسْتُشْهِدْتُ لَأَشْهَدَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ شُفِّعْتُ لَأَشْفَعَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمُوهُ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمُوهُ اليَوْمَ)، (وَقَدْ أُحِيطَ بِنَفْسِي)[2]، أي: قربتُ من الموت وأَيِسْتُ من النجاةِ والحياةِ:

---

(١) قال الجوهري: «قولهم: مَهْلًا يا رجُلُ، للاثنينِ والجمعِ والمؤنَّثِ. وهي موحَّدةٌ بمعنىٰ: أَمْهِلْ». انتهىٰ. (الصِّحاح ٨/ ١٨٢٢).

(٢) قال صاحب «التحرير»: «أصل الكلمة في الرجل يجتمع عليه أعداؤه؛ فيقصدونه، فيأخذون عليه جميع الجوانب بحيث لا يَبقىٰ له في الخلاص مطمع؛ فيقال: أحاطوا به، أي: أطافوا به من جوانبه ومقصوده: رب مَوْتِي، والله أعلم». (المنهاج شرح صحيح مسلم١/ ٢٢٩).

(سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، أي: لا معبودَ بحقٍّ إلا اللهُ، «**وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ**»، ويلزم من شهادتِه برسالته ﷺ: شهادتُه برسالة سائرِ الأنبياء؛ لأن النبي ﷺ جاء بذلك.

«**حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ**»)(١)، أي: الخلود فيها؛ لأنه قد ثبت أن هناك مَن يدخل النار من الموحدين، لكنهم لا يُخَلَّدُون فيها. ومَحْمَلُ هذه الأحاديث بعد القِصاص والعفوِ.

(إكمال المُعْلِم ١/ ٢٥٨، المنهاج شرح صحيح مسلم ١/ ٢٢٩، التمهيد ٢٣/ ٢٩٧، مرقاة المفاتيح ٣/ ١١٦٣، دليل الفالحين ٤/ ٣٠٨، ٦/ ٤٠٤).

❊❊

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: أخرجه مسلم في الصحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه: أخرجه مسلم في الصحيح(٢٩) بمثله، من حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم(٢٩).

ولفظ مسلم: عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، أَنَّهُ قَالَ: دَخَلْتُ عَلَيْهِ

(١) قال ابن تيمية: «الشرك لا يغفره الله إلا بتوبة كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾ في موضعين من القرآن، وما دون الشرك فهو مع التوبة مغفور وبدون التوبة معلق بالمشيئة كما قال تعالىٰ: ﴿۞ قُلۡ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ لَا تَقۡنَطُواْ مِن رَّحۡمَةِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغۡفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًاۚ﴾ فهذا في حق التائبين، ولهذا عمم وأطلق، وختم أنه يغفر الذنوب جميعا». (الفتاوىٰ الكبرىٰ ٥/ ٢٧٤).

وَهُوَ فِي المَوْتِ، فَبَكَيْتُ؛ فَقَالَ: مَهْلًا، لِمَ تَبْكِي؟ فَوَاللهِ لَئِنْ اسْتُشْهِدْتُ لَأَشْهَدَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ شُفِّعْتُ لَأَشْفَعَنَّ لَكَ، وَلَئِنْ اسْتَطَعْتُ لَأَنْفَعَنَّكَ، ثُمَّ قَالَ: وَاللهِ مَا مِنْ حَدِيثٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَكُمْ فِيهِ خَيْرٌ إِلَّا حَدَّثْتُكُمُوهُ، إِلَّا حَدِيثًا وَاحِدًا، وَسَوْفَ أُحَدِّثُكُمُوهُ اليَوْمَ، وَقَدِ أُحِيطَ بِنَفْسِي، سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ؛ حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه مشروعيةُ الحضورِ عند مَن حَضَرَه الموتُ لأمورٍ؛ منها: تلقينُه كلمة التوحيد، كما قال ﷺ: «**لَقِّنُوا مَوْتَاكُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، رواه مسلم في الصحيح(١).

۞ فيه إثباتُ فضيلةِ عُبادة بن الصَّامت رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وحرصه علىٰ عدمِ كتمانِ العلم.

۞ فيه بيانُ فضل التوحيد.

۞ فيه أن «لا إله إلا الله» بمفردها لا يَنجو بها العبد حتىٰ يَشهد أنَّ محمدًا عبدُه ورسوله ﷺ.

۞ فيه تحريمُ خُلُودِ أهل التوحيد في النار كالكفار، وإن كان منهم مَن يدخلها لكنه لا يُخلَّدُ فيها، كما ثبت في السُّنَّةِ.

۞ فيه دليلٌ علىٰ أنَّه كتم ما خشي عليهم المضي فيه والفتنة مما لا

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٩١٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

يَحتمله كلُّ أحدٍ، وذلك فيما ليس بحجة عملٍ، ولا فيه حدٌّ من حدود الشريعة، ومثل هذا عن الصحابة كثيرٌ مِن ترك الحديث مما ليس بحجة عمل، ولا تدعو إليه ضرورة، أو لا تحمله عقول الكافَّة، أو خُشِيَت مضرتُه علىٰ قائله أو سامعه، لا سيما مما تَعَلَّق بأخبار المنافقين والإمارة وتعيين أقوام وُصِفوا بأوصاف غير مستحسنة وذَمٍّ آخرين ولَعْنِهم.

(مرقاة المفاتيح ١/ ١٠٩، تطريز رياض الصالحين ص ٢٨٠).

محلّ الاستشهادِ:

معتقدُ أهلِ السُّنَّة والحديث في توجيهِ حديثٍ: «**مَن قال: لا إله إلا الله دخلَ الجنة**»، وأنه لا يُخلَّد في النار موحِّدٌ.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي سعيدٍ؛ عثمان بن سعيد الدَّارمي[1] (ت ٢٨٠):

قال الدَّارميُّ في (ردِّه علىٰ المِرِّيسي ١/ ١٥٢): «تفسيرُ التوحيدِ عند الأُمَّةِ وصوابُه قول: (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)؛ التي قال رسول الله ﷺ: «**مَن جاءَ بها مخلصًا دخل الجنة**»[2]، و«**أُمِرْتُ أن أقاتلَ الناسَ حَتَّىٰ**

(١) عثمان بن سعيد، الحافظ أبو سعيد الدارمي، وأحد الأعلام، أخذ علم الحديث عن أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني، وإسحاق بن راهويه، ويحيىٰ بن معين. وله كتاب في الرد علىٰ الجهمية، وكتاب في الرد علىٰ المرِّيسي، وكان جذعًا في أعين المبتدعين، وصنف مسندًا كبيرًا. (ت: ٢٨٠). (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ١٥٣، تاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ٥٧٤، السير له ١٣/ ٣١٩).

(٢) أخرج البخاري في الصحيح (٩٩)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ أنه قال: قيل: يَا رَسُولَ اللهِ، مَن أَسعَدُ النَّاسِ بِشَفَاعَتِكَ يَومَ القِيَامَةِ؟ قال رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَقَدْ ظَنَنتُ يا أَبَا هُرَيرَةَ أَن لا =

يقولوا: لا إلهَ إلَّا اللهُ»[(١)]، مَن قالها فقد وَحَّدَ اللهَ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عُبَيْدٍ؛ القاسم بن سَلَّام[(٢)] **(ت ٢٢٤):**

قال القاسم بن سَلَّام في (الإيمان، ص١٠): «فوجدنا الكتاب والسُّنَّة يُصَدِّقان الطائفةَ التي جعلت الإيمان بالنية والقول والعمل جميعًا، ويَنفيان ما قالت الأخرىٰ، والأصل الذي هو حُجَّتنا في ذلك: اتِّباع ما نطق به القرآنُ؛ فإن اللهَ تعالىٰ ذِكْرُه عُلُوًّا كبيرًا قال في مُحكم كتابِه: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[(٣)]، وإنا رددنا الأمرَ إلىٰ ما ابتعث اللهُ عليه رسوله ﷺ وأنزل به كتابَه؛ فوجدناه قد جَعَلَ بَدْءَ الإيمان: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسولُ الله ﷺ؛ فأقام النبيُّ ﷺ بمكة بعد النبوة عشر سنين أو بِضع عَشر سَنَة يدعو إلىٰ هذه

=

يَسأَلُنِي عن هذا الحدِيثِ أَحَدٌ أَوَّلُ مِنكَ؛ لِما رَأيتُ مِن حِرصِكَ علىٰ الحديثِ: أسعَدُ الناسِ بِشفاعتِي يَومَ القيامَةِ مَن قال: لَا إِلهَ إلا اللهُ، خَالِصًا مِن قَلبِهِ، أو نَفْسِهِ».

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٢٥)، ومسلم في الصحيح (٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ولفظ البخاري: عن ابن عمر، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «أُمِرتُ أَن أقاتِلَ النَّاسَ حَتَّىٰ يَشهَدُوا أن لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَن مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ، وَيُقِيمُوا الصلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ؛ فإِذا فَعَلُوا ذلكَ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُم وَأَموَالَهُم إِلَّا بِحقِّ الإِسلامِ، وَحِسَابُهُمْ علىٰ اللهِ».

وقد خُرِّج في الصحيح -أيضًا- من حديث أبي هريرة وغيره؛ رضي الله عنه وعن الصحابة أجمعين.

(٢) القاسم بن سلام أبو عبيد البغدادي مولىٰ الأزد ذو التصانيف، وكان ثقة علامة. (ت: ٢٢٤). (التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٣٢٧، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ١١١، الكاشف ٢/ ١٢٨).

(٣) النساء: ٥٩.

الشهادةِ خاصَّة، وليس الإيمانُ المفترضُ علىٰ العباد يومئذٍ سِوَاها؛ فمَن أجابَ إليها كان مؤمنًا لا يَلزمه اسمٌ في الدِّين غيرُه، وليس يجب عليهم زكاةٌ ولا صيامٌ ولا غيرُ ذلك من شرائع الدِّين، وإنَّما كان هذا التخفيفُ عن الناس يومئذٍ فيما يَرويه العلماءُ رحمةً من الله لعبادِه ورفقًا بهم؛ لأنهم كانوا حديثَ عهدٍ بجاهليَّة وجَفائها؛ ولو حَمَّلَهم الفرائضَ كلها معًا نَفرت منه قلوبُهم، وثَقُلَتْ علىٰ أبدانهم؛ فجعل ذلك الإقرارَ بالألسن وحدها هو الإيمان المُفترض علىٰ الناس يومئذ، فكانوا علىٰ ذلك إقامتهم بمكَّةَ كلها، وبِضْعَةَ عَشَرَ شهرًا بالمدينة وبعد الهجرة، فلما أثابَ الناسُ إلىٰ الإسلام وحَسُنَتْ فيه رغبتُهم، زادهم اللهُ في إيمانِهم أن صَرَفَ الصلاةَ إلىٰ الكعبة». انتهىٰ.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية[١] (ت ٧٢٨):

قال ابن تيمية في (مجموع الفتاوىٰ ٧/ ٣٠٢): «اتفق المسلمون علىٰ أنه مَن لم يأتِ بالشهادتين فهو كافرٌ». انتهىٰ.

وقال في (الفتاوىٰ الكبرىٰ ٣/ ٤٧٨): «ومَن قال: إنَّ كلَّ مَن تكلم بالشهادتين ولم يُؤَدِّ الفرائضَ ولم يَجتنب المحارمَ يدخل الجنة ولا يُعَذَّبُ أحدٌ منهم بالنار: فهو كافر مرتد، يجب أن يُستتاب، فإن تاب وإلا قُتِلَ، بل الذين يتكلمون بالشهادتين أصناف؛ منهم منافقون في الدرك الأسفل من

(١) تقي الدين أبو العباس أحمد بن شهاب الدين عبد الحليم الحراني أحد الأعلام، وكان من بحور العلم، أثنىٰ عليه الموافق والمخالف، وسارت بتصانيفه الركبان، وقد امتُحِنَ وأُوذِي مرات، وحبس بقلعة مصر والقاهرة والإسكندرية، وبقلعة دمشق مرتين، وبها توفي مُعتقَلا، ثم جُهّز وأخرج إلىٰ جامع البلد فشهده أمم لا يحصون. (ت: ٧٢٨). (تذكرة الحفَّاظ للذهبي ٤/ ١٩٢).

النار». انتهىٰ.

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب[١] (٧٩٥):

قال ابن رجب في (جامع العلوم والحكم ١/ ١٣٨): «ويبقىٰ كثيرٌ مِن علم الإسلامِ مِنَ الآدابِ والأخلاقِ وغير ذلك لا يَتَكلَّمُ عليه إلَّا القليلُ منهم، ولا يتكلَّمون علىٰ معنىٰ الشهادتين، وهما أصلُ الإسلامِ كلِّه». انتهىٰ.

وقال في (جامع العلوم والحكم ٢/ ٥٧١): «واعلم أنَّ سؤالَ اللهِ تعالىٰ دونَ خلقِه هو المُتعينُ؛ لأنَّ السؤالَ فيهِ إظهارُ الذلِّ من السائلِ والمَسكنةِ والحاجةِ والافتقارِ، وفيه الاعترافُ بقدرةِ المسؤولِ علىٰ دفع هذا الضَّررِ، ونيلِ المطلوبِ، وجلبِ المنافع، ودرءِ المضارِّ، ولا يَصلحُ الذلُّ والافتقارُ إلَّا لله وحدَه؛ لأنَّه حقيقةُ العبادة، ولا يَقْدِرُ علىٰ كشف الضرِّ وجلبِ النَّفْعِ سواه؛ كما قال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُۥٓ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَآدَّ لِفَضْلِهِۦ ۚ﴾[٢]، وقال: ﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ﴾[٣]». انتهىٰ.

وقال في (جامع العلوم والحكم ٢/ ٥٧٢): «والله -سبحانه- يحبُّ أَنْ يُسأل ويُرْغَبَ إليه في الحوائج، ويُلَحَّ في سؤاله ودُعائه، ويَغْضَبُ علىٰ مَن لا يسأله،

(١) عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي ثم الدمشقيّ أبو الفرج، حافظ للحديث، وُلِد في بغداد ونشأ وتُوفي في دمشق، من كتبه: «شرح جامع الترمذي»، و«جامع العلوم والحكم»، و«فتح الباري شرح صحيح البخاري» لم يتمه. (ت: ٧٩٥). (شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٨/ ٥٨٠، الأَعْلَام للزِّرِكْلِي ٣/ ٢٩٥).

(٢) يونس: ١٠٧.

(٣) فاطر: ٢.

ويستدعي مِنْ عبادِه سؤالَه، وهو قادرٌ علىٰ إعطاء خلقِه كُلِّهم سُؤْلَهم من غير أنْ يَنْقُصَ من ملكه شيء، والمخلوقُ بخلافِ ذلك كله: يَكره أنْ يُسألَ، ويُحبُّ أنْ لا يُسألَ؛ لعجزِه وفقرِه وحاجتِه». انتهىٰ.

وقال في (جامع العلوم والحكم ٢/ ٥٧٧): «فإنَّ العبدَ إذا علمَ أنَّه لن يُصيبَه إلا ما كتبَ اللهُ له مِنْ خير وشرٍّ ونفعٍ وضرٍّ، وأنَّ اجتهادَ الخلق كلِّهم علىٰ خلافِ المقدور غيرُ مفيدٍ البتةَ؛ علم حينئذٍ أنَّ الله وحده هو الضَّارُّ النَّافعُ، المُعطي المانعُ، فأوجبَ ذلك للعبدِ توحيدَ ربِّه عَزَّوَجَلَّ، وإفرادَه بالطاعة، وحفظَ حدوده؛ فإنَّ المعبود إنَّما يَقصد بعبادته جلبَ المنافعِ ودفعَ المَضارِّ، ولهذا ذمَّ اللهُ مَن يعبدُ من لا ينفعُ ولا يضرُّ، ولا يُغني عن عابدِهِ شيئًا، فمن علم أنَّه لا ينفعُ ولا يضرُّ، ولا يُعطي ولا يمنعُ غيرُ الله، أوجبَ له ذلك إفرادَه بالخوف والرجاء والمحبة والسؤال والتضرُّع والدعاءِ، وتقديمَ طاعتِه علىٰ طاعةِ الخلقِ جميعًا، وأنْ يتّقي سُخطَه، ولو كان فيه سخطُ الخلق جميعًا، وإفرادَه بالاستعانة به، والسؤالَ له، وإخلاصَ الدعاء له في حال الشدَّة وحال الرَّخاء؛ بخلافِ ما كان المشركون عليه من إخلاصِ الدعاء له عندَ الشدائدِ، ونِسيانِه في الرخاء، ودعاءِ مَن يرجون نفعَه مِنْ دُونِه.

قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ قُلْ أَفَرَءَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ ٱللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَٰشِفَٰتُ ضُرِّهِۦٓ أَوْ أَرَادَنِى بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَٰتُ رَحْمَتِهِۦ ۚ قُلْ حَسْبِىَ ٱللَّهُ ۖ عَلَيْهِ يَتَوَكَّلُ ٱلْمُتَوَكِّلُونَ ﴾[1]». انتهىٰ.

---

(١) الزمر: ٣٨.

مسالكُ العلماءِ في
الجمعِ بين أحاديثِ الرّخَصِ؛
وما وردَ مِن دخولِ بعضِ عُصاةِ المُوَحّدِينَ النّارَ

قال العلماء: يُؤخذُ من منعِ مُعَاذٍ مِن تبشيرِ النَّاس لِئَلَّا يَتَّكِلُوا: أنَّ أحاديثَ الرُّخَصِ لا تُشاعُ في عموم الناس؛ لِئَلَّا يَقْصُرَ فَهمُهم عن المرادِ بها، وقد سمعها معاذٌ فلم يَزْدَدْ إِلَّا اجتهادًا في العملِ وخشيةً لله عَزَّوَجَلَّ، فأما مَن لم يَبلغ منزلتَه فلا يُؤْمَن أن يُقَصِّرَ اتِّكَالًا علىٰ ظاهرِ هذا الخبرِ، وقد عارضَه ما تواترَ مِن نصوصِ الكتاب والسُّنَّة: أنَّ بعضَ عصاةِ المُوحدين يَدخلون النارَ، فعلىٰ هذا فيَجب الجمعُ بين الأمرينِ، **وقد سلكوا في ذلك مسالكَ**:

أحدها: قول الزُّهْرِيِّ: «إنَّ هذه الرخصةَ كانت قبلَ نزولِ الفرائضِ والحدودِ»(١)، واستبعدَه غيرُه من أنَّ النسخَ لا يدخلُ الخبرَ، وبأنَّ سماعَ معاذٍ لهذه كان متأخرًا عن أكثرِ نزولِ الفرائضِ.

وقيل: لا نسخَ، بل هو علىٰ عمومِه، ولكنه مقيدٌ بشرائطَ، كما تُرَتَّبُ الأحكامُ علىٰ أسبابِها المُقتضيةِ المتوقفةِ علىٰ انتفاءِ الموانعِ، فإذا تكاملَ ذلك عَمِلَ المقتضي عملَه، وإلىٰ ذلك أشار وهبُ بن مُنَبِّهٍ بقوله في شرح أنَّ (لا إله

---

(١) قال الزهري: قال لِي هِشَامٌ: أَبَلَغَكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَ مُنَادِيًا فَنَادَىٰ: «مَنْ قال: لا إله إلَّا اللهُ دَخَلَ الْجَنَّةَ؟» قال: قُلتُ: نَعَمْ، وذَاكَ قَبْلَ نُزُولِ الفَرَائِضِ، ثُمَّ نَزَلَتِ الفَرَائِضُ، فَيَنبَغِي للنَّاسِ أن يَعْمَلُوا بِمَا افْتَرَضَ اللهُ عَلَيهِم.
قلتُ[ع]: أخرجه ابن بَطَّة في الإبانة الكبرىٰ (٢/ ٨٩٦) وإسناده صحيح.

إلا الله مفتاح الجنة): «ليس مِن مفتاحٍ إِلَّا وله أسنانٌ»[(١)].

وقيل: «المرادُ: تركُ دخول نار الشرك». **وقيل**: «تركُ تعذيب جميع بدنِ المُوحدين؛ لأنَّ النارَ لا تَحرق مواضع السجود».

وقيل: «ليس ذلك لكل مَن وَحَّدَ وعَبَدَ، بل يختصُّ بِمَن أخلصَ، والإخلاص يقتضي تحقيقَ القلبِ بمعناها، ولا يُتصور حصولُ التحقيقِ مع الإصرارِ علىٰ المعصيةِ؛ لامتلاءِ القلب بمحبة الله تعالىٰ وخشيته، فتنبعث الجوارحُ إلىٰ الطاعة، وتَنْكَفُّ عن المعصيةِ». انتهىٰ. (شرح ابن رجب لأوائل البخاري، نقلًا عن فتح الباري لابن حجر ١١/ ٣٤٠).

قال ابن رجب في (جامع العلوم والحكم ٢/ ٦٢٠): «قد ثبت في الأحاديث الصحيحةِ أنَّ ارتكابَ بعضِ الكبائرِ يمنعُ دخولَ الجنَّةِ، كقولِه: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ**»[(٢)]، وقولِه: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**»[(٣)]، وقولِه: «**لَا تَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّىٰ تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّىٰ تَحَابُّوا**»[(٤)]، وفي «الصَّحيح» مرفوعًا[(٥)]: «**يَخْلُصُ المُؤْمِنُونَ مِنَ النَّارِ، فَيُحْبَسُونَ عَلَىٰ قَنْطَرَةٍ بَيْنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ، فَيُقَصُّ لِبَعْضِهِمْ مِنْ بَعْضٍ؛ مَظَالِمُ**

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٢/ ٧١) «تعليقًا» قال: وقِيلَ لِوَهْبِ بنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيسَ لا إله إلَّا اللهُ مِفْتَاحُ الجَنَّةِ؟ قال: «بَلَىٰ، ولكِنْ ليس مِفْتَاحٌ إلَّا له أسنَانٌ، فإنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ له أسنَانٌ فُتِحَ لك، وإلَّا لَم يُفتَحْ لك».

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٩٨٤) ومسلم في الصحيح (٢٥٥٦)، من حديث جُبَير بن مُطعِم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، قال مسلم: «قالَ ابْنُ أَبِي عُمَرَ: قَالَ سُفْيَانُ: يَعْنِي قَاطِعَ رَحِمٍ».

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (٩١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٤) أخرجه مسلم في الصحيح (٥٤)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٥٣٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

كَانَتْ بَيْنَهُمْ فِي الدُّنْيَا، حَتَّىٰ إِذَا هُذِّبُوا وَنُقُّوا أُذِنَ لَهُمْ فِي دُخُولِ الجَنَّةِ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَأَحَدُهُمْ أَهْدَىٰ بِمَنْزِلِهِ فِي الجَنَّةِ مِنْهُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا»، فهذه كلُّها موانعُ، ومِن هنا يظهرُ معنىٰ الأحاديثِ التي جاءت في ترتيب دخولِ الجنَّةِ علىٰ مجرَّدِ التوحيدِ؛ ففي «الصحيحين» عن أبي ذر، عن النبي ﷺ قال: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ!**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِن ْزَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ!**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؛ عَلَىٰ رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ**»، وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَر»[1]. وفي المعنىٰ أحاديثُ أخرىٰ كحديثِ عُبادةَ بنِ الصَّامتِ، وحديثِ عِتبانِ بن مالكٍ، وحديثِ أنسٍ، وثلاثتهم في «الصَّحيحين»، وحديث أبي هريرةَ في «صحيح مسلم»، وغير ذلك مِمَّا ورد في نفس المعنىٰ.

فقالت طائفةٌ من العلماء: إنَّ كلمة التوحيد سببٌ مقتضٍ لدخول الجنَّة وللنَّجاةِ من النار، لَكِنَّ لها شروطًا، وهي: الإتيانُ بالفرائضِ، وموانعُ، وهي: إتيانُ الكبائر.

قِيلَ لِوَهبِ بنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيسَ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ» مِفتَاحُ الجَنَّةِ؟ قَالَ: «بَلَىٰ، وَلَكِن لَيسَ مِفتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسنَانٌ، فَإِن جِئتَ بِمِفتَاحٍ لَهُ أَسنَانٌ فُتِحَ لَكَ، وَإِلَّا لَم يُفْتَح لَكَ»[2].

وقالت طائفةٌ -منهم الضحاكُ والزُّهريُّ-: كان هذا قبل الفرائضِ

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع، منها: (٥٨٢٧)، ومسلم في الصحيح (٩٤)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه، وقال البخاري عقب تخريجه للحديث: «هذا عند الموت، أو قبله إذا تاب ونَدِم، وقال: لا إله إلا الله، غُفِر له» (٧/ ١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح تعليقًا (٢/ ٧١).

والحدودِ، فَمِنْ هؤلاء مَن أشار إلىٰ أنها نُسِخَت، ومنهم مَن قال: بل ضُمَّ إليها شروطٌ زِيدت عليها. وزيادةُ الشرط؛ هل هي نَسْخٌ أم لا؟ فيه خلافٌ مشهورٌ بين الأُصوليين.

وفي هذا كله نظرٌ، فإنَّ كثيرًا من هذه الأحاديثِ متأخرٌ بعد الفرائضِ والحدودِ.

وقال الثوري: نَسَخَتْها الفرائضُ والحدودُ. فيحتمل أن يكون مرادُه ما أراده هؤلاء، ويحتمل أن يكون مرادُه أنَّ وجوبَ الفرائضِ والحدودِ تَبين بها أن عقوباتِ الدنيا لا تَسْقُطُ بمجردِ الشَّهادتين، فكذلك عقوباتُ الآخرة.

ومثلُ هذا البيان وإزالة الإيهامِ كان السلفُ يُسَمُّونه نسخًا، وليس هو بنسخٍ في الاصطلاح المشهور.

وقالت طائفة: هذه النصوصُ المُطلقةُ جاءت مقيدةً بأن يقولَها بصدقٍ وإخلاصٍ، وإخلاصُها وصدقُها يمنعُ الإصرارَ معها علىٰ معصيةٍ.

فإنَّ تَحَقُّقَ القلبِ بمعنىٰ «لا إله إلا الله» وصدقَه فيها وإخلاصَه بها يقتضي أن يَرسخ فيه تَأَلُّهُ اللهِ وحده إجلالًا وهَيْبَةً ومخافةً ومحبَّةً ورجاءً وتعظيمًا وتوكلًا، ويَمتلئ بذلك، ويَنتفي عنه تألُّهُ ما سواه من المخلوقين، ومتىٰ كان كذلك لم يَبْقَ فيه محبةٌ ولا إرادةٌ ولا طلبٌ لغيرِ ما يريدُه الله ويُحِبُّه ويَطلبه، وينتفي بذلك من القلب جميعُ أهواء النفوس وإراداتُها ووسواسُ الشيطان؛ فمَن أَحَبَّ شيئًا وأطاعَه وأحبَّ عليه وأبغضَ عليه فهو إلهُه، فمَن كان لا يحبُّ ولا يُبغض إلا للهِ، ولا يُوالي ولا يعادي إلَّا له؛ فاللهُ إلهُه حقًّا، ومَن أحبَّ لِهَواه وأبغضَ له ووالَىٰ عليه وعادىٰ عليه، فإلهُه هَواه؛

كما قال تعالىٰ: ﴿أَفَرَءَيْتَ مَنِ ٱتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾[1]، وكذلك مَن أطاع الشيطانَ في معصيةِ الله فقد عبدَه؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَٰبَنِىٓ ءَادَمَ أَن لَّا تَعْبُدُواْ ٱلشَّيْطَٰنَ إِنَّهُۥ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾[2].

فتبين بهذا أنَّه لا يصحُّ تحقيقُ معنىٰ قول: «لا إله إلا الله» إلَّا لمَن لم يكن في قلبه إصرارٌ علىٰ محبةِ ما يَكرهه اللهُ، ولا علىٰ إرادة ما لا يريدُه اللهُ، ومتىٰ كان في القلبِ شيءٌ من ذلك كان ذلك نقصًا في التوحيد.

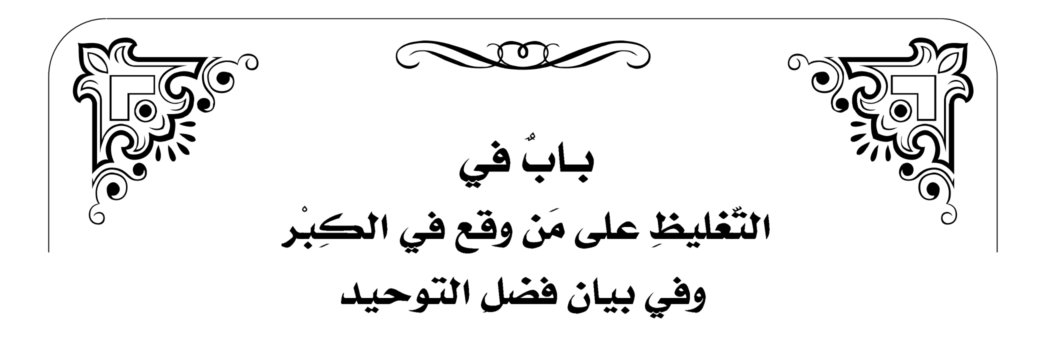
فتبيَّن بهذا معنىٰ قولِه ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ**»[3]؛ وأنَّ مَن دخل النار مِن أهل هذه الكلمة فَلِقِلَّةِ صدقِه في قولها، فإنَّ هذه الكلمة إذا صَدَقَ في قولها طَهَّرَت من القلب كلَّ ما سوىٰ الله؛ فمَن صدقَ في قوله: «لا إله إلا الله» لم يُحِبَّ سواه ولم يَرْجُ إلَّا إيَّاه ولم يَخْشَ أحدًا إلا الله، ولم يتوكل إلا علىٰ الله، ولم تَبْقَ له بقيةٌ مِن آثارِ نفسِه وهواه، ومتىٰ بقي في القلبِ أَثرٌ لِسِوىٰ الله فمِن قِلَّةِ الصدقِ في قولها».

❊❊

(١) الجاثية: ٢٣.

(٢) يس: ٦٠.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (١٢٨) ومسلم في الصحيح (٣٢)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم، ونَصُّ الحديث: عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ، أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رَدِيفُهُ عَلَىٰ الرَّحْلِ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «يَا مُعَاذُ». قَالَ: لَبَّيْكَ رَسُولَ اللهِ وَسَعْدَيْكَ، قَالَ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَشْهَدُ أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ إِلَّا حَرَّمَهُ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَفَلَا أُخْبِرُ بِهَا فَيَسْتَبْشِرُوا، قَالَ: «إِذًا يَتَّكِلُوا»، فَأَخْبَرَ بِهَا مُعَاذٌ عِنْدَ مَوْتِهِ تَأَثُّمًا».



بـابٌ في
التّغليظِ على مَن وقع في الكِبْر
وفي بيان فضلِ التوحيد

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن المُثَنَّىٰ، وَعَبْدُ اللهِ بن عبد الرَّحمَنِ، قَالَا: حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بن حَمَّادٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبَانَ بن تَغْلِبَ، عَنْ فُضَيْلِ بن عَمْرٍو، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عبد اللهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ، وَلَا يَدْخُلُ النَّارَ -يَعْنِي- مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»، قَالَ: فَقَالَ لَهُ رَجُلٌ: إِنَّهُ يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ ثَوْبِي حَسَنًا وَنَعْلِي حَسَنَةً، قَالَ: «**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الجَمَالَ، وَلَكِنَّ الكِبْرَ مَنْ بَطَرَ الحَقَّ وَغَمَصَ النَّاسَ**» (١٩٩٩) (٢).

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الحَدِيثِ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»؛ إِنَّمَا مَعْنَاهُ: لا يُخَلَّدُ فِي النَّارِ. وَهَكَذَا رُوِيَ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ إِيمَانٍ**»، وَقَدْ فَسَّرَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿رَبَّنَآ إِنَّكَ

مَن تُدۡخِلِ ٱلنَّارَ فَقَدۡ أَخۡزَيۡتَهُۥ﴾[(١)]، فَقَالَ: مَنْ تُخَلِّدُ فِي النَّارِ فَقَدْ أَخْزَيْتَهُ».

۞۞

الشرح

رجال هذا الإسناد تسعة:

(**محمد بن المُثَنَّىٰ**): بن عبيد بن قيس، أبو موسىٰ «الزَّمن» العَنَزِي البَصرِي. روىٰ عن غُندَر والبصريين. روىٰ له الجماعة. (ت: ٢٥٢).

قلتُ[ع]: ثقةٌ حُجة، متفقٌ عليه؛ وثَّقه ابن معين، وعمرو بن علي الفلاس، وزاد: «يُقبل منه كل شيء إلا ما تكلم به في الآخرة»، ومسلمة وزاد: «مشهور من الحفَّاظ»، والدارقطني وقدَّمه علىٰ بُندَار، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: «كان صاحب كتاب لا يقرأ إلا من كتابه، وكان مولده ومولد بندار في سنة واحدة»، والخطيب وزاد: «ثبتًا احتج سائر الأئمة بحديثه». وقال الذهلي: «حجة». وقال صالح بن محمد «جَزَرَة»: «صدوق اللهجة، وكان في عقله شيء وكنت أقدِّمه علىٰ بُندار». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث صدوق». وقال أبو عروبة: «ما رأيت بالبصرة أثبت من أبي موسىٰ ويحيىٰ بن حكيم». وقال النسائي: «لا بأس به كان يغير في كتابه».

قلتُ: فهو ثقةٌ حُجة متَّفَقٌ عليه، إلا ما انتقده عليه الفلَّاس وصالح بن محمد والنسائي؛ قال الفلاس: «إلا ما تكلم به في الآخرة». وقال صالح بن

---

(١) آل عمران: ١٩٢.

محمد: «وكان في عقله شيء». وقال النَّسائي: «كان يغير في كتابه». (جح ٨/ ٩٥، ثح ٩/ ١١١، ته ٩/ ٤٢٥، تق ٥٠٥).

(**عبد الله بن عبد الرحمن**) بن الفضل بن بَهرام السَّمَرقَندِيُّ، أبو محمد الدَّارِمي، الحافظ، صاحب «المسْنَد». روىٰ عن: يحيىٰ بن حسان التنيسي، وعبيد الله بن عبد المجيد، وروىٰ عنه: أبو حاتم الرازي، وأبو زرعة. روىٰ له مسلمٌ وأبو داود والترمذيُّ. (ت: ٢٥٥ كما قال أحمد بن سيار وغيره، وقيل: ٢٥٠، قال ابن حجر: وهو وهم). وقال أحمد بن سيار: «مات يوم التروية، ودفن يوم عرفة، يوم الجمعة».

قلتُ[ع]: ثقةٌ إمامٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه أبو حاتم الرازي، وغيره. وقال أحمد: «إمام». وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «غلبنا بالحفظ والورع». وقال أبو سعيد الأشج: «إمامنا». وقال عثمان بن أبي شيبة: «أمره أظهر مما يقولون من الحفظ والبصر وصيانة النفس». وقال أبو حاتم الرازي: «إمام أهل زمانه».

وقال إسحاق بن أحمد بن خلف البخاري: «كنا عند محمد بن إسماعيل فورد عليه كتاب فيه نعي عبد الله بن عبد الرحمن فنكَّسَ رأسَه، ثم رفع واسترجع وجعل تسيل دموعه علىٰ خديه، أنشأ يقول:

إن تَبق تُفجَع بالأحبة كلِّهم... وفناء نفسك لا أَبَا لك أفجعُ».

قال إسحاق: «ما سمعناه ينشد شعرًا إلا ما يجيء في الحديث». وقال ابن حِبَّان: «وكان من الحفاظ المتقنين وأهل الورع في الدين، ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأظهر السنة في بلده ودعا الناس إليها، وذَبَّ عن



حريمها وقمع من خالفها». وقال الخطيب: «استُقْضِي علىٰ سمرقند فأبىٰ! فألَحَّ عليه السلطان؛ فقضىٰ بقضية واحدة، ثم أُعفِي، وكان يُضرب به المثل في الديانة والحلم والرزانة». (جح ٥/ ٩٩، ثح ٨/ ٣٦٤، ته ٥/ ٢٩٤، تق ٣١١).

(**يحيىٰ بن حمَّاد**) بن أبي زياد الشيباني مولاهم البصري، ختن أبي عَوَانة. روىٰ عن شعبة وغيره، وروىٰ عنه الدارمي والكديمي. روىٰ له البخاريُّ ومسلمٌ وأبو داود في «الناسخ» والترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجه. (ت: ٢١٥).

قلتُ[ع]: ثقةٌ عابد، وثَّقَه أبو حاتم الرازي، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث»، والعِجلي وقال: «وكان من أروىٰ الناس عن أبي عوانة»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (جح ٩/ ١٣٧، ثح ٩/ ٢٥٧، ته ١١/ ١٧٥، تق ٥٨٩).

(**شُعْبَةُ**) بن الحَجَّاج بن الورد العتكي مولاهم، أبو بسطام الواسطي، ثُمَّ البصري. روىٰ عن: الحسَن وطَلحة بن مُصَرِّف، وروىٰ عنه: الثَّوري ويحيىٰ القطّان. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٦٠ كما قال حفص بن عُمر). وقال ابن مَهدي: «كان سُفيان يَقولُ: شُعبة أمير المؤمنين فِي الحديث». وقال حماد بن زيد: «إذا خالفني شعبة في شيء تركته؛ لأنه يكرر، ما أبالي من خالفني إذا وافقني شعبة؛ لأن شعبة كان لا يرضىٰ أن يسمع الحديث مرة». وقال أحمد: «كان غلط شعبة في أسماء الرجال». وقال ابن حِبَّان: «كان من سادات أهل زمانه حفظًا وإتقانًا وورعًا وفضلًا، وهو أول من فتش بالعراق عن أمر المحدثين، وجانب الضعفاء والمتروكين، حتىٰ صار علمًا يُقتدىٰ به، ثم تَبِعه عليه بعده أهل العراق». (تخ ٤/ ٢٤٤، جح ٤/ ٣٦٩، ثح ٦/ ٤٤٦، ته ٤/ ٢٩٧، تق ٢٦٦).

(**أَبَان بن تَغْلِب**)؛ أبو سعد الكوفي بن رياح القاريّ الربعي، من أهل الكوفة. روىٰ عن: أبي إسحاق السبيعي والحكم، وروىٰ عنه: شُعبة بن الحجاج وحَمَّاد بن زيد. روىٰ له مسلم والأربعة. (ت: ١٤١). ولأبان بن تغلب أخ يقال له: نوح بن تغلب بن رياح، يروي عن الأعمش.

قلتُ [ع]: ثقةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه ابن عجلان، وأحمد، وابن معين، وأبو حاتم الرازي، والنَّسائي، وابن سعد، والحاكم، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». غير أنه كان علىٰ مذهب الشيعة. قال ابن عدي: «له نُسخ عامَّتها مُستقيمة؛ إذا روىٰ عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات وإن كان مذهبه مذهب الشِّيعة، وهو في الرواية صالح لا بأس به».

قلتُ [ع]: فرقٌ كبير بين التشيُّع في عُرْف المتقدِّمين، والتشيُّع في عُرْف المتأخرين.

قال الذَّهَبي في ترجمة «أبان بن تغلب»: لقائل أن يقول: كيف ساغ توثيق مُبتدع وحَدُّ الثقة العدالة والإتقان؟ فكيف يكون عدلًا مَن هو صاحب بدعة؟

وجوابه أن البدعة علىٰ ضربين:

فبدعة صغرىٰ: كغلو التَّشيع، أو كالتشيع بلا غُلو ولا تَحَرُّف، فهذا كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديثُ هؤلاء لذهب جملة من الآثار النبوية، وهذه مفسدة بَيِّنَة.

ثم بدعة كبرىٰ: كالرَّفض الكامل والغلو فيه، والحط علىٰ أبي بكر وعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، والدعاء إلىٰ ذلك، فهذا النوع لا يحتج بهم ولا كرامة، وأيضًا فما أستحضر الآن في هذا الضرب رجلا صادقًا ولا مأمونًا، بل الكذب

شعارهم، والتقية والنفاق دثارهم، فكيف يقبل نقل من هذا حاله! حاشا وكلا.

فالشيعي الغالي في زمان السلف وعرفهم هو من تكلم في عثمان والزبير وطلحة ومعاوية وطائفة ممن حارب عليًّا رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وتعرض لسبهم.

والغالي في زماننا وعرفنا هو الذي يكفر هؤلاء السادة، ويتبرأ من الشيخين أيضًا، فهذا ضال مُعثر، ولم يكن أبان بن تغلب يعرض للشيخين أصلا، بل قد يعتقد عليًّا أفضل منهما.

(تخ ١/ ٤٥٣، جح ٢/ ٢٩٦، ثح ٦/ ٦٧، مه ١/ ٦، ته ١/ ٩٣، تق ٨٧).

(**فُضَيل بن عمرو**) الفُقَيمي؛ أبو النضر الكوفي، أخو الحسن بن عمرو الفقيمىٰ. روىٰ عن: إبراهيم النخعي وسعيد بن جبير، وروىٰ عنه: منصور والأعمش، وأخوه الحسن بن عمرو، وحجاج بن أرطأة. روىٰ له مسلم وأبو داود في «القدر» والترمذيُّ والنسائي وابنُ ماجه. (ت: ١١٠).

قلتُ [ع]: وثَّقه ابن معين وزاد: «حُجة»، والعِجلي، وابن سعد، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به، وهو من كبار أصحاب إبراهيم»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال: «يُخطئ». (تخ ٧/ ١٢٠، جح ٧/ ٧٣، ثح ٧/ ٣١٤، ته ٨/ ٢٩٣، تق ٤٤٨).

(**إبراهيم**) بن يزيد بن قيس بن الأسود النخعي، أبو عمران الكوفي. روىٰ عن: المغيرة بن شعبة وأنس بن مالك، وروىٰ عنه: منصور ومغيرة والأعمش. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٩٥، أو٩٦). قال العجلي: «رأىٰ عائشة

رؤيا، وكان مفتي أهل الكوفة، وكان رجلًا صالحًا فقيهًا مُتَوَقِّيًا، قليل التكلف، ومات وهو مُختف من الحجاج». وقال الأعمش: «كان إبراهيم خَيِّرًا في الحديث». وقال الشعبي: «ما ترك أحدًا أعلم منه». وقال ابن معين: «مَراسيل إبراهيم أَحَبُّ إليَّ من مراسيل الشعبي». (تخ ١/ ٣٣٣، جح ٢/ ١٤٤، ثح ٤/ ٨، ته ١/ ١٥٥، تق ٩٥).

(**علقمة**) بن قيس بن عبد الله النخعي الكوفي، أبو شبل، الفقيه. روىٰ عن: أبي بكر وعمر وعثمان وعبد الله، وروىٰ عنه: ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد، وابن أخته إبراهيم النخعي، وسلمة بن كهيل. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٦١ كما قال أبو نعيم، وقيل: ٦٢ كما قال ابن معين وغيره، وقيل: ٦٣، وقيل: ٦٥، وقيل: ٧٢، وقيل: ٧٣). قال أبو معمر: «قوموا بنا إلىٰ أَشْبَهِ الناس بعبدِ الله هَدْيًا ودَلًّا وسَمْتًا»، فقمنا إلىٰ علقمة. وقال أبو إسحاق عن مرة الهمداني: «كان علقمة من الربَّانِيين».

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه أحمد، وابن معين، وعثمان الدارمي، وقال ابن المديني: «أعلم الناس بعبد الله علقمة، والأسود، وعبيدة، والحارث». (تخ ٧/ ٤١، جح ٦/ ٤٠٤، كه ٢/ ٣٤، ته ٧/ ٢٤٤، تق ٣٩٧).

(**عبد الله بن مسعود** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) بن الحارث، وقيل: ابن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن، من السابقين الأولين ومِن كبار العلماء من الصحابة، مناقبه جَمَّة، وأَمَّره عمرُ علىٰ الكوفة. سكن الكوفة ومات بالمدينة سنة ثنتين وثلاثين، وأوصىٰ أن يدفن بجنب قبر عثمان بن مظعون فدفن بالبقيع، وكان له يوم مات نيف وستون سنة، وصلىٰ عليه الزبير بن العوام،

وكانت أمه أم عبد بنت عبد ودّ. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٣٢، أو بعدها). (ثح ٣/ ٢٠٨، تق ٣٢٣، صب ٦/ ٣٧٣).

❀❀

شرح الحديث:

(عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**)، [وفي رواية لمسلمٍ: «**مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ كِبْرِيَاءَ**»].

قيل: هذا يُتَأَوَّلُ علىٰ وجهين:

أحدهما: أن المرادَ به كِبْرُ الكفرِ والشركِ؛ لأنه قد قابلَه في نقيضِه بالإيمان.

الوجه الثَّاني: أنَّ الله تعالىٰ إذا أراد أن يُدخلَه الجنةَ نزعَ ما في قلبه مِن الكِبْرِ حتىٰ يَدخلَها بلا كِبْرٍ ولا غِلٍّ في قلبه؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ تَجْرِي مِن تَحْتِهِمُ ٱلْأَنْهَٰرُ﴾؛ قاله الخطابي، وبنحو الوجه الأول قال ابنُ هُبَيرة[1]. وتُعُقِّبَ بأنَّ هذين التأويلين فيهما بُعْدٌ؛ لأنَّ هذا الحديثَ ورد في

---

(١) قال ابن هُبَيرة: «الكِبْرُ الذي يكون مثقال ذرة منه يُحرم الجنة ويوجب النار: هو الكِبْرُ عن عبادة الله عَزَّ وَجَلَّ». انتهىٰ. (الإفصاح عن معاني الصِّحاح (٢/ ١٠٠).

وقيل غير ذلك، قيل: هذا جزاؤه لو جازاه، وقد يتكرم بأنه لا يجازيه، بل لا بد أن يُدخل كل الموحدين الجنة؛ إمَّا أولًا، وإمَّا ثانيًا بعد تعذيب بعض أصحاب الكبائر الذين ماتوا مُصِرِّين عليها. وقيل: لا يَدخلها مع المتقين أول وهلة». (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٩١). وقيل: (مِن كِبْرٍ) ظاهره يوافق ظاهر قوله تعالىٰ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا﴾. «كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه» ١/ ٣٠).

سياق النهي عن الكِبْرِ المعروف، وهو: الارتفاعُ علىٰ الناس واحتقارُهم ودفعُ الحق، فلا ينبغي أن يُحمَل علىٰ هذين التأويلين المُخْرِجَيْنِ له عن المطلوبِ.

قلتُ[ع]: والأقربُ من أقوال أهل العلم -والله تعالىٰ أعلم- أنَّ المرادَ هو عدمُ دخوله الجَنَّة دون مجازاة إن جازاه اللهُ تعالىٰ، وبهذا -أيضًا- قال عددٌ من المُحَقِّقِين.

ويدخل في هذا -أيضًا- قولُ النبي ﷺ: «**لاَ يَدْخُلُ الجَنَّةَ قَاطِعٌ**»، رواه البخاري ومسلم(١)، وعند مسلم: قال ابنُ أَبِي عُمَرَ «وهو شيخ الإمام مسلم»: قال سُفيانُ: يعني: قاطِعَ رَحِمٍ. وقوله ﷺ: «**لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ قَتَّاتٌ**»، رواه البخاري ومسلم(٢)، وفي رواية لمسلم: «نَمَّامٌ»، ونحو ذلك، وبالله التوفيق والسداد. [وفي زيادة لمسلم: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**»] معناه: أن لا يدخلها دخولَ تخليدٍ وتأبيدٍ، والله أعلم. قاله الخطابي وغيره.

قلتُ[ع]: وهو كذلك. (قَالَ رَجُلٌ(٣): إِنَّ الرَّجُلَ)، أي: جنسه، والمراد به: الشخص (يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا)، أي: من غير أن يُراعي نظرَ الخلق وما يَترتب عليه من الكِبْر والخُيلاءِ والسُّمْعةِ والرِّياءِ، وعلامة صدقه: أن

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٩٨٤)، ومسلم في الصحيح (٢٥٥٦)، من حديث جُبَيْر بن مُطْعِم رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٠٥٦)، ومسلم في الصحيح (١٠٥)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

(٣) هو معاذ بن جبل، أو عبد الله بن عمرو بن العاص، أو ربيعة بن عامر، أقوالٌ. (مرقاة المفاتيح ٨/ ٣١٨٩).



يُحِبَّ ذلك -أيضًا- في الخلاء. (**وَنَعْلُهُ حَسَنَةً!**)[١]. (قَالَ) أي: مُجِيبًا له: (**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ**)، أي: في ذاته وصفاته وفِعاله، وكلُّ جَمالٍ صُوريٍّ أو جمال معنويٍّ فهو أثرُ جمالِه؛ فلا جمالَ ولا جَلالَ ولا كمالَ إلا له سبحانه، (**يُحِبُّ الجَمَالَ**)[٢]، أي: ظهوره في مخلوقاته، (**الكِبْرُ**) -أي: الكِبْرُ المَذمومُ- (**بَطَرُ الحَقِّ**)[٣]، أصلُ البَطَر: شِدَّةُ الفَرح والنشاط؛ قال ابن هُبَيرةَ: «التكبرُ عن الإقرار به، والطغيانُ في دفعِه».

وبنحوه قال بعض أهل العلم. وقال ابنُ الأثير: «هو أن يجعل ما جعله اللهُ حَقًّا من توحيده وعبادته باطلًا»، وبنحوه قال بعض أهل العلم.

قلتُ[ع]: وما وقفتُ عليه من أقوالٍ فمرجعُها إلىٰ هذين القولين، والله

---

(١) التذكير هنا باعتبار معناها، هو «ما وُقِيَت به القَدَم»، كذا ذكره بعضهم، ويمكن أن يقال التقدير: «ونعله ذات حسن، أو عدل عن فعلاء، أي: فعل للمشاكلة مع قابلية اللفظ أن يُقرأ كذلك». (مرقاة المفاتيح ٨/ ٣١٨٩).

(٢) الجَمَال: مَصدَرُ الجَمِيل، والفِعلُ جَمُلَ، وقولُهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ ۝٦﴾ أي: بَهَاءٌ وحُسْنٌ. قال ابنُ سِيدَهْ: الجَمَال الحُسْنُ يكونُ فِي الفِعلِ والخَلْق. وقَد جَمُلَ الرجُل «بالضَّمِّ» جَمَالًا، فَهُو جَمِيل وجُمَال «بالتَّخفِيفِ»؛ هذهِ عنِ اللِّحْيَانِيِّ، وجُمَّال الأَخيرة لا تُكَسَّر، والجُمَّال «بالضَّمِّ وَالتَّشْدِيدِ» أَجْمَل مِنَ الجَمِيل. وجَمَّلَهُ أي: زَيَّنه. قال ابنُ الأَثير: والجَمَال يَقَعُ علَىٰ الصُّوَر والمعَانِي؛ ومِنهُ الحدِيث: «إن اللهَ جَمِيل يُحِبُّ الجَمَال» أَي: حسن الأَفعال كَامِل الأوصاف. (لسان العرب ١١/ ١٢٦). وحكىٰ الخَطَّابي: أنه بمعنىٰ ذي النور والبهجة، أي: مالكهما. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٩٠).

(٣) قال الخطابي -تعليقًا علىٰ رواية أبي داود: [الْكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الْحَقَّ]-: «معناه: لكن الكبر كبر مَن بطر الحق؛ فأضمر، كقوله تعالىٰ: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾، أي: لكن البِرَّ بِرُّ مَن آمن بالله». (معالم السنن ٤/ ١٩٧).

تعالىٰ أعلم.

(وَغَمْطُ النَّاسِ)[(١)]، أي: احتقارُهم والإزراءُ والاستخفاف بهم[(٢)]. قال ابنُ هُبَيرةَ: «وكشف هذا: أنَّ العبد إذا قال: «لا إله إلا الله» وسَجَدَ للهِ عَزَّوَجَلَّ ولم يَحتقر الناس؛ فقد بَرِئَ من ذلك.

(معالم السنن ٤/ ١٩٦، كشف المشكل من حديث الصحيحين ١/ ٣٢١، النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٤٢، المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٩٠، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٣٠، مرقاة المفاتيح ٨/ ٣١٨٩، مشارق

---

(١) «هو بفتح الغين المعجمة وإسكان الميم وبالطاء المهملة، هكذا هو في نسخ «صحيح مسلم»». (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٩٠).

(٢) قال القاسمُ بن سَلَّام: «غمط النَّاس»: الاحتقار لهم والازدراء بهم وما أشبه ذلك». (غريب الحديث ١/ ٣١٧).

وقال الخطابي: «غمط» معناه: أزرىٰ بالناس واستَخَفَّهم، يقال: غمط وغمص بمعنىٰ واحد.

وقيل: «وغمص الناس» أي: استحقار الخلق. والمراد هنا قيل: سواء احتمال الغِنىٰ، وقيل: الطغيان عند النعمة، والمعنيان متقاربان». (معالم السنن ٤/ ١٩٧، مرقاة المفاتيح ٨/ ٣١٩٠).

وقال ابن قرقول: «قوله: «من غمط الناس» أي: من استحقرهم، كذا لهم. ورواه بعضهم: «غمص الناس» وهو بمعنىٰ: عابهم، وكذا هو في كتاب الخطابي.

تنبيه: قد نقل ابنُ هُبيرة عن أبي عبيد قوله: «غمض الناس» بالضاد.

قلت [ع]: «وهذا خطأ، ولعله من التصحيف، وقد رجعتُ إلىٰ «غريب الحديث» لأبي عبيد القاسم بن سَلَّام فوجدته بالصاد، وها هو نصُّ كلامه رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ قال: «وَفِيه لُغَة أُخْرَىٰ فِي غير هَذَا الحَدِيث: وَغَمص النَّاس بالصَّاد، وَهُوَ بمعنىٰ: غمط». انتهىٰ. (غريب الحديث ١/ ٣١٧).

الأنوار الوهَّاجة ٢/ ٢٣٣).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: أخرجه مسلم في الصحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه: أخرجه مسلم في الصحيح (٩١) بنحوه، من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٩١).

ولفظ مسلم: عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**». قَالَ رَجُلٌ: إِنَّ الرَّجُلَ يُحِبُّ أَنْ يَكُونَ ثَوْبُهُ حَسَنًا وَنَعْلُهُ حَسَنَةً، قَالَ: «**إِنَّ اللهَ جَمِيلٌ يُحِبُّ الجَمَالَ، الكِبْرُ: بَطَرُ الحَقِّ، وَغَمْطُ النَّاسِ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

❀ فيه بيانُ فضلِ الإيمان، وأنه سببٌ لنجاة صاحبه من النار؛ لقوله ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**».

❀ فيه إثباتُ زيادةِ الإيمانِ ونقصانِه؛ لقوله ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**».

❀ فيه إثباتُ زيادةِ الإيمانِ ونقصانِه؛ لقوله ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةِ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ**».

❀ فيه أنَّ الإيمانَ يزيدُ حتىٰ يَرجح بالقناطيرِ المقنطرةِ من الذَّهبِ

والفضةِ، ويقلُّ ويعزُّ حتىٰ لا يَزن عُشْرَ عُشْرِ الذَّرَّةِ.

۞ فيه تحريمُ الكِبْرِ، وأنَّه من الكبائر التي تُوجب لصاحبها دخولَ النارِ؛ لقوله ﷺ: «**لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ**».

۞ فيه أنَّ الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ لا يَظلم أحدًا وإن كان عملُه قليلًا، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖۖ وَإِن تَكُ حَسَنَةٗ يُضَٰعِفۡهَا وَيُؤۡتِ مِن لَّدُنۡهُ أَجۡرًا عَظِيمٗا﴾[1].

۞ فيه إثباتُ أنَّ الجميلَ اسمٌ من أسماءِ الله عَزَّوَجَلَّ، وبه قال جماعة، وهو الحقُّ.

۞ فيه أنَّ تحسينَ الرجلِ ثوبَه وتنظيفَه يكون عبادةً لله عَزَّوَجَلَّ.

۞ فيه أنَّ في تنظيفِه الثوبَ تطييبًا لِريحِه وشكرًا لله عَزَّوَجَلَّ لحالِه وتظاهرَه بالغنىٰ الدافع لأُعطيات الناس، وفي توسيخِ الثوبِ مِن الزَّفَر وما يَتأذىٰ به الجلساء وشكواه ربَّه بلسانِ حاله وتعريضِه نفسَه لأُعطيات الناس برثاثة زِيِّه وتَخجيله -أيضًا- للمؤمنين إذا بَدَا في مثل تلك البِزَّةِ[2]، فلذلك وغيره قال: «**إنَّ اللهَ جميلٌ يحبُّ الجمالَ**»، وليس هذا من الكِبر في شيء.

۞ فيه إباحةُ التجمُّل بلبسِ الثياب الجميلة والنِّعال الجميلة، لكن بشرط أن يخلو ذلك من المَخِيلة والإسراف.

(الإفصاح عن معاني الصِّحاح ٢/ ١٠١، مشارق الأنوار الوهَّاجة ٢/ ٢٣٣).

---

(١) النساء: ٤٠.

(٢) البِزَّة: الهَيْئة. (النهاية في غريب الحديث ١/ ١٢٥).

مسائل:

المسألة الأولىٰ: كيف يُوزن الإيمانُ بالذَّراتِ ومثاقيلِ الحَبَّات؟

الجواب: إذا أعار الإنسانُ جارًا له ميزانًا يَزن فيه، فوزن جارُه الذي يريده؛ فنسي، فتعلق بخيط الميزان من ماله مثقال ذَرَّة، فلما رَدَّ الميزان علىٰ صاحبه وهو لا يَعلم بما علق بخيطها من مالِه نظر صاحبُ الميزان في ميزانه، فلمح تلك الذَّرَّة فأعادها علىٰ صاحبها، فتبَيَّنَّا أنَّ في قلب هذا الذي رَدَّ هذه الذرة مثقالَ ذرة من إيمانٍ إذا لم يكن عليه شاهدٌ بها إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ، ولو أنه أخذها ولم يَرُدَّها ولا أَعْلَمَ صاحبَها بها تَبَيَّنَّا أنه ليس في قلبه مثقال ذرة من إيمانٍ، وعلىٰ هذا؛ فإنَّ الإيمان يزيد حتىٰ يَرجح بالقناطير المقنطرة من الذهب والفضة، ويقلُّ ويعِزُّ حتىٰ لا يَزن عُشْرَ عُشْرِ الذرةِ. انتهىٰ. (الإفصاح عن معاني الصحاح ٢/ ١٠١).

المسألة الثانية: هل هناك اختلافٌ بين ما رواه مسلم في الصحيح[(١)] عن ابن مسعود مرفوعًا: «**لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن كِبْرٍ**» وبين ما رواه البخاري ومسلم في «الصحيحين»[(٢)] عن أبي ذرٍّ مرفوعًا: «**أَتَانِي آتٍ مِن رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي**- أَو قَالَ: **بَشَّرَنِي- أَنَّهُ: مَن مَاتَ مِن أُمَّتِي لَا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ**». قُلتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِن سَرَقَ؟ قَالَ: «**وَإِن زَنَىٰ وَإِن سَرَقَ!**»، وكما قيل: الزنا والسرقةُ أعظمُ عند الله من مثقالِ حَبَّةٍ من خردلٍ مِن كِبْرٍ؟

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٩١)، من حديث عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (١٢٣٧) واللفظ له، ومسلم في الصحيح (٩٤)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الجواب: نقول: إنه ليس ههنا اختلاف، وهذا الكلام خَرَجَ مخرجَ الحُكم، يريد: ليس حكم مَن كان في قلبه مثقال حَبَّةٍ من خردل من إيمان أن يَدخل النار، ولا مَن كان في قلبِه مثقالُ حبة من خردل من كِبْرٍ أن يدخل الجنة؛ لأنَّ الكبرياءَ(١) لله تعالىٰ ولا تكون لغيرِه، فإذا نازعَها اللهَ تعالىٰ لم يكن حكمُه أن يدخل الجنة، والله تعالىٰ يَفعل بعد ذلك ما يشاء. ومثلُ هذا مِن الكلامِ: قولُك -في دارٍ رأيتَها صغيرةً-: «لا يَنزل في هذه الدار أميرٌ»؛ تريد: حكمها وحكم أمثالها أن لا يَنزلها الأمراء، وقد يَجوز أن يَنزلوها.

وقولك: «هذا بلدٌ لا يَنزله حُرٌّ»؛ تريد ليس حكمه أن يَنزله الأحرار، وقد يجوز أن يَنزلوه. انتهىٰ، بتصرف. (تأويل مختلف الحديث، لابن قُتَيبة، ص١٨٤).

المسألة الثالثة: لماذا قال الرجلُ للنبي ﷺ: «إنَّ الرجل يُحبُّ أن يكونَ ثوبُهُ حَسَنًا ونَعْلُهُ حَسَنَة»؟

الجواب: لمَّا رأىٰ الرجلُ العادةَ في المتكبرين لبسَ الثياب الفاخرةِ وجَرَّ الإزار وغيرَ ذلك مما يتعاطونه، سألَ ما سألَ. (الكاشف عن حقائق السنن ١٠/ ٣٢٤٥).

المسألة الرابعة: ما المراد بالذَّرَّةِ في هذا الحديث؟

الجواب: اختلف العلماء في المراد بالذرة علىٰ خمسة أقوال:

أحدها: «أنها رأسُ نملةٍ حمراء»، رواه عكرمة عن ابن عباس.

---

(١) الكِبرِياء: عَظمَةُ الله، جاءتْ علىٰ فِعْلِياء. (تهذيب اللغة ١٠/ ١٢١).

والثَّاني: «ذرةٌ يسيرةٌ من التراب»، رواه يزيد بن الأصم، عن ابن عباس.

والثالث: «أصغرُ النمل»، قاله ابنُ قُتَيْبَة.

والرابع: «الخردلة». **والخامس**: «الواحدة من الهَباء الظاهر في ضوء الشمس؛ إذا طلعت من ثُقب»، ذكرهما الثعلبي. (كشف المشكل من حديث الصحيحين ١/ ٣٢١).

تحقيق الأقوال الخمسة:

قلتُ[ع]: **أمَّا عن القول الأول**، وهو المرويُّ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا؛ فأخرجه الطبريُّ في «التفسير» (٨/ ٣٦٠) بإسناد فيه ضعف، فهو من رواية (شبيب بن بشر)، والراجحُ فيه: أنه ضعيفُ الحديث؛ قال أبو حاتم الرازي: «هو لَيِّنُ الحديث، حَديثُه حديثُ الشيوخ. وقال أبو حاتم بن حِبَّان: يُخطئُ كثيرًا. (الجرح والتعديل ٤/ ٣٥٧، الثقات ٤/ ٣٥٩).

قلتُ[ع]: ويُعتبر به كما يُفهَم من كلام أبي حاتم الرازي، وبالله تعالىٰ التوفيق.

وقد ذكر الثعلبيُّ في «التفسير» (٣/ ٣٠٨)
بعضَ الآثار الأخرىٰ عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فها هي مع تحقيقها:

الأول: روىٰ بشير بن عمرو، عن عبد الله أنَّه قرأ: (إنَّ اللهَ لا يظلم مثقال نملة).

قلتُ[ع]: لا يَثبت؛ فقد أخرجه ابن أبي داود في كتاب «المصاحف»

(٣/ ٣٠٨) من طريق عطاء البزاز، وقد قال فيه ابنُ معين: «ليس بشيء»، ولا أعلم له مخالفًا من الأئمة غيرَ أنَّ ابنَ حِبَّان قد ذكره في «ثقاتِه». (الجرح والتعديل ٦/ ٣٣٩).

الثاني: يزيد بن الأصم، عن ابن عباس في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ ﴾؛ قال: «أدخل ابنُ عباس يدَه في إناء ثُمَّ رفعها، ثُمَّ نفخ فيها، ثُمَّ قال: كل واحدة من هؤلاء ذَرَّةٌ».

قلتُ[ع]: لا يَثبت؛ فقد أخرجه هنَّادُ بن السَّريُّ في (الزهد ١٩٣)، ومن طريقه الآجريُّ في (الشريعة ٧٩٧)، وفي إسنادِه: «ليثُ بن أبي سليم»، وهو ضعيفٌ اختلطَ، ولم يكن ممن يتعمد الخطأَ؛ فيُعتبر بحديثه، كما قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثُه، وهو ضعيف الحديث»، وقال أبو زرعة الرازي: «ليث بن أبي سليم لَيِّنُ الحديث، لا تقومُ به الحجةُ عند أهل العلم بالحديث». (الجرح والتعديل ٧/ ١٧٩).

وأما عن القول الثَّاني: فلا يَثبت، وهو مرويٌّ -أيضًا- عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

ولم أقف له علىٰ سندٍ، وقد ذكره ابنُ الجوزي في (زاد المسير ١/ ٤٠٦)، وغيرُه.

وأما عن القول الثالث: قوله: «قاله ابن قُتَيبة».

قلتُ[ع]: نعم؛ قد قال به ابن قُتَيبة الدينوري في «غريب القرآن» (ص: ١١٢، ١٢٧). وقد سُبِق ابنُ قُتَيبة بهذا القولِ، كما ذُكِر في بعض التفاسير، ولم يُعْزَ لأحدٍ.

وأما عن القول الرابع؛ فقد ذكره الثعلبي في «التفسير» (٣/ ٣٠٨)، ولم يُسنده.

وأما عن القول الخامس، فلم أقف عليه عند الثعلبي في «التفسير».

وقال صاحب «**عون المعبود**» (١١/ ١٠١): «قيل: إنه الحَبَّةُ السوداء، وهو تمثيل للقِلَّةِ، كما جاء: «**مثقالُ ذَرَّةٍ مِن كِبْرٍ**». انتهىٰ.

وقال ابن الجوزي في (زاد المسير ١/ ٤٠٦): «واعلم أنَّ ذكرَ الذَّرَّةِ ضَرْبُ مَثَلٍ بما يُعقل، والمقصود: أنه لا يظلم قليلًا ولا كثيرًا». انتهىٰ. وبالله تعالىٰ التوفيق.

المسألة الخامسة: إنَّ قال قائل: إن الكِبْرَ لا يُوجب كفرًا؛ فكيف يَمنع دخولَ الجنةِ؟!

الجوابُ من سِتَّةِ أوجهٍ: **الأوَّل**: أن يُرادَ بالجَنَّةِ بعضُ الجنانِ؛ لأنها جِنانٌ في جنة، فيكون المعنىٰ: لا يدخل الجنةَ التي هي أشرفُ الجِنان وأنبلُها.

والثَّاني: أن تكون مشيئةُ الله تعالىٰ مُضمرة في هذا الوعيدِ، فيكون المعنىٰ: إلَّا أن يشاء الله. ذكر القولين ابنُ خزيمة[1].

---

(١) قال ابن خزيمة: «قد أعلمت أصحابي منذ دهر طويل: أن معنىٰ الأخبار إنما هو علىٰ أحد معنيين: أحدهما: لا يدخل الجنة: أي: بعض الجنان، إذ النبي ﷺ قد أعلم أنها جِنان في جَنَّة، واسم الجنة واقع علىٰ كل جنة منها؛ فمعنىٰ هذه الأخبار التي ذكرنا: مَن فعل كذا، لبعض المعاصي، حَرَّم اللهُ عليه الجنة، أو لم يدخل الجنة، معناها: لا يدخل بعضَ الجنان التي هي أعلىٰ وأشرف وأنبل وأكثر نعيمًا وسرورًا وبهجة وأوسع، لا أنه أراد لا يدخل شيئًا من تلك الجنان التي هي في الجنة. والمعنىٰ الثَّاني: ما قد أعلمتُ أصحابي ما لا أُحصي من

والثالث: أن يكون المرادُ كِبْرَ الكفر؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوٓاْ إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾(١)، أي: يتعظمون عن قولِها، فعلىٰ هذا كِبْرُ الكافر منعَه من الإيمان فلا يدخل الجنة، ويدل علىٰ صحة هذا الوجهِ: أنه قابَلَ الكبرَ بالإيمان؛ فقال: «**ولا يدخلُ النارَ أحدٌ في قلبه مِثقالُ ذَرَّةٍ من إيمانٍ**».

والرابع: أن يكون المعنىٰ: حُكمَ هذا ألَّا يدخلَ الجنةَ، وحُكْمُ هذا ألا يدخل النار؛ كقوله تعالىٰ في قاتل المؤمن: ﴿فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ خَٰلِدًا فِيهَا﴾(٢)، أي: إن جازاه، فهذا قدرُ استحقاقِه، ومثل هذا في الكلام: أن ترىٰ دارًا صغيرة فتقول: «هذه الدار لا يَنزلها أميرٌ»، أي: حكمُها هذا، وقد يَنزلها.

والخامس: أن الناس إذا وقفوا في العرضِ مُيِّز مَن يدخل الجنة ممن يدخل النارَ؛ فالعصاةُ يدخلون النارَ لا الجنةَ، فأما خروجُهم بعد احتراقهم فذاك حكمٌ آخر، فكأن المراد: لا يدخل الجنة ابتداءً، وإنما يدخل النارَ. وعلىٰ هذا تفسير قوله: «**لا يدخلُ الجنةَ قَتَّاتٌ**»، ويبقىٰ علىٰ هذا الوجه قوله: «**ولا يدخل النارَ مَن في قلبه مثقالُ ذَرَّةٍ مِن إيمانٍ**»، فيكون المعنىٰ: لا يدخلها دخولَ تخليدٍ.

=

مرة: أن كلَّ وعيد في الكتاب والسُّنَّة لأهل التوحيد فإنما هو علىٰ شريطة، أي: إلَّا أن يشاء الله أن يغفر ويصفح ويتكرم ويتفضل، فلا يُعَذِّبُ علىٰ ارتكاب تلك الخطيئة؛ إذ الله عَزَّوَجَلَّ قد خَبَّرَ في محكم كتابه أنه قد يشاء أن يغفر ما دون الشرك من الذنوب في قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾. (التوحيد ٢/ ٨٦٧).

(١) الصافات: ٣٥.

(٢) النساء: ٩٣.

والسادس: أنه إذا أُذِنَ لأهل الجنة في الدخولِ نُزِعَ كبرُ المتكبر وغِلُّ الحقود، كما قال تعالىٰ: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ﴾[(١)]، وهذا اختيار أبي بكر الأثرم. انتهىٰ. (كشف المشكل من حديث الصحيحين ١/ ٣٢٢)[(٢)].

المسألة السادسة: كيف يمكن الجمع بين حديث الباب وبين أثرِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي قال فيه: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْجِبُهُ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ: أَنْ يَكُونَ أَجْوَدَ مِنْ شِرَاكِ صَاحِبِهِ؛ فَيَدْخُل فِي قَوْلِهِ: ﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْأَخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾[(٣)]»؟

الجواب: قد جمع الطبريُّ بينه وبين حديث ابن مسعود بأنَّ حديثَ عليٍّ محمولٌ علىٰ مَن أَحَبَّ ذلك؛ ليتعظَّمَ به علىٰ صاحبِه، لا مَن أحبَّ ذلك ابتهاجًا بنعمة الله عليه. انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أثر عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قد أخرجه الطبري في (التفسير ١٨/ ٣٤٤)، وإسناده ضعيفٌ، فيه أكثر من علَّة:

(١) الأعراف: ٤٣.

(٢) اختلف في تأويل ذلك في حق المسلم؛ فقيل: لا يدخل الجنة مع أول الداخلين. وقيل: لا يدخلها بدون مجازاة. وقيل: جزاؤه أن لا يدخلها، ولكن قد يعفىٰ عنه. وقيل: ورد مورد الزجر والتغليظ، وظاهره غير مراد. وقيل: معناه: لا يدخل الجنة حال دخولها وفي قلبه كبر، حكاه الخطابي، واستضعفه النوويُّ فأجاد؛ لأن الحديث سيق لِذَمِّ الكبر وصاحبه، لا للإخبار عن صفة دخول أهل الجنةِ الجنةَ؛ قال الطيبي: المقام يقتضي حمل الكبر علىٰ مَن يرتكب الباطل؛ لأن تحرير الجواب: إن كان استعمال الزينة لإظهار نعمة الله فهو جائز أو مستحب، وإن كان للبطر المؤدي إلىٰ تسفيه الحق وتحقير الناس والصد عن سبيل الله فهو المذموم. (فتح الباري لابن حجر ١٠/ ٤٩١).

(٣) القصص: ٨٣.

العِلَّة الأولىٰ: شيخ ابن جرير، وهو سفيانُ بن وكيع بن الجرَّاح، وقد ضُعِّف بسبب ورَّاقِه السُّوءِ؛ الذي قد أدخل في حديثه ما ليس منه؛ قال ابن أبي حاتم: «كتب عنه أبي وأبو زرعة وتركا الروايةَ عنه»، وقال أيضًا: «سألتُ أبا زرعة عنه؛ فقال: لا يُشتغل به»، وقال أبو حاتم: «لَيِّنٌ». **قلتُ[ع]**: وقد ضعَّفه غيرُهما، وهو متفق علىٰ ضعفه، والله أعلم. (الجرح والتعديل ٤/ ٢٣١، تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٣).

العِلَّة الثانية: أشعث السمان، وهو أشعث بن سعيد؛ أبو الربيع السمان، وهو متفق علىٰ ضعفه، وقد نقلَ الاتفاقَ علىٰ ضعفِه -أيضًا- ابنُ عبد البر فقال: «هو عندهم ضعيفُ الحديث، اتفقوا علىٰ ضعفه؛ لسوء حفظه». (الكنىٰ، نقلًا عن تهذيب التهذيب ١/ ٣٥١).

العِلَّة الثالثة: أبو سلمان الأعرج، لم أقف له علىٰ ترجمة؛ قال الحافظ ابنُ رجب: «وروىٰ ابنُ جرير بإسنادٍ فيه نَظَرٌ...»، ثُمَّ ذكر أثر عليٍّ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ. (التفسير ٢/ ٦٦، جامع العلوم والحكم ١/ ٣٣٠).

فائدة: *قال الطبريُّ*: فإن قيل: قد وصفَ النبيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ العُتَلَّ الجَوَّاظَ المستكبرَ أنه من أهل النار؛ فبَيِنَ تكبرَه علىٰ مَن هو؟

قيل: هو الذي باطنُه مُنطو علىٰ الكبر علىٰ الله؛ فهذا كافر لا شَكَّ في كفره، وذلك هو الكبرُ الذي عَناهُ النبيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بقوله في حديث ابنِ مسعود: «**لا يدخلُ الجنةَ مَن كان في قلبه مثقالُ حَبَّةٍ مِن كِبْرٍ**».

فإن قيل: فقد وصفتَ الكبر بغير ما وَصَفَه به النبيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وذلك أنك رَويت عنه أنه قال: «**الكِبْرُ مِن سَفَهِ الحَقِّ وَغَمْصِ الناس**»، ووصفتَ أنتَ

الكبر بأنه التكبر على الله.

قيل: الكبر الذي وصفناه هو خلافُ خشوعِ القلب لله تعالىٰ، ولا يُنكر أن يكون من الكبرِ ما هو استكبارٌ علىٰ غير الله، والذي قلنا مِن معنىٰ الكبر علىٰ الله، فإنَّه غيرُ خارج من معنىٰ ما رويناه عنه ﷺ أنه: «**غَمْصُ الناسِ وازدراءُ الحَقِّ**»، وذلك أنَّ معتقدَ الكبر علىٰ ربِّه لا شَكَّ أنه للحقِّ مُزْدَرٍ، وللناس أَشَدُّ استحقارًا. انتهىٰ. (شرح صحيح البخاري، لابن بطَّال ٩/ ٢٦٦).

قلتُ[ع]: وقد استدل ابنُ حَجَر -بعد ذكره لهذا- بحديثٍ رواه مسلم في الصَّحيح[(١)]، عن عِيَاضِ بنِ حِمَارٍ أَخِي بَنِي مُجَاشِعٍ، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ خَطِيبًا، فَقَالَ: «**إِنَّ اللهَ أَوْحَىٰ إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا حَتَّىٰ لا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَىٰ أَحَدٍ، وَلَا يَبْغِي أَحَدٌ عَلَىٰ أَحَدٍ**»، الحديث.

ثم قال: «والأمر بالتواضع نهيٌ عن الكبر؛ فإنه ضدُّه، وهو أعمُّ من الكفر وغيره». انتهىٰ. (فتح الباري ١٠/ ٤٩١).

محل الاستشهاد:

المراد مِن نفي دخولِ الموحدين النارَ: نفيُ الخُلودِ فيها؛ لقول الله تعالىٰ: «**أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيمَانٍ؛ فَيُخْرَجُونَ مِنْهَا قَدِ اسْوَدُّوا...**»[(٢)].

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٨٦٥)، من حديث عياض أخي بني مجَاشِع رضي الله عنه.
(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٢)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

تعليقاتُ الأئمةِ:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل[١] (ت ٢٤١):

قال أحمدُ في (أصول السنة، ص٣٢): «والإيمان بشفاعة النبي ﷺ وبقوم يُخرجون من النار بعدما احترقوا وصاروا فَحمًا؛ فيُؤمر بهم إلىٰ نهرٍ علىٰ باب الجنة، كما جاء الأثر كيف شاء وكما شاء، إنَّما هو الإيمانُ به والتصديقُ به». انتهىٰ[٢].

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي[٣] (ت ٢٧٧)، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي[٤] (ت ٢٦٤)،

(١) أحمد بن محمد بن حنبل، نزيل بغداد، أبو عبد الله، أحد الأئمة: ثقة حافظ فقيه حجة، وهو رأس الطبقة العاشرة، مات وله سبع وسبعون سنة. (التقريب ٩٦).

(٢) قال المُهَلَّبُ: «كلُّ وعيدٍ يَتوجه إلىٰ المسلمين فهو موكول إلىٰ مشيئة الله، وهو فيه بالخيارِ؛ إن شاء عفا عنه، وإن شاء أنفذه، فإن أنفذه علىٰ المسلم فلا يكون فيه خلود؛ لأن الخلود في الذنوب قد رُفع عن أهل التوحيد». انتهىٰ. (شرح صحيح البخاري لابن بطال ٦/ ٤٩٩).

(٣) محمد بن إدريس بن المنذر الحنظلي أبو حاتم الرازي من الحادية عشرة، أحد الحُفَّاظ، قال موسىٰ بن إسحاق القاضي لابن أبي حاتم: ما رأيت أحفظ من والدك، وقد لقي أبا بكر بن أبي شيبة، وابن نمير، ويحيىٰ بن معين، ويحيىٰ الحماني. (ت: ٢٧٧). (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٧/ ٢٠٤، الثقات لابن حبان ٩/ ١٣٧، التقريب ص: ٤٦٧).

(٤) عبيد الله بن عبد الكريم، أبو زرعة الرازي، إمام حافظ ثقة مشهور من الحادية عشرة، قال الحسن بن أحمد: سمعت أحمد بن حنبل يدعو الله عَزَّوَجَلَّ لأبي زرعة. وقال محمد بن يحيىٰ النيسابوري: لا يزال المسلمون بخير ما أبقىٰ الله عَزَّوَجَلَّ لهم مثل أبي زرعة، وما كان الله ليترك الأرض إلا وفيها مثل أبي زرعة يعلم الناس ما جهلوه. وقال ابن حبان: كان أحد
=

وما أَدْرَكا عليه العلماءَ في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار، وما يَعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشَامًا ويَمَنًا- فكان من مذهبهم:...، والشفاعة حقٌّ». انتهىٰ. **قلتُ[ع]**: أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣٢١) قال: أخبرنَا محمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ المُقرِئُ، قال: حدَّثنا الحُسَينُ بنُ محمَّدِ بنِ حَبَشٍ المُقرِئُ، قال: حدَّثنا أبو محمَّدٍ؛ عبدُ الرحمن بنُ أبي حاتِمٍ، به.

قلتُ[ع]: وهذا إسنادٌ حَسَنٌ.

[مُحَمَّدُ بنُ المُظَفَّرِ المُقرِئُ]: قال الخطيبُ البَغداديُّ: «كان شيخًا صالحًا، فاضلًا، صدوقًا».

[الحُسَينُ بنُ مُحمَّدِ بنِ حَبَشٍ المُقْرِئُ]: قال الذهبي: «متقدِّمٌ في علم القراءة، مشهورٌ بالإتقانِ، ثِقَةٌ مأمونٌ. (تاريخ بغداد للخطيب ٤/ ٤٣٠، تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٣٨٧).

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة[1] (ت ٣١١):

أئمة الدنيا في الحديث مع الدين والورع، والمواظبة علىٰ الحفظ والمذاكرة، وترك الدنيا وما فيه الناس. (ت: ٢٦٤). (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٣٢٤، الثقات لابن حبان ٨/ ٤٠٧، الكاشف ١/ ٦٨٣، التقريب ص: ٣٧٣).

(١) محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابوري، إمام الأئمة أبو بكر الحافظ، وكان ¬ أحد أئمة الدنيا علمًا وفقهًا وحفظًا وجمعًا واستنباطًا، حتىٰ تكلم في السنن بإسناد لا نعلم سبق إليها =

بَوَّبَ *ابنُ خزيمةَ* بعدةِ تبويباتٍ في كتاب «التوحيد»؛ منها[(١)] قولُه:

«باب: ذِكر البيان أنَّ شفاعةَ النبي ﷺ التي ذُكرت أنها لأهل الكبائر، وهي علىٰ ما تأوَّلته، وأنها لِمَن قد أُدخل النارَ من غير أهل النار، والذين هم أهلها أهل الخلود فيها، بل لقومٍ من أهل التوحيد ارتكبوا ذنوبًا وخَطايا فأُدخلوا النار؛ ليُصيبهم سفعًا منها». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن محمد الخلَاَّل[(٢)] (ت ٣١١):

بَوَّبَ *الخَلَّال* علىٰ الحديث في (السُّنَّة ٤/ ١٩) بقوله: «جامِعُ الإيمَانِ والتسليم والتَّمَسُّكِ بما رُوي عن النبي ﷺ في ذلكَ، وقال اللهُ عَزَّوَجَلَّ في كتابِهِ مِمَّا عليهم فيه مِنَ الحُجَّةِ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عَوانة؛ يعقوب بن إسحاق الإسفراييني[(٣)] (ت ٣١٦):

=

غيره من أئمتنا، مع الإتقان الوافر والدين الشديد إلىٰ أن توفي ¬. (ت: ٣١١). (الجرح والتعديل ٧/ ١٩٦، الثقات لابن حبان ٩/ ١٥٦، تاريخ الإسلام للذهبي ٧/ ٢٤٣).

(١) (٢/ ٦٥٩).

(٢) أحمد بن محمد بن هارون، أبو بكر الخلال الفقيه، رحل إلىٰ فارس، وإلىٰ الشام والجزيرة يتطلب فقه الإمام أحمد وفتاويه وأجوبته، وكتب عن الكبار والصغار، حتىٰ كتب عن تلامذته وجمع فأوعىٰ، ثم إنه صنف كتاب «الجامع في الفقه» من كلام الإمام، بأخبرنا وحدثنا، يكون عشرين مجلدًا، وصنف كتاب «العلل» عن أحمد. قال أبو بكر بن شهريار: كلنا تبع للخلال؛ لأنه لم يسبقنا إلىٰ جمعه علم أحمد أحد قبله. (ت: ٣١١). (تاريخ الإسلام للذهبي ٧/ ٢٣٢، السير له ١٤/ ٢٩٧).

(٣) يعقوب بن إسحاق، أبو عوانة النيسابوري ثم الإسفراييني الحافظ، صاحب «المسند الصحيح» المخرج علىٰ كتاب مسلم. قال الحاكم: أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم. (ت: ٣١٦). (تاريخ الإسلام للذهبي ٧/ ٣١٥، السير له ١٤/ ٤١٧).

بَوَّبَ *أبو عوَانة* علىٰ الحديث في (المستخرج ١/ ٣٧) بقوله: «بيانُ المعاصي التي إذا قالها العبدُ أو عمِلَهَا لم يدخُلِ الجَنَّةَ بِمَعصِيَتِهِ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحُسَين الآجُرِّي[(١)] (ت ٣٦٠):

قال الآجريُّ في (الشريعة ٣/ ١١٩٨): «اعلموا -رحمكم الله- أنَّ المُنْكِرَ للشَّفاعة يزعم أنَّ مَن دَخَلَ النارَ فليس بخارجٍ منها، وهذا مذهبُ المعتزلة يُكَذِّبُون بها وبأشياءَ مِمَّا لها أصلٌ في كتاب الله عَزَّوَجَلَّ وسُنَنِ رسول الله ﷺ وسُنَنِ الصَّحابةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومَن تَبِعَهم بإحسانٍ وقولِ فقهاءِ المسلمين؛ فالمعتزلةُ يخالفون هذا كلَّه، لا يَلتفتون إلىٰ سنن رسول الله ﷺ ولا إلىٰ سنن أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما يُعارضون بمُتشابه القرآن، وبما أراهم العقلُ عندهم، وليس هذا طريقَ المسلمين، وإنما هذا طريقُ مَن قد زَاغَ عن طريقِ الحقِّ وقد لَعِبَ به الشيطانُ، وقد حَذَّرَنا اللهُ عَزَّوَجَلَّ مِمَّن هذه صِفَته، وحَذَّرْنَاهم النبيُّ ﷺ وحَذَّرْنَاهم أئمةُ المسلمين قديمًا وحديثًا». انتهىٰ.

وقال في (الشريعة ٣/ ١٢٠٥): «إنَّ المُكَذِّبَ بالشفاعة أخطأ في تأويله خطأً فاحشًا خرج به عن الكتاب والسُّنَّة، وذلك أنه عمد إلىٰ آياتٍ من القرآنِ نزلت في أهل الكفر؛ فجَعَلَها المُكَذِّبُ بالشفاعة في المُوَحِّدين، ولم يَلتفت إلىٰ أخبار رسول الله ﷺ في إثبات الشفاعة: أنَّها إنما هي لأهل الكبائر، والقرآن

---

(١) محمد بن الحسين بن عبد الله، أبو بكر الآجري، وله تصانيف حسنة منها: كتاب «الشريعة» في السنة، وكتاب «الرؤية»، وكتاب «الغرباء»، وكتاب «الأربعين»، وكتاب «آداب العلماء» وغير ذلك. وكان من أئمة السنة. قال الخطيب: كان ثقة دينًا، له تصانيف. (ت: ٣٦٠). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ١٥٣، السير له ١٦/ ١٣٣).

يدلُّ علىٰ هذا؛ فخرج بقولِه السُّوءِ عن جُملة ما عليه أهلُ الإيمانِ، واتَّبَعَ غيرَ سبيلِهم؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾[(١)]» انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي[(٢)] (ت ٣٧١):

قال الإسماعيليُّ في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٦٨): «ويقولون: إنَّ اللهَ يُخرج من النار قومًا من أهل التوحيد بشفاعة الشَّافعين». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإِلْبِيرِي، المَعروف بابن أبي زَمَنِين[(٣)] (ت ٣٩٩):

(١) النساء: ١١٥.

(٢) أحمد بن إبراهيم، الإمام أبو بكر الإسماعيلي الجرجاني الفقيه الحافظ، صنف تصانيف تشهد له بالإمامة، منها: «مسند عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في مجلدتين، و«المستخرج علىٰ الصحيح»، أربع مجلدات، وغير ذلك. وقال حمزة: سمعت الدارقطني يقول: كنت قد عزمت غير مرة أن أرحل إلىٰ أبي بكر الإسماعيلي فلم أرزق. قال الحاكم: كان الإسماعيلي واحد عصره وشيخ المحدثين والفقهاء وأجلهم في الرئاسة والمروءة والسخاء، ولا خلاف بين العلماء من الفريقين وعقلائهم في أبي بكر. (ت: ٣٧١). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٣٥٣، السير له ١٦/ ٢٩٢).

(٣) محمد بن عبد الله المرّي، الإمام أبو عبد الله الألبيري المعروف بابن أبي زمنين، نزيل قرطبة، وكان من الراسخين في العلم، متفنّنًا في الأدب والشعر، مقتفيًا لآثار السلف، مع زهد ونسك وصدق لهجة وإقبال علىٰ الطاعة ومجانبة للسلطان، وسئل: لم قيل لكم: بنو زمنين؟ فلم يعرف. وقال: كنت أهاب أبي فلم أسأله. ثم في آخر عمره انتقل إلىٰ إلبيرة فسكنها، له مصنفات في الرقائق والزهد وشعر رائق، ومن مصنفاته: كتاب «مختصر تفسير =



قال *ابن أبي زَمَنِين* في (أصول السُّنَّة، ص١٨٠): «وأهل السُّنَّة يؤمنون بأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يُدخل ناسًا الجَنَّة من أهل التوحيد بعدما مَسَّتهم النَّارُ برحمته - تبارك وتعالىٰ اسمه- وبشفاعة الشافعين؛ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ﴾(١)، وقال: ﴿فَمَا تَنفَعُهُمْ شَفَٰعَةُ ٱلشَّٰفِعِينَ﴾(٢)». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ(٣) [الابن] (ت ٥٢٦):

قال *ابنُ أبي يَعْلَى* في (الاعتقاد، ص٣٤): «وعذابُ النَّار فدَائِمٌ بدَوَامها، وأهلُها فيها مُخَلَّدُون خالدون، مَن خرج من الدنيا غير مُعتقدٍ للتوحيد ولا مُتمسك بالسُّنَّة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المَقدسي(١) (ت ٦٠٠):

=

ابن سلام»، وكتاب «حياة القلوب» في الزهد، وكتاب «النصائح المنظومة» من شعره، وكتاب «أدب الإسلام»، وكتاب «أصول السنة». (ت: ٣٩٩). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٨٠٧، السير له ١٧/ ١٨٨).

(١) الحجر: ٢.

(٢) المدثر: ٤٨.

(٣) أبو الحسين بن الفراء محمد بن محمد بن الحسين الإمام العلامة الفقيه، القاضي ابن القاضي الكبير أبي يعلىٰ محمد بن الحسين، قال السلفي: كان كثيرًا ما يتكلم في الأشاعرة ويسمعهم، لا تأخذه في الله لومة لائم، وكان دينًا ثقة ثبتًا. وقال ابن الجوزي: كان له بيت في داره بباب المراتب يبيت وحده، فعلم من كان يخدمه بأن له مالا فذبحوه ليلا وأخذوا المال ليلة عاشوراء سنة ست وعشرين وخمسمائة، ثم وقعوا بهم فقتلوا. (ت: ٥٢٦). (السير للذهبي ١٩/ ٦٠١، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٦/ ١٣٥).

قال عبدُ الغني المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٦٤): «ويعتقد أهلُ السُّنَّة ويُؤمنون أنَّ النبي ﷺ يَشفع يوم القيامة لأهلِ الجَمْعِ كلِّهم شفاعةً عامَّةً، ويَشفع في المُذنبين من أُمَّتِه؛ فيُخرجهم من النَّار بعدما احترقوا». انتهىٰ.

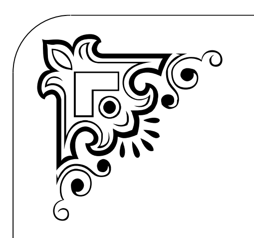
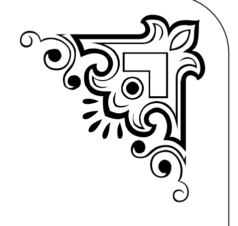
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابنُ تيمية في (الإيمان ص١٧٦): «وقد اتفق الصحابةُ والتابعون لهم بإحسان وسائرُ أئمة المسلمين علىٰ أنَّه لا يُخَلَّدُ في النَّار أحدٌ مِمَّن في قلبه مثقال ذَرَّة من إيمان، واتفقوا -أيضًا- علىٰ أنَّ نبينا ﷺ يشفع فِيمن يأذن اللهُ له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أُمَّتِه». انتهىٰ.

❀❀

=

(١) عبد الغني بن عبد الواحد بن علي بن سرور، الحافظ الكبير أبو محمد المقدسي الجماعيلي ثم الدمشقي الصالحي، كتب ما لا يوصف، وصنف التصانيف المفيدة، ولم يزل يسمع ويسمع ويكتب ويجمع إلىٰ أن توفاه الله تعالىٰ. من مصنفاته: كتاب «المصباح في الأحاديث الصحاح» في ثمانية وأربعين جزءًا، يشتمل علىٰ أحاديث الصحيحين، كتاب «نهاية المراد في السنن» نحو مائتي جزء لم يبيضه، كتاب «محنة أحمد» ثلاثة أجزاء، «العمدة في الأحكام» جزءان، كتاب درر الأثر تسعة أجزاء، كتاب السيرة النبوية جزء كبير، النصيحة في الأدعية الصحيحة جزء، «الاعتقاد» جزء، كتاب «الكمال في معرفة الرجال» عدة مجلدات. (ت: ٦٠٠). (تاريخ الإسلام للذهبي ١٢/ ١٢٠٣).

بـابٌ في
الإيمان بأسماءِ اللّه وصفاته
وإثباتِ صفةِ اليَمين له جل وعلا

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا أَحمَدُ بن مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثنَا يَزِيدُ بن هَارُونَ قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بن إِسْحَاقَ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَن الأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَمِينُ الرَّحمَنِ مَلأَىٰ سَحَّاءُ، لا يَغِيضُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ**». قَالَ: «**أَرَأَيْتُمْ ما أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ؟ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ ما فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ المِيزَانُ؛ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**». (٣٠٤٥) (٣).

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَهَذَا الحَدِيثُ فِي تَفْسِيرِ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ۚ﴾[1]، وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَتْهُ الأَئِمَّةُ؛ نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ أو يُتَوَهَّمَ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ -الثَّوْرِيُّ، وَمَالِكُ بن أَنَسٍ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ، وَابْنُ المُبَارَكِ-: أَنَّهُ

(١) المائدة: ٦٤.

تُرْوَىٰ هَذِهِ الأَشْيَاءُ وَيُؤْمَنُ بِهَا، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟».

❁❁

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ستةٌ:

(**أحمد بن منيع**) بن عبد الرحمن، أبو جعفر البغوي، (نزيل بغداد)، الأصم، صاحب «المسند»، روىٰ عن: هشيم وعباد بن عباد، وروىٰ عنه: الجماعة، لكن البخاري بواسطة، والبغوي سبطه وابن خزيمة. (ت: ٢٤٢).

قلتُ[ع]: ثقة، متَّفَقٌ عليه؛ وَثَّقَه النسائيُّ وصالح جزرة ومسلمة بن قاسم وغيرُهم، غير أنَّ أبا حاتم الرازي قال فيه: صدوقٌ، وقال الدارقطني: لا بأسَ به. وقال الخليليُّ: يَقربُ من أحمدَ بن حنبل وأقرانِه في العلم. (تخ ٢/ ٦، جح ٢/ ٧٧، ثح ٨/ ٢٢، كه ١/ ٢٠٤، ته ١/ ٨٤، تق ٨٥).

(**يزيد بن هارون**) بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي: روىٰ عن: حميد والجريري، وروىٰ عنه: الذهلي والحارث بن أبي أسامة، وقد عمي. روىٰ له: الجماعةُ. (ت: ٢٠٦).

قلتُ[ع]: ثقةٌ حافظ؛ وثَّقَه أحمد، قال: «كان حافظًا للحديث، صحيح الحديث عن حجاج بن أرطأة»، وابن المديني، وقال-في موضع آخر-: «ما رأيتُ أحفظ منه»، وابن معين، ويعقوب بن شيبة، وابن قانع وزاد: «مأمون»، وأبو حاتم الرازي وزاد: «إمام صدوق، لا يُسأل عن مثله»، والعِجلي وزاد: «ثبت في الحديث»، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث».



وقال أبو زرعة عن أبي بكر بن أبي شيبة: «ما رأيت أتقن حفظًا من يزيد». قال أبو زرعة: «والإتقان أكثر من حفظ السرد». وقال يحيىٰ بن يحيىٰ: «كان بالعراق أربعة من الحفاظ، فذكره فيهم، وأشار إلىٰ أنه أحفظهم من وكيع». وقال مؤمل بن إهاب: «سمعت يزيد يقول: ما دلَّست قط إلا حديثًا واحدًا عن عون، فما بورك لي فيه». وقال زكريا بن يحيىٰ: «كنا نسمع أن يزيد من أحسن أصحابنا صلاة وأعلمهم بالسُّنَّة».

وقال أبو خيثمة زهير بن حرب: «كان يُعاب علىٰ يزيد حين ذهب بصره ربما إذا سئل عن حديث لا يعرفه، فيأمر جاريته فتحفظه من كتابه».

وقال: «سمعت يحيىٰ بن معين يقول: يزيد يدلس من أصحاب الحديث؛ لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روىٰ». وقال أحمد: «يزيد صاحب صلاة، حافظ متقن للحديث صوانه، وحسن مذهب». وقال زياد بن أيوب: «ما رأيت له كتابًا قط، ولا حديثًا إلا حفظًا».

وقال الحسن بن عرفة: قلت ليزيد بن هارون: ما فَعَلت تلك العينان الجميلتان؟ قال: «ذهب بهما بكاءُ الأَسْحار». (تخ ٨/ ٣٦٨، جح ٩/ ٢٩٥، ته ١١/ ٣٢١، تق ٦٠٦).

(**محمد بن إسحاق**) بن يَسَار، أبو بكر المطلبي، مولاهم المدني، «نزيل العراق»، إمام المغازي. روىٰ عن: أبي سلمة بن عبد الرحمن، والقاسم بن محمد، ونافع بن جبير بن مطعم، ونافع مولىٰ ابن عمر، والزهري، وروىٰ عنه: سفيان الثوري، وشُعبة، وحَمَّاد بن زيد. روىٰ له البخاريُّ «تعليقا»، ومسلمٌ والأربعة.

(ت: ١٥٠ كما قال عمرو بن علي، وقيل: ١٥١ كما قال الهيثم بن عدي، وقيل: ١٥٢، كما قال ابن معين وابن المديني، وقيل: ١٥٢ أو ١٥٣، كما قال خليفة بن خياط).

قلتُ[ع]: وثَّقَه ابن معين وزاد: «وكان حَسَن الحديث»، وفي موضع زاد: «وليس بحجة»، ويحيىٰ بن يحيىٰ، والخليلي، والبوشنجي، وكررها مرتين. وقال أبو معاوية: «كان ابن إسحاق من أحفظ الناس». وقال أحمد: «حَسَن الحديث»، وقال البخاري: «رأيت عليَّ بن عبد الله -وهو ابن المديني- يحتج بحديث ابن إسحاق»، وكان شُعبة وسفيان يقولان: «محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في الحديث»، قال شعبة: «لحفظه».

والأقرب أنه صدوقٌ حسنُ الحديث، يُدلِّس عن المجهولين؛ وأقول كما قال ابن نُمَير: «إذا حدَّث عمَّن سمع منه من المعروفين فهو حَسَن الحديث صدوق، وإنما أُتِيَ من أنه يحدث عن المجهولين أحاديث باطلة».

وقال ابن حِبَّان: «إنما أُتِيَ ما أُتِيَ لأنه كان يُدَلِّس علىٰ الضعفاء، فوقع المناكير في روايته من قبل أولئك، فأما إذا بيَّن السماع فيما يرويه فهو ثبت يحتج بروايته».

قلتُ[ع]: وفي روايته عن نافع بعض الشيء. كما قال «ابن البرقي». وقال محمد بن يحيىٰ: «عنده غرائب».

ردّ الحافظ محمد بن عبد الله بن نُمَير علىٰ من اتهمه بالقَدَر:

اتَّهمه مالك بالقَدَر. قاله دُحَيم. وكذا وَرَدَ عن الدَّراوردي جَلْده في القَدَر.



وقال الجُوزجاني: «الناس يشتهون حديثه، وكان يُرمىٰ بغير نوع من البدع».

قال محمد بن عبد الله بن نُمَيْر: «كان محمد بن إسحاق يُرمىٰ بالقَدَر، وكان أبعد الناس منه».

ردّ الحافظ محمد بن حِبَّان البُستي

علىٰ ما نُقِل عن الإمام مالك بن أنس، والحافظ هشام بن عروة في شأنه(١):

وأما بشأن ما قيل فيه من قِبَل مالك بن أنس، وهشام بن عروة، ومن تابعهما: فأقول كما قال ابن حِبَّان رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ:

وقد تكلم في ابن إسحاق رجلان: هشام بن عروة ومالك بن أنس.

فأما هشام بن عروة فحدثني محمد بن زياد الزيادي، قال: ثنا ابن أبي شيبة، قال: ثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيىٰ بن سعيد القطان يقول: قلت لهشام بن عروة: إن ابن إسحاق يحدِّث عن فاطمة بنت المنذر؛ قال:

«وهل كان يصل إليها؟».

وهذا الذي قاله هشام بن عروة ليس مما يجرح به الإنسان في الحديث،

---

(١) قال بن المديني: «ثقة لم يضعفه عندي إلا روايته عن أهل الكتاب؛ وكذبه سليمان التيمي، ويحيىٰ القطَّان، ووهيب بن خالد؛ فأما وهيب والقطان؛ فقَلَّدَا فيه هشام بن عروة ومالكًا؛ وأما سليمان التيمي فلم يتبين لي لأيِّ شيء تكلم فيه؛ والظاهر أنه لأمر غير الحديث، لأن سليمان ليس من أهل الجرح والتعديل». (تهذيب التهذيب ٩/ ٤٥).

وذلك أن التابعين مثل الأسود وعلقمة من أهل العراق وأبي سلمة وعطاء ودونهما من أهل الحجاز قد سمعوا من عائشة من غير أن ينظروا إليها، سمعوا صوتها، وقبل الناس أخبارهم من غير أن يصل أحدهم إليها حتىٰ ينظر إليها عيانًا، وكذلك ابن إسحاق كان يسمع من فاطمة، والستر بينهما مُسبل، أو بينهما حائل؛ من حيث يسمع كلامها. فهذا سماع صحيح، والقادح فيه بهذا غير منصف.

وأما مالك فإنه كان ذلك منه مرة واحدة، ثم عاد له إلىٰ ما يحب، وذلك أنه لم يكن بالحجاز أحد أعلم بأنساب الناس وأيامهم من محمد بن إسحاق، وكان يزعم أن مالكًا من موالي ذي أصبح، وكان مالك يزعم أنه من أنفسهم، فوقع بينهما لهذا مفاوضة، فلما صنف مالك الموطأ قال ابن إسحاق: «ائتوني به، فإني بيطاره»، فنقل ذلك إلىٰ مالك فقال: «هذا دجال من الدجاجلة، يروي عن اليهود»، وكان بينهم ما يكون بين الناس، حتىٰ عزم محمد بن إسحاق علىٰ الخروج إلىٰ العراق، فتصالحا حينئذ، فأعطاه مالك عند الوداع خمسين دينارًا نصف ثمرته تلك السنة، ولم يكن يقدح فيه مالك من أجل الحديث، إنما كان ينكر عليه تتبعه غزوات النبي ﷺ عن أولاد اليهود الذين أسلموا وحفظوا قصة خيبر وقريظة والنضير وما أشبهها من الغزوات عن أسلافهم، وكان ابن إسحاق يتتبع هذا عنهم ليعلم من غير أن يحتج بهم، وكان مالك لا يرىٰ الرواية إلا عن متقن صدوق فاضل يُحسن ما يَروي، ويدري ما يُحدِّث.

ولم يكن أحد بالمدينة يُقارب ابن إسحاق في علمه، ولا يوازيه في جمعه، وكان شعبة وسفيان يقولان: «محمد بن إسحاق أمير المؤمنين في

الحديث»، ومن أَحسن الناس سياقًا للأخبار وأحسنهم حفظًا لمتونها.

وقال عليٌّ بن المديني عن ابن عيينة قال: «جالستُ ابن إسحاق منذ بِضْع وسبعين سنة وما يتهمه أحد من أهل المدينة، ولا يقول فيه شيئًا».

قلت لسفيان: كان ابن إسحاق جالس فاطمة بنت المنذر؟ فقال: «أخبرني ابن إسحاق أنها حدَّثته، وأنه دخل عليها».

وقال ابن المديني: «مالك لم يجالسه -أي: ابن إسحاق- ولم يَعرفه». وقال: «الذي قال هشام ليس بحجة، لعله دخل علىٰ امرأته وهو غلام فسمع منها». وقال ابن المديني: «نظرت في كتب ابن إسحاق فما وجدت عليه إلا في حديثين، ويمكن أن يكونا صحيحين». وقال أحمد: «ولم يُنكر هشام، لعله جاء فاستأذن عليها فأذنت له»، قال عبد الله ابنه: أحسبه قال: «ولم يعلم».

وقال البخاري: «قال عليٌّ -هو ابن المديني-: ما رأيتُ أحدًا يتهم ابن إسحاق». وقال البخاري: «محمد بن إسحاق ينبغي أن يكون له ألف حديث ينفرد بها».

وقال عمر بن عثمان: «ولو صَحَّ عن مالك تناوله من ابن إسحاق؛ فلربما تكلم الإنسان؛ فيرمي صاحبه بشيء، ولا يتهمه في الأمور كلها». وقال إبراهيم الحربي: «حدثني مصعب قال: كانوا يَطعنون عليه بشيء من غير جنس الحديث».

وقال الذهبي: «ثم ما قيل من أنها أُدخلت عليه وهي بِنت تِسْعٍ غَلَطٌ بَيِّن، ما أدري مِمَّن وقع مِن رواة الحكاية، فإنها أكبر من هشام بثلاثة عشرة سنة، وأخذ عنها ابن إسحاق وهي بنت بضع وخمسين سنة أو أكثر». (عد ٥٨، جح

٧/ ١٩١، ثح ٧/ ٣٨٠، كه ٢/ ١٥٦، مه ٣/ ٤٧١، ته ٩/ ٣٨، تق ٤٦٧).

(**أبو الزِّناد**): عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني، مولىٰ بني أمية، وذكوان هو أخو أبي لؤلؤة قاتل عمر رضي الله عنه. روىٰ عن: سعيد بن المسيب والأعرج، وروىٰ عنه: مالك والليث والسفيانان. ثقة ثبت، مات فجأة في رمضان. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٣٠ كما قال خليفة وابن سعد وغيرهما، وقيل: ١٣١)، كما قال ابن معين وغيره، وقيل: ١٣٢).

قلتُ[ع]: ثقةٌ إمامٌ صاحب سُنَّة؛ وثَّقَه أحمد، وابن معين وزاد: «حجة»، وأبو حاتم الرازي وزاد: «صالح الحديث»، وزاد في موضع آخر: «فقيه صاحب سُنَّة وهو ممن تقوم به الحجة إذا روىٰ عنه الثقات»، والنَّسائي والسَّاجي وأبو جعفر الطبري، والعِجلي، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات» وقال: «كان فقيهًا صاحب كتاب». وقال البخاري: «أصح أسانيد أبي هريرة: أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة». وقال ابن عدي: «أحاديثه مستقيمة كلها». (تخ ٥/ ٨٣، جح ٥/ ٤٩، ثح ٧/ ٦، كه ١/ ٥٤٩، تق ٣٠٢).

(**الأعرج**): عبد الرحمن بن هرمز، أبو داود المدني، مولىٰ ربيعة بن الحارث، وقيل: أبو حازم. وقد قيل: إن اسم أبيه كيسان. روىٰ عن أبي هريرة، وروىٰ عنه الزهري وأبو الزناد. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١١٧ كما قال ابن يونس وغيره، وقيل: ١١٠ قال ابن حجر: وهو وهم، والأول أصح).

قلتُ[ع]: ثقةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه ابن المديني، وأبو زرعة، والعِجلي، وابن

سعد وزاد: «كثير الحديث»، وغيرهم. (تخ ٥/ ٣٦٠، جح ٥/ ٢٩٧، ثح ٥/ ١٠٧، ته ٦/ ٢٩٠، تق ٣٥٢).

(**أبو هريرة** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) الدوسي، الصحابي الجليل، حافظ الصحابة؛ اختُلف في اسمه واسم أبيه، قيل: عبد الرحمن بن صخر، وقيل: ابن غنم، وقيل: عبد الله بن عائذ، وقيل: ابن عامر، وقيل غير ذلك، وذهب كثيرون إلىٰ الأول، وذهب جمعٌ من النَّسابين إلىٰ عمرو بن عامر، روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٥٧، وقيل: ٥٨، وقيل ٥٩). (سع ٤/ ١٧٦٨، تق٦٨٠).

❁❁

شرح الحديث:

عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ قال: (قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِنَّ اللهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ**)، هو معنىٰ قوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَآ أَنفَقۡتُم مِّن شَيۡءٖ فَهُوَ يُخۡلِفُهُۥ﴾(١)؛ فيتضمن الحث علىٰ الإنفاق معنىً في وجوهِ الخير، والتبشير بالخُلف من فضلِ الله تعالىٰ. (وَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**يَمِينُ اللهِ**») [وفي رواية للبخاري: «**يَدُ اللهِ**»]، وهي يَدٌ حقيقية، كما تليق بجلاله جل وعلا: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(٢). (**مَلْأَىٰ**)، أي: أنه في غاية الغِنىٰ وعنده من الرزق ما لا نهايةَ له في عِلْمِ الخلائقِ. [قال مسلم: وَقَالَ ابْنُ نُمَيْرٍ: مَلْآنُ](٣)، (**لَا**

---

(١) سبأ: ٣٩.

(٢) الشورىٰ: ١١.

(٣) «هكذا وقعت رواية ابن نمير بالنون، قالوا: وهو غلط منه، وصوابه: «ملأىٰ»، كما في سائر =

يَغِيضُهَا) [وفي رواية للبخاري: «**لَا تَغِيضُهَا نَفَقَةٌ**»، [وفي رواية لمسلم: «**لَا يَغِيضُهَا شَيْءٌ**»]، أي: لا ينقصها، يقال: غاضَ الماءُ يَغيضُ كباع يبيع: إذا نقص. **(سَحَّاءُ)**، أي: دائمةُ الصبِّ. **(اللَّيْل وَالنَّهَار)**، المراد: عدم الانقطاعِ لمادَّةِ عطائه تعالىٰ، أي: هي دائمةُ الانصباب في الليل والنهار؛ قال ابن هُبَيرة: «ومعنىٰ سحاء: دائمة الليل والنهار؛ فلا تعقب عطاياه للفقراء أبدًا، بل عطاءٌ جامعٌ بين التتابع والموالاةِ الليلَ والنهارَ، وجميع هذا مُفَسِّر لقوله: «**أنفق أنفق عليك**»، **(أَرَأَيْتُمْ)** بالجمع، وهو تنبيهٌ علىٰ وضوح ذلك لِمَن له بصيرةٌ. **(مَا أَنْفَقَ)**، أي: قَدْرَ ما أنفقَ. **(مُنْذُ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ؛ فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ)**، أي: يَنقص، [وفي روية للبخاري: «**فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ**»]، [وفي رواية للبخاري: «**فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَدِهِ**»]، (قَالَ: «**وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ القَبْض، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»)(١)، [وفي رواية للبخاريِّ: «**وَبِيَدِهِ المِيزَانُ**»]، [وفي رواية للبخاري: «**وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ المِيزَانُ؛ يَخْفِضُ وَيَرْفَعُ**»]،

=

الروايات، ثم ضبطوا رواية ابن نمير من وجهين؛ أحدهما: إسكان اللام وبعدها همزة. والثَّاني: ملان بفتح اللام بلا همز». انتهىٰ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٧/ ٧٩). وقال الأثيوبي: (مَلْآىٰ): تأنيث ملآن، وإنما أنثها لأن (اليمين) يجوز تأنيثها، ووقع في رواية لمسلم بلفظ: «يد الله ملآن»؛ فقيل: هي غَلَطٌ؛ لأن اليدَ مؤنَّثة. (مشارق الأنوار الوهَّاجة ٤/ ١٥٨).

(١) «(يرفع القسط ويخفضه) قيل: هو إشارة إلىٰ إنزال العدل إلىٰ الأرض مرة ورفعه أخرىٰ». (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٨٧).

قلتُ[ع]: قوله ﷺ: «يَرْفَعُ الْقِسْطَ وَيَخْفِضُهُ» في صحيح مسلم (١٧٩)، من حديث أبي موسىٰ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

[وفي رواية للبخاري: «**وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ الفَيْضُ -أَوِ القَبْضُ[(١)]- يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»]، ومعنىٰ القبضِ: الموتُ، وأمَّا الفيضُ بالفاء: فالإحسانُ والعطاءُ والرزقُ الواسعُ؛ وقد يكون بمعنىٰ القبضِ بالقاف، أي: الموتُ[(٢)].

(النهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٤٥، ٣/ ٤٠١، المنهاج شرح صحيح مسلم ٧/ ٧٩، فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٩٥، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٨٧، مشارق الأنوار الوهَّاجة ٤/ ١٥٨).

۞۞

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: متفقٌ عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤١٩)، ومسلم في الصحيح (٩٩٣) بنحوه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند البخاري ومسلم بعض الزيادات. واللفظ المعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم

---

(١)«ضبطوه بوجهين؛ أحدهما: (الفيض) بالفاء والياء المثناة تحت. والثَّاني: (القبض) بالقاف والباء الموحدة. وذُكِر أنه بالقاف، وهو الموجود لأكثر الرواة، قال: وهو الأشهر والمعروف». (المنهاج شرح صحيح مسلم (٧/ ٨١).

(٢) اختلف أهل اللغة في هذا: فمنهم من يكتبه بظاء، ومنهم من يكتبه بضاد، ومنهم من يقول: متىٰ ذكرت النفس فبالضاد كفَيْضِ غيرها، ومتىٰ قيل: فَاظَ فلان ولم تذكر النفس فبالظاء. هذا قول أبي عمرو بن العلاء، وقال الفراء: طيئ تقول: فاظت نفسه. وقيس تقول: فاضت. قلت (القائل هو ابن قرقول): الأصوب أن يقال: فاض الميت. لا يذكر: نَفْسُهُ، وفاظت نفس الميت. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٢٧٩).

(٩٩٣).

ولفظ مسلم: عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ، أَخِي وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ، قَالَ: هَذَا مَا حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَذَكَرَ أَحَادِيثَ مِنْهَا، وَقَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ**»، وَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَمِينُ اللهِ مَلْأَىٰ لَا يَغِيضُهَا سَحَّاءُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ؛ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُذْ خَلَقَ السَّمَاءَ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ**»، قَالَ: «**وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ القَبْضُ؛ يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه إثباتُ ما أنكرته الجهميَّةُ من الصفاتِ الثابتةِ في النصوصِ الصحيحةِ، وهي اليدُ واليَمينُ، وأنَّه -تعالىٰ- يرفع القسطَ ويخفضَه، وكلها صفاتٌ لائقةٌ بجلالِه ثابتةٌ له، كما أثبتَها هذا النصُّ الصريحُ الصحيحُ؛ فلا نُعَطِّل، ولا نُشَبِّه، ولا نُؤَوِّل، بل نقول: أَمِرُّوها بلا كَيْف.

۞ فيه إثباتُ اليَدينِ لله جل وعلا، وهما يَدَان حقيقيَّتان، وهذا مذهبُ أهل السُّنَّةِ والحديثِ، خلافًا لأهل الضَّلالِ، الذين يُحَرِّفون الكَلِمَ عن مواضعه؛ أعاذنا الله منهم ومِن ضلالهم!.

۞ فيه إثباتُ أنَّ إحدَاهما يمينٌ؛ لِمَا رواه مسلمٌ مرفوعًا: (**يَمِين الرحمن**)، وفي رواية عند البخاري ومسلم: (**يَمِين الله**)، والأخرىٰ -أيضًا- يمينٌ؛ لِما جاء عند مسلم مرفوعًا: (**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِين**).

۞ فيه أنَّ يدَ الله بالخير ملأىٰ؛ لا يَغيضها الإنفاقُ، فذكر رسولُ الله ﷺ

هذا؛ لئلا يَتوهم مُتوهمٌ أنَّ كثرةَ عطاءِ الله وإنعامِه يُؤثر فيقصر به المِنَّة علىٰ مقدارِ مَبلغ سؤاله.

۞ فيه وصفُ يَدِه تعالىٰ في الإعطاء بالتفوق والاستعلاء، فإنَّ السَّحَّ إنَّما يكون من عُلُوٍّ.

۞ فيه أنَّها المُعْطِيَةُ عن ظهر غِنىٰ؛ لأنَّ المائعَ إذا انْصَبَّ مِن فوق انْصَبَّ بسهولةٍ.

۞ فيه جزالةُ عطاياه سبحانه؛ فإنَّ السَّحَّ يُستعمل فيما ارتفعَ عَن حَدِّ التقاطرِ إلىٰ حَدِّ السَّيَلانِ.

۞ فيه أنَّه لا مانعَ لها؛ لأنَّ الماءَ إذا أَخذ في الانصبابِ مِن فوقٍ لم يَستطع أحدٌ أن يَرُدَّه.

۞ فيه أنَّه ﷻ يرفعُ الميزانَ بأفعالِ العباد وأرزاقِهم، ويخفضه كيف يشاء؛ ﴿لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ﴾(١)، ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾(٢).

(الإفصاح عن معاني الصحاح ٧/ ٢٥٨، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١: ٨٧).

۞۞

(١) الروم: ٤.

(٢) الأنبياء: ٢٣.

مسائل:

المسألة الأولىٰ: قالوا: رُوِّيتُم أنَّ (**كلتا يديه يمينٌ**)، وهذا يستحيل إن كنتم أردتم باليدين العضوين، وكيف تُعقل يَدَان كِلتاهما يمينٌ؟

الجواب: ونحن نقول: إنَّ هذا الحديث صحيح، وليس هو مستحيلًا، وإنما أراد بذلك معنىٰ التمام والكمال؛ لأنَّ كل شيء فمَيَاسرُه تَنقص عن ميامنه في القوة والبطش والتمام، وكانت العرب تحبُّ التَّيامن وتكره التَّيَاسُرَ؛ لِمَا في اليمين من التمام وفي اليَسَار من النقص، ولذلك قالوا: اليُمْنُ والشُّؤمُ؛ فاليُمن مِن اليد اليُمنىٰ، والشؤم من اليد الشُّؤمىٰ، وهي اليد اليسرىٰ، وهذا وجهٌ بَيِّنٌ.

ويجوز أن يريد العطاء باليدين جميعًا؛ لأن اليُمنىٰ هي المعطية، فإذا كانت اليدان يَمِينَيْنِ كان العطاءُ بهما، وإلىٰ هذا ذهب المرار حين قال:

«وَإِنَّ عَلَىٰ الأَوَانَةِ مِنْ عَقِيل * فَتًىٰ كِلْتَا اليَدَيْنِ لَهُ يَمِين». انتهىٰ. (تأويل مختلف الحديث لابن قُتَيبة الدَّيْنوري، ص٣٠٤)، بتصرف.

المسألة الثانية: هل يصحُّ أن تُوصف اليدُ الأخرىٰ للهِ جل وعلا بالشمالِ؟

الجواب: أهل السُّنَّة والجماعة يَعتقدون أنَّ للهِ جل وعلا يدين؛ كما قال جل وعلا: ﴿بَلۡ يَدَاهُ مَبۡسُوطَتَانِ﴾[1]، وكما في حديث الباب: («**يمين الرَّحمن**»، «**وبيده الأخرىٰ**»)، وهما يَدَان حقيقيَّتان، ولكن كما قال جل

(١) المائدة: ٦٤.



وعلا: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)، وكذلك يُثبتُون للهِ جل وعلا اليدَ اليُمنىٰ، **ومن الأدلة علىٰ ذلك:**

- قوله تبارك وتعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ ۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾(٢).
- وقوله ﷺ: «**إِنَّ يَمِينَ اللهِ مَلْأَىٰ لَا يَغِيضُهَا نَفَقَةٌ، سَحَّاءُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ؛ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ، فَإِنَّهُ لَمْ يَنْقُصْ مَا فِي يَمِينِهِ، وَعَرْشُهُ عَلَىٰ المَاءِ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَىٰ الفَيْضُ -أَوِ القَبْضُ- يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ**»، متفق عليه من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.
- وقوله ﷺ: «**إِنَّ المُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ -عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ** عز وجل**، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ-: الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**»، رواه مسلم في الصحيح من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما. وبالله تعالىٰ نتأيَّد.

وأمَّا اليد الأخرى:

هل يصحُّ أن تُوصَف بالشمال، أم أنَّ كِلْتَيْ يَدَيْهِ يمينٌ جل وعلا؟

الجواب: أقولُ وبالله -تعالىٰ- التوفيق:

---

(١) الشورىٰ: ١١.

(٢) الزمر: ٦٧.

أخرج الإمام مسلم في الصحيح، عن عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ -عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ** عَزَّ وَجَلَّ، **وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ-: الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ وَأَهْلِيهِمْ وَمَا وَلُوا**».

ففي هذا الحديث نصٌّ واضحٌ من النبي ﷺ بأنَّ كِلْتَيْ يديه جل وعلا يمينٌ، فليس فيه وَصْفُ الأخرىٰ بالشمال؛ فلا نصفُه جل وعلا بغيرِ ما وصف به نفسَه في كتابه أو علىٰ لسان رسولِه ﷺ في سُنَّتِه الصحيحةِ، وعلَيْه، فلا يجوز لنا أن نصفَ يدَه الأخرىٰ بالشمال، بل نقول كما قال نبينا ﷺ: «**كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»، وهذا هو الراجح، والله تعالىٰ أعلم.

ولقائل أن يقول:

قد روىٰ الإمام مسلم في الصحيح، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَطْوِي اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ **السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُهُنَّ بِيَدِهِ الْيُمْنَىٰ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ! أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ. ثُمَّ يَطْوِي الأَرَضِينَ بِشِمَالِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ! أَيْنَ الْجَبَّارُونَ؟ أَيْنَ الْمُتَكَبِّرُونَ؟**».

ففيه إطلاقُ لفظةِ الشمال علىٰ اليدِ الأخرىٰ؛ فلماذا تمنعون من إطلاقِها وقد وَرَدَت في هذا الحديث؟!

أقولُ وبالله -تعالىٰ- التوفيق:

التحقيق في لفظة «بِشِمَالِهِ» في هذا الحديث: أنَّها لفظةٌ مُنكرة لا تَثبت عن النبي ﷺ لأمور:

أولًا: قد تفرَّدَ بها «عمرُ بن حمزة»، عن «سالمِ بن عبد الله»، وعمرُ هذا

متفقٌ علىٰ ضعفِه؛ قال أحمدُ بن حنبل: «أحاديثُه أحاديثُ مناكير»، وقال يحيىٰ بن مَعِين: «عمر بن حمزة أضعفُ من عمر بن محمد بن زيد»، وقال النسائي: «ضعيف»، وقال ابن عَدِيٍّ: «هو مِمَّن يُكتب حديثُه»، وتَرجم له ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال: «كان مِمَّن يُخطئ»، وتَرجم له العقيلي في «الضعفاء الكبير»، ونقل قولَ أحمدَ فيه، ونقل عن يحيىٰ أنه قال: «ضعيف»، ثُمَّ ذكر له هذا الحديث برواية لفظة: «**بشماله**»، وقال: «وهذا الكلام يُروَىٰ بغيرِ هذا الإسنادِ بإسنادٍ أصلَحَ مِن هذا».

قلتُ[ع]: وقد نقل ابن حجر عن الحاكم قوله في شأن «عمر»: «أحاديثه كلها مستقيمة»! وهذا فيه نظر بلا شك! وقد تَقَدَّم كلام الأئمة الحفَّاظ فيه بما يكفي! وهو مِمَّن يُعتبر بحديثِه مع الحذرِ مما استُنكر منه، وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد. (تخ ٦/ ١٤٨، جح ٦/ ١٠٤، ثح ٧/ ١٦٨، ضع ٣/ ١٥٣، ته ٧/ ٤٣٧).

ثانيًا: مما يؤكد نكارةَ هذه اللفظة: إعراضُ الإمامِ البخاريِّ عنها، رغم أنه قد رَوَىٰ الحديثَ من طريق عمر بن حمزة «معلَّقًا بصيغة الجزم» دون ذِكر لفظة: «**بشمالِه**».

ثالثًا: قد أخرج أبو داود هذا الحديث في «السننِ» وغيرُه، من طريقِ عمرَ بن حمزة، دون ذِكر هذه الزيادة، وهذا مما يُؤَكِّدُ نكارتَها.

رابعًا: «سالم بن عبد الله» هذا له أصحاب كُثر؛ كابن شهاب الزُّهري، وعمرو بن دينار، وحُمَيد الطويل، وغيرهم؛ فأين هؤلاء مِن هذه الزيادةِ عن سالمٍ؟!

خامسًا: قد رَوىٰ هذا الحديثَ عن ابنِ عُمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عبيدُ الله بن مِقْسَم، ونافعٌ؛ مولىٰ عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، ولم يَذْكُرا هذه الزيادةَ، والجماعةُ علىٰ عدم ذِكرها، وهو الصوابُ.

قال الحافظ العُقَيلي -بعد سَوقِه لهذا الحديث-: «وهذا الكلامُ يُرْوَىٰ بِغيرِ هذا الإِسنادِ بإسنادٍ أصلَحَ من هذا». (الضعفاء الكبير ٣/ ١٥٣).

وقال الحافظ البَيهَقِيُّ: «وذِكر الشِّمال فيه؛ تَفَرَّدَ به عمرُ بن حمزة، عن سالم، وقد روىٰ هذا الحديثَ نافعٌ وعبيدُ الله بن مقسم، عن ابن عمر، ولم يَذكرا فيه الشمالَ، ورواه أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وغيرُه عن النبي ﷺ، فلم يَذكر فيه أحدٌ منهم الشمالَ، ورُوي ذكرُ الشمال في حديث آخر في غير هذه القصة إلَّا أنه ضعيف بمرة؛ تَفَرَّدَ بأحدهما جعفر بن الزبير، وبالآخر يزيد الرقاشي، وهما متروكان، وكيف يصحُّ ذلك وصحيح عن النبي ﷺ أنه سَمَّىٰ كِلْتَي يَدَيه يَمِينًا؟

وكأنَّ مَن قال ذلك أرسله من لفظه علىٰ ما وقعَ له، أو علىٰ عادة العرب في ذِكر الشمال في مقابلة اليمين». (الأسماء والصفات ٢/ ١٣٩)[1].

المسألة الثالثة: هل يجوزُ نِسبة الإصبع لله جل وعلا؟

الجواب: نعم، قد أخبرَ النبيُّ ﷺ بذلك، كما في الصحيح مرفوعًا: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ؛ يُصَرِّفُهُ**

(١) انظر كتاب: [إمتاع النظر بتخريج ودراسة حديث عبد الله بن عمر، وإثبات نكارة لفظة: «بشماله»]، من تأليفي.

حَيْثُ يَشَاء»؛ فنُثبتها بلا كَيْفٍ.

قال الإمام الآجري في (الشريعة ٣/ ١١٥٦): «باب الإيمانِ بأنَّ قلوب الخلائق بين إصبعين من أصابع الربِّ عَزَّوَجَلَّ بلا كيفٍ». انتهىٰ.

وقال الإمامُ ابنُ بَطَّةَ في (الإبانة الكبرىٰ ٧/ ٢٧٠): «باب الإيمان بأنَّ قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الربِّ تعالىٰ بلا كيفٍ». انتهىٰ.

❀❀

رَدّ الإمامِ عثمان الدّارمي على المِرّيسِي

قال الإمامُ عثمان الدارمي:

«ورَوَيْتَ -أيُّها المرِّيسي- عن رسول الله ﷺ: «**إِنَّ قُلُوبَ بَنِي آدَمَ كُلَّهَا بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ، كَقَلْبٍ وَاحِدٍ؛ يُصَرِّفُهُ حَيْثُ يَشَاء**»[(١)]، فأقررتَ بأنَّ النبيَّ ﷺ قالَه، ثُمَّ رددته بأقبحِ محالٍ وأَوحَشِ ضَلال، ولو قد دفعتَ الحديثَ أصلًا لكان أعذرَ لك من أن تُقِرَّ به ثُمَّ تَرُدَّه بمحال من الحُجج وبالتي هي أعوج؛ فزعمت أن إِصْبَعَي الله قُدْرَتَيْهِ! وكذلك قوله: ﴿وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾[(٢)]، أي: في مُلكه!.

فيُقال لك: في أيِّ لغاتِ العرب وجدتَ أنَّ أصبعيه قدرتيه؟! فأنبئنا بها؛ فإنَّا قد وجدناها خارجةً من جميع لغاتهم، إنَّما هي قدرة واحدة قد كَفت

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦٥٤)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

(٢) الزمر: ٦٧.

الأشياءَ كلها، فكيف صارت للقلوبِ من بين الأشياء قُدْرَتان؟! فإنَّ النبيَّ ﷺ قال: «بين إِصْبَعَيْن»، وفي دعواك: هي أكثرُ من قُدْرَتين وثلاث وأربع، وحكمت فيها للقلوب قدرتين وسائرها لِما سواها. ففي دعواك هذا أقبحُ مُحال وأبينُ ضلال؛ فكيف ادَّعَيْتَ أن الأرض قبضته يوم القيامة والسموات مَطويات بيمينِه: أنها صارت يوم القيامة في مُلكه؟! كأنَّهما كانت قبل يوم القيامة في مُلْكِ غيره خارجة عن مُلكه! فكان مغلوبًا عليها في دعواك حتىٰ صارت يوم القيامة في مُلكه! وما بالُها تصير في مُلكه يوم القيامة مَطويات ولا تكون في مُلكه مَنْشُورات؟! وما أراكَ إلَّا ستدري أن قوله: ﴿مَطْوِيَّٰتُۢ﴾ ناقضٌ لتأويلك.

ومما يزيده نقضًا: قوله الآخر: ﴿يَوۡمَ نَطۡوِي ٱلسَّمَآءَ كَطَيِّ ٱلسِّجِلِّ لِلۡكُتُبِۚ﴾[(١)]، وقول رسول الله ﷺ: «**يَقْبِضُ اللهُ الأَرْضَ، وَيَطْوِي السَّمَاوَاتِ بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا المَلِكُ! أَيْنَ مُلُوكُ الأَرْضِ؟**»[(٢)]؛ ففي الآية والحديث بيانٌ ومعنىٰ مُخالف لقولك لا شكَّ فيه وكيف أقررتَ بالحديث في الإصبعين من أصابع الله وفَسَّرتهما قُدْرَتَيْنِ؟! وكَذَّبتَ بحديثِ ابن مسعود في خمسِ أصابع[(٣)]؛ أَفَلا أقررتَ بحديثِ ابن مسعود، ثُمَّ تَأَوَّلْتَه: القدرة خَمْس

(١) الأنبياء: ١٠٤.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٤٨١٢)، ومسلم في الصحيح (٢٧٨٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ للبخاري.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٧٤١٤)، ومسلم في الصحيح (٢٧٨٦) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. ولفظ مسلم: عَن عَبدِ اللهِ بنِ مَسعُودٍ، قَالَ: «جَاءَ حَبْرٌ إِلَىٰ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ أَوْ -يَا أَبَا الْقَاسِمِ- إِنَّ اللهَ تَعَالَىٰ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ =

قُدْرَات، كما تأولت في الإصبعين بقُدرتين؟! فإنَّ النبي ﷺ قال: «**بين إصبعين من الأصابع**».

فأمَّا تكذيبُك بحديثِ ابن مسعود مرفوعًا: أنَّك ادَّعيتَ أن قوله تعالىٰ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾(١) نزلت تكذيبًا لِما قال الحَبْرُ! ثُمَّ قُلتَ: أفتحتجون بقولِ اليهود؟

فيُقال لك أيها المريسي: قَلَّمَا رأينا مفسرًا ومتكلمًا أشد مناقضًا لكلامه منك!

مرة تقول: الحديثُ يُروىٰ عن النبي ﷺ، وتُفَسِّره قدرتين! ومرة تقول: هو كذبٌ! وقول اليهود تُقِرُّ به مرة وتُنكره أخرىٰ! ولو كنتَ من أهل الحديث ورُواته لعلمتَ أنَّ الأثر قد جيء به تصديقًا لليهوديِّ لا تكذيبًا له كما ادَّعيتَ، وفي الحديثِ نفسِه كما في «الصحيحين»: «فَضَحِكَ رَسُولُ الله ﷺ تَعَجُّبًا مما قال الحَبْرُ؛ تَصدِيقًا لهُ»، ثُمَّ قرأ الآيةَ.

وأمَّا تشنيعك علىٰ هؤلاء المُقِرِّينَ بصفات الله ﷻ، المؤمنين بما قال

=

عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْأَرَضِينَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ وَالشَّجَرَ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَالْمَاءَ وَالثَّرَىٰ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، وَسَائِرَ الْخَلْقِ عَلَىٰ إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَهُزُّهُنَّ، فَيَقُولُ: أَنَا الْمَلِكُ، أَنَا الْمَلِكُ. فَضَحِكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ تعجُّبًا مِمَّا قال الْحَبْرُ، تَصدِيقًا له، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٦٧﴾﴾.

(١) الزمر: ٦٧.

اللهُ: أنهم يتوهمون فيها جوارحَ وأعضاءً، فقد ادَّعَيْتَ عليهم في ذلك زُورًا باطلًا، وأنت مِن أعلم الناس بِمَ يريدون بها؟ إنَّما يُثبتون منها ما أنتَ له مُعَطِّلٌ، ولا يَتوهمون فيها إلا ما عنىٰ اللهُ تعالىٰ ورسولُه ﷺ، ولا يَدَّعون جوارحَ ولا أعضاءً كما تَقَوَّلتَ عليهم.

ولم يَقنع المعارِضُ بتفسير إمامه المريسي، حتىٰ اخترقَ لنفسه فيه مذهبًا خلافَ ما قال إمامه، فقال: «إصبعاه: نِعْمَتاه»، قال: «وهذا جائزٌ في كلامِ العرب».

فيُقال لهذا المعارِض: في أيِّ كلام العرب وجدتَ إجازتَه؟ وعن أيِّ فقيهٍ أخذتَه؟ فاستَنِد إليه، وإلَّا فإنَّك من المُفترين علىٰ الله ورسوله، فلو كنتَ الخليلَ بن أحمد أو الأصمعي ما قُبِل ذلك منك إلا بحُجَّةٍ». انتهىٰ، بتصرف. (ردّ الدارمي علىٰ المرِّيسي ١/ ٣٦٩).

محلّ الاستشهادِ:

بيانُ معتقدِ أهل السُّنَّة والحديثِ في أسماء الله عَزَّوَجَلَّ وصفاتِه، وهو: أنَّنا نُثبتها كما جاءت في كتابِه أو علىٰ لسانِ رسولِه محمد ﷺ؛ بلا تكييفٍ، ولا تشبيهٍ، ولا تعطيلٍ، ولا تمثيلٍ؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[(١)].

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن مُسلم بن شِهاب الزُّهري[(٢)] (ت ١٢٤):

---

(١) الشورىٰ: ١١.

(٢) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب الزهري القرشي، كنيته: أبو بكر، رأىٰ =



قال *الزُّهري*: «مِن اللهِ الرسالة، وعلىٰ رسول الله ﷺ البلاغ، وعلينا التسليم». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه البخاري في (الصحيح ٩/ ١٥٤ "تعليقا بصيغة الجزم").

تعليق الإمام أبي سفيان؛ وكيعِ بن الجَرَّاح الرُّؤاسي[1] (ت ١٩٧):

قال *يحيى بن مَعِينٍ*: «شهدتُ زكريا بن عدي سأل وكيعًا، فقال: يا أبا سفيان، هذه الأحاديثُ، (يعني مثل: «**الكرسي مَوضع القَدَمين**» ونحو هذا)!

فقال وكيعٌ: أدركنا إسماعيلَ بن أبي خالد وسفيان ومِسْعَرًا يُحَدِّثون بهذه الأحاديثِ ولا يُفَسِّرون شيئًا». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٥٩)، وإسناده صحيح.

تعليق الإمام أبي عَبَيد؛ القاسم بن سَلَّام:

قال *ابنُ عبد البر* في (التمهيد ٧/ ١٤٩): «قال عباس بن محمد الدُّوريُّ:

=

عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ، وكان من أحفظ أهل زمانه، وأحسنهم سياقًا لمتون الأخبار، وكان فقيهًا فاضلا. (ت: ١٢٤). (التاريخ الكبير للبخاري ١/ ٥٨١، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٧١، الثقات لابن حبان ٥/ ٣٤٩، تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٤٩٩).

(١) وكيع بن الجراح الرؤاسي من أهل الكوفة، كنيته: أبو سفيان. كان حافظًا متقنًا. قال أحمد: «ما رأيت أوعىٰ للعلم منه ولا أحفظ، كان أحفظ من ابن مهدي». وقال حماد بن زيد: «لو شئت لقلت إنه أرجح من سفيان». وقال أحمد: «لما ولي حفص بن غياث القضاء هجره وكيع». (ت: ١٩٧).
(التاريخ الكبير للبخاري ١٠/ ٦٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٣٧، الكاشف ٢/ ٥٠).

وسمعت أبا عُبَيد القاسم بن سلام -وذُكر له عن رجلٍ من أهل السُّنَّة أنه كان يقول: هذه الأحاديثُ التي تُروىٰ في الرؤية، و«**الكرسي مَوضعُ القَدَمين**»، و«**ضَحِك ربُّنا من قُنُوط عبادِه**»، و«**أنَّ جهنم لتَمتلئ...**»، وأشباه هذه الأحاديث، وقالوا: إنَّ فلانًا يقول: يقعُ في قلوبنا أنَّ هذه الأحاديثَ حَقٌّ! فقال: ضَعَّفتُم عندي أمرَه، هذه الأحاديثُ حقٌّ، لا شكَّ فيها؛ رَواها الثقاتُ بعضُهم عن بعض إلَّا أَنَّا إذا سئلنا عن تفسير هذه الأحاديثِ لم نُفَسِّرها، ولم نَذكر أحدًا يُفَسِّرها». انتهىٰ.

قال العباس بن محمد: «سمعت أبا عُبيد، يقول: هذه الأحاديثُ التي يقول فيها: «**ضحك ربُّنا من قُنوط عباده وقُرْبِ غِيَرِهِ**»، و«**إنَّ جهنم لا تَمتلئ حتىٰ يضعَ ربُّك قَدَمَه فيها**»، و«**الكرسيُّ موضعُ القَدَمَين**»، وهذه الأحاديث في الرواية هي عندنا حقٌّ؛ حَمَلَها الثقاتُ بعضُهم عن بعضٍ، غير أنَّا إذا سُئلنا عن تفسيرِها لا نُفَسِّرها، وما أدركنا أحدًا يُفَسِّرها». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه البيهقي في «الأسماء والصفات» (٧٦٠)، وقد صَحَّحَ إسنادَه ابنُ تيمية، كما في (مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٥١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «أبو عُبَيْد أحدُ الأئمة الأربعة الذين هم (الشافعيُّ وأحمدُ وإسحاقُ وأبو عُبَيْد)؛ وله مِن المعرفة بالفقه واللغة والتأويل ما هو أشهر من أن يُوصف، وقد كان في الزمان الذي ظهرت فيه الفتنُ والأهواءُ، وقد أخبر أنَّه ما أدرك أحدًا من العلماء يُفَسِّرها؛ أي: تفسيرَ الجهميَّة». (مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٥١).

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال *الخلَّال* في (العقيدة، ص١٢٧): «وسُئل -أي: الإمام أحمد- قبل موته بيومٍ عن أحاديثِ الصِّفات؛ فقال: تُمَرُّ كما جاءت ويُؤمَن بها، ولا يُرَدُّ منها شيء إذا كانت بأسانيدَ صِحاح، ولا يُوصف اللهُ بأكثر مِمَّا وصف به نفسَه بلا حَدٍّ ولا غايةٍ؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[1]، ومَن تكلم في معناهما ابْتَدَعَ». انتهىٰ.

وقال في (السُّنَّة ١/ ٢٤٦): «وقد حدثنا أبو بكر المروذي رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ قال:

سألت أبا عبد الله عن الأحاديثِ التي تَرُدُّها الجهميةُ في الصفات والرؤية والإسراء وقِصَّة العرش! فصَحَّحَها أبو عبد الله؛ وقال: قد تَلَقَّتْها العلماءُ بالقبول؛ نُسَلِّم الأخبارَ كما جاءت». انتهىٰ.

وقال في (العقيدة، ص١٠٢): «قال أحمد بن حنبل: مَن قال: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يكن موصوفًا حتىٰ وصفه الواصفون! فهو بذلك خارجٌ عن الدِّين». انتهىٰ، بتصرف يسير.

وقال الآجري في (الشريعة ٣/ ١١٢٧): «وحدثنا أبو محمد؛ عبد الله بن العباس الطيالسي، حدثنا إسحاق بن منصور الكوسج، قال: قلت لأحمد - يعني ابن حنبل-: «**ينزل ربُّنا - تبارك وتعالىٰ- كلَّ ليلة حين يَبقىٰ ثُلُثُ الليلِ الأخير إلىٰ سماءِ الدُّنيا**»؛ أليس تقولُ بهذه الأحاديث؟ و«**يراه أهلُ الجَنَّة**» - يعني ربهم عَزَّوَجَلَّ-، و«**لا تُقَبِّحوا الوجهَ؛ فإنَّ الله** عَزَّوَجَلَّ **خلقَ آدمَ علىٰ صورته**»،

---

(١) الشورىٰ: ١١.

و«اشتكتِ النَّارُ إلىٰ ربِّها عَزَّوَجَلَّ حتىٰ وضعَ فيها قَدَمَه»، و«إنَّ مُوسىٰ لَطَمَ مَلَكَ الموت»!

قال أحمد: كل هذا صحيح؛ قال إسحاق: هذا صحيح، ولا يَدفعُه إلَّا مُبتدعٌ أو ضعيفُ الرأي». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه الآجري في «الشريعة» (٣/ ١١٢٧)، بإسنادٍ حسن.

ثم قال الآجري -بعد تخريجِه لحديث: «ينزلُ رَبُّنا»-: «فيما ذكرتُه كِفاية لِمَن أخذَ بالسُّنن وتَلَقَّاها بأحسنِ قبول؛ فلم يُعارضها بكيفَ ولِمَ؟ واتَّبَعَ ولَم يَبْتَدِع». انتهىٰ. (الشريعة ٣/ ١١٤٤).

تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزَنِيِّ[(١)] (٢٦٤):

قال المزني في (شرح السُّنَّة، ص٧٩): «وكلماتُ الله وقدرة الله ونعتُه وصفاتُه كاملاتٌ غيرُ مخلوقات، دائماتٌ أزليَّاتٌ، وليست بمحدثاتٍ فتَبِيدُ، ولا كان ربُّنا ناقصًا فيزيدُ؛ جَلَّت صفاتُه عن شِبه صفات المخلوقين، وقَصُرت عنه فِطَنُ الواصفين، قريبٌ بالإجابة عند السؤال، بعيدٌ بالتَّعزز لا يُنال، عال علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، موجود وليس بمعدوم ولا بمفقود». انتهىٰ.

---

(١) إسماعيل بن يحيىٰ بن إسماعيل بن عمرو بن مسلم، الفقيه أبو إبراهيم المزني المصري، صاحب الشافعي، وكان رأسًا في الفقه، ولم يكن له معرفة بالحديث كما ينبغي. (ت: ٢٦٤). (الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٠٤، تاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ٢٩٩، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣/ ٢٧٨).

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي:

قال ابن أبي حاتم في (علل الحديث ٥/ ٤٦٥): «سألتُ أبي عن تفسير حديث النبي ﷺ: «**الرَّحِمُ شَجْنَةٌ مِن الرحمن**»[١]، و«**إنها آخذةٌ بحَقْوِ الرحمن**»[٢] ؟ فقال: «قال الزُّهري: علىٰ رسول الله ﷺ البلاغُ، ومِنَّا التسليمُ. قال: أَمِرُّوا حديثَ رسولِ الله ﷺ علىٰ ما جاءت، وحُدِّثتُ عن معتمرِ بن سليمان، عن أبيه: أنه قال: كانوا يَكرهون تفسيرَ حديثِ رسولِ الله ﷺ بآرائهم، كما يَكرهون تفسيرَ القرآن برأيهم». انتهىٰ.

ثُمَّ ذكرَ أثرَ الوليدِ بن مُسلمٍ بنحو ما تقدَّمَ.

تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ:

قال الدارميُّ في (ردِّه علىٰ المرِّيسي ١/ ١٦١): «مَن ادَّعىٰ أنَّ صفة من صفات الله تعالىٰ مخلوقةٌ -أو مُستعارة- فقد كفر وفَجَر؛ لأنَّك إذا قلت: «الله) فهو «الله»، وإذا قلت: «الرَّحمن» فهو «الرحمن» وهو «الله»، وإذا قلت: «الرحيم» فهو كذلك، وإذا قلت: «حكيمٌ، حميدٌ، مجيدٌ، جبار، متكبر، قاهر،

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الرَّحِمَ شَجْنَةٌ مِنَ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ اللهُ: مَنْ وَصَلَكِ وَصَلْتُهُ، وَمَنْ قَطَعَكِ قَطَعْتُهُ».

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَلَقَ اللهُ الخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحِمُ، فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ لَهُ: مَهْ، قَالَتْ: هَذَا مَقَامُ العَائِذِ بِكَ مِنَ القَطِيعَةِ، قَالَ: أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ؟ قَالَتْ: بَلَىٰ يَا رَبِّ، قَالَ: فَذَاك». قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾﴾ [محمد: ٢٢]»، والحقو: مَوْضع الإزار. (النهاية في غريب الحديث ١/ ٤١٧).

قادر»؛ فهو كذلك، وهو «الله» سواء، لا يُخالف اسمٌ له صفتَه ولا صفتُه اسمًا. وقد يُسَمَّىٰ الرجلُ حكيمًا وهو جاهل، وحَكَمًا وهو ظالم، وعزيزًا وهو حقيرٌ، وكريمًا وهو لئيمٌ، وصالحًا وهو طالحٌ، وسعيدًا وهو شقيٌّ، ومحمودًا وهو مذمومٌ، وحَبِيبًا وهو بغيضٌ، وحنظلة، وعلقمة، وليس كذلك.

والله - تبارك وتعالىٰ- اسمُه كأسمائه سواء؛ لم يزل كذلك ولا يَزال، لم تَحْدُث له صفتُه ولا اسمٌ لم يكن كذلك قبل الخلقِ، كان خالقًا قبل المخلوقين، ورازقًا قبل المرزوقين، وعالمًا قبل المَعلومين، وسميعًا قبل أن يَسمع أصواتَ المخلوقين، وبصيرًا قبل أن يَرىٰ أعيانَهم مخلوقة». انتهىٰ، بتصرف يسير.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجُرِّيِّ:

قال الآجري في (الشريعة ٢/ ١٠٥١): «اعلموا -وَفَّقَنا الله وإيَّاكم للرشاد من القول والعمل-: أنَّ أهل الحقِّ يَصفون الله عَزَّوَجَلَّ بما وصف به نفسَه عَزَّوَجَلَّ، وبما وصفه به رسولُه ﷺ، وبما وصفه به الصحابةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهذا مذهبُ العلماء مِمَّن اتبع ولم يَبتدع، ولا يُقال فيه: "كيف؟"، بل التسليمُ له والإيمانُ به». انتهىٰ.

وقال في (الشريعة ٢/ ١٠٦٨) -بعد تخريجِه لبعضِ الأحاديث التي فيها صفةُ الضَّحك لله تعالىٰ-: «هذه السُّنُن كلُّها نؤمن بها، ولا نقول فيها: "كيف؟"، والذين نَقلوا هذه السننَ هم الذين نقلوا إلينا السننَ في الطهارة وفي الصلاة والزكاة والصيام والحَجِّ والجهاد وسائر الأحكام من الحلال والحرام؛ فقَبِلَها العلماءُ منهم أحسنَ قبولٍ، ولا يَرُدُّ هذه السننَ إلَّا مَن يَذهب

مذهبَ المعتزلةِ؛ فمَن عارضَ فيها أو رَدَّها، أو قال: "كيف؟"؛ فاتَّهِموه واحذروه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي:

قال الإسماعيليُّ في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٤٩): «ويَعتقدون أنَّ الله تعالىٰ مَدْعُوٌّ بأسمائه الحسنىٰ، وموصوفٌ بصفاته التي سَمَّىٰ ووصفَ بها نفسَه ووصفَه بها نبيُّه ﷺ؛ خلقَ آدمَ بيده، ويَدَاهُ مبسوطتان يُنفق كيف يشاء، بلا اعتقاد كيفٍ، وأنَّه عَزَّ وَجَلَّ استوىٰ علىٰ العرش بلا كيفٍ؛ فإنَّ اللهَ تعالىٰ انتهىٰ من ذلك إلىٰ أنَّه استوىٰ علىٰ العرش ولم يَذكر كيف كان استواؤه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛
عبيد الله بن محمد بن بَطَّةَ العُكْبَرِيِّ[١] (ت ٣٨٧):

قال ابنُ بَطَّةَ في (الإبانة الكبرىٰ ٧/ ١٣٦): «بابٌ جامعٌ من أحاديث الصفات رَواها الأئمةُ والشيوخُ الثِّقاتُ؛ الإيمانُ بها من تمام السُّنَّةِ وكمال الدِّيانة، لا يُنكرها إلا جهميٌّ خبيثٌ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي سليمان؛ حمد بن محمد الخطَّابيِّ[٢] (ت ٣٨٨):

---

(١) عبيد الله بن محمد بن محمد بن حمدان، الإمام القدوة، أبو عبد الله ابن بطة العكبري الفقيه، مصنف كتاب «الإبانة الكبرىٰ» في ثلاث مجلدات. (ت: ٣٨٧). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٦١٢، السير له ١٦/ ٥٢٩، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٤/ ٤٦٣).

(٢) حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب، الإمام أبو سليمان الخطابي البستي الفقيه الأديب، له مصنفات منها: كتاب «معالم السنن»، وكتاب «غريب الحديث»، وكتاب «الغنية عن الكلام وأهله»، وكتاب «العزلة». (ت: ٣٨٨). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٦٣٢، السير له =

قال الخطَّابيُّ في (رسالته المشهورة في الغُنْيَةِ عن الكلام وأهله، نقلًا عن «مجموع الفتاوىٰ» لشيخ الإسلام ٥/ ٥٨): «فأمَّا ما سألت عنه من الصفات وما جاء منها في الكتاب والسُّنَّة؛ فإنَّ مذهبَ السلف إثباتُها وإجراؤها علىٰ ظواهرها ونفيُ الكيفية والتشبيه عنها، وقد نفاها قومٌ؛ فأبطلوا ما أثبتَه اللهُ، وحَقَّقَها قومٌ من المثبتين، فخرجوا في ذلك إلىٰ ضربٍ من التشبيه والتكييف، وإنَّما القصدُ في سلوك الطريقة المستقيمة بين الأمرين، ودينُ الله تعالىٰ بين الغالي فيه والجافي والمُقَصِّر عنه.

والأصل في هذا: أنَّ الكلامَ في الصفات فرعٌ علىٰ الكلام في الذات، ويُحتذىٰ في ذلك حذوه ومثاله، فإذا كان معلومًا أن إثبات الباري سبحانه إنَّما هو إثبات وجودٍ لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات صفاتِه إنَّما هو إثبات وجود، لا إثبات تحديد وتكييف، فإذا قلنا: يَدٌ وسمعٌ وبصرٌ وما أشبهها، فإنَّما هي صفاتٌ أثبتَها اللهُ لنفسه، ولسنا نقول: إنَّ معنىٰ اليد: القوة أو النِّعمة، ولا معنىٰ السمع والبصر: العِلم، ولا نقول: إنها جوارح، ولا نُشَبِّهها بالأيدي والأسماع والأبصار التي هي جوارح وأدوات للفعل، ونقول: إنَّ القول إنَّما وجبَ بإثبات الصفات؛ لأنَّ التوقيفَ وَرَدَ بها، ووجب نفيُ التشبيه عنها؛ لأنَّ الله ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[1]، وعلىٰ هذا جَرىٰ قولُ السلف في أحاديثِ الصفات». انتهىٰ.

قال شيخُ الإسلام: «وهكذا قاله أبو بكر الخطيب الحافظ في رسالة له

=

١٧/ ٢٣).

(١) الشورىٰ: ١١.

أَخْبَرَ فيها أنَّ مذهب السلف علىٰ ذلك.

قال: وهذا الكلامُ الذي ذكره الخطابيُّ قد نَقَلَ نحوًا منه مِن العلماء مَن لا يُحصىٰ عددهم؛ مثل: أبي بكر الإسماعيلي، والإمام يحيىٰ بن عمار السِّجزي، وأبي عثمان الصابوني، وأبي عمر بن عبد البر النمري إمام المغرب، وغيرِهم.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلْبِيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين:

قال ابنُ أبي زَمَنِين في (أصول السُّنَّة، ص٦٠): «واعلم أنَّ أهل العلم بالله وبما جاءت به أنبياؤه ورسله يرون الجهل بما لم يُخبر به تبارك وتعالىٰ عن نفسِه علمًا، والعجزَ عما لم يَدْعُ إيمانًا، وأنهم إنَّما يَنتهون من وصفِه بصفاته وأسمائه إلىٰ حيث انتهىٰ في كتابه وعلىٰ لسان نبيِّه، وقد قال وهو أصدق القائلين: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُۥ﴾(١)، ﴿قُلْ أَيُّ شَيْءٍ أَكْبَرُ شَهَٰدَةً ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ شَهِيدٌۢ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾(٢)، وقال:﴿وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ۗ﴾(٣)وقال:﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى﴾(٤)، وقال:﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ۖ﴾(٥)،

(١) القصص: ٨٨.
(٢) الأنعام: ١٩.
(٣) آل عمران ٢٨.
(٤) الحجر: ٢٩.
(٥) الطور: ٤٨.

وقال: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِيٓ﴾[(١)]، وقال: ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[(٢)]، وقال: ﴿وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ﴾[(٣)]، وقال: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسْمَعُ وَأَرَىٰ﴾[(٤)]، وقال: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾[(٥)]، وقال: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِۚ﴾[(٦)]، وقال: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْحَيُّ ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌۚ﴾[(٧)]، وقال: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْءَاخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُۖ﴾[(٨)]، ومثلُ هذا في القرآن كثيرٌ، فهو - تبارك وتعالىٰ- نورُ السماوات والأرض كما أخبر عن نفسه، وله وَجْهٌ ونَفْسٌ وغير ذلك كما وصف به نفسَه، ويَسمع ويرىٰ ويتكلم، الأول ولا شيءَ قبله، والآخر الباقي إلىٰ غير نهايةٍ؛ لا شيء بعده، والظاهر العالي فوق كل شيء مِمَّا خلق، والباطن؛ بَطن علمُه بخلقِه تعالىٰ، وهو بكل شيء عليمٌ، حيٌّ قيومٌ، لا تأخذه سِنَةٌ ولا نوم». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي نصر؛ عُبَيد الله بن سعيد السِّجْزي[(٩)] (ت ٤٤٤):

---

(١) طه: ٣٩.

(٢) المائدة: ٦٤.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) طه: ٤٦.

(٥) النساء: ١٦٤.

(٦) النور: ٣٥.

(٧) البقرة: ٢٥٥.

(٨) الحديد: ٣.

(٩) عبيد الله بن سعيد بن حاتم بن أحمد بن محمد بن علويه. الحافظ أبو نصر الوائلي البكري السجزي، شيخ السنة، نزيل مصر، وهو صاحب كتاب «الإبانة الكبرىٰ عن مذهب السلف =

قال السِّجزي في (رسالته إلىٰ أهل زبيد، ص١٧٨): «وقد اتَّفقت الأئمةُ علىٰ أن الصفاتِ لا تُؤخذ إلا توقيفًا، وكذلك شرحها لا يَجوز إلا بتوقيف؛ فقولُ المتكلمين في نفيِ الصفات أو إثباتِها بمجرَّد العقل أو حملها علىٰ تأويل مخالف للظاهر ضلالٌ، ولا يجوز أن يُوصف الله سبحانه إلا بما وصف به نفسَه أو وصفه به رسولُه ﷺ، وذلك إذا ثبت الحديثُ ولم يَبق شبهةٌ في صحته، فأمَّا ما عدا ذلك من الروايات المعلولة والطرق الواهية، فلا يجوز أن يُعتقد في ذات الله سبحانه ولا في صفاته ما يُوجد فيها باتِّفاق العلماء للأثر». انتهىٰ.

وقال في (رسالته إلىٰ أهل زبيد، ص٢٨١): «ولا خلافَ بين عقلاء أهل الملة في أنَّ الرسلَ أعرفُ بالله سبحانه وبصفاته من غيرهم؛ لأنهم أوفرُ الناس عقلًا، والوحيُ ينزل عليهم، والعصمةُ من الضلال تَصحبهم، وقد جعل الله سبحانه طاعة رسوله محمد ﷺ مقرونةً بطاعته، ووَعَدَ مَن أطاعه وأطاع رسولَه بالفوز العظيم، فأَمْرُ هذه الأخبار التي وقع الخلافُ فيها لا يخلو من أن يكون صدقًا أو كذبًا؛ فإن كانت صدقًا وجب المصيرُ إليها، وإن كانت كذبًا لزم تركُها.

ووجدنا رواةَ هذه الأحاديثِ أئمةَ المسلمين وصدورَهم وعلماءهم وثقاتهم خلفًا عن سلف، وهم مِن أهل العدالة الظاهرة، والمرجوع إليهم

=

في القرآن»، وهو كتاب طويل جليل في معناه يدل علىٰ إمامة المصنف ؒ، وهو راوي الحديث المسلسل بالأولية. (ت: ٤٤٤). (تاريخ الإسلام للذهبي ٩/ ٦٥٧، السير له ١٧/ ٦٥٤).

وإلىٰ فتاويهم في الدماء والفروج؛ كسُفيان الثوري، ومالك بن أنس الأصبحي، وحمَّاد بن زيد الأزدي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وأمثالهم.

وفي طبقة كلِّ مَن قبلهم وبعدهم مَن حاله في العلم والعدالة كحالهم؛ فغير جائز أن يُكَذَّب خبرُهم؛ فهم الذين رَوَوا الأحكامَ والسُّنن، وعليهم مدارُ الشريعة، فمَن صَدَّقهم في نقلِ الشريعة لزمه أن يُصدِّقهم في نقل الصفات، ومَن كذَّبهم في أحد النوعين وجب عليه تكذيبُهم في النوعِ الآخر». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الإمام أبي يعلىٰ؛
محمد بن الحسين بن الفرَّاء[1] [الأب] (ت ٤٥٨):

قال ابنُ الفرَّاء في (إبطال التأويلات، ص٤٣): «قد وصف اللهُ نفسَه في كتابه في غير موضع، ووصفَه رسولُه بالأحاديثِ الصِّحاح، وأثبت ذلك سلفُ هذه الأمةِ، ولا يجوز ردُّ هذه الأخبارِ ولا التشاغلُ بتأويلها، والواجبُ حملُها علىٰ ظاهرها، وأنَّها صفاتٌ لله تعالىٰ لا تُشبه سائر الموصوفين بها من الخلق، ولا نعتقد التشبيهَ فيها، لَكِنْ علىٰ ما رُوي عن الإمام أحمدَ وغيرِه من أئمة أصحاب الحديث: أنهم قالوا في هذه الأخبار: «أَمِرُّوها كما جاءتْ»[2]؛

---

(١) القاضي أبو يعلىٰ البغدادي محمد بن الحسين الإمام العلامة ابن الفراء، وكان عالم العراق في زمانه، مع معرفة بعلوم القرآن وتفسيره. (ت: ٥٢٦). (السير للذهبي ١٨/ ٧٩، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٥/ ٢٥٢).

(٢) قال شيخ الإسلام ابن تيمية: قولهم: «(أَمِرُّوها كما جاءت) يقتضي إبقاء دلالتها علىٰ ما هي عليه؛ فإنها جاءت ألفاظًا دالة علىٰ معانٍ، فلو كانت دلالتها منتفية لكان الواجب أن يقال: =



فحَملوها علىٰ ظاهرها في أنها صفاتٌ لله تعالىٰ لا تُشبه سائرَ الموصوفين، ومما يدل علىٰ إبطال التأويل: أنَّ الصحابةَ ومَن بعدهم مِن التابعين حملوها علىٰ ظاهرها، ولم يتعرضوا لتأويلها ولا صرفِها عن ظاهرها؛ فلو كان التأويلُ سائغًا لكانوا أسبقَ؛ لِما فيه من إزالة التشبيه ورفع الشُّبهة». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النَّمَرِي[1] (ت ٤٦٣):

قال ابنُ عبد البر في (التمهيد ٧/ ١٤٥): «أهلُ السُّنَّةِ مُجمعون علىٰ الإقرار بالصفات الواردة كلها في القرآنِ والسُّنَّة، والإيمانِ بها وحَمْلِها علىٰ الحقيقة لا علىٰ المجاز، إلا أنهم لا يُكَيِّفُونَ شيئًا من ذلك، ولا يَحُدُّون فيه صفة محصورةً، وأما أهلُ البدع والجهمية والمعتزلة كلُّها والخوارج؛ فكلهم يُنكرها ولا يحمل شيئًا منها علىٰ الحقيقة، ويزعمون أنَّ مَن أَقَرَّ بها مُشَبِّهٌ، وهم عند مَن أثبتها نافون للمعبود، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتابُ الله وسنة رسوله، وهم أئمة الجماعة، والحمد لله». انتهىٰ.

وقال في (التمهيد ٧/ ١٥٢): «مَن نظر إلىٰ إسلام أبي بكر وعمر وعثمان

=

أمِرُّوا ألفاظها، مع اعتقاد أن المفهوم منها غير مراد، أو أمِرُّوا ألفاظها مع اعتقاد أن الله لا يُوصف بما دَلَّت عليه حقيقة، وحينئذ فلا تكون قد أُمِرَّت كما جاءت، ولا يقال حينئذ: بلا كيف؛ إذ نفي الكيفية عما ليس بثابت لغوٌ من القول». (الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ، ص ٣٠٧).

(١) يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم، الإمام أبو عمر النمري القرطبي العلم الحافظ، محدث قرطبة، صاحب التصانيف الفائقة، طلب العلم بعد التسعين وثلاثمائة، وأدرك الكبار، وطال عمره، وعلا سنده، وتكاثر عليه الطلبة، وجمع وصنف، ووثق وضعف، وسارت بتصانيفه الركبان، وخضع لعلمه علماء الزمان فكان فقيهًا عابدًا متهجدًا. (ت: ٤٦٣). (تاريخ الإسلام للذهبي ١٠/ ١٩٩، السير له ١٨/ ١٥٣).

وعليٍّ وطلحة وسعدٍ وعبد الرحمن وسائرِ المهاجرين والأنصار وجميعِ الوفود الذين دخلوا في دين الله أفواجًا- عَلِم أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لم يَعرفه واحدٌ منهم إلا بتصديق النبيين بأعلام النبوة ودلائل الرسالة، لا مِن قِبَل حركةٍ، ولا من باب الكلِّ والبعضِ، ولا مِن باب كان ويكون؛ ولو كان النظر في الحركة والسكون عليهم واجبًا وفي الجسم ونفيه والتشبيه ونفيه لازمًا ما أضاعوه، ولو أضاعوا الواجب ما نطق القرآن بتزكيتهم وتقديمهم، ولا أطنبَ في مدحهم وتعظيمهم.

ولو كان ذلك من عملهم مشهورًا أو من أخلاقهم معروفًا لاستفاض عنهم، ولَشُهروا به كما شهروا بالقرآن والروايات. وقولُ رسول الله ﷺ: «**يَنْزِلُ رَبُّنَا - تبارك وتعالىٰ- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»[١] عندهم مثلُ قولِ الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّىٰ رَبُّهُۥ لِلْجَبَلِ﴾[٢]، ومثل قوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾[٣]؛ كلُّهم يقول: يَنزل ويتجلىٰ ويجيء بلا كيفٍ، لا يقولون: كيف يجيءُ؟ وكيف يَتجلىٰ؟ وكيف ينزل؟ ولا مِن أين جاء؟ ولا مِن أين تجلىٰ؟ ولا من أين ينزل؟ لأنَّه ليس كشيء من خلقه، وتعالىٰ عن الأشياء ولا شريك له». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ الحسين بن مسعود البغوي[٤] (ت ٥١٠):

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٧٤٩٤)، ومسلم في الصحيح (٧٥٨)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، واللفظ لمسلم.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) الفجر: ٢٢.

(٤) الحسين بن مسعود بن محمد، العلامة أبو محمد البغوي ابن الفراء، الفقيه المحدث =

قال البغوي في (شرح السُّنَّة ١/ ١٦٨): «كلُّ ما جاء به الكتابُ أو السُّنَّةُ من هذا القبيل في صفات الله ﷻ؛ كالنَّفْسِ والوجه والعين واليد والرجل والإتيان والمجيء والنزول إلىٰ السماء الدنيا والاستواء علىٰ العرش والضحك والفرحِ، فهذه ونظائرها صفاتٌ لله ﷻ وَرَدَ بها السمعُ، يجب الإيمانُ بها وإمرارُها علىٰ ظاهرها مُعْرِضًا فيها عن التأويل، مُجتنبًا عن التشبيه، معتقدًا أن الباري ﷻ لا يُشبه شيءٌ من صفاتِه صفاتِ الخلق، كما لا تُشبه ذاتُه ذواتَ الخلق؛ قال الله ﷻ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(١).

وعلىٰ هذا مضىٰ سلفُ الأُمَّة، وعلماءُ السُّنَّة تلقوها جميعًا بالإيمان والقبول، وتجنبوا فيها عن التمثيل والتأويل، ووَكَّلُوا العلمَ فيها إلىٰ الله ﷻ، كما أخبر الله ﷻ عن الراسخين في العلم؛ فقال ﷻ: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾(٢)». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ:

قال ابنُ أبي يعلى في (الاعتقاد، ص٢٥): «الإيمانُ بأنَّ الله -جَلَّ ذِكْرُه- واحدٌ لا يُشبهه شيءٌ، ولا نُشَبِّه صفاتِه ولا نُكَيِّفُه». انتهىٰ.

وقال في (الاعتقاد، ص٣١): «فإن اعتقدَ معتقدٌ في هذه الصفات ونظائرِها

=

المفسر، مصنف «شرح السنة»، و«معالم التنزيل»، و«المصابيح» وغير ذلك. كان إمامًا في التفسير، إمامًا في الحديث، إمامًا في الفقه. (ت: ٥١٦). (تاريخ الإسلام للذهبي ١١/ ٢٥٠، السير له ١٩/ ٤٣٩).

(١) الشورىٰ: ١١.

(٢) آل عمران: ٧.

مما وَرَدت به الآثارُ الصحيحةُ التشبيهَ في الجسم والنوع والشكل والطول فهو كافر، وإن تأوَّلَها علىٰ مقتضىٰ اللغة وعلىٰ المجاز فهو جهميٌّ، وإن أَمَرَّها كما جاءت من غير تأويلٍ ولا تفسيرٍ ولا تجسيمٍ ولا تشبيهٍ كما فعلتِ الصحابةُ والتابعون فهو الواجبُ عليه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

قال عبد الغني المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص٨٠): «فآمَنُوا بما قال الله سبحانه في كتابِه وصَحَّ عن نبيِّه، وأمَرُّوه كما وردَ من غير تعرُّضٍ لكيفية، أو اعتقاد شُبهة أو مِثْلِيَّة، أو تأويل يُؤدي إلىٰ التعطيل، ووسِعَتْهُم السُّنَّة المحمدية والطريقة المَرْضِيَّة، ولم يَتعدوها إلىٰ البدعة المُرْدِيَةِ الردِيَّة؛ فحازوا بذلك الرُّتبة السَّنِيَّة والمنزلة العَلِيَّة». انتهىٰ.

وقال في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص٢١٨): «قال محمد بن الحسن الشُّيباني: اتفق الفقهاءُ كلُّهم من الشرق إلىٰ الغرب علىٰ الإيمان بالقرآن والأحاديث التي جاءت بها الثقاتُ عن رسول الله ﷺ في صفة الربِّ عَزَّوَجَلَّ من غير تفسيرٍ ولا تشبيهٍ؛ فمَن فَسَّرَ اليوم شيئًا مِن ذلك فقد خرج مما كان عليه النبيُّ ﷺ وأصحابُه، فإنهم لم يُفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسُّنَّة ثُمَّ سكتوا، فمن قال بقول جَهْمٍ فقد فارق الجماعةَ؛ لأنه وصفَه بصفة لا شيء». انتهىٰ.

وقال في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص٢٢٢): «واعلم -رحمك الله- أن الإسلام وأهله أُتوا من طوائف ثلاث:

الأولىٰ: رَدَّت أحاديثَ الصفاتِ وكَذَّبوا رُواتَها؛ فهؤلاء أشدُّ ضررًا علىٰ



الإسلام وأهلِه من الكفار.

الثانية: قالوا بصحتها وقبولها ثُمَّ تأوَّلوها، فهؤلاء أعظم ضررًا من الطائفة الأولىٰ.

الثالثة: جَانَبُوا القولين الأَوَّلَيْن، وأخذوا بزعمهم يُنَزِّهون وهم يُكذِّبون، فأدَّاهم ذلك إلىٰ القولين الأولين، وكانوا أعظم ضررًا من الطائفتين الأُولتين.

فمِن السُّنَّة اللازمة: السكوتُ عمَّا لم يَرِد فيه نصٌّ عن الله ورسوله، أو يتفق المسلمون علىٰ إطلاقه، وترك التعرض له بنفيٍ أو إثباتٍ، فكما لا يُثْبَت إلا بنصٍّ شرعي كذلك لا يُنفىٰ إلا بدليل سمعيٍّ؛ نسأل الله سبحانه أن يُوفقنا لما يرضيه من القول والعمل والنية». انتهىٰ.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال *ابن تيمية* في (مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٣٥٥): «مذهبُ أهل الحديث وهم السلف من القرون الثلاثة ومَن سلك سبيلهم من الخلف: أنَّ هذه الأحاديث تُمَرُّ كما جاءت، ويُؤمن بها وتُصَدَّق، وتُصَان عن تأويل يُفضِي إلىٰ تعطيل، وتكييف يُفضِي إلىٰ تمثيل، وقد أَطلق غيرُ واحد ممن حكىٰ إجماعَ السلف -منهم الخطَّابي- مذهبَ السلف: أنها تُجرىٰ علىٰ ظاهرها، مع نفي الكيفية والتشبيه عنها، وذلك أن الكلامَ في الصفات فرعٌ علىٰ الكلام في الذات يُحتذىٰ حذوه ويُتبع فيه مثاله، فإذا كان إثباتُ الذات إثباتَ وجودٍ لا إثباتَ كيفية، فكذلك إثباتُ الصفات إثباتَ وجودٍ لا إثباتَ كيفية؛ فنقول: إنَّ له يدًا وسمعًا، ولا نقول: إن معنىٰ اليد: القدرة، ومعنىٰ السمع: العلم». انتهىٰ.

وقال في (العقيدة الواسطية، ص٧٥): «السُّنَّةُ تُفَسِّر القرآن وتُبَيِّنه وتدل عليه وتُعَبِّر عنه، وما وصف الرسولُ به ربَّه من الأحاديث الصِّحاح التي تَلَقَّاها أهلُ المعرفة بالقبول وَجَبَ الإيمانُ بها كذلك». انتهىٰ(١).

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب:

قال ابن رجب في (فتح الباري ٧/ ٢٣٣): «وأما طريقة أئمة أهل الحديث وسلف الأمة: فهي الكف عن الكلام في ذلك من الطرفين، وإقرار النصوص وإمرارها كما جاءت، ونفي الكيفية عنها والتمثيل.

وقد قال الخطابي في (الأعلام): مذهب السلف في أحاديث الصفات: الإيمان، وإجراؤها علىٰ ظاهرها، ونفي الكيفية عنها؛ ومن قال: الظاهر منها غير مراد؛ قيل له: الظاهر ظاهران: ظاهر يليق بالمخلوقين ويختص بهم، فهو غير مراد، وظاهر يليق بذي الجلال والإكرام، فهو مراد، ونفيه تعطيل، وكما أن الله ليس كمثله شيء في ذاته، فكذلك في صفاته.

وما أشكل فهمه من ذلك، فإنه يقال فيه ما مدح الله الراسخين من أهل العلم أنهم يقولون عند المتشابهات: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَاۗ﴾(٢)، وكلمة السلف وأئمة أهل الحديث متفقة علىٰ أن آيات الصفات وأحاديثها الصحيحة كلها تمر كما جاءت، من غير تشبيه ولا تمثيل، ولا تحريف ولا تعطيل». انتهىٰ.

---

(١) وانظر: «باب ما جاء: أن القلوب بين أصبعي الرحمن».
(٢) آل عمران: ٧.



وقال في (فتح الباري ٧/ ٢٤٠): «وأما السلف وأئمة أهل الحديث، فعلىٰ الطريقة الأولىٰ، وهي الإيمان بجميع ما أثبته الله لنفسه في كتابه، أو صح عن رسول الله ﷺ أنه أثبته له، مع نفي التمثيل والكيفية عنه، كما قاله ربيعة ومالك وغيرهما من أئمة الهدىٰ في الاستواء، وقال مثل ذلك غيرهم من العلماء في النُّزول، وكذلك القول في سائر الصفات، والله سبحانه وتعالى الموفِّق». انتهىٰ.

❁❁

روايت مُشكَلت

عن الإمام أحمد، والجواب عنها

قال الحافظ ابن رجب:

«قد روي عن الإمام أحمد، أنه قال في مجيئه: «هو مجيء أمره». وهذا مما تفرد به حنبل عنه.

فمن أصحابنا من قال: وَهِمَ حنبل فيما روىٰ، وهو خلاف مذهبه المعروف المتواتر عنه. وكان أبو بكر الخلاَّل وصاحبه لا يثبتان بما تفرد به حنبل عن أحمد رواية.

ومن متأخريهم من قال: هو رواية عنه بتأويل كل ما كان من جنس المجيء والإتيان ونحوهما.

ومنهم من قال: إنما قال ذلك إلزامًا لمن ناظره في القرآن، فإنهم استدلوا علىٰ خلقه بمجيء القرآن، فقال: إنما يجيء ثوابه، كقوله: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ﴾، أي: كما تقولون أنتم في مجيء الله أنه مجيء أمره. وهذا أصح المسالك في هذا المروي.

وأصحابنا في هذا علىٰ ثلاث فرق:

فمنهم من يثبت المجيء والإتيان، ويصرح بلوازم ذلك في المخلوقات، وربما ذكروه عن أحمد من وجوه لا تصح أسانيدها عنه.



ومنهم من يتأول ذلك علىٰ مجيء أمره.

ومنهم من يقرّ ذلك، ويُمرّه كما جاء، ولا يفسره، ويقول: هو مجيء وإتيان يليق بجلال الله وعظمته سبحانه.

وهذا هو الصحيح عن أحمد، ومن قبله من السلف، وهو قول إسحاق وغيره من الأئمة.

وكان السلف ينسبون تأويل هذه الآيات والأحاديث الصحيحة إلىٰ الجهمية؛ لأن جهمًا وأصحابه أول من اشتهر عنهم أن الله تعالىٰ منزه عما دلت عليه هذه النصوص بأدلة العقول التي سموها أدلة قطعية هي المحكمات، وجعلوا ألفاظ الكتاب والسُّنَّة هي المتشابهات، فعرضوا ما فيها علىٰ تلك الخيالات، فقبلوا ما دلت علىٰ ثبوته بزعمهم، وردُّوا ما دلّت علىٰ نفيه بزعمهم، ووافقهم علىٰ ذلك سائر طوائف أهل الكلام من المعتزلة وغيرهم.

وزعموا أن ظاهر ما يدل عليه الكتاب والسُّنَّة تشبيه وتجسيم وضلال، واشتقوا من ذلك لمن آمن بما أنزل الله علىٰ رسوله أسماء ما أنزل الله بها من سلطان، بل هي افتراء علىٰ الله، ينفرون بها عن الإيمان بالله ورسوله، **وزعموا** أن ما ورد في الكتاب والسُّنَّة من ذلك - مع كثرته وانتشاره - من باب التوسع والتجوز، وأنه يحمل علىٰ مجازات اللغة المستبعدة، وهذا من أعظم أبواب القدح في الشريعة المحكمة المطهرة، وهو من جنس حمل الباطنية نصوص الإخبار عن الغيوب كالمعاد والجنة والنار علىٰ التوسع والمجاز دون

الحقيقة، وحملهم نصوص الأمر والنهي علىٰ مثل ذلك، وهذا كله مروق عن دين الإسلام.

ولم ينه علماء السلف الصالح وأئمة الإسلام كالشافعي وأحمد وغيرهما عن الكلام وحذروا عنه إلا خوفًا من الوقوع في مثل ذلك، ولو علم هؤلاء الأئمة أن حمل النصوص علىٰ ظاهرها كفر لوجب عليهم تبيين ذلك وتحذير الأمة منه؛ فإن ذلك من تمام نصيحة المسلمين، فكيف كان ينصحون الأمة فيما يتعلق بالأحكام العملية ويدعون نصيحتهم فيما يتعلق بأصول الاعتقادات، هذا من أبطل الباطل». (فتح الباري لابن رجب ٧/ ٢٢٩).

۞۞



مسائل هامة

منقولة من كتاب

«الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ»

لشيخ الإسلام رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالىٰ (ص: ٥٤١)

أقسام الناس في نصوص الصفات

الأقسامُ الممكنةُ في آيات الصفات وأحاديثِها ستة أقسام؛ كلٌّ قسم عليه طائفةٌ من أهل القبلة:

قسمان يقولان: تُجرىٰ علىٰ ظواهرها.

وقسمان يقولان: هي علىٰ خِلاف ظاهرها.

وقسمان يسكتان.

أمَّا الأَوَّلَان: مَن يقول: تُجرىٰ علىٰ ظاهرها؛ **فقسمان:**

١- أهل السُّنَّة. ٢- المشبهة.

أحدهما: مَن يجريها علىٰ ظاهرها، ويَجعل ظاهرَها من جنس صفات المخلوقين؛ فهؤلاء المُشَبِّهة، ومذهبهم باطلٌ، أنكره السلفُ.

والثَّاني: مَن يجريها علىٰ ظاهرها اللائق بجلال الله، كما يُجرىٰ ظاهرَ اسم «العليم، والقدير، والرب، والإله، والذات» ونحو ذلك- علىٰ ظاهرها اللائق بجلال الله.

القول في الصفات كالقول في الذات

وهذا هو المذهبُ الذي حكاه الخطابيُّ وغيرُه من السلف، وعليه يدل كلام جمهورهم، وكلام الباقين لا يُخالفه، وهو أمر واضح؛ فإن الصفاتِ كالذاتِ، فكما أنَّ ذاتَ الله ثابتةٌ حقيقة من غير أن تكون من جنسِ المخلوقات، فصفاتُه ثابتة حقيقة من غير أن تكون من جنسِ صفات المخلوقات.

فمَن قال: لا أعقل علمًا ويدًا إلا مِن جنس العِلْمِ واليَدِ المعهودين!

قيل له: فكيف تَعقل ذاتًا من غير جنس ذوات المخلوقين؟ ومن المعلوم: أنَّ صفاتِ كلِّ مَوصوف تُناسب ذاتَه وتلائم حقيقته؛ فمَن لم يفهم من صفات الربّ -الذي ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾[1]- إلَّا ما يُناسب المخلوق، فقد ضلَّ في عقله ودينه.

مَن سَأل عن كيفية الصفات سُئِل عن كيفية الذات

وما أحسن ما قال بعضُهم: إذا قال لك الجهميُّ: كيف استوىٰ؟ وكيف يَنزل إلىٰ السماء الدنيا؟ وكيف يَدَاه؟ ونحو ذلك! فقل له: كيف هو في نفسه؟

فإذا قال لك: لا يَعلم ما هو إلا هو، وكُنْهُ الباري غيرُ معلوم للبشر.

فقل له: فالعلمُ بكيفية الصفة مستلزم للعلم بكيفية الموصوف؛ فكيف يمكن أن تعلم بكيفية صفةٍ لموصوف ولم تَعلم كيفيَّته، وإنما تُعلم الذاتُ والصفاتُ من حيث الجملة علىٰ الوجه الذي يَنبغي له.

(١) الشورىٰ: ١١.



لا يَلزم من الاشتراك في الأسماء العلم بالكيفية

قد أخبر اللهُ أنه لا تعلم نفسٌ ما أُخفي لهم من قرة أعين، وأخبر النبيُّ ﷺ: «**أنَّ في الجَنَّة ما لا عينٌ رَأَتْ، ولا أُذُنٌ سَمِعت، ولا خَطَر علىٰ قلب بَشَرٍ**»(١). فإذا كان نعيمُ الجَنَّة وهو خَلْقٌ من مخلوقات الله كذلك؛ فما الظنُّ بالخالق ﷻ. وهذه الرُّوحُ التي في بني آدم قد عَلِم العاقلُ اضطرابَ الناس فيها، وإمساك النصوص عن بيان كيفيَّتِها؛ أفلا يَعتبر العاقل بها عن الكلام في كيفية الله تعالىٰ؟ مع أنَّا نقطع بأن الرُّوح في البدن، وأنها تَخرج منه وتعرج إلىٰ السماء، وأنها تُسَلُّ منه وقت النَّزعِ، كما نطقت بذلك النصوصُ الصحيحةُ.

مَن يقول: تُجرى على خلاف ظاهرِها

وأمَّا القسمان اللذان يَنفيان ظاهرها: فقسم يتأولونها ويُعَيِّنون المراد؛ مثل قولهم: استوىٰ بمعنىٰ استولىٰ، أو بمعنىٰ عُلُو المكانة والقَدْر، أو بمعنىٰ ظهور نُورِه للعرش، أو بمعنىٰ انتهاءِ الخلقِ إليه، إلىٰ غير ذلك من معاني المتكلفين! وقسم يقولون: اللهُ أعلم بما أراد بها، لكنَّا نَعلم أنه لم يُرِد إثباتَ صفةٍ خارجة عمَّا علمنا.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع، منها: (٣٢٤٤)، ومسلم في الصحيح (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. ولفظه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «قَالَ اللهُ: أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ، فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِيَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ۝١٧﴾».
وقد أخرجه مسلم في الصحيح (٢٨٢٥) بنحوه، من حديث سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه.

مَن يُفوضُ المعنى ولا يقول: ظاهرها مراد أو غير مراد

وأما القسمان الواقفان؛ فقسم يقول:

يجوز أن يكون المراد ظاهرها الأليق بجلال الله، ويجوز أن لا يكون المرادُ صفة الله، ونحو ذلك.

وقوم يُمسكون عن هذا كلِّه، ولا يَزيدون علىٰ تلاوة القرآن وقراءة الحديث، مُعرضين بقلوبهم وألسنتهم عن هذه التقديرات. فهذه الأقسام الستة لا يُمكن أن يخرج الرجل عن قسمٍ منها.

الطريقة الصحيحة في آيات الصفات وأحاديثها

الصواب في كثير من آيات الصفات وأحاديثها:

القطعُ بالطريقة الثابتة؛ كالآيات والأحاديث الدالة علىٰ أنَّ الله سبحانه فوق عرشه، وتُعلم طريقة الصواب في هذا وأمثالِه بدلالة الكتاب والسُّنَّة والإجماع علىٰ ذلك دلالةً لا تَحتمل النقيض، وفي بعضها قد يغلب علىٰ الظن ذلك مع احتمال النقيضِ، وتَرَدُّد المؤمن في ذلك هو بحسبِ ما يُؤتاه من العلم والإيمان، ﴿وَمَن لَّمۡ يَجۡعَلِ ٱللَّهُ لَهُۥ نُورٗا فَمَا لَهُۥ مِن نُّورٍ﴾[1]!

المخرج لِمَن اشتبَه عليه الأمرُ

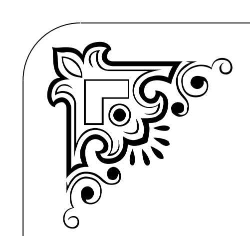
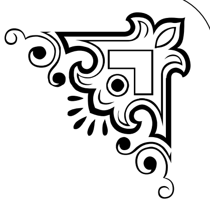
ومَن اشتبَه عليه ذلك أو غيرَه فلْيَدْعُ بما رواه مسلمٌ في «صحيحه»[2]، عن عائشةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قالت: «كان رسولُ الله ﷺ إذا قام من الليلِ يُصلِّي يقول:

(١) النور: ٤٠.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٧٧٠) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

«اللهُمَّ رَبَّ جَبْرَائِيلَ وَمِيكَائِيلَ وَإِسْرَافِيلَ، فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، عَالِمَ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، أَنْتَ تَحْكُمُ بَيْنَ عِبَادِكَ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ؛ اهْدِنِي لِمَا اخْتُلِفَ فِيهِ مِنَ الحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَىٰ صِرَاطٍ مُسْتَقِيم»؛ فإذا افتقرَ العبدُ إلىٰ الله ودَعَاه، وأَدْمَن النظرَ في كلامِ الله وكلامِ رسولِه وكلامِ الصحابة والتابعين وأئمة المسلمين انفتحَ له طريقُ الهدىٰ». انتهىٰ، بتصرف.

ﮩﮪﮫﮬ

بابٌ في
قَبول الله تعالى للصدقة
وأخذِها بيَمينه وتَرْبيَتِها للمُتصدق حقيقةً
كما يَليق به جَلَّ جَلَالُهُ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ؛ مُحَمَّدُ بن العَلَاءِ، قَالَ: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بن مَنْصُورٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا القَاسِمُ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِنَّ اللهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِيَمِينِهِ؛ فَيُرَبِّيهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ مُهْرَهُ، حَتَّىٰ إِنَّ اللُّقْمَةَ لَتَصِيرُ مِثْلَ أُحُدٍ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللهِ** عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَأْخُذُ ٱلصَّدَقَٰتِ﴾(٢)، و﴿يَمْحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾(٣)». (٦٦٢) (٤).

(١) الشورىٰ: ١١.
(٢) التوبة: ١٠٤.
(٣) البقرة: ٢٧٦.

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَقَدْ قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ فِي هَذَا الحَدِيثِ وَمَا يُشْبِهُ هَذَا مِنَ الرِّوَايَاتِ مِنَ الصِّفَاتِ: وَنُزُولِ الرَّبِّ - تبارك وتعالىٰ- كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، قَالُوا: قَدْ تَثْبُتُ الرِّوَايَاتُ فِي هَذَا وَيُؤمَنُ بِهَا، وَلَا يُتَوَهَّمُ، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، هَكَذَا رُوِيَ عَنْ مَالِكٍ، وَسُفْيَانَ بن عُيَيْنَةَ، وَعَبْدِ اللهِ بن المُبَارَكِ: أَنَّهُمْ قَالُوا فِي هَذِهِ الأَحَادِيثِ: أَمِرُّوهَا بِلَا كَيْفٍ، وَهَكَذَا قَوْلُ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَهْلِ السُّنَّة وَالجَمَاعَةِ، وَأَمَّا الجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرَتْ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ، وَقَالُوا: هَذَا تَشْبِيهٌ، وَقَدْ ذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ اليَدَ وَالسَّمْعَ وَالبَصَرَ؛ فَتَأَوَّلَتِ الجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الآيَاتِ فَفَسَّرُوهَا عَلَىٰ غَيْرِ ما فَسَّرَ أَهْلُ العِلْمِ، وَقَالُوا: إِنَّ اللهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ، وَقَالُوا: إِنَّ مَعْنَىٰ اليَدِ هَاهُنَا القُوَّةُ، وقَالَ إِسْحَاقُ بنُ إِبْرَاهِيمَ: إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ: يَدٌ كَيَدٍ، أو مِثْلُ يَدٍ، أو سَمْعٌ كَسَمْعٍ، أو مِثْلُ سَمْعٍ، فَإِذَا قَالَ: سَمْعٌ كَسَمْعٍ، أو مِثْلُ سَمْعٍ، فَهَذَا التَّشْبِيهُ، وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: يَدٌ، وَسَمْعٌ، وَبَصَرٌ، وَلَا يَقُولُ: كَيْفَ؟ وَلَا يَقُولُ: مِثْلُ سَمْعٍ، وَلَا كَسَمْعٍ؛ فَهَذَا لا يَكُونُ تَشْبِيهًا، وَهُوَ كَمَا قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ فِي كِتَابِهِ: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[1]».

❁❁

(١) الشورىٰ: ١١.

الشرح

رجال هذا الإسناد خمسة:

(أبو كُرَيْب؛ **محمد بن العلاء**) بن كريب الهمداني، الكوفي. روىٰ عن: هشيم وابن المبارك، وروىٰ عنه: السراج وابن خزيمة. روىٰ له الجماعة. (ت: ٢٤٨ كما قال البخاري وغيره، وقيل: ٢٤٧ قال ابن حجر: وهو وَهْمٌ). قال ابن عقدة: ظهر بالكوفة له ثلاثمائة ألف حديث، هو أَسَنُّ مِن أحمد بثلاث سنين.

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه النَّسائي، ومسلمة بن قاسم. وقال النسائي في موضع: «لا بأس به». وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

قال أحمد: «لو حدَّثتُ عن أحد ممن أجاب في المحنة لحدَّثتُ عن أبي معمر وأبي كريب». وقال ابن نمير: «ما بالعراق أكثر حديثًا من أبي كريب، ولا أعرف بحديث بلدنا منه». وقال أبو علي النيسابوري: «سمعت أبا العباس بن عقدة يقدمه في الحفظ والمعرفة علىٰ جميع مشائخهم، ويقول ظهر لأبي كريب بالكوفة ثلاثمائة ألف حديث». وقال أبو عمرو الخفاف: «ما رأيت من المشائخ بعد إسحاق بن إبراهيم أحفظ منه». وقال إبراهيم بن أبي طالب: قلت لمحمد بن يحيىٰ: «لم أَرَ بعد أحمد بن حنبل بالعراق أحفظ من أبي كريب».

قال صالح جزرة: «غلبت السوسة مرة علىٰ رأس أبي كريب فغلف الطبيب رأسه بالفالوذج، فأخذه من رأسه فوضعه في فيه، وقال بطني أحوج

إلىٰ هذا». (تخ ١/ ٢٠٥، جح ٨ / ٥٢، ثح ٨/ ١٠٥، كه ٢/ ٢٠٨، ته ٩/ ٣٤٢، تق ٥٠٠).

(**وكيع**): بن الجَرَّاح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي. روىٰ عن: الأعمش، وإسماعيل بن أبىٰ خالد، وهشام بن عروة، وعبد الله بن عون، وروىٰ عنه: يزيد بن هارون، ومسدد، وابن نفيل، والحميدي، وأحمد بن حنبل، وابن نُمَير. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٩٦، أو ١٩٧ كما نقل البخاري عن عبد الله بن أبي الأسود).

قال أحمد: «كان وكيع مطبوع الحفظ، كان حافظًا حافظًا، وكان وكيع أحفظ من عبد الرحمن من مهدىٰ كثيرًا كثيرًا». وقال أبو حاتم الرازي: «سألت علي بن المديني: من أوثق أصحاب الثوري؟ قال: يحيىٰ القطان، وعبد الرحمن بن مهدىٰ، ووكيع بن الجراح؛ هؤلاء الثقات».

وقال ابن معين: «وكيع عندنا ثبت». وقال فياض بن زهير: «ما رأينا بيد وكيع كتابًا قط، كان يقرأ كتبه من حفظه». (تخ ٨/ ١٧٩، جح ٩/ ٣٧، ثح ٧/ ٥٦٢، تق ٥٨١).

(**عباد بن منصور**) الناجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها. روىٰ عن: القاسم بن محمد، وعطاء بن أبي رباح، والحسن، وعكرمة، وأيوب السَّختيانىٰ، وروىٰ عنه: الثوري، وسهل بن حماد العقوي، وريحان بن سعيد، ومسلم بن إبراهيم. روىٰ له البخاريُّ تعليقًا، والأربعةُ. (ت: ١٥٢ كما قال ابن قانع وغيره).

قلتُ[ع]: ضعيفٌ؛ ضعَّفَه جمهور النُّقَّاد؛ لا سيما في روايته عن عكرمة وأيوب فقد ضعَّفها ابن أبي حاتم، ونَصَّ ابن أبي شيبة علىٰ أنه روىٰ عنهما

مناكير؛ وهو ممن يُعتبر به كما أشار إلىٰ ذلك ابن معين وأبو حاتم الرازي وغيرهما؛ وهو -أيضًا- ممن يُدلِّس كما نص عليه أحمد والسَّاجي. (تخ ٦/ ٣٩، جح ٦/ ٨٦، مه ٢/ ٣٧٦، ته ٥/ ١٠٣، تق ٢٩١).

(**القاسم بن محمد**) بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن؛ أحد الفقهاء بالمدينة. روىٰ عن: ابن عباس، وابن عمر، وعائشة، ومعاوية، وروىٰ عنه: الزهري، ويحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وابنه عبد الرحمن. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٠٢، وقيل: ١٠٨).

قال أيوب: «ما رأيتُ أفضلَ منه». وقال سفيان بن عُيَيْنة: «كان القاسم بن محمد أفضل أهل زمانه». وقال ابن حِبَّان: «من سادات التابعين ومن أفضل أهل زمانه علمًا وأدبًا وعقلًا وفقهًا، وكان صَمُوتًا لا يتكلم، فلما وُلِّي عمر بن عبد العزيز قال أهل المدينة: «اليوم تَنطق العذراء في خِدرها»؛ أرادوا به القاسم بن محمد». وقال البخاري: «قُتِل أبوه وبقي القاسم يتيمًا في حجر عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا».

وقال أبو الزناد: «ما رأيت أحدًا أعلم بالسُّنَّة منه». وقال ابن معين: «عبيد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة ترجمة مشبكة بالذهب». وقال ابن عون: «كان القاسم وابن سيرين ورجاء بن حيوة يحدثون بالحديث علىٰ حروفه». وقال خالد بن نزار: «كان أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم وعروة وعمرة».

وقال مصعب الزبيري والعجلي: «كان من خِيار التابعين». وقال العجلي: «مَدَني تابعي ثقة نَزِه رجل صالح». وقال يعقوب بن سفيان: «كان

قليل الحديث والفُتيا». (جح ٧/ ١١٨، ثح ٥/ ٣٠٢، ته ٨/ ٣٣٣، تق ٤٥١).

(**أبو هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

❀❀

شرح الحديث:

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ**»)، أي: بقيمتها[(١)]، [وفي رواية لمسلم: «**مَا تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ**»]، [وفي رواية لمسلم: «**لَا يَتَصَدَّقُ أَحَدٌ بِتَمْرَةٍ**»]، (**مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ**)[(٢)]، أي: صناعة أو تجارة أو زراعة أو غيرها ولو إرثًا أو هبة. [وقال مسلم: فِي حَدِيثِ رَوْحٍ: «**مِنَ الكَسْبِ الطَّيِّبِ فَيَضَعُهَا فِي حَقِّهَا**». وَفِي حَدِيثِ سُلَيْمَانَ: «**فَيَضَعُهَا فِي مَوْضِعِهَا**»]، (**وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ**)؛ لأنه طَيِّبٌ جل وعلا فلا يَقبل إلا طيِّبًا، وهو مُقدَّس جَلَّ جَلَالُهُ مُنَزَّه عن النقائص والعيوب كلها، وهذه الجملة معترضةٌ

---

(١) لأنه بالفتح: المِثْل، وبالكسر: الحِمْل بكسر المهملة، هذا قول الجمهور، وقال الفرّاء: بالفتح: المثل من غير جنسه، وبالكسر من جنسه، وقيل: بالفتح: مثله في القيمة، وبالكسر في النظر. وأنكر البصريّون هذه التفرقة. وقال الكسائيّ: هما بمعنىٰ، كما أنَّ لفظ المثل لا يختلف. وضُبط في هذه الرواية للأكثر بالفتح. انتهىٰ. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٢٧٩).

(٢) معنىٰ الكسب: المكسوبُ، والمراد به: ما هو أعمُّ من تعاطي التكسّب، أو حصول المكسوب بغير تعاطٍ؛ كالميراث، وكأنه ذكر الكسب؛ لكونه الغالب في تحصيل المال، والمراد بالطيّب: الحلال؛ لأنه صفة الكسب». وقيل: «الكسب الطيّب في هذا الحديث: الحلال، وهذا كقوله تعالىٰ: ﴿أَنفِقُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا كَسَبۡتُمۡ﴾ [البقرة: ٢٦٧]، وقوله: ﴿كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [البقرة: ٥٧] وغيره، وأصل الطيّب: المستلذّ بالطبع، ثمّ أُطلق علىٰ المطلق بالشرع. انتهىٰ. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٢٧٩).

لبيان: أنَّه لا ثوابَ في غير الطيِّب، لا أن ثوابه دون هذا الثواب؛ إذ قد يتوهَّم من التقييد أنه شرط لهذا الثواب بخصوصه لا لمطلق الثواب، فمطلق الثواب يكون بدونه أيضًا، فذُكِرَت هذه الجملة دفعًا لهذا التوهُّم، والقبول علىٰ ظاهر معناه علىٰ الوجه اللائق به ﷻ، ويدل علىٰ ذلك قوله ﷺ: «**وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ**»، كما ستأتي إن شاء الله تعالىٰ، [وفي رواية للبخاري: «**وَلَا يَصْعَدُ إِلَىٰ اللهِ إِلَّا الطَّيِّب**»]، (**وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ**)، [وفي رواية لمسلم: «**إِلَّا أَخَذَهَا الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ**»]، [وفي رواية لمسلم: «**إِلَّا أَخَذَهَا اللهُ بِيَمِينِهِ**»]، وهي يمينٌ حقيقية علىٰ ما يليق بجلاله سبحانه، وهذا المذهب الحقُّ الذي عليه سلف هذه الأمة، [وفي زيادة لمسلم: «**وَإِنْ كَانَتْ تَمْرَةً**»]، (**ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ**)، [وفي رواية لمسلم: «**فَتَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّىٰ تَكُونَ أَعْظَمَ مِنَ الجَبَلِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ أَوْ فَصِيلَهُ**»]، [وفي رواية لمسلم: «**أَوْ قَلُوصَه**»]: فَلُوَّهُ: بفتح الفاء وضمِّ اللام وفتح الواو المشدَّدة، أي: مُهْره، وهو بضمٍّ فسكون: وَلَد الفرس حين يُفلَىٰ، أي: يُفطم. وقيل: هو كلُّ فَطِيم من ذوات حافر، والجمع: أفلاء، كعدُوٍّ وأعداء، والأنثىٰ: «فَلُوّه» بالهاء، و«الفِلْوُ»: وِزَان حِمْل، لغة فيه؛ قال أبو زيد: «إذا فتحتَ الفاءَ شدَّدت الواو، وإذا كسرتَها سكَّنت اللام، كجِرْوٍ»، وضُرِب به المثلُ؛ لأنه يزيد زيادةً بَيِّنة، فإن صاحب النِّتاج لا يزال يتعاهده ويتولّىٰ تربيته، ولأنَّ الصدقةَ نِتاجُ عمله، وأحوج ما يكون النِّتاج إلىٰ التربية إذا كان فطيمًا، فإذا أحسن القيام والعناية به انتهىٰ إلىٰ حدِّ الكمال، وكذلك عملُ ابن آدم، لا سيَّما الصدقة التي يُجاذبها الشحُّ، ويتشبَّث بها الهوىٰ، ويقتفيها الرياء، ويكدِّرها الطبع، فلا تكاد تخلص إلىٰ الله تعالىٰ إلا موسومة بنقائص، والله جل وعلا يَجبرُها، وهو ذو الفضل

العظيم، (**حَتَّىٰ تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**)، [وفي زيادة لمسلم: «**أَوْ أَعْظَمَ**»]، والمراد بِعِظَمِها: أن عينها تَعظم لتَثقُلَ في الميزان. وقيل: ويحتمل أن يكون ذلك معبِّرًا به عن ثوابها.

قلتُ[ع]: والقولُ الأولُ هو الصحيح؛ لموافقته لظاهرِ النَّصِّ، وهو الذي استظهره ابنُ حَجَر، ورَجَّحه الأثيوبيُّ وقال: وأما الثاني فيُبعِده سياق الحديث، والله تعالىٰ أعلم.

(جامع العلوم الحكم ١/ ٢٧٤، فتح الباري لابن حجر ٣/ ٢٧٩، حاشية السندي علىٰ سنن النسائي ٥/ ٥٧، مرعاة المفاتيح ٦/ ٣٢١، ذخيرة العقبىٰ ٢٢/ ٣٣٧).

❀❀❀

❁ تنبيهٌ وتذكيرٌ:

اعلم أيُّها الطالب علمًا أنَّ الحقَّ الذي درج عليه الصحابةُ رضي الله عنهم والتابعون ومَن تَبِعهم بإحسانٍ هو إثباتُ ما دلَّت عليه آياتُ الصفاتِ وأحاديثُها الصحيحة الثابتة عن رسول الله ﷺ علىٰ ظاهرها؛ مِن غير تشبيهٍ ولا تمثيلٍ ولا تعطيلٍ ولا تأويلٍ، بل علىٰ ما يليق بجلاله سبحانه وتعالى، كما قال الله تعالىٰ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١)، وهذا هو الذي أجمع عليه السلفُ ومَن سار علىٰ طريقتِهم وسَلَك سبيلَهم من أهل العلم بالكتاب والسُّنَّة في جميع الأعصار والأمصار.

وأما ما نقله الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» -عن المازريِّ، والقاضي عياض، والزين بن المنيّر، وغيرهم من تأويلهم صفات الله جل وعلا بالتأويلات التي يَأباها ظاهرُ النصِّ، وتُخالف ما عليه السلفُ من إثباتهم الصفات، كما وردت علىٰ المعنىٰ اللائقِ به عز وجل، وعدم الخوض بالتأويلِ- فأقوالٌ لا يُلْتَفَتُ إليها؛ لكونها مِمَّا أحدثه المتأخِّرون مُخالفين لِهَدْيِ سلَفِهم؛ الذي هو الحقُّ الحقيق بالقبول والاتباع، ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾(٢)، ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً ۚ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْوَهَّابُ﴾(٣). انتهىٰ، بتصرف. (ذخيرة العقبىٰ ٢٢/ ٣٤٠).

❁❁

(١) الشورىٰ: ١١.
(٢) يونس: ٣٢.
(٣) آل عمران: ٨.

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه: أخرجه البخاري في الصحيح (١٤١٠)، ومسلم في الصحيح (١٠١٤)، بنحوه من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيهما زيادة ونقص. والمعتمد في الشرح والفوائد: هو لفظ البخاري (١٤١٠).

ولفظ البخاري: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ، وَلاَ يَقْبَلُ اللهُ إِلَّا الطَّيِّبَ، وَإِنَّ اللهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرَبِّيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلُوَّهُ، حَتَّىٰ تَكُونَ مِثْلَ الجَبَلِ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ جواز الوصف لله تعالىٰ بأنَّه طيِّب.

قال ابن رجب: «المعنىٰ أنه تعالىٰ مُقدَّس مُنزَّه عن النقائص والعيوب كلها، وهذا كما في قوله: ﴿وَٱلطَّيِّبَٰتُ لِلطَّيِّبِينَ وَٱلطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ مُبَرَّءُونَ مِمَّا يَقُولُونَۖ﴾(١)، والمراد: المنزهون من أدناس الفواحش وأوضارها».

۞ فضل الصدقة من المال الحلال؛ حيث إنَّ الرحمن يتقبَّلها بقبولٍ حَسَنٍ.

۞ فيه دليلٌ علىٰ أنَّ الحَلالَ مقبولٌ.

۞ إثباتُ صفة القبول لله تعالىٰ علىٰ ما يليق بجلاله عَزَّوَجَلَّ، ولا يقال: إنه

---

(١) النور: ٢٦.

بمعنىٰ الرضا والمثوبة؛ لأنَّ هذا تفسير باللازم، ولا حاجة إلىٰ العدول إلىٰ التأويل؛ إذ ليس نصٌّ يدلُّ عليه، بل القبول علىٰ ظاهره، ولا يلزم من إثباتِه تشبيهٌ بالمخلوق، إذ القبولُ الثابت له تعالىٰ غير القبول الثابت للمخلوق: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(١).

۞ إثباتُ اليمينِ للهِ عَزَّوَجَلَّ علىٰ ما يليقُ بجلاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٢).

۞ إثباتُ الكَفِّ للهِ عَزَّوَجَلَّ علىٰ ما يليق بجلاله، كما في رواية مسلم في الصحيح: «**فَتَرْبُو فِي كَفِّ الرحمن**».

۞ بيانُ فضلِ الله تعالىٰ للمتصدِّق من مالٍ طيِّبٍ؛ حيث يُرَبِّيها له حتىٰ تكون التمرة الواحدة من عِظَمِها مثل الجبل، كما قال تعالىٰ: ﴿وَٱللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِۦ مَن يَشَآءُ ۚ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ﴾(٣).

۞ الكسبُ الطِّيِّبُ هو الذي يَكسبه بالشرع، فقد طابت طرقُ حصولِه.

۞ إثابةُ الله تعالىٰ للعبد علىٰ نفقتِه إنما يكون علىٰ ما أَنفق من ماله لا من مالٍ مغصوبٍ؛ وإذا أنفق من مالٍ مغصوبٍ لم يكن قد أنفق مالَه، إنَّما أنفق من مال غيرِه، فلم يكن من المنفقين أموالهم، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ﴾(٤)، فإذا أنفق من ماله فهو الذي يأجره الله عليه.

(١) الشورىٰ: ١١.
(٢) الشورىٰ: ١١.
(٣) البقرة: ١٠٥.
(٤) البقرة: ٢٦١.



(الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٢٥٧، جامع العلوم والحكم ١/ ٢٧٤، ذخيرة العقبىٰ ٢٢/ ٣٤٠).

۞۞

مسائل:

المسألة الأولىٰ: متىٰ يَتقبل اللهُ النفقةَ من المُنْفِق؟ أو بمعنىٰ آخر: متىٰ يتقبلُ الله جل وعلا العملَ الصالحَ من العبدِ؟

الجواب: لا يَقبل اللهُ جل وعلا العملَ الصالحَ من العبدِ إلَّا إذا تحقق فيه شرطان:

الشرط الأوَّل: الإخلاص، وهو أن يقصد به وجه الله تعالىٰ؛ فإذا تصدقَ فليتصدق ابتغاءَ وجهِ رَبِّه جل وعلا، لا مِن أجل أن يقال: فلانٌ جوادٌ، فلان كريم، فلان مُتصدق! عياذًا بالله تعالىٰ، فهذا من الرياء عافانا الله منه، وقد قال الله جل وعلا: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ﴾(١)، وقال عَزَّوَجَلَّ في الحديث القدسي: «**أَنَا أَغْنَىٰ الشُّرَكَاءِ عَنِ الشِّرْكِ؛ مَنْ عَمِلَ عَمَلًا أَشْرَكَ فِيهِ مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ**»(٢)، وقال النبيُّ ﷺ: «**مَنْ يُسَمِّعْ يُسَمِّعِ اللهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللهُ بِه**»(٣)؛ فلا يُقبل عملٌ بلا إخلاصٍ.

---

(١) البينة: ٥.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٩٨٥)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، عن النبي ﷺ فيما يرويه عن ربه عَزَّوَجَلَّ.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٤٩٩)، ومسلم في الصحيح (٢٩٨٧)، من حديث جُندُب =

الشرط الثَّاني: المتابعة، وهو أن يكون هذا العملُ موافقًا لسنة النبيِّ ﷺ؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ٱلۡيَوۡمَ أَكۡمَلۡتُ لَكُمۡ دِينَكُمۡ﴾(١)، فدِينُ الله لا يَحتاج إلىٰ إحداثٍ فيه!، والبدعةُ مردودةٌ علىٰ صاحبِها، كما قال النبي ﷺ: «**مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ**»(٢)، وفي رواية: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ**»(٣). فلا بُدَّ من شَرْطَي الإخلاص والمتابعة، حتىٰ يكون العملُ الصالحُ مقبولًا عند الله تعالىٰ، وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد.

المسألة الثانية: ما المقصود بالمضاعفة في هذا الحديث؟

الجواب: في هذا الحديث: أنَّ الله سبحانه أخبرنا أنه يَجزي المتصدقين بأحسن ما كانوا يعملون، وهو سبحانه يَجزي المتصدقين بالتمرة، حتىٰ إنَّا لو قَدَّرنا غرسَ النواة التي هي أدنىٰ ما فيها في أزكىٰ مَغرس؛ فصارت نخلة، ثُمَّ أثمرت فغرس النوىٰ الخارج منها فصار من كل نواة نخلة، ثُمَّ اتصل لله إلىٰ يوم القيامة، ثُمَّ حسب ذلك التمر في وقت التصدق به بأوفر الأثمان في مكان لا يُوجد فيه غيره، ثُمَّ يُشترىٰ بالثمن أرخص ما يُوجد في موضعه، ثُمَّ بيع أعلىٰ ما يُوجد حتىٰ يصير مثل أُحُدٍ مِرَارًا؛ فهذا معنىٰ المضاعفة. (الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٢٥٧).

=

العَلَقِيّ رضي الله عنه، واللفظ لمسلم.

(١) المائدة: ٣.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٢٦٩٧)، ومسلم في الصحيح (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها، واللفظ لمسلم.

(٣) أخرجه مسلم في الصحيح (١٧١٨)، من حديث عائشة رضي الله عنها.



محلّ الاستشهادِ:

عقيدةُ أهلِ السُّنَّة والحديث في صفاتِ الله جل وعلا، لا سِيَّما صفةُ النُّزول واليد والسمع والبصر، خلافًا للجهمية.

تعليقات الأئمة: [صفة النزول]

تعليق الإمام أبي زكريا؛ يحيىٰ بن معين الغطفاني(١) (ت٢٣٣):

قال محمد بن وضَّاح: «سألتُ يَحيىٰ بنَ مَعِينٍ عن التَّنَزُّل؛ فقال: أَقِرَّ به ولا تُحِدَّ فيه بقولٍ؛ كلُّ مَن لَقِيت من أهل السُّنَّة يُصَدِّق بحديثِ التَّنَزُّلِ؛ قال: وقال لي ابنُ مَعين: صَدِّقْ به ولا تَصِفه». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه ابنُ عبد البر في «التمهيد» (٧/ ١٥٠)، وإسنادُه لا بأس به.

تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدَّارمي:

قال الدارميُّ في (ردِّه علىٰ المِرِّيسي ١/ ٢١٤): «فادَّعىٰ المعارضُ أنَّ اللهَ لا يَنزل بنفسه إنَّما يَنزل أمرُه ورحمتُه، وهو علىٰ العرشِ بكلِّ مكان من غير زوال؛ لأنه الحيُّ القيومُ، والقيومُ بزعمه: مَن لا يزول.

---

(١) يحيىٰ بن معين بن عون، الغطفاني، أبو زكريا البغدادي. حمل علىٰ نعش رسول الله ﷺ ومنادٍ يُنادِي بين يدي جنازته: «معشر المسلمين، هذا يَذبُّ الكذب عن رسول الله ﷺ كذا وكذا عامًا». وكان ¬ من أهل الدين والفضل ومِمَّن رفض الدُّنيا في جمع السُّنَن، وكَثُرت عنايتُه بها وجمعه لها وحفظه إيَّاها، حتىٰ صار عَلَمًا يُقتدىٰ به في الأخبار، وإمامًا يرجع إليه في الآثار. (ت: ٢٣٣). (التاريخ الكبير للبخاري ١٠/ ٣٠٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ١٩٢، الثقات لابن حبان ٩/ ٢٦٢).

فيقال لهذا المُعارضِ: أمرُ الله ورحمتُه يَنزل في كلِّ ساعة ووقتٍ وأَوانٍ؛ فما بالُ النبي ﷺ يُحِدُّ لنزوله الليل دون النهار؟ ويُوَقِّت من الليل شطرَه أو الأسحار؟ أفبأمرِه ورحمتِه يدعو العبادَ إلىٰ الاستغفار؟! أو يَقدر الأمرُ والرحمةُ أن يتكلما دونَه؛ فيَقُولَا: «**هل مَن داعٍ فأُجيب؟ هل مَن مستغفرٍ فأغفر له؟ هل مِن سائلٍ فأعطي؟!**».

فإن قَرَّرت مذهبَك لَزِمك أن تَدَّعي أن الرحمةَ والأمرَ اللذين يَدْعُوان إلىٰ الإجابة والاستغفار بكلامهما دون الله؛ هذا محالٌ عند السفهاء، فكيف عند الفقهاء؟! وما بال رحمته وأمره يَنزلان من عنده شطرَ الليل، ثُمَّ لا يَمكثان إلا إلىٰ طلوع الفجر ثُمَّ يرفعان؛ لأنه قال ﷺ: «**حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الفَجْرُ**»[1] ؟!

فهذا التأويل أبطل باطل، لا يَقبله إلا كلُّ جاهلٍ». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري:

قال الآجري في (الشريعة ٣/ ١١٢٦): «الإيمانُ بهذا واجبٌ، ولا يَسَعُ المسلمُ العاقلُ أن يقول: كيف يَنزل؟ ولا يَرُد هذا إلا المعتزلة؛ وأمَّا أهلُ الحقِّ فيقولون: الإيمانُ به واجب بلا كيفٍ؛ لأن الأخبار قد صَحَّت عن رسول الله ﷺ: أنَّ الله ﷻ «**يَنزلُ إلىٰ السماء الدنيا كلَّ ليلة**»؛ والذين نقلوا

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٧٥٨)، عَنِ الْأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ، يَرْوِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ يُمْهِلُ حَتَّىٰ إِذَا ذَهَبَ ثُلُثُ اللَّيْلِ الْأَوَّلُ، نَزَلَ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا، فَيَقُولُ: هَلْ مِنْ مُسْتَغْفِرٍ؟ هَلْ مِنْ تَائِبٍ؟ هَلْ مِنْ سَائِلٍ؟ هَلْ مِنْ دَاعٍ؟ حَتَّىٰ يَنْفَجِرَ الْفَجْرُ».

إلينا هذه الأخبارَ هم الذين نقلوا إلينا الأحكامَ من الحلال والحرام وعلمِ الصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد، فكما قَبِلَ العلماءُ عنهم ذلك كذلك قَبلوا منهم هذه السُّنن، وقالوا: مَن رَدَّها فهو ضالٌّ خبيثٌ يَحذَرُونه ويُحَذِّرُون منه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي:

قال الإسماعيليُّ في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٦٢): «وأنَّه عَزَّوَجَلَّ ينزل إلىٰ السماء الدنيا علىٰ ما صَحَّ به الخبرُ عن رسول الله ﷺ، بلا اعتقادِ كيفٍ فيه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين:

قال ابنُ أبي زَمَنِين في (أصول السُّنَّة، ص١١٠): «ومِن قول أهل السُّنَّة: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يَنزل إلىٰ السماء الدنيا، ويؤمنون بذلك مِن غير أن يَحُدُّوا فيه حدًّا».انتهىٰ.

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب:

قال ابنُ رجب في (فتح الباري ٣/ ١١٧): «وهكذا القول في أحاديث النزول إلىٰ سماء الدنيا؛ فإنَّه مِن نوع قُرب الربِّ من داعيه وسائليه ومستغفريه.

وقد سئل عنه **حَمَّاد بن زيد** فقال: هو في مكانه يَقرب مِن خلقه كما يشاء. ومراده: أنَّ نزوله ليس هو انتقال من مكان إلىٰ مكان؛ كنزول المخلوقين.

وقال حنبل: سألت أبا عبد الله: ينزل الله إلىٰ سماء الدنيا؟ قالَ: نعم.

قلت: نزولُه بعلمه أو بماذا؟ **قال**: اسكت عن هذا؛ ما لَكَ ولهذا؟ أَمْضِ الحديثَ علىٰ ما رُوي بلا كيفٍ ولا حَدٍّ، إلا بما جاءت به الآثارُ وجاء به الكتابُ؛ قال الله: ﴿فَلَا تَضۡرِبُواْ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡثَالَۚ﴾(١)، ينزل كيف يشاءُ، بعلمِه وقدرته وعظمته، أحاط بكلِّ شيء علمًا، لا يَبلغ قدرَه واصفٌ، ولا يَنأىٰ عنه هربُ هاربٍ، عَزَّوَجَلَّ.

ومراده: أن نزولَه -تعالىٰ- ليس كنزول المخلوقين، بل هو نزولٌ يليق بقدرته وعظمته وعلمه المحيط بكل شيء، والمخلوقون لا يحيطون به علمًا، وإنما ينتهون إلىٰ ما أخبرهم به عن نفسِه، أو أخبر به عنه رسولُه؛ **فلهذا اتفق السلفُ الصالحُ** علىٰ إمرارِ هذه النصوصِ كما جاءت؛ من غير زيادة ولا نقص، وما أَشكل فهمُه منها وقَصُر العقل عن إدراكه وُكِلَ إلىٰ عالمه». انتهىٰ.

[صفتا السمع والبصر]

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال الخلال في (العقيدة ص١٠٢): «قال: وفي صفات الله تعالىٰ ما لا سبيل إلىٰ معرفته إلا بالسمع؛ مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(٢)؛ فبَانَ بإخباره عن نفسِه ما اعتقدته العقولُ فيه، وأنَّ قولنا: سميع بصير صِفة مَن لا

(١) النحل: ٧٤.

(٢) الشورىٰ: ١١.

يَشتبه عليه شيءٌ، كما قال في كتابه الكريم، ولا تكون رؤيةٌ إلا ببصرٍ، يعني: مِن المبصرات بغير صفة مَن لا يغيب عليه ولا عنه شيء، وليس ذلك بمعنىٰ العلم، كما يقوله المخالفون؛ ألا ترىٰ إلىٰ قوله تعالىٰ لموسىٰ: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾(١). قال: وقوله تعالىٰ: ﴿وَإِنۡ عَزَمُواْ ٱلطَّلَٰقَ فَإِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٞ﴾(٢)، يدل علىٰ أن معنىٰ ﴿ٱلسَّمِيعُ﴾ غير معنىٰ ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾، وقال: ﴿قَدۡ سَمِعَ ٱللَّهُ قَوۡلَ ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾(٣)، وقال ﷺ: «**سبحانَ مَن وَسِعَ سمعُه الأصواتَ**»، ومعنىٰ ذلك من قوله: أنه لو جاز أن يَسمع بغير سمع جازها أن يعلم بغير علم، وذلك محال فهو عالم بعلم، سميع بسمع». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي:

قال الإسماعيلي في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٥٥): «ويُثبتون أن له وجهًا وسمعًا وبصرًا وعلمًا وقدرة وقوة وكلامًا، لا علىٰ ما يقولُه أهل الزيغ من المعتزلة وغيرهم، ولكن كما قال تعالىٰ: ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾(٤)، وقال: ﴿أَنزَلَ إِلَيۡكَ﴾(٥)، وقال: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَ﴾(٦)، وقال: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾(٧)، وقال: ﴿وَٱلسَّمَآءَ بَنَيۡنَٰهَا بِأَيۡيْدٖ﴾(١)،

(١) طه: ٤٦.
(٢) البقرة: ٢٢٧.
(٣) المجادلة: ١.
(٤) الرحمن: ٢٧.
(٥) النساء: ١٦٦.
(٦) البقرة: ٢٥٥.
(٧) فاطر: ١٠.

وقال: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾(٢)، وقال: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾(٣)، فهو -تعالىٰ- ذو العلمِ والقوة والقدرة والسمع والبصر والكلام، كما قال تعالىٰ: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَىٰ عَيْنِي﴾(٤)، ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا وَوَحْيِنَا﴾(٥)، وقال: ﴿حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ﴾(٦)، وقال: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَىٰ تَكْلِيمًا﴾(٧)، وقال: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَن يَقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ﴾(٨)». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين:

قال ابن أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص٦١): «فهو -تبارك وتعالىٰ- نورُ السماوات والأرض، كما أخبر عن نفسِه، وله وجهٌ ونَفْسٌ وغير ذلك كما وصف به نفسه، ويسمع ويرىٰ ويتكلم». انتهىٰ.

[صفة اليد]

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

=

(١) الذاريات: ٤٧.

(٢) فصلت: ١٥.

(٣) الذاريات: ٥٨.

(٤) طه: ٣٩.

(٥) هود: ٣٧.

(٦) التوبة: ٦.

(٧) النساء: ١٦٤.

(٨) يس: ٨٢.



قال الخلال في (العقيدة، ص١٠٤): «وكان يقول: إِنَّ لله تعالىٰ يَدَيْن، وهما صفة له في ذاتِه، ليستا بجارحتين، وليستا بمركبتين، ولا جسم من الأجسام، ولا من جنس المحدود والتركيب والأبعاض والجوارح، ولا يُقاس علىٰ ذلك لا مرفق ولا عضد، ولا فيما يقتضي ذلك من إطلاق قولهم: يَدٌ، إلا ما نطق القرآن به أو صحت عن رسول الله ﷺ السُّنَّةُ فيه؛ قال الله تعالىٰ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾(١)، وقال الله ﷻ:﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٢)، وقال: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾(٣)، وقال رسول الله ﷺ: «**كِلْتَا يَدَيْهِ يَمِين**»؛ **ويفسد أن تكون يدُه: القوةَ والنعمةَ والتفضلَ**؛ لأنَّ جمعَ يَدٍ: أَيْدٍ، وجمع تلك أَياد، ولو كانت اليدُ عنده القوة لسقطت فضيلة آدم، وثَبتت حُجَّةُ إبليس». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدارمي:

قال الدارميُّ في (ردِّه علىٰ المرِّيسي ١/ ٢٣٠): «لم يَخلق ذا رُوحٍ بيديه غيرَه، «أي: آدم ﵇»، فلذلك خَصَّه وفَضَّلَه وشَرَّف بذلك ذِكْرَه، لولا ذلك ما كانت له فضيلة من ذلك علىٰ شيء من خلقه». انتهىٰ.

وقال في (ردِّه علىٰ المرِّيسي ١/ ٢٣٣): «وقوله لإبليس:﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٤) تأكيد يديه، لا تأكيد خلق آدم، وما كان حاجة إبليس إلىٰ أن يُؤكد

---

(١) المائدة: ٦٤.

(٢) ص: ٧٥.

(٣) الزمر: ٦٧.

(٤) ص: ٧٥.

اللهُ له خلق آدم وقد كان مِن أعلم الخلق بآدم، رآه قبل أن يُنفخ فيه الرُّوح طينًا مُصَوَّرًا مطروحًا بالأرض(١)، ثُمَّ رآه بعدما نُفخ فيه الرُّوح، ثُمَّ كان معه في الجَنَّة؛ حيت وسوس إليه فأخرجه منها، ثُمَّ كان يراه إلىٰ أن مات، فإنَّما أكد الله له مِن أمر آدم ما لم يَرَ لا ما رأىٰ؛ لأنه لم يَرَ يدي الله وهما تَخْلُقانه». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي:

قال الإسماعيلي في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٥١): «وخَلَقَ آدمَ عليه السلام بيدِه، ويداه مبسوطتان يُنفق كيف شاء، بلا اعتقادِ كيف يَدَاه؟ إذ لم يَنطق كتابُ الله تعالىٰ فيه بكيف». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي نصر؛ عُبيد الله بن سعيد السِّجزي:

قال السجزي في (في رسالته إلىٰ أهل زبيد، ص٢٦٣): «أهل السُّنَّة متفقون علىٰ أنَّ لله سبحانه يَدَيْنِ، بذلك وردَ النصُّ في الكتاب والأثر؛ قال الله تعالىٰ: ﴿لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾(٢)، وقال النبي ﷺ: «**وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»، رواه مسلم». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

قال عبد الغني المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص١١٢): «ومن صفاته

(١) أخرج مسلم في الصحيح (٢٦١١) عن أَنَسٍ: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قال: «لَمَّا صَوَّرَ اللهُ آدَمَ في الجَنَّةِ تَرَكَهُ ما شاء اللهُ أَنْ يَتْرُكَهُ، فَجَعل إِبلِيسُ يُطِيفُ به، يَنْظُرُ ما هو؟ فلمَّا رَآهُ أَجْوَفَ عَرَفَ أَنَّهُ خُلِقَ خَلْقًا لا يَتَمالكُ».

(٢) ص: ٧٥.

سبحانه الواردة في كتابه العزيز، الثابتة عن رسوله المصطفىٰ الأمين: «اليَدَان»؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[1]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[2]، فلا نقول: يَدٌ كَيَدٍ، ولا نُكَيِّف ولا نُشَبِّه، ولا نتأول اليدين علىٰ القُدرتين، كما يقول أهل التعطيل، بل نؤمن بذلك، ونُثبت له الصفةَ من غير تحديد ولا تشبيه؛ ولا يصحُّ حَمْلُ اليدين علىٰ القدرتين؛ فإن قدرة الله عَزَّوَجَلَّ واحدة، ولا علىٰ النِّعمتين، فإنَّ نعم الله عَزَّوَجَلَّ لا تُحصىٰ، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾». انتهىٰ، بتصرف.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلىٰ:

قال ابنُ أبي يَعْلَى في (الاعتقاد، ص٢٥): «ونُقِرُّ بأنه خلقَ آدمَ بيده؛ لقوله تعالىٰ: ﴿مَا مَنَعَكَ أَن تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾[3]، وقال: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾[4]،وأنَّ له يَمِينًا بقوله:﴿وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ﴾[5]».

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوىٰ ٦/ ٣٦٣) -بعد ذكره لعدة نصوص من كتاب الله جلّ وعلا في إثبات صفة اليد لله جل جلاله-: «وقد تَواتَر في السُّنَّة مَجِيء «اليد» في حديث النبي صلىٰ الله عليه وسلم، فالمفهوم من هذا

(١) المائدة: ٦٤.
(٢) ص: ٧٥.
(٣) ص: ٧٥.
(٤) المائدة: ٦٤.
(٥) الزمر: ٦٧.

الكلام: أنَّ لله تعالىٰ يَدَيْنِ مُختصتين به ذاتيتين له كما يليق بجلاله، وأنه سبحانه خَلَقَ آدمَ بيده دون الملائكة وإبليس، وأنه سبحانه يَقبض الأرضَ ويطوي السموات بيده اليُمنىٰ، وأنَّ يَدَيْه مَبسوطتان؛ ومعنىٰ بسطهما: بذل الجُود وسعة العطاء؛ لأنَّ الإعطاء والجود في الغالب يكون ببَسط اليد ومَدِّها؛ وتركه يكون ضمًّا لليد إلىٰ العنق؛ قال تعالىٰ: ﴿وَلَا تَجۡعَلۡ يَدَكَ مَغۡلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبۡسُطۡهَا كُلَّ ٱلۡبَسۡطِ﴾[1]». انتهىٰ[2].

ꕥ❁❁ꕥ

(١) الإسراء: ٢٩.

(٢) وانظر أيضًا: «باب: ما جاء في نزول الربِّ - تبارك وتعالىٰ- إلىٰ السماء الدُّنيا كل ليلة».



الردّ المُفحِم

علىٰ من حَرّفَ صفة اليد لله تعالىٰ

قال الإمامُ عثمان الدارمي في (ردِّهِ علىٰ المِرِّيسي ١/ ٢٨٧):

«أرأيتم إذا تأولتم أن يدَ الله نعمته؛ أفيَحسن أن تقولوا في قول رسول الله ﷺ: «**يَطوي اللهُ السمواتِ بيمينه يوم القيامة**»: أنه يَطويها بنعمته؟! وكذا قوله ﷺ: «**إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَنِ عَزَّوَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ**»[(١)]»، أيصحُّ أن يقال: وكلتا نِعْمَتي الرحمن نعمة واحدة ؟! هذا أقبح مُحال وأسمجُ ضلال، وهو مع ذلك ضحكة وسُخرية؛ ما سبقكم إلىٰ مثلها أعجميٌّ أو عربيٌّ!

قد علمتَ -أيُّها المريسي- أن هذه تفاسير مقلوبة، خارجة عن كل معقول لا يَقبله إلا كلُّ جهول، فإذا ادَّعيت أن اليد عُرفت في كلام العرب: أنَّها نعمة.

قلنا لك: أجل، وتفسير ذلك يَستبين في سياق كلام المتكلم حتىٰ لا يحتاج له مثلك إلىٰ تفسير، إذا قال الرجل: «لفلان عندي يَدٌ أكافئه عليها»، عَلِم كلُّ عالم بالكلام أن يَدَ فلان ليست ببائنة منه موضوعة عند المتكلم، وإنما يُراد بها النعمة التي يُشكر عليها، وكذلك إذا قال: «فلان لي يَدٌ وعضد

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٨٢٧)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وناصر»، علمنا أنَّ فلانًا لا يُمكنه أن يكون نفسَ يدِه عُضوه ولا عَضُدَه! فإنَّما عُني به النصرة والمعونة والتَّقَوِّي. فإذا قال: «ضربني فلانٌ بيده، وأعطاني الشيءَ بيدِه، وكتب لي بيدِه»، استحال أن يقال: ضربني بنعمته! عَلِم كلُّ عالم بالكلام: أنها اليدُ التي بها يَضرب وبها يَكتب وبها يُعطي لا النعمة، كما قال الله تعالىٰ: ﴿أُوْلِي ٱلْأَيْدِي وَٱلْأَبْصَٰرِ﴾[1]، أي: أُولي البَصَر والعقول بدين الله؛ لأن كل الناس أولي أيدي وأبصار، فلَمَّا خَصَّ هؤلاء الأنبياء بها عَلِم كلُّ عالم أنَّها ليست بالأيدي التي يُضرب بها ويُكتب، لِمَا أن الناس كلهم أُولو أيدي وأبصار التي هي الجوارح، ولا يجوز لك -أيها المريسي- أن تَنفي اليدَ التي هي اليد؛ لِمَا أنَّه وُجد في فرط كلام العرب: أن اليد قد تكون نعمة وقوة، ولكن هذا في سياق الكلام معقول، وذلك في سياق الكلام معقول.

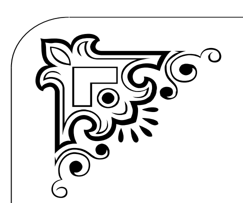
فلما قال الله ﷻ: ﴿خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ استحال فيهما كلُّ معنىٰ إلا اليدين، كما قال العلماء الذين حَكَيْنا عنهم، فليس مِن ذكر هذه الأيدي شيء إلا والشاهد بتفسيرها يَنطق في نفس كلام المتكلم، فإن صرفت منه معنىٰ مفهومًا إلىٰ غير مفهوم استحال، وإن صرفت عامًّا إلىٰ خاصٍّ استحالَ، وإن صَرفت خاصًّا منه إلىٰ عام استحال، أو بطل معناه.

وقد قلنا: يَكفينا في مَسِّ اللهِ آدم بيده بأقل مما ذكرنا، ولو لم يكن إلا أنَّا لا نسمع في شيء من كتاب ولا علىٰ لسانِ أحد من عباد الله: أنَّ الله خلق نوحًا بيده وهودًا وصالحًا أو إبراهيم...». انتهىٰ، بتصرف.

---

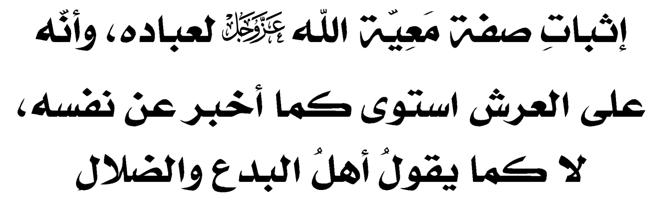
(١) ص: ٤٥.





بابٌ في

إثباتِ صفةِ مَعِيّةِ اللّه عَزَّوَجَلَّ لعباده، وأنّه على العرش استوى كما أخبر عن نفسه، لا كما يقولُ أهلُ البدع والضلالِ



❁ قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن بَشَّارٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بنُ عبدِ العَزِيزِ العَطَّارُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ، عَنْ أَبِي مُوسَىٰ الأَشْعَرِيِّ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ، فَلَمَّا قَفَلْنَا أَشْرَفْنَا عَلَىٰ المَدِينَةِ؛ فَكَبَّرَ النَّاسُ تَكْبِيرَةً وَرَفَعُوا بِهَا أَصْوَاتَهُمْ؛ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **«إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْس بِأَصَمَّ وَلَا غَائِبٍ، هُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ»**، ثُمَّ قَالَ: **«يَا عبدَ اللهِ بن قَيْسٍ، أَلَا أُعَلِّمُكَ كَنْزًا مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ: لا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ»**. (٣٤٦١) (٥).

❁ قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: **«بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ»**: إِنَّمَا يَعْنِي عِلمَهُ وَقُدْرَتَهُ».

❁❁

الشرح

رجال هذا الإسناد خمسةٌ:

(**محمد بن بَشَّار**) بن عثمان العبدي البصري؛ أبو بكر، ويعرف ببُندَار. روىٰ عن: يحيىٰ بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدىٰ، ومعاذ بن معاذ بن هشام، وروىٰ عنه: أبو حاتم الرازي وأبو زرعة. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٢٥٢ كما قال البخاري وغيره).

قلتُ[ع]: ثقةٌ حافظ؛ وثَّقَه مسلمة بن قاسم وزاد: «مشهورًا»، وابن سيار، والعِجلي وزاد: «كثير الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق». وقال النَّسائي: «صالح لا بأس به». وقال الدارقطني: «من الحفَّاظ الأثبات».

وقد ورد عن ابن معين أنه لا يَعبأ به ويَستضعفه. وورد عن القواريري أنه لا يَرضاه، وورد عن أبي داود قوله: «ولولا سلامة في بُندار ترك حديثه». (تخ ١/ ٤٩، جح ٧/ ٢١٤، ثح ٩/ ١١١، ته ٩/ ٧٠، تق ٤٦٩).

(**مرحومُ بنُ عبد العزيز العَطَّار**) الأموي؛ أبو محمد، وقيل: أَبو عَبد اللهِ، وقيل: أبو بِشر، مَولَىٰ آل مُعاوِيَة بن أبي سُفيان، القُرَشِيُّ، البَصرِيُّ. روىٰ عن: ثابت البناني، وأبي عمران الجوني، روىٰ عنه: أهل البصرة. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨٧ كما قال أبو داود، وقيل: ١٨٨، كما نقله البخاري عن بِشر بن عُبَيْس بن مرحوم).

قلتُ[ع]: ثقةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه أحمد، وابن معين، والنَّسائي، ويعقوب بن سفيان، وأبو نُعيم، والبزَّار، وزاد: «كان أحد العبَّاد»، وذكره ابن حِبَّان في

«الثقات». (تخ ٨/ ٦٠، ثح ٧/ ٥٢١، ته ١٠/ ٨٥، تق ٥٢٥).

(**أبو نعامة السعدي**)(١): اسمه: عبد ربِّه، وقيل: عمرو، من أهل البصرة. روىٰ عن: أبي نضرة. وروىٰ عنه: البصريون. روىٰ له مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي.

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه ابن معين، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال الدارقطني: «بصري صالح». (تخ ٦/ ٧٩، جح ٦/ ٤١، ثح ٧/ ١٥٥، ته ١٢/ ٢٥٧، تق ٦٧٩).

(**أبو عثمان النَّهْدي**)؛ عبد الرحمن بن ملٍّ(٢) بن عمرو، مشهور بكنيته. روىٰ عن: عمر، وأُبَيّ. وروىٰ عنه: أيوب، والحذاء. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٩٥ كما قال عمرو بن علي وغيره، وقيل ١٠٠ كما قال ابن معين وغيره، وقيل: بعد ١٠٠ كما قال خليفة، ويقال: بعد ٩٥). أسلم علىٰ عهد عمر وأدىٰ إليه الصدقات، وغزا في عهد عمر القادسية، وجلولاء، وتستر، ونهاوند،

(١) قال ابن حجر: «ولما أخرج الترمذي حديثه عن أبي عثمان عن أبي سعيد عن معاوية في فضل مجالس الذكر قال: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وأبو نعامة؛ عمرو بن عيسىٰ تعقبه المزي في الأطراف فقال: كذا قال، وأبو نعامة عمرو بن عيسىٰ شيخ آخر وهو العدوي، وأما هذا فهو السعدي، واسمه عبد ربه، فجزم بذلك في أنه حكىٰ عن ابن حبان ما يقتضي أنه اختلف فيه». (تهذيب التهذيب ١٢/ ٢٥٧).

(٢) قال ابن حجر: «حُكي في ميم (مل) الحركات الثلاث، وهو معدود فيمن عاش في الجاهلية ستين سنة وفي الإسلام أكثر من ذلك. وقال: وتوفي أول قدوم الحجاج للعراق وكذا أرخه القراب وزاد سنة ٧٥». (تهذيب التهذيب ٦/ ٢٧٨).

وأذربيجان.

قال سليمان التيمي: «إني لأحسبه كان لا يصيب ذنبًا، ليله قائم ونهاره صائم، إن كان ليصلي حتىٰ يُغشىٰ عليه». وقال الآجري عن أبي داود: «أكبر تابعي أهل الكوفة أبو عثمان».

قلتُ[ع]: ثقةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقه أبو زرعة، وأبو حاتم الرازي، والنَّسائي، وابن سعد. (جح ٥/ ٢٨٣، ثح ٥/ ٧٥، كه ١/ ٦٤٥، ته ٦/ ٢٧٧، تق ٣٥١).

(**أبو مُوسىٰ الأشعري** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ)؛ عبد الله بن قيس بن سليم بن الأشعر، صحابي، أَمَّرَه عمرُ ثُمَّ عثمان، وهو أحدُ الحَكَمَين بِصِفِّين. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٤٢، وقيل: ٤٤، وقيل: ٥٠، وقيل: غير ذلك). (سع ٣/ ٩٧٩، صب ٤/ ١٧٦٢، تق ٣١٨).

❁❁

شرح الحديث:

(عَنْ أَبِي مُوسَىٰ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ)، [وفي رواية للبخاري: فِي غَزَاةٍ]، (فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ)، [وفي رواية للبخاري: فَجَعَلْنَا لَا نَصْعَدُ شَرَفًا، وَلاَ نَعْلُو شَرَفًا، وَلاَ نَهْبِطُ فِي وَادٍ إِلَّا رَفَعْنَا أَصْوَاتَنَا بِالتَّكْبِير]، [وفي رواية لمسلم: فَجَعَلَ رَجُلٌ كُلَّمَا عَلَا ثَنِيَّةً، نَادَىٰ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَاللهُ أَكْبَر]؛ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ)، [وفي رواية للبخاري: فَدَنَا مِنَّا رَسُولُ اللهِ ﷺ فَقَالَ:] (**أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ**)[1]، أي: ارْفُقوا بِأَنفُسِكُم،

(١) «ارْبَعُوا» بِهَمزَةِ وصلٍ وَبِفتحِ الباءِ الموحَّدَة. (المنهاج شرح صحيح مسلم ١٧/ ٢٦).

واخفِضُوا أَصوَاتَكُم؛ (**إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا**)، [وفي رواية للبخاري: «**إِنَّمَا تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا**»]، [وفي رواية للبخاري: «**تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا قَرِيبًا**]، فإنَّ رفعَ الصوتِ إنما يفعله الإنسان؛ لبُعد مَن يخاطبه ليسمعه، وأنتم تدعون الله تعالىٰ، وليس هو بأصمَّ ولا غائبٍ، بل هو سميع قريب، (**وَهُوَ مَعَكُمْ**)، أي: بالعلم والإحاطة، [وفي رواية لمسلم: «**وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَىٰ أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَةِ أَحَدِكُم**»]، وهذا كقوله تعالىٰ: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ ٱلْوَرِيدِ﴾(١)، والمراد: تحقيق سماع الدعاء؛ فعلمه في كلِّ مكان، وهو مستوٍ علىٰ عرشه كما يليق بجلاله جل وعلا.

وحكىٰ ابنُ عبد البر وغيرُه إجماعَ العلماء من الصحابة والتابعين في تأويل قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٢): «أنَّ المرادَ علمُه»، وكلُّ هذا قصدوا به رَدَّ قولِ مَن قال: إنه تعالىٰ بذاتِه في كلِّ مكان. (قَالَ) أي: النبي ﷺ، (وَأَنَا) أي: عبد الله بن قيس (خَلْفَهُ)، [وفي رواية للبخاري: خَلْفَ دَابَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ]، (وَأَنَا أَقُولُ)، [وفي رواية للبخاري: وَأَنَا أَقُولُ فِي نَفْسِي]: (لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ)؛ (فَقَالَ: «**يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ: أَلَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟**»، فَقُلْتُ: بَلَىٰ، يَا رَسُولَ اللهِ!)، (قَالَ: (**قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**).

قال العلماء: سبب ذلك: أنها كلمةُ استسلامٍ وتَفويض إلىٰ الله تعالىٰ

(١) ق: ١٦.

(٢) الحديد: ٤.

واعتراف بالإذعان له، وأن العبد لا يَملك شيئًا من الأمر؛ قال أهل اللغة: الحول: الحركة والحيلة، أي: لا حركة ولا استطاعة ولا حيلة إلا بمشيئة الله تعالىٰ. وقيل: معناه: لا حولَ في دفع شَرٍّ ولا قوة في تحصيل خير إلا بالله. وقيل: لا حول عن معصية الله إلا بعصمتِه ولا قوة علىٰ طاعته إلا بمعونته. وكله متقارب.

وقيل: الأصل في الحول: تغيير الشيء وانفصاله عن غيره؛ فيفسر بالحالة، وهي: ما يُتوصل به إلي حيلةٍ ما خَفِيَّة. وقيل: الحيلةُ: هي الحَوْلُ، قُلبت واوه ياء؛ لانكسار ما قبلها، والمعنىٰ: لا تَوَصُّل إلىٰ تدبير أمر وتغيير حال إلَّا بمشيئتك ومعونتك.

قال أهل اللغة: ويُعبر عن هذه الكلمة بالحوقلة والحولقة، وبالأول جزم الأزهري والجمهور، وبالثاني جزم الجوهري.

ويقال أيضًا: "لا حِيَل ولا قُوَّة" في لغة غريبة حكاها الجوهريُّ وغيرُه.

(شرح صحيح البخاري لابن بطال ١٠/ ١٣٩، النهاية في غريب الحديث ٤/ ٩٢، فتح الباري لابن رجب ٣/ ١١٤، المنهاج شرح صحيح مسلم ١٧/ ٢٦، الكاشف عن حقائق السُّنن ٦/ ١٨٢٤، فتح الباري لابن حجر ١١/ ٥٠١).

❁❁



مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (٤٢٠٥) بمعناه، ومسلم في الصحيح (٢٧٠٤) بنحو لفظ البخاري، من حديث أبي موسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وعند البخاري بعض الزيادات. والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٢٧٠٤).

لفظ مسلم: عَنْ أَبِي مُوسَىٰ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَجَعَلَ النَّاسُ يَجْهَرُونَ بِالتَّكْبِيرِ؛ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ؛ إِنَّكُمْ لَيْسَ تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا؛ إِنَّكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا قَرِيبًا وَهُوَ مَعَكُمْ**». قَالَ: وَأَنَا خَلْفَهُ وَأَنَا أَقُولُ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللهِ بْنَ قَيْسٍ: «**أَلَا أَدُلُّكَ عَلَىٰ كَنْزٍ مِنْ كُنُوزِ الجَنَّةِ؟**»، فَقُلْتُ: بَلَىٰ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**قُلْ: لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللهِ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

❁ فيه إثباتُ مشروعيةِ التكبير عند الصعود، ويَشهد له ما رواه البخاري[١] في الصحيح عن جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (كُنَّا إِذَا صَعِدْنَا كَبَّرْنَا، وَإِذَا تَصَوَّبْنَا سَبَّحْنَا)، وفي رواية عند البخاري[٢]: (وَإِذَا نَزَلْنَا سَبَّحْنَا).

وقد بوَّب البخاري بقوله: «بَابُ التَّكْبِيرِ إِذَا عَلاَ شَرَفًا، وقال: بَابُ

(١) في الصحيح (٢٩٩٤).
(٢) (٢٩٩٣).

التَّسْبِيحِ إِذَا هَبَطَ وَادِيًا»[(١)].

۞ فيه أنَّ النهيَ عن رفع الصوتِ بالذِّكر في هذا الحديث إنما المراد به: المبالغة في رفع الصوت؛ فإنَّ أحدَهم كان ينادي بأعلىٰ صوته: «لا إلهَ إلَّا الله، والله أكبر».

۞ فيه إثباتُ عِدَّةِ صفات لله تعالىٰ؛ منها: السمع، والبصر، والقُرب، كما يليق بجلاله سبحانه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[(٢)].

۞ في قوله ﷺ: (وهُوَ مَعكم)، أي: بعلمه، وهو مستوٍ علىٰ عرشه، كما أخبر عن نفسه جل وعلا بقوله: ﴿ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ﴾[(٣)].

۞ فيه إثباتُ فضلِ قول: «لا حول ولا قوة إلا بالله»؛ فإنَّها كنزٌ من كنوز الجنة.

۞ فيه حرصُ النبي ﷺ علىٰ نَشر التوحيد بتعليمِه الصحابةَ رضي الله عنهم صفاتِ الله تعالىٰ ونفي عنه ما لا يليقُ به جل جلاله.

۞ فيه الندبُ إلىٰ خفضِ الصوت بالذِّكر إذا لم تَدْعُ حاجةٌ إلىٰ رفعِه؛ فإنَّه إذا خَفَضَه كان أبلغ في توقيره وتعظيمه.

۞ فيه أنَّ مَن أعانَه اللهُ فهو المُعان، ومَن خَذَلَه فهو المخذولُ، وهذا تحقيقُ معنىٰ قول: «لا حول ولا قُوَّةَ إلا بالله»؛ فإنَّ المعنىٰ: لا تَحوُّل

(١) (٤/ ٥٧).

(٢) الشورىٰ: ١١.

(٣) طه: ٥.

للعبد مِنْ حال إلىٰ حال ولا قُوَّةَ له علىٰ ذلك إلا بالله، وهذه كلمةٌ عظيمةٌ، وهي كنزٌ من كنوز الجنة، فالعبدُ يحتاج إلىٰ الاستعانة بالله في فعل المأموراتِ وترك المحظورات والصبرِ علىٰ المقدورات كلِّها في الدنيا وعند الموت وبَعده من أهوال البرزخ ويوم القيامة، ولا يَقدر علىٰ الإعانة علىٰ ذلك إلا الله عَزَّوَجَلَّ؛ فمَن حَقَّقَ الاستعانةَ عليه في ذلك كله أعانه، ومَن ترك الاستعانةَ بالله واستعانَ بغيرِه وَكَلَهُ اللهُ إلىٰ مَن استعان به فصار مخذولًا. (فتح الباري لابن رجب ٣/ ١١٤، ٧/ ٤٠٠، جامع العلوم والحكم ٢/ ٥٣٧، المنهاج شرح صحيح مسلم ١٧/ ٢٦).

محلّ الاستشهاد:

بيان معتقد أهل السُّنَّة والحديث في أنَّ اللهَ جل علا مُسْتَوٍ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، وهو مَعنا في كلِّ مكان بعلمه جل وعلا، كما قال سبحانه: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(١).

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار، وما يَعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشامًا

(١) الحديد: ٤.

ويَمَنًا- فكان من مَذهبهم:... وأن الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ عرشه، بائنٌ من خلقه، كما وصف نفسَه في كتابه، وعلىٰ لسانِ رسوله ﷺ بلا كَيْفٍ، أحاطَ بكلِّ شيء علمًا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَيْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[1]». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣٢١)، وإسناده حسن، كما تقدم.

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب:

قال ابنُ رجب في (جامع العلوم والحكم ١/ ١٣٤) -بعد ذِكره لحديثِ الباب وعدد من الأحاديث-: «ومَن فَهِم من شيءٍ من هذه النصوص تشبيهًا أو حُلُولًا أو اتِّحادًا، فإنَّما أُتِيَ مِن جهله وسُوءِ فهمه عن الله ورسوله ﷺ، واللهُ ورسولُه بريئانِ من ذلك كلِّه؛ فسبحانَ مَنْ ليس كمثله شيءٌ، وهو السميعُ البصيرُ». انتهىٰ.

---

(١) الشورىٰ: ١١.

تقرير معتقدِ أهل السنة
في صـفة المَعـية

ومسائل أُخَر منقولة
من فتح الباري لابن رجب(١)

تقرير معتقد أهل السُّنَّة والحديث في صفة المَعِيَّة

لم يكن أصحابُ النبي ﷺ يفهمون من هذه النصوصِ غيرَ المعنىٰ الصحيح المراد بها؛ يَستفيدون بذلك معرفةَ عظمةِ الله وجلالِه واطِّلاعه علىٰ عباده وإحاطته بهم، وقُربه مِن عابديه وإجابته لدعائهم؛ فيَزدادون به خشيةً لله وتعظيمًا وإجلالًا ومهابة ومراقبة واستحياء، ويَعبدونه كأنَّهم يَرَوْنَه. انتهىٰ.

الردُّ علىٰ الجهمية وغيرهم من أهل الضلال

ثم جاء بعدَهم أهلُ الضلال؛ فزعموا أنَّ هذه النصوصَ تدل علىٰ أنَّ الله بذاته في كل مكان! كما يُحكىٰ ذلك عن طوائف من الجهمية والمعتزلة ومَن وافقهم؛ تعالىٰ اللهُ عَمَّا يقولون علوًّا كبيرًا؛ وهذا شيء ما خَطَر لِمَن كان قبلهم من الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وهؤلاء مِمَّن يَتَّبعون ما تشابه منه ابتغاءَ الفتنة وابتغاءَ تأويله، وقد حَذَّر النبيُّ ﷺ أُمَّتَه منهم في حديث عائشة الصحيح المتفق عليه. انتهىٰ.

---

(١) ٣/ ١١٢، بتصرف. وذلك بعد ذكره لحديث أبي موسىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه قول النبي ﷺ: «إنكم لا تدعون أصم ولا غائبًا؛ إنكم تدعون سميعًا قريبًا».

شبهة والرد عليه:

الشبهة: تَعَلَّقوا -أيضًا- بما فهموه بفهمهم القاصر من آياتٍ في كتاب الله؛ مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(١)، وقوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾(٢).

الرد عليها: فقال مَن قال من علماء السلف حينئذ: إنما أراد أنَّه معهم بعلمه، وقصدوا بذلك إبطال ما قالَه أولئك مما لم يكن أحدٌ قبلهم قاله ولا فَهِمَه من القرآن. انتهىٰ.

إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُم والتابعين في تأويل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٣).

حكىٰ ابنُ عبد البر وغيرُه إجماعَ العلماء من الصحابة والتابعين في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾(٤): أنَّ المراد: «علمه».

وكلُّ هذا قصدوا به رَدَّ قولِ مَن قال: إنه تعالىٰ بذاته في كلِّ مكان. انتهىٰ.

شبهة والرد عليه:

الشبهة: زعم بعضُ مَن تَحَذْلَق أنَّ ما قاله هؤلاء الأئمةُ خطأ؛ لأنَّ علمَ الله صفةٌ لا تُفارق ذاته.

---

(١) الحديد: ٤.

(٢) المجادلة: ٧.

(٣) الحديد: ٤.

(٤) الحديد: ٤.



الرد عليها: هذا سوءُ ظنٍّ منه بأئمة الإسلام؛ فإنهم لم يريدوا ما ظَنَّه بهم، وإنما أرادوا أنَّ علم الله متعلق بما في الأمكنة كلها ففيها معلوماته لا صفة ذاته، كما وقعت الإشارةُ في القرآن إلىٰ ذلك بقوله تعالىٰ: ﴿وَسِعَ كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًا﴾[(١)]، وقوله:﴿رَبَّنَا وَسِعۡتَ كُلَّ شَيۡءٖ رَّحۡمَةٗ وَعِلۡمٗا﴾[(٢)]، وقوله:﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۚ يَعۡلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا يَخۡرُجُ مِنۡهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعۡرُجُ فِيهَاۖ وَهُوَ مَعَكُمۡ أَيۡنَ مَا كُنتُمۡۚ﴾[(٣)]. انتهىٰ.

الفرق بين المعية العامَّة والمعية الخاصَّة:

المعية العامة: هي معيةُ الله جل وعلا مع عباده عامَّة حتىٰ مِمَّن عصاه؛ قال تعالىٰ: ﴿يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱلنَّاسِ وَلَا يَسۡتَخۡفُونَ مِنَ ٱللَّهِ وَهُوَ مَعَهُمۡ إِذۡ يُبَيِّتُونَ مَا لَا يَرۡضَىٰ مِنَ ٱلۡقَوۡلِۚ﴾[(٤)].

المعية الخاصَّة: هي معيته مع أهل طاعته خاصَّة لهم؛ كما قال تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحۡسِنُونَ﴾[(٥)]، وقال لموسىٰ وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[(٦)]، وقال موسىٰ: ﴿إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهۡدِينِ﴾[(٧)]، وقال في حقِّ محمد وصاحبه: ﴿إِذۡ يَقُولُ لِصَٰحِبِهِۦ لَا تَحۡزَنۡ

(١) طه: ٩٨.
(٢) غافر: ٧.
(٣) الحديد: ٤.
(٤) النساء: ١٠٨.
(٥) النحل: ١٢٨.
(٦) طه: ٤٦.
(٧) الشعراء: ٦٢.

إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾(١). ولهذا قال النبيُّ ﷺ لأبي بكر في الغار: «**مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا؟!**»(٢)، فهذه معية خاصة، غير قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾(٣) الآية؛ فالمعية العامة تقتضي التحذيرَ من علمه واطِّلاعه وقدرته وبطشه وانتقامه، والمعية الخاصة تقتضي حُسن الظن بإجابته ورضاه وحفظه وصيانته، فكذلك القُرب. وليس هذا القرب كقرب الخَلق المعهود منهم، كما ظَنَّه مَن ظنه من أهل الضلال، وإنما هو قُرب ليس يُشبه قُرب المخلوقين، كما أنَّ الموصوف به ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾(٤). انتهىٰ.

اتِّفاق السلفِ الصالح على إمرارِ نُصوص الصفات كما جاءت:

اتفق السلفُ الصالحُ علىٰ إمرارِ هذه النصوصِ، كما جاءت من غير زيادةٍ ولا نقصٍ، وما أَشكل فهمُه منها وقَصُر العقلُ عن إدراكه وُكِلَ إلىٰ عالِمه. انتهىٰ.

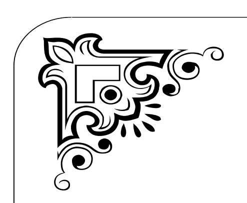
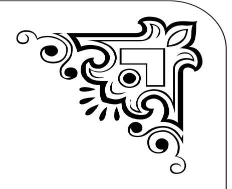
(١) التوبة: ٤٠.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٤٦٦٣)، ومسلم في الصحيح (٢٣٨١)، من حديث أبي بكرٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، ولفظ مسلم: قَالَ: «نَظَرْتُ إِلَىٰ أَقْدَامِ الْمُشْرِكِينَ عَلَىٰ رُءُوسِنَا وَنَحْنُ فِي الْغَارِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ نَظَرَ إِلَىٰ قَدَمَيْهِ أَبْصَرَنَا تَحْتَ قَدَمَيْهِ! فَقَالَ: «يَا أَبَا بَكْرٍ، مَا ظَنُّكَ بِاثْنَيْنِ اللهُ ثَالِثُهُمَا»».

(٣) المجادلة: ٧.

(٤) الشورىٰ: ١١.



بابٌ في
صفةِ اقترابِ اللّه عَزَّوَجَلَّ مِن عبده
وأنّ الجزاءَ مِن جنس العمل

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا ابنُ نُمَيْرٍ وَأَبُو مُعَاوِيَةَ، عَن الأَعمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَأٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَأٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْرًا اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**». (٣٦٠٣) (٦).

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَيُرْوَىٰ عَنِ الأَعمَشِ فِي تَفْسِيرِ هَذَا الحَدِيثِ: «**مَنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا**»؛ يَعْنِي بِالمَغْفِرَةِ وَالرَّحمَةِ»، وَهَكَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ؛ قَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَاهُ يَقُولُ: إِذَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ العَبْدُ بِطَاعَتِي، وَبِمَا أَمَرْتُ تُسَارِعُ إِلَيْهِ مَغْفِرَتِي وَرَحمَتِي».

❁❁

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ستةٌ:

(**أبو كُرَيْب**)؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(**عبد الله بن نُمَير**) الهمداني، أبو هشام الكوفي. روىٰ عن: يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وهشام بن عروة، والأعمش، وروىٰ عنه: ابنه محمد، وأحمد، وابن معين. روىٰ له الجماعةُ. (ت ١٩٩ كما نقله البخاري عن أحمد بن أبي رجاء).

قلتُ [ع]: ثقة، متفقٌ علىٰ توثيقه. (تخ ٥/ ٢١٦، جح ٥/ ١٨٦، ثح ٧/ ٦٠، ته ٦/ ٥٧، تق ٣٢٧).

(**أبو معاوية**)؛ مُحمد بن خازِم الضَّرِير، صاحب الشَّيبانِيِّ والأَعمَش، الكُوفيُّ، السَّعدِيُّ، التَّمِيمِيُّ، مولاهم، لقبه: «فافاه»، عَمِي وهو صغير، روىٰ عن: هشام والأعمش، وروىٰ عنه: أحمد، وإسحاق، وعلي، وابن معين. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٩٥ كما قال البخاري).

قلتُ [ع]: ثِقَةٌ، كما صَرَّح بذلك النسائيُّ ويعقوبُ بن شيبة وغيرهما.

وحديثُه على أقسامٍ:

الأوَّل: «ما حَدَّثَ به عن الأعمشِ»: فهو مِن أوثقِ ما يكون، وهو بعد سفيانَ وشعبةَ في الأعمشِ، كما صَرَّح بذلك ابنُ مَعِين، وبنحوه أبو حاتم الرازي، «ولم يذكر شعبة».

الثَّاني: «ما رواه عن عبيدِ الله بن عمر»: ففيه نَظَرٌ! روىٰ أحاديثَ مُنكرةً،



كما أفاده ابنُ معين.

الثالث: «ما رواه عن هشامِ بن عَروة»: ففيه نَظَرٌ! قد اضطرب في بعضها، كما أفاده أحمدُ.

الرابع: «ما كان عن غيرِ الأعمشِ، وعبيدِ الله بن عمر، وهشامِ بن عروة»: فالأصلُ أنَّه صحيح، والله أعلم. (تخ ١/ ٧٤، جح ٧/ ٢٤٦، ثح ٧/ ٤٤١، كه ٢/ ١٦٧، ته ٩/ ١٣٧، تق ٤٧٥).

(**الأعمش**): سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي؛ أبو محمد الكوفي، قال عَمرو بن خَالِد، عَنْ زُهَير: «كان الأعمَش حليمًا في غضبِهِ». روىٰ عن: ابن أبي أوفىٰ، وزِرٍّ، وأبي وائل. وعنه: شعبة ووكيع. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٤٨، وقيل: ١٤٧، وقيل ١٤٥).

قلتُ[ع]: ثقةٌ، ثبتٌ، متفق علىٰ توثيقه، وكان مِمَّن يُدَلِّس رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ. (تخ ٤/ ٣٧، جح ٤/ ١٤٦، ثح ٤/ ٣٠٢، ته ٤/ ٢٢٢، تق ٢٥٤).

(**أبو صالح**): ذكوان السمان، وهو الذي يقال له: الزيات، كان يجلب السمن والزيت إلىٰ الكوفة فنسب إليهما، وهو والد سهيل بن أبي صالح. روىٰ عن: أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وروىٰ عنه: الأعمش، وابنه. وهو مولىٰ جويرية بنت الأحمس الغطفاني. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٠١).

قلتُ[ع]: ثقَةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه أحمد وزاد: «من أجَلّ الناس وأوثقهم»، وابن معين، وأبو حاتم الرازي وزاد: «صالح الحديث، يُحتَج بحديثه»، وأبو زُرعة وزاد: «مستقيم الحديث»، والسَّاجي وزاد: «صدوق»، والحربي، وابن

سعد وزاد: «كثير الحديث»، والعِجلي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». (تخ ٣/ ٢٦٠، جح ٣/ ٤٥٠، ثح ٤/ ٢٢١، ته ٣/ ٣١٩، تق ٢٠٣).

(أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

❀❀

شرح الحديث:

(عن أبي هريرة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي**»)[١]، أي: أن يَظن أنَّ اللهَ تعالىٰ يرحمه ويرجو ذلك بتدبر الآيات والأحاديث الواردة في كرمِ الله تعالىٰ وعفوه وما وَعد به أهلَ التوحيد وما سيُبدلهم من الرحمة يوم القيامة. (**وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي**)، أي: بعِلمي، وهو كقوله: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾[٢]، وقيل: معناه: فأنا معه حسب ما قَصَدَ من ذِكره لي؛ ثُمَّ يحتمل أن يكون الذكر باللسان فقط أو بالقلب فقط أو بهما، أو بامتثال الأمر واجتناب النهي؛ (**إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي**)، كما يليق بجلاله، ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[٣]، (**وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ**)، أي: جماعة. وقيل: إنَّ ذكرَه في نفسِه قد يبدو عليه ويغلب؛

---

(١) قال ابن هُبَيرة: «يعني: إنه إن تباعد ظنه فبلغ أقصىٰ مبلغ من الأماني العريضة والآمال الطويلة، فإني عند ظنه، كما أنه إن جهلني عبدي؛ فظن فيَّ ظنًّا ضعيفًا، فأَمَّلني أملًا صغيرًا فلم يتسع أملُه لسوء ظنِّه بجُودي، كان الحد الذي انتهىٰ إليه قصور نفسه هو الذي حبسه عن النيل لما أدركه أهل حسن الظن». (الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٤٧).

(٢) طه: ٤٦.

(٣) الشورىٰ: ١١.



فيذكره في ملأ. (ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ هُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ) في الملائكة المقربين؛ مثل: أن يقول سبحانه: نِعْمَ العبدُ فلانٌ. فلو قد مشىٰ العبدُ علىٰ حرٍّ وجهه طول عمره في طاعة الله ﷿ حتىٰ يسمع تلك الكلمة، أو حتىٰ يقال عنه في ذلك الملأ لكان ذلك يسيرًا، إلا أن الله ﷿ مَنَّ علىٰ هذه الأمة بالعافية فلا يُعَرِّضهم لما لا يُطيقونه، بل يرفق به ويلطف، [وفي زيادة لمسلم: «وَاللهِ لَلَّهُ أَفْرَحُ بِتَوْبَةِ عَبْدِهِ مِنْ أَحَدِكُمْ يَجِدُ ضَالَّتَهُ بِالفَلَاةِ»]، وهذا من أعظم ما حضَّ وحَثَّ وبَعَثَ الآبقين علىٰ حُسن العَوْدِ وتَلاقي الفارط، والفزعِ إلىٰ التوبة، فإن الذي ذكرَه رسولُ الله ﷺ مِن موقع التوبة عنده ﷻ دليلُ كرمه وآيةُ جوده، وأنه يَسَّره ﷻ أوبة عبده حتىٰ يبلغ ذلك السرور مقدارًا لا يمكن أن تنتهي المعرفة إليه، إلا بأن لا يزال العبد تائبًا إلىٰ الله تعالىٰ راجعًا إليه مُقلعًا عن كل ما لا يَصلح في معاملته إلىٰ ما يصلح من مقتضىٰ أمره وكريم وصاياه، فإنه تتوالىٰ عنده المَسار بالعبادات، وتَتتابع إليه الأفراحُ بالطاعات، كما يَسَّر ربُّه سبحانه بتتابع توباته وموالاة إنابته. (وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا) [وفي رواية لمسلم: «وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ بِشِبْر»]، [وفي رواية لمسلم: «إِذَا تَلَقَّانِي عَبْدِي بِشِبْرٍ»]، أي: بشِبر مِن القُرب. أو: أو بشبر من البُعد عمَّا أكرهه، (تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا)، [وفي رواية لمسلم: «تَلَقَّيْتُهُ بِذِرَاعٍ»]، أي: بذراع من السعي في معونته، أو: بذراع من البُعد عمَّا يَسوؤه، فلما أُضمر هذا المذكور ولم يظهر احتمل هذه الأشياء وجنسها مكان ذلك فضلًا فوق الفضل وطوّلا فوق الطول. (وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا)، [وفي رواية لمسلم: «تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا»]، [وفي رواية لمسلم: «وَإِذَا تَلَقَّانِي بِذِرَاعٍ تَلَقَّيْتُهُ بِبَاعٍ»]، الباع معروف، وهو قَدْرُ مَدِّ اليدين. قاله

الخطابي[١]. (وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً)؛ نُثبتها كما يليق بجلاله جل وعلا، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[٢]، وكما قال سلفنا الصالح في الصفات: أَمِرُّوها بلا كيفٍ. والهَرْوَلَةُ: بَيْنَ المَشْي والعَدْوِ.

(إكمال المُعْلِم ٨/ ١٧٢، الإفصاح عن معاني الصحاح ٢/ ٤٣، ٦/ ٤٧، النهاية في غريب الحديث ١/ ١٦٢، ٥/ ٢٦١، المنهاج شرح صحيح مسلم ١٧/ ٢، الكاشف عن حقائق السنن ٥/ ١٧٢٣، طرح التثريب ٣/ ٢٦٩، ٨/ ٢٣٤، ٢٣٦، فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٣٨٦، ٥١٤، عون المعبود شرح سنن أبي داود ٨/ ٢٦٥، تحفة الأحوذي ٧/ ٥٣، ١٠/ ٤٦).

❁❁

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

«النبيُّ ﷺ قال: «**يقول اللهُ: مَن ذكرني في نفسه ذكرتُه في نفسي، ومَن ذكرني في ملأٍ ذكرتُه في ملأٍ خيرٍ منه**»، ليس المراد أنَّه لا يتكلم به بلسانه، بل

---

(١) «قال اللَّيث: البَوْع والباع لُغَتَانِ، وَلَكنهُمْ يسمون البُوع فِي الخِلْقة، فأمَّا بَسط الباع فِي الْكَرم وَنَحْوه فَلَا يَقُولُونَ إلاَّ كريم الباع، قَالَ والبَوْع أَيْضًا: مصدر بَاعَ يبوع وَهُوَ بسط الباع فِي الْمَشْي، والإبلُ تبوع فِي سَيرهَا، وَالرجل يبوع بِمَالِه إِذا بسط بِهِ بَاعه. (تهذيب الغة، للأزهري ٣/ ١٥٢).

«قال الخطَّابي: «وأما البَوع بفتح الموحدة: فهو مصدر باع يبوع بوعًا، قال: ويحتمل أن يكون بضم الباء: جمع باع، مثل: دار ودُور». وأغرب من قال: «الباع والبَوع والبُوع -بالضم والفتح- كله بمعنىً واحد». فإن أراد ما قال الخطابي وإلا لم يصرح أحد بأن البُوع بالضم والباع بمعنىً واحد». (فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٥١٤).

(٢) الشورى: ١١.



المراد: أنه ذكرَ الله بلسانه، وكذلك قوله:﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ فِي نَفۡسِكَ تَضَرُّعٗا وَخِيفَةٗ وَدُونَ ٱلۡجَهۡرِ مِنَ ٱلۡقَوۡلِ﴾(١): هو الذِّكر باللسان؛ والذي يُقَيد بالنَّفْسِ لفظ الحديث يقال: حديث النفس، ولم يُوجد عنهم أنهم قالوا: كلامُ النَّفْسِ وقولُ النَّفْسِ؛ كما قالوا: حديث النفس؛ ولهذا يُعَبَّر بلفظ الحديث عن الأحلام التي تُرىٰ في المنام؛ كقول يعقوب ﷺ:﴿وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِ﴾(٢)، وقول يوسف: ﴿وَعَلَّمۡتَنِي مِن تَأۡوِيلِ ٱلۡأَحَادِيثِۚ﴾(٣)، وتلك في النفس لا تكون باللسان، فلفظ الحديث قد يُقَيَّد بما في النفس، بخلاف لفظ الكلام؛ فإنه لم يُعرف أنه أُرويد به ما في النفس فقط؛ وأما قوله تعالىٰ: ﴿وَأَسِرُّواْ قَوۡلَكُمۡ أَوِ ٱجۡهَرُواْ بِهِۦٓۖ إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾(٤)، فالمراد به: القول الذي تارة يُسَرُّ به فلا يَسمعه الإنسانُ، وتارة يُجهر به فيسمعونه، كما يقال: أَسَرَّ القراءةَ وجهر بها، وصلاةُ السِّرِّ وصلاةُ الجهر؛ ولهذا لم يقل: قُولوه بألسنتكم أو بقلوبكم، وما في النفس لا يُتصور الجهرُ به، وإنما يُجهر بما في اللسان؛ وقوله: ﴿إِنَّهُۥ عَلِيمُۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ من باب التنبيه؛ يقول: إنه يعلم ما في الصدور؛ فكيف لا يَعلم القول، كما قال في الآية الأخرىٰ: ﴿وَإِن تَجۡهَرۡ بِٱلۡقَوۡلِ فَإِنَّهُۥ يَعۡلَمُ ٱلسِّرَّ وَأَخۡفَى﴾(٥)؛ فنبه بذلك علىٰ أنه يَعلم الجهر، ويدل علىٰ ذلك أنه قال:

---

(١) الأعراف: ٢٠٥.

(٢) يوسف: ٦.

(٣) يوسف: ١٠١.

(٤) الملك: ١٣.

(٥) طه: ٧.

﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ أَوِ ٱجْهَرُوا۟ بِهِۦٓ ۖ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾[1]، فلو أراد بالقول ما في النفس؛ لكونه ذَكَرَ علمَه بذات الصدور، لم يكن قد ذَكَرَ علمَه بالنوع الآخر، وهو الجهرُ». (الإيمان، ص١١١).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: حديث أبي هريرة هذا متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤٠٥)، ومسلم في الصحيح (٢٦٧٥) من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بنحوه، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٢٦٧٥).

ولفظ مسلم: عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَقُولُ اللهُ** عَزَّ وَجَلَّ: **أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي؛ إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ هُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ، وَإِنْ تَقَرَّبَ مِنِّي شِبْرًا تَقَرَّبْتُ إِلَيْهِ ذِرَاعًا، وَإِنْ تَقَرَّبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا تَقَرَّبْتُ مِنْهُ بَاعًا، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

❁ فيه الحَثُّ علىٰ حُسن الظنِّ بالله تعالىٰ، وعلىٰ الإكثار من ذِكره جل وعلا.

---

(١) الملك: ١٣.

۞ اعلم أنَّ صدقَ رجاء المؤمن لفضلِ الله ﷻ وجوده يُوجب حسنَ الظن به، وليس حسنُ الظن به: ما يعتقده الجُهَّالُ مِن الرجاء مع الإصرار علىٰ المعاصي، وإنما مثلهم في ذلك كمثل مَن رجا حصادًا وما زرع، أو وَلدًا وما نكحَ، وإنما العبد المؤمن يتوبُ ويرجو القبول، ويُطيع ويرجو الثواب.

۞ فيه ترجيحُ جانبِ الرجاء، وأنَّ الإنسان إذا أَمَّلَ عفوَ الله وصفحه أعطاه الله أملَه وعفا عنه، وأما قوله تعالىٰ:﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُواْ يَحْتَسِبُونَ﴾(١)، فذلك في حقِّ الكفار، وكذلك مَن طَلَبَ المغفرةَ من غير تحفُّظٍ ولا توبة ولا تعاطي سببٍ! والمُؤَمِّل عفوَ الله لا يكون أملُه إلَّا عن سبب من توبة واستغفار وتقَرُّبٍ بحسناتٍ تَمحو سيئاته؛ فيَرجو لُحوق الرحمة له ومحو سيئاته. وقد كان السلف يَستحبون استحضار ما يَقتضي الرجاءَ قُرب الموت؛ لِيَحصل معه ظنُّ المغفرة، فيدخل في هذا الحديث ونحوه؛ بخلاف زمن الصحةِ ينبغي فيه استحضارُ ما يقتضي الخوف؛ ليكون أعونَ علىٰ العمل؛ وأما حالة الموت فإنه لا عمل فيها، فإذا لم يَرْجُ أَيِسَ، وإذا رجا انْبَسَط، وحَمَلَه ذلك علىٰ التوبة والتقرب في تلك الحالة بما أمكنه، والله أعلم.

۞ قوله (**عبدي**)، أي: المؤمن، وأمَّا ظَنُّ الفاسق والكافر والمنافق فمذمومٌ غيرُ ممدوح؛ قال الله تعالىٰ فيهم: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًا بُورًا﴾(٢).

(١) الزمر: ٤٧.
(٢) الفتح: ١٢.

۞ فيه إثباتُ صفة المعيَّةِ لله تعالىٰ، والمقصود هنا: المعية الخاصة، كما في قوله تعالىٰ لموسىٰ وهارون: ﴿إِنَّنِي مَعَكُمَآ أَسۡمَعُ وَأَرَىٰ﴾(١)، وكقول الله تعالىٰ حاكيًا عن نبينا ﷺ: ﴿لَا تَحۡزَنۡ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَاۖ﴾(٢)، وهو علىٰ العرش استوىٰ، كما أخبر عن نفسه جل وعلا.

۞ فيه إثباتُ صفة النَّفْسِ لله جل وعلا، وهي نَفْسٌ حقيقيَّة كما تليق بجلاله، وليست نفسُه كنفسِ المخلوق، وكذا سائرُ صفاتِه جل وعلا ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾(٣).

۞ فيه الحَثُّ علىٰ ذِكر الله جل وعلا والترغيبِ فيه.

۞ فيه أنَّ مَن يذكر اللهَ في نفسه خيرٌ مِمَّن يَذكره في ملأٍ، إلَّا أنَّ ذِكْرَه في نفسه قد يَبدو عليه ويَغلب؛ فيَذكره في ملأٍ؛ فوَعَدَه الله أنه يُذكر في ملأ خير منهم، وذلك أن يذكره جَلَّجَلَالُهُ في الملائكة المُقَرَّبين؛ مثل أن يقول سبحانه: نعمَ العبدُ فلانٌ.

۞ فيه أنَّ هذا في حقِّ مَن يتوبُ مُقبلًا بعد إعراضٍ؛ فكيف إذًا مَن يتوالىٰ إقبالُه ويَتتابع إحسانه؟!.

۞ فيه إثباتُ صفةِ الفرح لله تعالىٰ كما يليق بجلاله؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾.

---

(١) طه: ٤٦.

(٢) التوبة: ٤٠.

(٣) الشورىٰ: ١١.



۞ فيه إثباتُ صفة القُرب لله تعالىٰ كما يليقُ بجلاله؛ ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾. (الاستذكار ٧/ ٢٣٠، الإفصاح عن معاني الصحاح ٢/ ٤٣، ٦/ ٤٧، كشف المشكل من حديث الصحيحين ٣/ ٣٢٣، طرح التثريب ٨/ ٢٣٤، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٤٢٧).

۞۞

مسائل:

المسألة الأولىٰ: ما معنىٰ المَتاب؟

الجواب: المتابُ من التأخُّرِ، والمتابُ من ترك الأفضلِ، والمتابُ من إيثار الأدنىٰ علىٰ الأعلىٰ، والمتاب مِن الرضا عن النفس في قناعتها لربِّها بمبذول أو من ربها بمسؤول، أو هكذا في كل مَتابٍ يُلهمه الله عَزَّوَجَلَّ المؤمنين من عباده إذا جعلوا الطريق إلىٰ معرفته تصفية الأعمال، وأكل الحلال؛ وقولي: أكلُ الحلال له معنيان:

أحدهما: أن يكون لا يتناول المؤمنُ إلا ما أفتاه الشرعُ بحِلِّه.

والمعنى الآخر: أنه لا يَتورع المؤمنُ من أكلِ حلالٍ أفتاه الشرعُ فأكله؛ فإنَّ تحريمَ الحلالِ كتحليل الحرام. انتهىٰ. (الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٤٨).

المسألة الثانية: ما معنىٰ حسنِ الظَّنِّ بالله تعالىٰ؟

الجواب: قال العلماء: معنىٰ حسن الظن بالله تعالىٰ: أن يَظُنَّ أنَّه يرحمُه ويعفو عنه.

قالوا: وفي حالة الصحة يكون خائفًا راجيًا، ويكونان سواء.

وقيل: يكون الخوف أرجح؛ فإذا دَنت أماراتُ الموت غَلَّبَ الرجاءَ أو مَحَّضَه؛ لأنَّ مقصودَ الخوف الانكفافُ عن المعاصي والقبائحِ، والحرصُ علىٰ الإكثار من الطاعات والأعمال، وقد تَعَذَّر ذلك أو مُعظمه في هذا الحال فاستحبَّ إحسانُ الظن المتضمن للافتقار إلىٰ الله تعالىٰ والإذعان له. انتهىٰ.

(المنهاج شرح صحيح مسلم ١٧/ ٢١٠).

❊❊

أقوالُ أهل العلم في
معنىٰ قوله ﷺ -عن ربِّه عَزَّوَجَلَّ-:
«أنا عندَ ظَنّ عَبدي بي»

الأوَّل: قيل في قوله ﷺ: «**لا يَموتن أحدُكم إلا وهو يُحسن الظنَّ بالله تعالىٰ**»؛ يعني: في حُسن عمله، فمن حَسُنَ عملُه حَسُن ظَنُّه، ومَن ساء عملُه ساء ظَنُّه.

الثَّاني: قيل: معناه: بالغفران له إذا استغفرني، والقبول إذا أناب إليَّ، والإجابة إذا دعاني، والكفاية إذا استكفاني؛ لأن هذه الصفاتِ لا تَظهر من العبد إلا إذا أَحسن ظنَّه بالله وقَوِي يقينُه(١).

الثالث: قيل: المراد به: الرجاء وتأميل العفو؛ وهو أن يَظن أن الله تعالىٰ يرحمه، ويرجو ذلك بتدبر الآيات والأحاديث الواردةِ في كرمِ الله تعالىٰ وعفوه وما وَعد به أهلَ التوحيد، وما سيُبدلهم من الرحمة يوم القيامة، كما قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ في الحديث الصحيح: «**أنا عند ظَنِّ عبدي بي**»، وهو الذي قاله جمهورُ العلماء.

(١) قيل: «فأما ظن الرحمة والمغفرة مع الإصرار علىٰ المعصية، فذلك محض الجهل والغِرة، وهو يَجره إلىٰ مذهب المرجئة، والظن تغليب أحد المجوزين بسبب يقتضي التغليب، فلو خلا عن السبب المُغَلِّب لم يكن ظنًّا، بل غِرَّة وتمنيًّا». (طرح التثريب ٨/ ٢٣٤).

الرابع: يصحُّ إجراؤه علىٰ ظاهره، ويكون المعنىٰ: أنا عند ظنِّ عبدي بي، أي: أعاملُه علىٰ حسب ظنِّه، وأفعل به ما يَتوقعه مني. والمراد: الحثُّ علىٰ تغليب الرجاء علىٰ الخوف، وحُسن الظن بالله؛ كما قال ﷺ: «**لا يَموتَنَّ أحدُكم إلَّا وهو يُحسن الظنَّ باللهِ**».

الخامس: يجوز أن يُفَسَّر بالعلم، والمعنىٰ: أنا عند يقينِه بي وعلمِه بأنَّ مصيره إليَّ وحسابه عليَّ، وأن ما قضيتَ له من خيرٍ أو شَرٍّ فلا مَرَدَّ له، ولا مُعطي لما منعتَ، ولا مانعَ لما أعطيتَ، أي: إذا تَمَكَّن العبدُ في مقام التوحيد، ورَسَخَ في الإيمان والوثوق بالله تعالي قَرُب منه ورفعَ دونَه الحجابَ؛ بحيث إذا دعاه أجاب، وإذا سألَه استجاب، كما رُوي في حديث أبي هريرة رضي الله عنه أنه ﷺ قال عن الله تعالىٰ: «**عَلِمَ عبدي أنَّ له ربًّا يَغفر الذنبَ، ويَأخذ به، غَفرتُ له**»(١).

السادس: يحتمل أن يكون تحذيرًا مِمَّا يجري في نفسِ العبد؛ مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ﴾(٢).

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٥٠٧)، ومسلم في الصحيح (٢٧٥٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ولفظه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، فِيمَا يَحْكِي عَنْ رَبِّهِ عز وجل، قَالَ: «أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْبًا، فَقَالَ: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ، فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: عَبْدِي أَذْنَبَ ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، ثُمَّ عَادَ فَأَذْنَبَ فَقَالَ: أَيْ رَبِّ اغْفِرْ لِي ذَنْبِي، فَقَالَ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: أَذْنَبَ عَبْدِي ذَنْبًا، فَعَلِمَ أَنَّ لَهُ رَبًّا يَغْفِرُ الذَّنْبَ، وَيَأْخُذُ بِالذَّنْبِ، اعْمَلْ مَا شِئْتَ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكَ»، قَالَ عَبْدُ الْأَعْلَىٰ: لَا أَدْرِي أَقَالَ فِي الثَّالِثَةِ أَوِ الرَّابِعَةِ: «اعْمَلْ مَا شِئْتَ». وهذا لفظ مسلم.

(٢) البقرة: ٢٨٤.

السابع: يجوز أن يريد به الترغيبَ في التوبة والخروج من المظالم؛ فإنه إذا فعلَ ذلك حَسُن ظَنُّه ورَجا الرحمة.

المسألة الثالثة: ما هي الخصالُ الأربعُ التي تَميز بها أهلُ الذِّكر عن غيرهم؟

الجواب: الخصالُ الأربعُ لكل مُجتمعين علىٰ ذِكر الله تعالىٰ قد جاءت في «صحيح مسلم» عن أبي هريرة وأبي سعيد، كلاهما عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**إنَّ لأهلِ ذكرِ اللهِ تعالىٰ أربعًا: تَنْزِلُ عليهمُ السَّكينةُ، وتَغشاهمُ الرَّحمةُ، وتَحِفُّ بهم الملائكةُ، ويَذكرُهُم الرَّبُّ فيمن عنده**»، وقد قال الله تعالىٰ: ﴿فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[1]؛ وذكر الله لعبده: هو ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ بين ملائكته ومُباهاتهم به وتَنويهه بذكره، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱذۡكُرُواْ ٱللَّهَ ذِكۡرٗا كَثِيرٗا ٤١ وَسَبِّحُوهُ بُكۡرَةٗ وَأَصِيلًا ٤٢ هُوَ ٱلَّذِي يُصَلِّي عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[2]؛ وصَلاةُ اللهِ: ثَنَاؤُهُ عَلَيْهِ عِنْدَ المَلائِكَة. كذا قال أبو العالية، ذكره البخاري في «صحيحه»[3]. انتهىٰ. (جامع العلوم والحكم ٣/ ١٠٢٧)

قلتُ[ع]: أمَّا أَثَرُ أبي العالية[4]:فقد علَّقه البخاري في الصحيح (٦/ ١٢٠)،

(١) البقرة: ١٥٢.
(٢) الأحزاب: ٤١-٤٣.
(٣) تعليقًا بصيغة الجزم (٦/ ١٢٠).
(٤) قال العلامة ابن عثيمين: «ونقل العلماء عن أبي العالية رَحِمَهُ اللَّهُ من التابعين أنه قال: «صلاة الله علىٰ عبده: ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ»، وهذا الكلام لأبي العالية يحتاج إلىٰ نقل صحيح عن النبي ﷺ، فإن صح عن النبي ﷺ وجب قبوله، وإن لم يصح فلا يجوز أن نفسره بهذا؛ =

ووصله إسماعيل القاضي في (فضل الصلاة علىٰ النبي ﷺ، رقم ٩٥) من طريق «أبي جعفر الرازي» وهو عيسىٰ بن عبد الله بن ماهان التميمي، ويقال: أصله مروزي، وُلِد بالبصرة، ثم وقع إلىٰ الري؛ فسَكَن بها؛ فغلب عليه الرازي.

وقد اختلف أهل العلم فيه:

فمنهم من وثَّقَه، ومنهم من ضَعَّفَه، ومنهم من فَصَّلَ في حاله.

وأقول: حديثه على ثلاثة أقسام:

أي: بأنها ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ؛ لأن هذا يحتاج إلىٰ دليل، ولكنا نقول: هو رحمة أخص من الرحمة العامة، وهذا لا يضرنا». (فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ٢/ ١٤٠).

وقال في موضع آخر: «فما هي الصلاة من الله؟ أحسن ما قيل في ذلك ما قاله أبو العالية رَحِمَهُ اللهُ: بأن الصلاة من الله علىٰ عبده ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ، أن الله تعالىٰ يذكره بالصفات الحميدة في الملأ الأعلىٰ من الملائكة- عليهم الصلاة والسلام- الذي يحملون العرش ومن حوله، هؤلاء هم الملأ الأعلىٰ، فيثني الله علىٰ عبده محمد ﷺ بأن يصفه بصفاتٍ كثيرةٍ، صفات المحامد التي يستحقها ﷺ، وأما صلاتنا نحن فإذا قلنا: اللهم صل علىٰ محمد؛ فإننا ندعو الله أن يثني عليه في الملأ الأعلىٰ وكذلك الملائكة؛ فإن دعاء الملائكة بالصلاة علىٰ الإنسان معناه: أنها تسأل الله أن يثني عليه في الملأ الأعلىٰ كما جاء في الحديث الصحيح في منتظر الصلاة، الملائكة تصلي عليه ما دام في مصلاه تقول: «اللهم صلِّ عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه»، وهذا -أيضًا- مما يدل علىٰ أن الصلاة غير الرحمة، بل هي أبلغ.

والحاصل: أن معنىٰ قولك: «اللهم صل علىٰ محمد»: اللهم أَثْنِ عليه في الملأ الأعلىٰ، أي: اذكره بصفات الكمال في الملأ الأعلىٰ، وهذا من رفع الذكر له ﷺ الذي أخبر الله به في قوله: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ۝٤﴾ [الشرح: ٤]». (فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام ٢/ ١٦١).



القسم الأوَّل: «روايته عن مغيرة»؛ ضعيفة، فإنه يَغلط ويخلّط فيها، كما أفاده ابن معين وابن المديني، وزاد ابن المديني: «مغيرة ونحوه».

قال ابن معين: «وهو يغلط فيما يروي عن مغيرة». «رواية الدوري».

وقال ابن المديني: «وهو يخلط فيما روىٰ عن مغيرة ونحوه».

القسم الثَّاني: «روايته عن غير مغيرة»:

ضعيفة كذلك، ضعَّفها جمعٌ من الحُفَّاظ: كأحمد بن حنبل، وعمرو بن علي الفلَّاس، وأبي زُرعة الرازي، والنسائي، والعِجْلي، وغيرهم..

وقد نص بعضهم علىٰ أن سبب ضعفه هو سوء حفظه.

قال: عمرو بن علي الفلاّس: «سيئ الحفظ». *وقال أبو زرعة الرازي:* «شيخ يهم كثيرًا».

قلتُ[ع]: فهو ضعيف بإطلاق، ويُعتَبر بحديثه كما أفاده أحمد بن حنبل، وابن معين «في رواية»، والسَّاجِي، وأبو حاتم الرازي، والنَّسائيّ، والعِجلي. والله أعلم.

قال أحمد: «ليس بقوي في الحديث» [رواية ابنه عبد الله]؛ وفي رواية [حنبل]: «صالح الحديث». وقال ابن معين: «صالح» [رواية ابن أبي خيثمة]؛ وفي رواية [ابن أبي مريم]: «يُكتب حديثه». وقال السَّاجي: «ليس بمتقن». وقال النَّسائيّ: «ليس بالقوي». وقال العِجْلي: «ليس بالقوي».

قلتُ[ع]: وهناك من وثَّقه كابن معين [في رواية إسحاق بن منصور]،

وعليّ بن المديني [في رواية محمد بن عثمان بن أبي شيبة] قال: «كان عندنا ثقة». ووَثَّقَه -أيضًا- ابن عمار الموصلي وغيره.

والصحيح ما تقدَّم تحقيقه من بيان ضعفه؛ لا سيما في روايته عن مغيرة. والله أعلم.

(التاريخ الكبير، للبخاري ٦/ ٤٠٣، الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٦/ ٢٨٠، تهذيب التهذيب، لابن حجر ١٢/ ٤٩).



مسألة:

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ:

وأما صلاة الله سبحانه علىٰ عباده فنوعان: عامة وخاصة.

أما العامة: فهي صلاته علىٰ عباده المؤمنين، قال تعالىٰ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾(١). ومنه دعاء النبي ﷺ بالصلاة، وعلىٰ آحاد المؤمنين، كقوله ﷺ: «**اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آلِ أَبِي أَوْفَىٰ**»(٢).

النوع الثَّاني: صلاته الخاصة: علىٰ أنبيائه ورسله خصوصًا علىٰ خاتمهم وخيرهم محمد ﷺ.

فاختلف الناس في معنىٰ الصلاة منه سبحانه علىٰ أقوال:

أحدها: أنها رحمة.

عن الضحاك قال «صلاة الله: رحمته، وصلاة الملائكة: الدعاء».

وقال المبرد: «أصل الصلاة: الرحمة، فهي من الله رحمة، ومن الملائكة رحمة واستدعاء الرحمة من الله».

وهذا القول هو المعروف عند كثير من المتأخرين.

---

(١) الأحزاب: ٤٣.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع منها: (٤١٦٦)، ومسلم في الصحيح (١٠٧٨) من حديث عبد الله بن أَبِي أَوْفَىٰ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ولفظ مسلم: كَانَ رَسُولُ اللهِ صَلَّىٰ اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ، قَالَ: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ» فَأَتَاهُ أَبِي، أَبُو أَوْفَىٰ بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللهُمَّ صَلِّ عَلَىٰ آلِ أَبِي أَوْفَىٰ».

قلتُ[ع]: وهذه الرواية لا تثبت عن الضحَّاك، فهي من طريق «جُويبر بن سعيد الأزدي»، وكذا الرواية التي بعدها لا تثبت، فهي -أيضًا- من طريقه. والله أعلم.

والقول الثَّاني: أن صلاته مغفرته.

عن الضحاك «﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾[(١)]، قال: صلاة الله: مغفرته، وصلاة الملائكة: الدعاء».

وهذا القول هو من جنس الذي قبله.

وهما ضعيفان لوجوه:

أحدها: أن الله سبحانه فرق بين صلاته علىٰ عباده ورحمته، فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَٰتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُهْتَدُونَ﴾[(٢)]، فعطف الرحمة علىٰ الصلاة: فاقتضىٰ ذلك تغايرهما، هذا أصل العطف.

الوجه الثَّاني: أن صلاة الله سبحانه خاصة بأنبيائه ورسله وعباده المؤمنين.

وأما رحمته فوسعت كل شيء، فليست الصلاة مرادفة للرحمة، لكن الرحمة من لوازم الصلاة وموجباتها وثمراتها.

فمن فسَّرها بالرحمة؛ فقد فسَّرها ببعض ثمراتها ومقصودها. وهذا كثيرًا ما يأتي في تفسير ألفاظ القرآن.

(١) الأحزاب: ٤٣.

(٢) البقرة: ١٥٧.

الوجه الثالث: أنه لا خلاف في جواز الرحمة علىٰ المؤمنين.

واختلف السلف والخلف في

جواز الصلاة على غير الأنبياء علىٰ ثلاثة أقوال.

فعُلِمَ أنهما ليسا بمترادفين.

الوجه الرابع: أنه لو كانت الصلاة بمعنىٰ الرحمة لقامت مقامها في امتثال الأمر وأسقطت الوجوب عند من أوجبها، إذا قال: اللهم ارحم محمدًا وآل محمد. وليس الأمر كذلك.

الوجه الخامس: أنه لا يقال -عَمَّن رَحِم غيرَه ورَقَّ عليه؛ فأطعمه أو سقاه أو كساه- أنه صلىٰ عليه. ويقال: إنه قد رحمه.

الوجه السادس: أن الإنسان قد يرحم مَن يُبغضه ويعاديه، فيَجد في قلبه له رحمة، ولا يصلي عليه.

الوجه السابع: أن الصلاة لا بد فيها من كلام، فهي ثناء من المصلي علىٰ من يُصلّي عليه، وتنويه به وإشادة بمحاسنه وما فيه وذكره.

الوجه الثامن: أن الله سبحانه فرّق بين صلاته وصلاة ملائكته وجمعها في فعل واحد فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[(١)]، وهذه الصلاة لا يجوز أن تكون هي الرحمة، وإنما هي ثناؤه سبحانه وثناء ملائكته عليه.

---

(١) الأحزاب: ٥٦.

ولا يقال: الصلاة لفظ مشترك، ويجوز أن يستعمل في معنييه معًا، لأن في ذلك، محاذير متعددة:

منها: أن الاشتراك خلاف الأصل، بل لا يعلم أنه وقع في اللغة من واضع واحد، كما نص علىٰ ذلك أئمة اللغة، منهم المبرد وغيره. وإنما يقع وقوعًا عارضًا اتفاقيًّا، بسبب تعدد الواضعين، ثم تختلط اللغة فيعرض الاشتراك.

فإذا كان معنىٰ الصلاة هو الثناء علىٰ الرسول والعناية به، وإظهار شرفه وفضله وحرمته، كما هو المعروف من هذه اللفظة، لم يكن الصلاة في الآية مشتركًا محمولا علىٰ معنييه، بل يكون مستعملا في معنىٰ واحد. وهذا هو الأصل في الألفاظ. (التفسير القَيِّم، ص: ٣٠٩).

قال ابن رجب: «وصلاة الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ العبد: هو ثناؤه عليه بين ملائكته، وتنويهه بذكر، كذا قال أبو العالية، ذكره البخاري في «صحيحه».

(تفسيره ١/ ١٢٩، جامع العلوم والحكم ٣/ ١٠٢٨).

قلتُ[ع]: الرَّاجح أن صلاة الله علىٰ العبد هو ثناؤه عليه في الملأ الأعلىٰ، وليس هذا استدلالًا بأثر أبي العالية؛ لأنه قد تقدَّم ضعفه، وإنما لقوله تعالىٰ: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ عَلَيۡهِمۡ صَلَوَٰتٞ مِّن رَّبِّهِمۡ وَرَحۡمَةٞۖ﴾(١)؛ ففَرَّق جلَّ وعلا بين الصلاة والرحمة. والله أعلم.

المسألة الرابعة: ما جزاءُ مَن يجلسُ في بيت الله تعالىٰ يَتدارس القرآنَ؟

الجواب: قد أخبر ﷺ أنَّ جزاءَ الذين يَجْلِسونَ في بيتِ الله يَتدارسون

(١) البقرة: ١٥٧.

كتابَ الله أربعة أشياء:

أحدها: تَنْزل السكينةُ عليهم؛ ففي «الصحيحين»[(١)]، عن البراء بن عازب، قال: «كَانَ رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الكَهْفِ وَعِنْدَهُ فَرَسٌ مَرْبُوطٌ بِشَطَنَيْنِ، فَتَغَشَّتْهُ سَحَابَةٌ فَجَعَلَتْ تَدُورُ وَتَدْنُو، وَجَعَلَ فَرَسُهُ يَنْفِرُ مِنْهَا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَتَىٰ النَّبِيَّ ﷺ؛ فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ: «**تِلْكَ السَّكِينَةُ تَنَزَّلَتْ لِلْقُرْآنِ**».

وفيهما[(٢)] -أيضًا- عن أبي سعيدٍ: «أَنَّ أُسَيْدَ بْنَ حُضَيْرٍ بَيْنَمَا هُوَ لَيْلَةً يَقْرَأُ فِي مِرْبَدِهِ، إِذْ جَالَتْ فَرَسُهُ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أُخْرَىٰ، فَقَرَأَ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، قَالَ أُسَيْدٌ: فَخَشِيتُ أَنْ تَطَأَ يَحْيَىٰ، فَقُمْتُ إِلَيْهَا، فَإِذَا مِثْلُ الظُّلَّةِ فَوْقَ رَأْسِي فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجَتْ فِي الجَوِّ حَتَّىٰ مَا أَرَاهَا، قَالَ: فَغَدَوْتُ عَلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، بَيْنَمَا أَنَا البَارِحَةَ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ أَقْرَأُ فِي مِرْبَدِي، إِذْ جَالَتْ فَرَسِي؛ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**». قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**». قَالَ: فَقَرَأْتُ، ثُمَّ جَالَتْ أَيْضًا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**اقْرَأِ ابْنَ حُضَيْرٍ**». قَالَ: فَانْصَرَفْتُ، وَكَانَ يَحْيَىٰ قَرِيبًا مِنْهَا، خَشِيتُ أَنْ تَطَأَهُ، فَرَأَيْتُ مِثْلَ الظُّلَّةِ فِيهَا أَمْثَالُ السُّرُجِ، عَرَجَتْ فِي الجَوِّ حَتَّىٰ مَا أَرَاهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**تِلْكَ المَلَائِكَةُ كَانَتْ تَسْتَمِعُ لَكَ، وَلَوْ قَرَأْتَ لَأَصْبَحَتْ يَرَاهَا النَّاسُ مَا تَسْتَتِرُ مِنْهُمْ**».

والثَّاني: غِشيانُ الرَّحمة؛ قال الله تعالىٰ: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٠١١)، ومسلم في الصحيح (٧٩٥)، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٠١٨)، ومسلم في الصحيح (٧٩٦)، واللفظ لمسلم.

ﭐلۡمُحۡسِنِينَ﴾[١].

والثالث: أنَّ الملائكةَ تَحُفُّ بهم، وهذا مذكورٌ في حديث أبي هريرة: «**فَيَحُفُّونَهُمْ بِأَجْنِحَتِهِمْ إِلَىٰ السَّمَاءِ الدُّنْيَا**»، كما عند البخاري[٢].

والرابع: أنَّ الله يذكرُهم فيمن عنده؛ ففي «الصحيحين»[٣] عن أبي هريرة، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «**أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي، إِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلَإٍ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ هُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ**». انتهىٰ، بتصرف. (جامع العلوم والحكم ٣/ ١٠٢٣).

المسألة الخامسة: كيف يُجمع بين قولِ النبي ﷺ فيما يَرويه عن ربه تبارك وتعالىٰ: «**أنا عند ظَنِّ عبدي بي**» وبين ما أخبر به نبيُّنا ﷺ عن الرجل الذي قال: «**إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ، فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ**)، وقد غَفر اللهُ له رغم ظَنِّه تعذيبه إياه؟![٤].

---

(١) الأعراف: ٥٦.

(٢) في الصحيح (٦٤٠٨)، من طريق الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٤٠٥)، ومسلم في الصحيح (٢٦٧٥)، واللفظ لمسلم.

(٤) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٤٨١)، ومسلم في الصحيح (٢٧٥٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، واللفظ لمسلم، ولفظ مسلم بتمامه: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «أَسْرَفَ رَجُلٌ عَلَىٰ نَفْسِهِ، فَلَمَّا حَضَرَهُ الْمَوْتُ أَوْصَىٰ بَنِيهِ؛ فَقَالَ: إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي، ثُمَّ اسْحَقُونِي، ثُمَّ اذْرُونِي فِي الرِّيحِ فِي الْبَحْرِ؛ فَوَاللهِ لَئِنْ قَدَرَ عَلَيَّ رَبِّي لَيُعَذِّبُنِي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ بِهِ أَحَدًا، قَالَ: فَفَعَلُوا ذَلِكَ بِهِ، فَقَالَ لِلْأَرْضِ: أَدِّي مَا أَخَذْتِ، فَإِذَا هُوَ قَائِمٌ، فَقَالَ لَهُ: مَا حَمَلَكَ عَلَىٰ مَا صَنَعْتَ؟ فَقَالَ: خَشْيَتُكَ يَا رَبِّ! -أَوْ قَالَ: =



الجواب: قد اختلفوا في معنىٰ هذا الحديث:

فقيل: المراد به الرجاء وتأميل العفو. **وقيل**: معناه: بالغفران له إذا استغفر، والقبول له إذا تاب، والإجابة إذا دعا، والكفاية إذا طلب الكفاية، فإن قلنا بالثاني فالجمعُ بينهما واضحٌ؛ لأنَّ هذا قد ندم علىٰ ما فَرط منه، ولولا ندمه لما أَمر أن يُفعل به ذلك، فكان تائبًا، فقُبِلَت توبتُه وغُفر له، وإن قلنا بالأول فقد قيل: إنما وَصَّىٰ بذلك تحقيرًا لنفسه وعقوبة لها لعصيانها وإسرافِها رجاء أن يَرحمه الله تعالىٰ، فهو حينئذ قد رَجا العفوَ وأَمَّلَه، فكان اللهُ عند ظَنِّه به فعفا عنه. وهذا بعيدٌ من قوله: «**إن قَدَر اللهُ عليَّ**» إن لم يُؤوله بما تقدم، والله أعلم. انتهىٰ. (طرح التثريب ٣/ ٢٦٩، ذخيرة العقبىٰ ٢٠/ ١٦٤).

محلّ الاستشهادِ:

معتقدُ أهلِ السُّنَّةِ والحديث في صفة تَقَرُّب الله جل وعلا من العبد، وأنَّ هذا لا يُنافي استواءه علىٰ عرشه جل وعلا.

تعليقات الأئمة:

تعليق الحافظ أبي محمد؛ سليمان بن مهران، الملقب بالأعمش(١) **(ت ١٤٨)**:

=

مَخَافَتُكَ - فَغَفَرَ لَهُ بِذَلِكَ».

(١) سليمان بن مهران الأعمش، مولىٰ بني كاهل، كنيته: أبو محمد، كان أبوه من سبىٰ دبثا، وقد رأىٰ أنس بن مالك بواسط ومكة، وولد في السنة التي قتل فيها حسين بن علي سنة إحدىٰ وستين، وقد قيل: إنه ولد قبل مقتل حسين بسنتين، وكان فيه دعابة. قال ابن المديني: له ألف وثلاثمائة حديث. (ت: ١٤٨). (التاريخ الكبير ٤/ ٦٠٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ١٤٦، الثقات لابن حبان ٤/ ٣٠٢، الكاشف ١/ ١٤٨).

قال ابنُ بَطَّةَ في (الإبانة الكبرىٰ ٧/ ٣٣٧): «قال ابنُ نُمير: فقلت للأعمش: من يَستشنع هذا الحديثَ؟ فقال: إنَّما أراد في الإجابة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي إسحاق؛ إبراهيم بن إسحاق الحربي[(١)] (ت ٢٨٥):

قال الحربي في (غريب الحديث ٢/ ٦٨٣): «قوله: «**هرولة**»: مَشْيٌ سريعٌ».

تعليق الإمام أبي موسىٰ؛ محمد بن عمر المَديني[(٢)] (ت ٥٨١):

قال أبو موسى المَديني في (المجموع المغيث في غريب القرآن والحديث ٣/ ٤٩٦) -في حديث: «**مَن أَتَانِي يَمْشِي أَتيتُه هَرْوَلَةً**»-: وهي مشيٌ سريعٌ بينَ

(١) إبراهيم بن إسحاق بن إبراهيم بن بشير، أبو إسحاق الحربي الفقيه الحافظ، أحد الأعلام صاحب التصانيف، وطلب العلم وهو حدث، وتفقه علىٰ الإمام أحمد وحمل عنه الكثير، وكان من نجباء أصحابه، وكان يشبّه بأحمد بن حنبل في وقته. قال السلمي: «سألت الدارقطني عن إبراهيم الحربي، فقال: كان يقاس بأحمد بن حنبل في زهده وعلمه وورعه». قال الخطيب: «كان إمامًا في العلم، رأسًا في الزهد، عارفًا بالفقه، بصيرًا بالأحكام، حافظًا للحديث، مميزًا لعلله، قيمًا بالأدب، جماعة للغة، صنف غريب الحديث وكتبًا كثيرة، أصله من مرو». وقال القفطي في تاريخ النحاة: «كان رأسًا في الزهد، عارفًا بالمذاهب، بصيرًا بالحديث حافظًا له، له في اللغة كتاب غريب الحديث، وهو من أنفس الكتب وأكبرها في هذا النوع». (ت: ٢٨٥). (الثقات لابن حبان ٨/ ٨٩، تاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ٩٠٣، السير له ١٣/ ٣٥٦، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٣/ ٣٥٥).

(٢) أبو موسىٰ المديني، محمد بن عمر المديني الأصبهاني، الإمام العلامة الحافظ الكبير الثقة، شيخ المحدثين، له مصنفات منها: كتاب «ذيل معرفة الصحابة» جمع فأوعىٰ، وكتاب «اللطائف في رواية الكبار ونحوهم عن الصغار» وغير ذلك. وحفظ «علوم الحديث» للحاكم. (ت: ٥٨١). (السير للذهبي ٢١/ ١٥٢).

المَشي والعَدْوِ. قيل: الواو فيه زائدة». انتهىٰ.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابن تيمية في (شرح حديث النزول، ص١٠٥): «وأما دُنُوُّه نفسه وتَقَرُّبه من بعض عباده، فهذا يُثبته مَن يُثبت قيام الأفعال الاختيارية بنفسِه، ومجيئه يوم القيامة ونزوله واستواؤه علىٰ العرش. وهذا مذهبُ أئمةِ السلف وأئمة الإسلام المشهورين وأهل الحديث، والنقلُ عنهم بذلك متواترٌ». انتهىٰ.

تعليق الحافظ أبي عبد الله؛ محمد بن قَايْمَاز الذَّهبي[1] (ت: ٧٤٨):

قال الذهبيُّ في (العلو للعلي الغفار، ص٥٧): «وفيه التفريقُ بين كلامِ النَّفْس والكلام المَسموع، فهو -تعالىٰ- متكلمٌ بهذا وبهذا، وهو الذي كَلَّمَ موسىٰ تكليمًا، وناداه من جانبِ الطُّورِ، وقَرَّبَه نَجِيًّا». انتهىٰ.

تعليق اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء (٣/ ١٩٦):

السؤال: هل للهِ صفةُ الهرولة؟

الجواب: نعم، صفةُ الهرولةِ علىٰ نحوِ ما جاء في الحديث القدسي الشريف علىٰ ما يليقُ به؛ قال تعالىٰ: «**إذا تَقَرَّب إليَّ العبدُ شبرًا تَقَرَّبْتُ إليه ذراعًا، وإذا تقرب إليَّ ذراعًا تقربت منه باعًا، وإذا أتاني ماشيًا أتيتُه هرولة**»، رواه البخاري ومسلم[2].

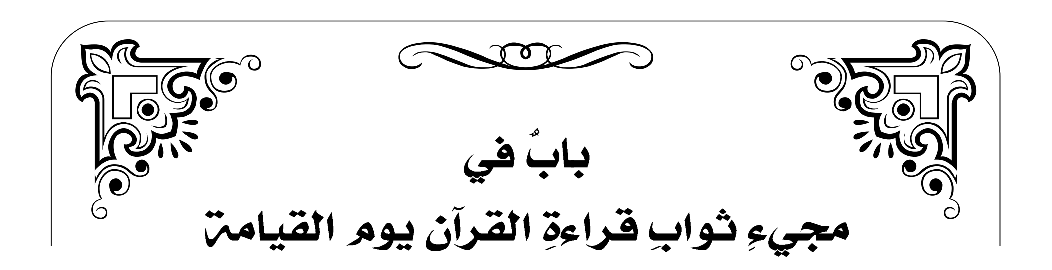
---

(١) محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، العلامة الحافظ، له مصنفات كثيرة منها: «تاريخ الإسلام»، و«سير أعلام النبلاء»، و«ميزان الاعتدال» وغير ذلك. (ت: ٧٤٨). (شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٦٢، الأعلام للزركلي ٥/ ٣٢٦).

(٢) برئاسة فضيلة الشيخ العلامة/ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ.

قلتُ[ع]: صفةُ الهرولةِ كسائر الصفات للهِ جل وعلا، نقول فيها كما قال سلفُنا الصالح: أَمِرُّوها بلا كَيْفٍ، وبالله تعالىٰ التوفيق.

❊❊



بابٌ في
مجيءِ ثوابِ قراءةِ القرآن يوم القيامة

۞ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن إسمَاعِيلَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بنُ إسمَاعِيلَ؛ أَبُو عبدِ المَلِكِ العَطَّارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن شُعَيْبٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بن سُلَيمَانَ، عَن الوَلِيدِ بنِ عبدِ الرَّحمَنِ: أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ عَنْ جُبَيْرِ بن نُفَيْرٍ، عَنْ نَوَّاسِ بن سَمْعَانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**يَأْتِي القُرْآنُ وَأَهْلُهُ الَّذِينَ يَعمَلُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا تَقْدُمُهُ البقرةُ وَآلُ عِمْرَانَ**»، قَالَ نَوَّاسٌ: وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ ما نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ؛ قَالَ: «**تَأْتِيَانِ كَأَنَّهُمَا غَيَابَتَانِ وَبَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أو كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ سَوْدَاوَانِ، أو كَأَنَّهُمَا ظُلَّةٌ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ تُجَادِلَانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا**». (٢٨٨٣) (٧).

۞ **قال أبو عِيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَمَعْنَىٰ هَذَا الحَدِيثِ عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ: أَنَّهُ يَجِيءُ ثَوَابُ قِرَاءَتِهِ، كَذَا فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ وَمَا يُشْبِهُ هَذَا مِنَ الأَحَادِيثِ: أَنَّهُ يَجِيءُ ثَوَابُ قِرَاءَةِ القُرْآنِ. وَفِي حَدِيثِ النَّوَّاسِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ما يَدُلُّ عَلَىٰ ما فَسَّرُوا؛ إِذْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «**وَأَهْلُهُ الَّذِينَ يَعمَلُونَ بِهِ فِي الدُّنْيَا**»، فَفِي هَذَا دَلَالَةٌ أَنَّهُ يَجِيءُ ثَوَابُ العَمَلِ».

❀❀

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ سَبعةٌ:

(**محمد بن إسماعيل**) بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي، البخاري، أبو عبد الله، صاحب الصحيح، روىٰ عن: أبي عاصم، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله والفريابي، وروىٰ عنه: الترمذي، وابن خزيمة، وابن صاعد، والفربري. (ت: ٢٥٦). قال أحمد بن سيار المروزي: «محمد بن إسماعيل طلب العلم، وجالس الناس، ورحل في الحديث ومهر فيه وأبصر، وكان حَسَن المعرفة، حَسَن الحفظ، وكان يَتفقه».

وقال الفربري: «سمعت محمد بن إسماعيل يقول: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند عليٍّ -وهو: ابن المديني- وربما كنت أغرب عليه»».

وقال حامد بن أحمد: «ذكر لعَلِيٍّ بن المديني قول محمد بن إسماعيل: «ما تصاغرت نفسي عند أحدٍ إلا عند عليٍّ بن المديني» فقال: «ذَرُوا قوله، ما رأىٰ مثلَ نفسه». وقال أبو مصعب: «محمد بن إسماعيل أفقهُ عندنا وأبصرُ من ابن حنبل».

قال ابن حِبَّان: «مات ليلة عيد الفطر، ودُفن من الغَدِ يوم الفطر يوم السبت، وكان مِن خِيار الناس؛ مِمَّن جمع وصَنَّف ورحل وحفظ وذاكر وحَثَّ عليه، وكثرت عنايتُه بالأخبار، وحفظُه للآثار، مع علمه بالتاريخ ومعرفة أيام الناس، ولزوم الورع الخَفِي والعبادة الدائمة إلىٰ أن مات رَحِمَهُ اللَّهُ». (ثح ٩/ ١١٣، كه ٢/ ١٥٦، ته ٩/ ٤٧، تق ٤٦٨).



(**هشام بن إسماعيل**) بن يحيىٰ بن سليمان العطار، أبو عبد الملك الدمشقي. روىٰ عن: إسماعيل بن عياش، والهقل بن زياد، وروىٰ عنه: أبو زرعة النصري. يشبّه بالقعنبي. روىٰ له أبو داود والترمذي والنسائي. (ت: ٢١٧ كما قال ابن دُحَيم وغيره).

قلتُ[ع]: ثقَةٌ؛ وثَّقَه النَّسائي، والعِجلي وزاد: «صاحب سُنَّة»، وغيرهما، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال أبو حاتم الرازي: «كان شيخًا صالحًا». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. قال أبو حاتم الرازي: «قدمت دمشق سنة ست عشرة وهو مريض؛ فمات من مرضه». (تخ ٨/ ١٩٣، جح ٩/ ٥٢، ثح ٩/ ٢٣٢، كه ٢/ ٣٣٥، ته ١١/ ٣٢ "ط١. دائرة المعارف ١٣٢٦ﻫ"، تق ٥٧٢).

(**محمد بن شعيب**) بن شابور الأموي، مولاهم الدمشقي، نزيل بيروت، قال أبو حاتم: «هو أثبت من بقية وابن حمير»، وقال دحيم: «ثقة»، روىٰ له الأربعةُ. (ت: ٢٠٠، وقيل: ١٩٨، ١٩٩). (تخ ١/ ١١٣، جح ٧/ ٢٨٦، ثح ٩/ ٥٠، كه ٩/ ١٨٠، تق ٤٨٣).

(**إبراهيم بن سليمان**) الأفطس الدمشقي، روىٰ عن: الوليد بن عبد الرحمن الجرشي، وروىٰ عنه: يحيىٰ بن حمزة ومحمد بن شعيب. روىٰ له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

قلتُ[ع]: ثقَةٌ؛ وثَّقَه دُحَيم وزاد: «ثبت» وفي موضع: «ثقة، ثقة»، وفي موضع: «بَخٍ، بَخٍ! ثقة»، وقال أبو حاتم الرازي: «لا بأس به»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ.

تنبيه: قال ابن حِبَّان: «إبراهيم الأفطس»، شيخ يروي عن وهب بن مُنَبِّه. وروىٰ هشام بن يوسف عن منذر الأفطس عنه. وليس هذا بإبراهيم بن سليمان الأفطس الذي روىٰ عنه يحيىٰ بن حمزة. (تخ ١/ ٢٨٩، جح ٢/ ١٠٢، ثح ٦/ ١١، ٦/ ٢١، كه ١/ ٢١٣، ته ١/ ١٢٦، تق ٩٠).

(الوليد بن عبد الرحمن) الجُرشي الحمصي الزَّجَّاج، مَولَىٰ آلِ أَبي سُفيان، الأَنصارِيّ، روىٰ عن: ابن عمر وأبي هريرة وأبي إمامة وجبير بن نفير، وروىٰ عنه: يعلىٰ بن عطاء وداود بن أبي هند وإبراهيم بن سليمان الأفطس. روىٰ له البخاريُّ في «خلق أفعال العباد» ومسلمٌ والأربعةُ.

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه ابن معين، وأبو حاتم الرازي، ومحمد بن عون، وقال أبو زرعة الدمشقي: «قديم جيد الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (تخ ٨/ ١٤٧، ثح ٧/ ٥٥٢، كه ٢/ ٣٥٢، ته ١١/ ١٤٠، تق ٥٨٢).

(جُبَير بن نُفَير) بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي، أبو عبد الرحمن ويقال: أبو عبد الله. روىٰ عن: خالد، وأبي الدرداء، وعبادة، وروىٰ عنه: ابنه عبد الرحمن، ومكحول، وربيعة. روىٰ له البخاريُّ في «الأدب المفرد»، ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ٨٠، وقيل: ٧٥).

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقه أبو حاتم الرازي وزاد: «من كبار تابعي أهل الشام»، وأبو زرعة، والعِجلي، وابن سعد وزاد: «فيما يروي من الحديث»، وقال النسائي: «ليس أحد من كبار التابعين أحسن رواية عن الصحابي من ثلاثة: قيس بن أبي حازم، وأبي عثمان النهدي، وجبير بن نُفير». ولا أعلم لهم

مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (تخ ٢/ ٢٢٣، جح ٢/ ٥١٢، ثح ٤/ ١١١، ته ٢/ ٦٤، تق ١٣٨).

(**نوَّاس بن سمعان** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ) بن خالد الكلابي، أو الأنصاري: صحابيٌّ، سَكَنَ الشامَ، روىٰ عن النواس بن سمعان: جبير بن نفير، ونفير بن عبد الله، وجماعة. روىٰ له البخاريُّ في «الأدبِ المفردِ» ومسلمٌ والأربعةُ. (سع ٤/ ١٥٣٤، تق ٥٦٦).

شرح الحديث:

(عن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قال: سَمِعْتُ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الكِلَابِيَّ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «**يُؤْتَىٰ بِالقُرْآنِ يَوْمَ القِيَامَةِ**»)، أي: ثواب قراءته، كما نقل ذلك الترمذيُّ عن بعض أهل العلم. (**وَأَهْلِهِ**): عطفٌ علىٰ القرآن؛ (**الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ**)، أي: في الدنيا. وهذا إعلام بأنَّ مَن قرأ القرآن ولم يَعمل به ولم يُحرِّم حرامه ولا يُحَلِّل حلاله ولا يَعتقد عظمته لم يكن القرآنُ شفيعًا له يوم القيامة. (**تَقْدُمُهُ**)؛ الضمير راجع إلىٰ القرآن. وقيل: تتقدم أهلَه أو القرآنَ.

قلتُ[ع]: والأظهرُ: أنَّ الضمير راجع إلىٰ القرآن. (**سُورَةُ البَقَرَةِ، وَآلُ عِمْرَانَ**)، قيل: يَقدم ثواب القرآن، كما نُقِل عن أحمد وغيره. وقيل: يُصَوَّر القرآنُ صورةً؛ بحيث يجيء يوم القيامة، ويراه الناسُ كما يجعل اللهُ لأعمال العباد خيرها وشرها صورة ووزنًا يُوضع في الميزان، فليقبل المؤمن هذا

وأمثاله ويَعتقده بإيمانه؛ لأنه ليس للعقل إلىٰ مِثل هذا سبيل، (وَضَرَبَ لَهُمَا)، أي: بَيَّنَ لهما (رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: «**كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ**»)، أي: سحابتان، (**أَوْ ظُلَّتَانِ**)، الظُّلَّة: بالضم، وهي كلُّ ما أظَلَّك من شجر وغيره. قيل: إنما جعلتا كالظُّلتين؛ لتكونا أخوف وأشد تعظيمًا في قلوب خصمائهما؛ لأنَّ الخوفَ في الظلة أكثر. وقيل: ويحتمل أن يكون لأجل إظلال قارئهما يوم القيامة. (**سَوْدَاوَانِ**): إنما وصفهما بالسواد؛ لكثافتهما وارتكام البعض منهما علىٰ بعض، وذلك أجدىٰ ما يكون من الظلال في الأمر المطلوب عنهما، (**بَيْنَهُمَا شَرْقٌ**)[1]، أَيْ: ضِيَاءٌ وَنُورٌ، (**أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ**)، أي: قَطيعان وجماعتان؛ يقال في الواحد: فرق وحزق، وحزيقة، أي: جماعة، (**مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ**)، أي: باسطات أجنحتها في الطيران، (**تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا**)، المحاجة: المخاصمة وإظهار الحجة، وصاحبهما: هو المُستكثر من قراءتهما، وظاهر الحديث: أنَّهما يَتجسمان حتىٰ يكونا كأحد هذه الثلاثة التي شبهها بها ﷺ، ثُمَّ يُقْدرهما الله ﷻ علىٰ النطق بالحجة، وذلك غير مستبعد من قدرة القادر القوي الذي يقول للشيء: كن فيكون.

(إكمال المُعْلِم ٣/ ١٧٤، كشف المشكل من حديث الصحيحين ٤/ ١٥٤، ٤/ ٢٠١، النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٠٣، المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٩٠،

(١) «(شَرْقٌ): هو بِفتح الراءِ وإسكانها، وممن حكىٰ فتحَ الراءِ وإسكَانها القَاضِي وَآخرونَ، والأشهَرُ في الروايَةِ واللغَةِ: الإسكان». (المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٩١).
قوله ﷺ: «بينهما شرق»: أنهما مع ارتكامهما وكثافتهما لا يستران الضوء ولا يمحوانه؛ فعلىٰ هذا الأشبه أن لا يراد بالشرق الشق». (الكاشف عن حقائق السنن ٥/ ١٦٤٣).

الكاشف عن حقائق السنن ٥/ ١٦٤٢، مرقاة المفاتيح ٤/ ١٤٦١، تحفة الأحوذي ٨/ ١٥٤، التحبير لإيضاح معاني التيسير ٢/ ١٢).

٨٠❁❁٠٣

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: أخرجه مسلم في الصحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه: أخرجه مسلم في الصحيح (٨٠٥) بنحوه، من حديث النواس بن سمعان الكلابي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٨٠٥). ولفظ مسلم: عن جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قال: سَمِعْتُ النَّوَّاسَ بْنَ سَمْعَانَ الكِلَابِيَّ، يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ، يَقُولُ: «**يُؤْتَىٰ بِالقُرْآنِ يَوْمَ القِيَامَةِ وَأَهْلِهِ الَّذِينَ كَانُوا يَعْمَلُونَ بِهِ؛ تَقْدُمُهُ سُورَةُ البَقَرَةِ وَآلُ عِمْرَانَ**»، وَضَرَبَ لَهُمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةَ أَمْثَالٍ مَا نَسِيتُهُنَّ بَعْدُ، قَالَ: «**كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ ظُلَّتَانِ سَوْدَاوَانِ بَيْنَهُمَا شَرْقٌ، أَوْ كَأَنَّهُمَا حِزْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ صَاحِبِهِمَا**».

قلتُ[ع]: وقد أخرج مسلم هذا الحديث من طريق: الوليدِ بن مسلم، عن محمد بن المهاجر، عن الوليد بن عيد الرحمن الجُرَشِيِّ، عن جُبَير بن نُفَير، به.

وقد تابع «الوليد بن مسلم»: «محمد بن شعيب»، كما رواه الترمذي في «الجامع» (٢٨٨٣)، وقد صدَّر الإمامُ مسلم البابَ بحديثِ أبي أُمامة الباهلي رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (٨٠٤) بنحو حديث النواس بن سمعان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وفيه بعضُ الزيادات.

قال مسلم (٨٠٤): حدثني الحسنُ بن عليٍّ الحلواني، حدثنا أبو تَوبة، وهو الربيع بن نافع، حَدَّثنا معاوية؛ يعني ابن سلام، عن زيدٍ: أنه سَمِع أبا سلام، يقول: حدثني أبو أمامة الباهلي، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**اقْرَءُوا القُرْآنَ؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي يَوْمَ القِيَامَةِ شَفِيعًا لِأَصْحَابِهِ، اقْرَءُوا الزَّهْرَاوَيْنِ: البَقَرَةَ وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ؛ فَإِنَّهُمَا تَأْتِيَانِ يَوْمَ القِيَامَةِ كَأَنَّهُمَا غَمَامَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا غَيَايَتَانِ، أَوْ كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنْ طَيْرٍ صَوَافَّ، تُحَاجَّانِ عَنْ أَصْحَابِهِمَا، اقْرَءُوا سُورَةَ البَقَرَةِ؛ فَإِنَّ أَخْذَهَا بَرَكَةٌ، وَتَرْكَهَا حَسْرَةٌ، وَلَا تَسْتَطِيعُهَا البَطَلَةُ**». قَالَ مُعَاوِيَةُ: بَلَغَنِي أَنَّ البَطَلَةَ: السَّحَرَةُ.

مسألة: هل يجوز قول: سورة آل عمران، وسورة النساء، وسورة المائدة وما شابه ذلك، أم لا يجوز ؟

الجواب: هذا فيه خلاف بين أهل العلم:

فمنهم من كره ذلك، وإنما يُقال: «السورة التي يُذكر فيها آل عمران»، وهو قول بعض المتقدِّمين.

ومنهم من ذهب إلىٰ الجواز وهو مذهب الجمهور. (انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٩٠).

قلتُ [ع]: وقول الجمهور هو الصوابُ؛ لنصِّ النبي ﷺ علىٰ ذلك، كما في قوله ﷺ: «**وَسُورَةَ آلِ عِمْرَانَ**»؛ فهذا يدل علىٰ الجواز، والله الموفِّق.

قوله ﷺ: (**فإنَّهما يأتيان يوم القيامة كأنَّهما غَمامتان، أو كأنَّهما غَيَايتان**)؛ قال أهل اللغة: «الغمامة والغياية»: كلُّ شيءٍ أَظَلَّ الإنسان فوق رأسه من

سحابة وغَبرة وغيرهما؛ قال العلماء: المراد: أنَّ ثوابَهما يأتي كغَمامتين.

قوله ﷺ: (**أو كأنَّهما فِرْقان مِن طيرٍ صَوَاف**)، وفي الرواية الأخرىٰ: (**كأنهما حِزْقان مِن طيرٍ صَافٍ**)[١]، والفِرْقان والحِزْقان معناهما واحد، وهما قطيعان وجماعتان؛ يقال في الواحد: فرق وحزق، وحزيقة، أي: جماعة. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٩٠).

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه إثباتُ فضلِ مَن تعلَّم القرآنَ وعلَّمَه، كما قال النبي ﷺ: «**خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ**»[٢].

۞ فيه أنَّ هذا الفضلَ مَشروطٌ بالعمل لا بمجرد الحفظِ؛ فمَن قرأ ولم يعمل به لم يكن مِن أهل القرآن ولا يكون شفيعًا له، بل يكون القرآنُ حُجَّةً عليه.

۞ فيه إثباتُ فضلِ سورة البقرة وسورة آل عمران، وأنَّهما تأتيان يوم القيامة تُحاجَّان عن صاحبهما.

۞ في تقدم هاتين السورتين علىٰ القرآن دليلٌ علىٰ أنَّهما أعظم من غيرهما؛ لأنهما أطولُ، والأحكام فيهما أكثر. (الكاشف عن حقائق السنن ٥/

(١) الفِرْقان: بكسر الفاء وإسكان الراء. والحِزْقان: بكسر الحاء المهملة وإسكان الزاي. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٩٠).

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٠٢٧)، من حديث عثمان رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.

١٦٤٢، مرقاة المفاتيح ٤/ ١٤٦١).

محلّ الاستشهادِ:

بيانُ تفسيرِ قول النبي ﷺ: (**يأتي القرآنُ**)، وأنه يأتي ثوابُ القرآن، يعني: يوم القيامة.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال أحمد في (الردِّ علىٰ الجهمية ١/ ١٦٦): «كلامُ الله[1] لا يَجيء، ولا يَتغير من حالٍ إلىٰ حال، وإنما معنىٰ: أنَّ القرآن يجيء إنَّما يجيء ثوابُ القرآن». انتهىٰ.

وقال في (بيان تلبيس الجهمية ٦/ ١٧٥): «يعني ثواب قارِئَيْهِما». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بَطَّةَ العُكْبَرِي:

(١) قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنَّة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك؛ فقالا: أدركنا العلماء في جميع الأمصار -حجازًا وعِراقًا وشامًا ويَمَنًا- فكان من مذهبهم:... والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته... ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفرًا ينقل عن الملة، ومَن شك في كفره ممن يفهم فهو كافر، ومن شك في كلام الله عَزَّوَجَلَّ فوقف شاكًّا فيه يقول: لا أدري مخلوق أو غير مخلوق؟ فهو جهمي. ومن وقف في القرآن جاهلًا عُلِّم وبُدِّع ولم يكفر. ومن قال: لفظي بالقرآن مخلوق فهو جهمي. أو القرآن بلفظي مخلوق فهو جهمي». انتهىٰ.
قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة (٣٢١)، وإسناده حسن كما تقدم.

قال ابنُ بَطَّةَ في (الإبانة الكبرىٰ ٦/ ١٩٣): «ثم إنَّ الجهمية لجأت إلىٰ المغالطة في أحاديث تَأَوَّلوها مَوَّهوا بها علىٰ مَن لا يعرف الحديث؛ مثل حديث: «**تجيءُ البقرةُ وآلُ عمران كأَنَّهما غَمامتان**»، فأخطأَتْ في تأويله، وإنما عنىٰ في هذه الأحاديث في قوله: «**يجيءُ القرآنُ**»، وغير ذلك: يجيء ثوابُ ذلك كله، وكل هذا مُبَيَّن في الكتاب والسُّنَّة؛ فأمَّا من القرآن: فقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ ۝٧ وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ ۝٨﴾[1]، فظاهر اللفظ من هذا: أنه يرىٰ الخير والشر، ليس يرىٰ الخير والشر، وإنَّما ثوابهما والجزاء عليهما من الثواب والعقاب، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوٓءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُۥٓ أَمَدًۢا بَعِيدًا﴾[2]، وليس يعني: أنها تلك الأعمالُ التي عَمِلَتْها بهيئتها وكما عَمِلَتْها من الشرِّ، وإنما تجدُ الجزاءَ علىٰ ذلك من الثواب والعقاب، وأما من السُّنَّة: فقول النبي ﷺ: «**مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا أَوْ وَضَعَ عَنْهُ، أَظَلَّهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ**»، فأعلمك أنَّ الظل مِن ثواب الأعمال». انتهىٰ، بتصرف.

قلتُ[ع]: والحديث أخرجه مسلم في الصحيح (٣٠٠٦) من حديث أبي اليَسَر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

قال الكرمي «وصُرِف النصُّ عن ظاهره هنا؛ لأنَّ الكلام لا يُشَبَّه بالأجسام، ولو علمتم سعةَ لغة العرب ما ضاقت أعطانُكم مِن سماع مثل

---

(١) الزلزلة: ٧.

(٢) آل عمران: ٣٠.

هذا». انتهىٰ، بتصرف. (أقاويل الثقات ١/ ٢١٧).

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن مُسلم بن قُتَيبة الدينوري[1] (ت ٢٧٦):

قال ابنُ قُتَيْبَة الدينوري (في تأويل الحديث، ص٣٧٥): «ثوابُهما يأتي قارئَهما حتىٰ يُظِلَّه يوم القيامة». انتهىٰ.

---

(١) عبد الله بن مسلم بن قتيبة، أبو محمد الدينوري، وقيل: المروزي الكاتب، نزيل بغداد. قال الخطيب: «كان ثقة دينًا فاضلا». ومن مصنفاته: «غريب القرآن»، و«غريب الحديث»، وكتاب «مشكل القرآن»، وكتاب «مشكل الحديث» وغير ذلك.

دفاع الذهبي عن ابن قُتيبة الدينوري:

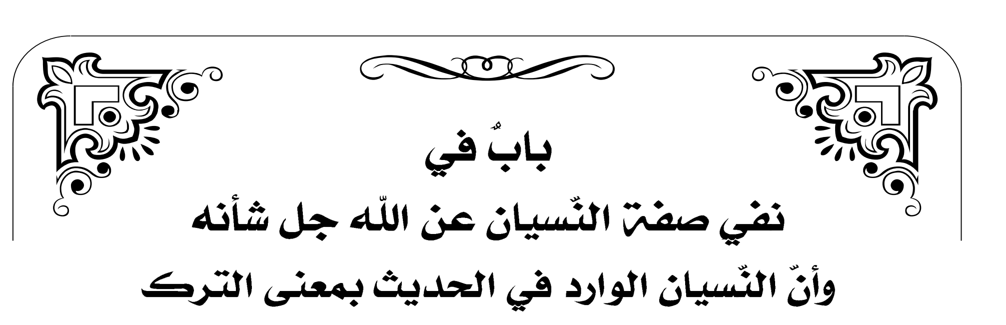
قال البيهقي: «كان يرىٰ رأي الكرامية». ونقل صاحب مرآة الزمان عن الدارقطني أنه قال: «كان ابن قتيبة يميل إلىٰ التشبيه».

۞ قال الذهبي: «والذي قيل عنه من التشبيه لم يصح».

وقال مسعود السجزي: سمعت الحاكم يقول: «أجمعت الأمة علىٰ أن القتيبي كذاب».

۞ قال الذهبي: «وهذه مجازفة بشعة من الحاكم، وما علمت أحدًا اتهم ابن قتيبة في نقله، مع أن أبا بكر الخطيب قد وثقه، وما أعلم أحدًا اجتمعت الأمة علىٰ كذبه إلا مسيلمة والدجال، غير أن ابن قتيبة كثير النقل من الصحف كدأب الإخباريين، وقل ما روىٰ من الحديث».

قال حماد بن هبة الله الحراني: «سمعت أبا طاهر السلفي ينكر علىٰ الحاكم في قوله: «لا تجوز الرواية عن ابن قتيبة». ويقول: «ابن قتيبة من الثقات وأهل السنة، لكن الحاكم قصده لأجل المذهب»». (ت: ٢٧٦). (تاريخ الإسلام للذهبي ٦/ ٥٦٥، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٢٥).



بابٌ في نفي صفة النّسيان عن اللّه جل شأنه وأنّ النّسيان الوارد في الحديث بمعنى الترك

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا عبد اللهِ بن مُحَمَّدٍ الزُّهْرِيُّ البَصْرِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا مَالِكُ بن سُعَيْرٍ أَبُو مُحَمَّدٍ التَّمِيمِيُّ الكُوفِيُّ قَالَ: حَدَّثَنَا الأَعمَشُ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يُؤْتَىٰ بِالعَبْدِ يومَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَمْ أَجْعَلْ لَكَ سَمْعًا وَبَصَرًا وَمَالًا وَوَلَدًا، وَسَخَّرْتُ لَكَ الأَنْعَامَ وَالحَرْثَ، وَتَرَكْتُكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ؛ فَكُنْتَ تَظُنُّ أَنَّكَ مُلَاقِي يومَكَ هَذَا؟ فَيَقُولُ: لَا، فَيَقُولُ لَهُ: اليَومَ أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي**». (٢٤٢٨) (٨).

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «**اليَومَ أَنْسَاكَ**»، يَقُولُ: اليومَ أَتْرُكُكَ فِي العَذَابِ. هَكَذَا فَسَّرُوهُ، وَقَدْ فَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذِهِ الآيَةَ: ﴿فَٱلْيَوْمَ نَنسَىٰهُمْ﴾[1]، قَالُوا: إِنَّمَا مَعْنَاهُ: اليَومَ نَتْرُكُهُمْ فِي العَذَابِ».

---

(١) الأعراف ٥١.

الشرح

رجالُ هذا الإسناد ستةٌ:

(**عبد الله بن محمد**) بن عبد الرحمن بن المِسْوَر بن مَخْرَمَة الزُّهري، البَصري. روىٰ عن: سفيان بن عيينة، ومالك بن سعير بن الخمس، وأبي داود الطيالسي، روىٰ له: مسلمٌ والأربعةُ. (ت: ٢٥٦).

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه النَّسائي، والدارقطني، وزاد: «قليل الخطأ»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق». ولا أعلم لهم مخالفًا من الأئمة الحفَّاظ. (جح ٥/ ١٦٣، كه ١/ ٥٩٤، ته ٦/ ١١، تق ٣٢١).

(**مالك بن سُعَير**) بن الخِمْس، كنيته: أبو محمد، من أهل الكوفة. روىٰ عن: هشام والأعمش، وروىٰ عنه: علي بن حرب، وأحمد بن الأزهر. قال ابن أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عنه فقالا: صدوق». وضعَّفه أبو داود. روىٰ له البخاريُّ ومسلمٌ والترمذيُّ والنسائيُّ وابنُ ماجه. (ت: ٢٠٠، أو قبلها بقليل أو بعدها بقليل). (تخ ٧/ ٣١٥، جح ٨/ ٢١٠، كه ٢/ ٢٣٥، تق ٥١٧).

(**الأعمش**)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (**أبو صالح**)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (**أبو هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(**أبو سعيد** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ سعد بن مالك بن سنان بن عبيد الأنصاري الخُدري: له ولأبيه صحبة، واستصغر بأُحُدٍ، ثُمَّ شهد ما بعدها، وروىٰ الكثير، مات بالمدينة. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٦٣ أو ٦٤ أو ٦٥، وقيل: ٧٤). (سع ٤/ ١٦٧١، تق ٢٣٢).



شرح الحديث:

(عن أبي هريرة) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟) (قَالَ: «هَلْ تُضَارُّونَ)؛ "المُشَدَّد من الضَّرَر، والمُخَفَّف من الضَيْر"، أي: هل يُصِيبُكم ضَرَرٌ؟ (**فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ**)؛ بالفتح: الهاجرة، وهو حين تزول الشّمس، (**لَيْسَتْ فِي سَحَابَةٍ؟**)، أي: لا في سحابٍ، وليس المراد: أنَّها تكون في شيء غير السحاب. (قَالُوا: لَا، قَالَ: «**فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، لَيْسَ فِي سَحَابَةٍ؟**». قَالُوا: لَا)، (قَالَ: «**فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ، إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا**)، أي: تكون رؤيته -تعالىٰ- رؤية جَلِيَّة بَيِّنة لا تَقْبَل مِرَاء ولا مِرْيَة؛ فيخالف فيها بعضُكم بعضًا ويُكَذِّبه، كما لا يَشك في رؤية أحدهما -يعني: الشمس والقمر- ولا يُنازع فيهما، فالتشبيه إنَّما وقع في الرؤية باعتبار جلائها وظهورها؛ بحيث لا يُرتاب فيها، لا في سائر كيفياتها ولا في المَرْئي. (**قَالَ: فَيَلْقَىٰ العَبْدَ فَيَقُولُ: أَيْ فُلْ**)، (**أَيْ**): أحدُ حروف النداء، و(**فُلْ**)[1] معناه: يا فلان، واختُلف في كونها ترخيمًا أو ليس بترخيمٍ علىٰ قولين:

الأوَّل: هو ترخيمٌ له[2]. قاله الخَطَّابي[3] وغيره[4].

---

(١) هُوَ بِضَمِّ الْفَاءِ وَإِسْكَانِ اللَّامِ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ١٨/ ١٠٣).

(٢) «وقال قوم: إنَّه ترخيم فلان؛ فحذفت النون للترخيم، والألف لسكونها، وتفتح اللام وتُضم علىٰ مذهبي الترخيم». (النهاية في غريب الحديث ٣/ ٤٧٤، لسان العرب ١١/ ٥٣٣).

(٣) قال الخطَّابي: «والعرب تقول في النداء: يا فلان، وأي فلان، وآفلان». (أعلام الحديث ٢/ ١٣٧٢).

(٤) قال ابن قُرْقُول: هو ترخيم يا فلان، علىٰ لغة: يا حار؛ ولا يُقال إلا في النداء. (مطالع الأنوار =

الثَّاني: ليست ترخيمًا، وإنَّما هو صيغةٌ ارتُجلت في باب النداء. قاله سيبويه، وبنحوه قال الأزهري[(١)] والجوهري وغيره[(٢)].

(**أَلَمْ أُكْرِمْكَ وَأُسَوِّدْكَ**)، أي: أجعلك سَيِّدًا علىٰ غيرك، (**وَأُزَوِّجْكَ، وَأُسَخِّرْ لَكَ الخَيْلَ وَالإِبِلَ**)، أَيْ: أُذَلِّلْهَا لَكَ، وَخُصَّتَا بِالذِّكْرِ؛ لِأَنَّهُمَا أَصْعَبُ الحَيَوَانَاتِ. (**وَأَذَرْكَ**): أَلَمْ أَدَعْكَ وَلَمْ أُمَكِّنْكَ عَلَىٰ قَوْمِكَ.

(**تَرْأَسُ**)[(٣)]، أَيْ: تَكُونُ رَئِيسًا عَلَىٰ قَوْمِكَ، وَالجُمْلَةُ: حَالٌ. (**وَتَرْبَعُ؟**)[(٤)]، أي: تأخذ المِرْبَاع الذي كانت ملوك الجاهلية تأخذه من الغنيمة، وهو رُبُعها، يقال: ربعتهم، أي: أخذتُ رُبُع أموالِهم. ومعناه: ألم أجعلك رئيسًا مطاعًا. وقيل: معناه: تركتُك مستريحًا لا تحتاج إلىٰ مشقة وتعب، من قولهم: أَرْبِع علىٰ نفسك، أي: ارفق بها، ومعناه بالمثناة: تَتنعم، وقيل: تأكل، وقيل: تلهو، وقيل: تعيش في سعة؛ (**فَيَقُولُ: بَلَىٰ، قَالَ: فَيَقُولُ:**

=

علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٢٤٤).

(١) قال الزهري والجوهري: «ليس بترخيم فلان، ولكنها كلمة علىٰ حِدَة؛ فبَنُو أسدٍ يُوقعونها علىٰ الواحد والاثنين والجمع والمؤنث؛ بلفظ واحد، وغيرهم يُثَنِّي ويَجمع ويؤنث». انتهىٰ. (النهاية لابن الأثير (٣/ ٤٧٣، لسان العرب ١١/ ٥٣٣).

(٢) قال ابن قُرقُول: وقيل: بل هو لغة أخرىٰ في: فلان. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٢٤٤). وقيل: معناه: يافلان، وليس ترخيمًا له؛ لأنه لا يُقال إلا بسكون اللام، ولو كان ترخيمًا لفتحوها أو ضموها. (الكاشف عن حقائق السُّنَن ١١/ ٣٥٠٩).

(٣) «ترأس» بفتح التاء وإسكان الراء وبعدها همزة مَفتوحة. (المنهاج شرح صحيح مسلم ١٨/ ١٠٣).

(٤) «تَرْبَع» بفتح التاء والباء الموحدة، هكذا رواه الجمهور، وفي رواية ابن ماهان: «ترتع» بمثناة فوق بعد الراء. (المنهاج شرح صحيح مسلم ١٨/ ١٠٣).



أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ؟ فَيَقُولُ: لَا)؛ (**فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي**)، يعني: سَوَّدْتُك وزَوَّجْتُك وفَعَلْتُ بك من الإكرام حتىٰ تَشكرني وتلقاني لِأَزيد في الإنعام وأُجازيك عليه؛ فلمَّا نَسِيتني في الشُّكر نَسِيناك وتركنا جزاءك، وعليه قوله تعالىٰ: ﴿كَذَٰلِكَ أَتَتۡكَ ءَايَٰتُنَا فَنَسِيتَهَاۖ وَكَذَٰلِكَ ٱلۡيَوۡمَ تُنسَىٰ﴾[1]، ومعنىٰ «**أنساك**»: قال الترمذي: اليومَ أترُكُكَ في العذاب. هكذا فَسَّرُوه. (**ثُمَّ يَلْقَىٰ الثَّانِيَ؛ فَيَقُولُ: أَيْ فُلْ، أَلَمْ أُكْرِمْكَ وَأُسَوِّدْكَ وَأُزَوِّجْكَ وَأُسَخِّرْ لَكَ الخَيْلَ وَالإِبِلَ، وَأَذَرْكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ؟ فَيَقُولُ: بَلَىٰ، أَيْ رَبِّ! فَيَقُولُ: أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ؟ فَيَقُولُ: لَا. فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي. ثُمَّ يَلْقَىٰ الثَّالِثَ، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، آمَنْتُ بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَبِرُسُلِكَ وَصَلَّيْتُ وَصُمْتُ وَتَصَدَّقْتُ، وَيُثْنِي بِخَيْرٍ مَا اسْتَطَاعَ**)، ونظيره: ما رواه مسلم في الصحيح مرفوعًا: «**وَرَجُلٌ وَسَّعَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَعْطَاهُ مِنْ أَصْنَافِ المَالِ كُلِّهِ، فَأُتِيَ بِهِ فَعَرَّفَهُ نِعَمَهُ فَعَرَفَهَا، قَالَ: فَمَا عَمِلْتَ فِيهَا؟ قَالَ: مَا تَرَكْتُ مِنْ سَبِيلٍ تُحِبُّ أَنْ يُنْفَقَ فِيهَا إِلَّا أَنْفَقْتُ فِيهَا لَكَ! قَالَ: كَذَبْتَ، وَلَكِنَّكَ فَعَلْتَ لِيُقَالَ: هُوَ جَوَادٌ، فَقَدْ قِيلَ...**»، (**فَيَقُولُ: هَاهُنَا إِذًا**): (إذًا): جواب شرط وجزاء، والتقدير: إذًا أَثْنَيْتَ علىٰ نفسك بما أثنيتَ إذًا، فاثبت هاهنا كي نُريك أعمالك بإقامة الشاهد عليها. وقيل: قف ها هنا حتىٰ يَشهد عليك جوارحك؛ إذ قد صِرْتَ منكِرًا. وقيل: يجوز أن يكون المعنىٰ: ها هنا أيضًا، أي: إنَّك قد بَهَتَّ المخلوقين، ثُمَّ تعدىٰ ذلك بك إلىٰ أن بَهَتَّ ربَّك وتُجَاحده وأنت تراه، وذلك لا ينفعُ، وهذا

---

(١) طه: ١٢٦.

تأويل قوله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ ٱللَّهُ جَمِيعًا فَيَحْلِفُونَ لَهُۥ كَمَا يَحْلِفُونَ لَكُمْ﴾[1]، أي: إنَّ فيهم من الجرأة والقحة[2] بين يديه والجهل به: أنه لا يَعلمُ البواطنَ حتىٰ يَحلفون أنهم مؤمنون وهم علىٰ كفرهم. ويجوز أن يكون المعنىٰ: إيمانك ها هنا إذًا لا ينفعك، فيكون (لا ينفعك) محذوفًا من قوله: «إذًا»، ثُمَّ يَختم الله علىٰ لسانه، وتنطق جوارحه بشهادة قد عَلِمَها الله عَزَّوَجَلَّ قبل نطق الجوارح بها، وإنما يُوَضِّح اللهُ بذلك للأنبياء -والمرسلين والصالحين من عباده مِن شَاهِدي الموقف يوم القيامة- عَدْلَه وَجَوْرَ عبده. (**قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: الآنَ نَبْعَثُ شَاهِدَنَا عَلَيْكَ**)، (**وَيَتَفَكَّرُ فِي نَفْسِهِ: مَنْ ذَا الَّذِي يَشْهَدُ عَلَيَّ؟**)، أي: يتفكر في نفسه قائلًا: مَن ذا الذي يشهدُ عليَّ؟ (**فَيُخْتَمُ عَلَىٰ فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخِذِهِ وَلَحْمِهِ وَعِظَامِهِ: انْطِقِي؛ فَتَنْطِقُ فَخِذُهُ وَلَحْمُهُ وَعِظَامُهُ بِعَمَلِهِ**)، (**وَذَلِكَ لِيُعْذِرَ مِنْ نَفْسِهِ**)، أي: يُزيل عُذْرَه من قِبَل نفسه بكثرة ذنوبه وشهادة أعضائه عليه. (**وَذَلِكَ المُنَافِقُ**)، وهو الذي يُظهر الإيمانَ ويُسِرُّ الكفر، يُقَرِّره اللهُ بنعمه، فلا يُمكنه جَحْدُها، ثُمَّ يسأله عن الإيمان به، فيَدَّعي علىٰ الله ما لم يَكن، فلذلك يقول عَزَّوَجَلَّ: «**ها هنا إذًا**». (**وَذَلِكَ الَّذِي يَسْخَطُ اللهُ عَلَيْهِ**)، يعني: أنه لم يَكْفِ المنافق أنه أسرَّ الكفرَ في الدنيا حتىٰ أضاف إليه البُهْتَ والجحد في الموقف، ولذلك قال: «وذلك الذي يُسخط اللهُ عليه».

(١) المجادلة: ١٨.
(٢) الوَقَاحَةُ بِالْفَتْحِ: قِلَّةُ الْحَيَاءِ. وَقَد وقُحَ بِالضمِّ وَقَاحَةً وَقِحَةً بِكَسْرِ الْقافِ فهو وَقِحٌ. وَامْرَأَةٌ وَقَاحُ الْوجْهِ: وِزَانُ كَلَامٍ. وَفَرَسٌ وَقَاحٌ أَيْضًا، أَيْ: صُلْبٌ قَوِيٌّ. وَتَوْقِيحُ الدَّابَّةِ: تَصْلِيبُ حَافِرِهِ؛ إذَا حَفِيَ بِالشَّحْمِ الْمُذَابِ حَتَّىٰ يَقْوىٰ وَيَصْلُبَ. (المصباح المنير ٢/ ٦٦٧).

(أعلام الحديث ٢/ ١٣٧٢، تفسير غريب الصحيحين للحميدي ص: ٣٠٩، الإفصاح عن معاني الصحاح ٨/ ٩٦، مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٢٤٤، النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٧٦، ٣/ ٤٧٣، لسان العرب ١١/ ٥٣٣، المنهاج شرح صحيح مسلم ١٨/ ١٠٣، تحفة الأبرار ٣/ ٤٠١، الكاشف عن حقائق السنن ١١/ ٣٥٠٨، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٧٦، مرقاة المفاتيح ٨/ ٣٥٢٩).

❁❁

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: أخرجه مسلم في الصحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه: أخرجه مسلم في الصحيح (٢٩٦٨) بنحوه بدون ذِكر: السَّمْع والبَصَر والمال والولد، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفي أوله زيادة، وفي آخره زيادة، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٢٩٦٨).

ولفظ مسلم: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ فِي الظَّهِيرَةِ، لَيْسَتْ فِي سَحَابَةٍ؟**». قَالُوا: لَا، قَالَ: «**فَهَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ، لَيْسَ فِي سَحَابَةٍ؟**». قَالُوا: لَا، قَالَ: «**فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ رَبِّكُمْ، إِلَّا كَمَا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ أَحَدِهِمَا، قَالَ: فَيَلْقَىٰ العَبْدَ، فَيَقُولُ: أَيْ فُلْ، أَلَمْ أُكْرِمْكَ وَأُسَوِّدْكَ وَأُزَوِّجْكَ، وَأُسَخِّرْ لَكَ الخَيْلَ وَالإِبِلَ، وَأَذَرْكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ؟**

فَيَقُولُ: بَلَىٰ. قَالَ: فَيَقُولُ: أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ؟ فَيَقُولُ: لَا. فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي! ثُمَّ يَلْقَىٰ الثَّانِيَ فَيَقُولُ: أَيْ فُلْ، أَلَمْ أُكْرِمْكَ وَأُسَوِّدْكَ وَأُزَوِّجْكَ، وَأُسَخِّرْ لَكَ الخَيْلَ وَالإِبِلَ، وَأَذَرْكَ تَرْأَسُ وَتَرْبَعُ، فَيَقُولُ: بَلَىٰ، أَيْ رَبِّ. فَيَقُولُ: أَفَظَنَنْتَ أَنَّكَ مُلَاقِيَّ؟ فَيَقُولُ: لَا. فَيَقُولُ: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي. ثُمَّ يَلْقَىٰ الثَّالِثَ، فَيَقُولُ لَهُ مِثْلَ ذَلِكَ، فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، آمَنْتُ بِكَ وَبِكِتَابِكَ وَبِرُسُلِكَ وَصَلَّيْتُ وَصُمْتُ وَتَصَدَّقْتُ، وَيُثْنِي بِخَيْرٍ مَا اسْتَطَاعَ، فَيَقُولُ: هَاهُنَا إِذًا، قَالَ: ثُمَّ يُقَالُ لَهُ: الآنَ نَبْعَثُ شَاهِدَنَا عَلَيْكَ، وَيَتَفَكَّرُ فِي نَفْسِهِ: مَنْ ذَا الَّذِي يَشْهَدُ عَلَيَّ؟ فَيُخْتَمُ عَلَىٰ فِيهِ، وَيُقَالُ لِفَخِذِهِ وَلَحْمِهِ وَعِظَامِهِ: انْطِقِي! فَتَنْطِقُ فَخِذُهُ وَلَحْمُهُ وَعِظَامُهُ بِعَمَلِهِ، وَذَلِكَ لِيُعْذِرَ مِنْ نَفْسِهِ، وَذَلِكَ الْمُنَافِقُ، وَذَلِكَ الَّذِي يَسْخَطُ اللهُ عَلَيْهِ».

المسألة الثالثة: في فوائده:

❁ فيه إثباتُ رؤية المؤمنين لربِّهم - جل وعلا- يوم القيامة.

❁ فيه إثباتُ صفةِ الكلام لله جل وعلا، كما يليقُ بجلاله.

❁ فيه أنَّ عدلَ الله ﷻ وإعذارَه إلىٰ عباده بَلَغَ إلىٰ أن يقول ﷻ للواحد مِن خلقِه: «**يا فُلْ**»! (يعني: يا فلان باسمه): «**ألم أُكْرِمك وأُسَوِّدك وأُزَوِّجك وأُسَخِّر لك الخيلَ والإبلَ؟**»؛ فيعترف بذلك كله اعترافًا لا يمكنه غيره؛ لأن أحوال هذه الأشياء كلها شاهدة عليه.

❁ فيه نفيُ النسيان عن الله جل وعلا: ﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾[1]، وأن

(١) مريم: ٦٤.

النسيان المذكور في الحديث معناه: الترك. (الإفصاح عن معاني الصحاح ٨/ ٩٦).

محلّ الاستشهاد:

تفسير معنىٰ النسيان في الآية والحديث بالترك.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال *أحمد* في (الرد علىٰ الجهمية والزنادقة، ص٨٩): «أما قوله: ﴿ٱلۡيَوۡمَ نَنسَىٰكُمۡ كَمَا نَسِيتُمۡ لِقَآءَ يَوۡمِكُمۡ هَٰذَا﴾[١] يقول: نترككم في النَّار، ﴿كَمَا نَسِيتُمۡ﴾: كما تركتم العمل للقاء يومكم هذا». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي جعفر؛ محمد بن جرير الطبري[٢] (ت ٣١٠):

(١) الجاثية: ٣٤.

(٢) محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب، أبو جعفر الطبري، الإمام صاحب التصانيف. من أهل آمل طبرستان. قال أبو بكر الخطيب: كان ابن جرير أحد الأئمة، جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، فكان حافظًا لكتاب الله، بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها، ناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، بصيرًا بأيام الناس وأخبارهم، له الكتاب المشهور في «تاريخ الأمم»، وكتاب «التفسير» الذي لم يصنف مثله، وكتاب «تهذيب الآثار» لم أر مثله في معناه، لكن لم يتمه. وله في الأصول والفروع كتب كثيرة واختيار من أقاويل الفقهاء، وتفرد بمسائل حفظت عنه.
وقال حسينك بن علي النيسابوري: «أول ما سألني ابن خزيمة قال: كتبت عن محمد بن جرير؟ قلت: لا. قال: ولم؟ قلت: لأنه كان لا يظهر، وكانت الحنابلة تمنع من

قال ابنُ جرير في (التفسير ١/ ٩): «ومعنىٰ نسيانهم أنفسهم في هذا الموضع نظير النسيان الذي قال جل ثناؤه: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾[1]، بمعنىٰ: تركوا طاعة الله فتركهم الله من ثوابه». انتهىٰ.

وقال في (التفسير ٢/ ٤٧٦): «والوجه الآخر منهما: أن يكون بمعنىٰ: الترك، من قول الله جل ثناؤه: ﴿نَسُوا۟ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾، يعني به: تركوا الله فتركهم». انتهىٰ.

تعليق العلامة أبي الحسين؛ أحمد بن فارس القزويني[2] (ت ٣٩٥):

الدخول عليه. فقال: بئس ما فعلت، ليتك لم تكتب عن كل من كتبت عنهم، وسمعت منه».

وقال أبو بكر بن بالويه: «سمعت إمام الأئمة ابن خزيمة يقول: «ما أعلم علىٰ أديم الأرض أعلم من محمد بن جرير، ولقد ظلمته الحنابلة». (ت: ٣١٠). (تاريخ الإسلام للذهبي ٧/ ١٦٠، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ١/ ٢٩).

(١) التوبة: ٦٧.

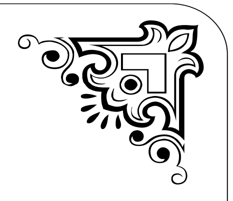
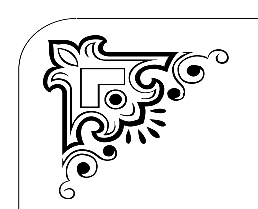
(٢) أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب، أبو الحسين الرازي، وقيل: القزويني، المعروف بالرازي اللغوي، نزيل همذان وصاحب «المجمل في اللغة»، كان فقيهًا، مناظرًا، وطريقته في النحو طريقة الكوفيين، وله مصنفات بديعة ورسائل مفيدة وأشعار جيدة وتلامذة فيهم كثرة، وكان يحث الفقهاء دائمًا علىٰ معرفة اللغة، ويلقي عليهم ويخجلهم ليتعلموا اللغة، ويقول: «من قصر علمه عن اللغة وغُولط غَلَط».

وقال سعد بن علي الزنجاني: «كان أبو الحسين بن فارس من أئمة اللغة، محتجًا به في جميع الجهات غير منازع»، وقال: «وكان من رؤساء أهل السنة المجردين علىٰ مذهب أهل الحديث». (ت: ٣٩٥). (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٧٤٦، السير له ١٧/ ١٠٣).



قال *ابن فارس* في (مجمل اللغة ١/ ٨٦٦): «والنسيان: «الترك»؛ قال الله جل وعز: ﴿نَسُواْ ٱللَّهَ فَنَسِيَهُمْۚ﴾، والنِّسا: عرق، والجمع: أنساء، والاثنان: النسيان». انتهىٰ.

۞۞

بابٌ في
إثبات رؤية الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة
خلافًا لمن ضلّ في هذا من أهل البدع

﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ۝٢٢ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ۝٢٣﴾ (١)

❁ قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:

«حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، قَالَ: حَدَّثَنَا عبدُ العَزِيزِ بن مُحَمَّدٍ، عَنِ العَلَاءِ بن عبد الرَّحمَنِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يَجمَعُ اللهُ النَّاسَ يومَ القِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ العَالَمِينَ، فَيَقُولُ: أَلَا يَتْبَعُ كُلُّ إِنْسَانٍ ما كَانُوا يَعْبُدُونَ؛ فَيُمَثَّلُ لِصَاحِبِ الصَّلِيبِ صَلِيبُهُ، وَلِصَاحِبِ التَّصَاوِيرِ تَصَاوِيرُهُ، وَلِصَاحِبِ النَّار نَارُهُ، فَيَتْبَعُونَ ما كَانُوا يَعْبُدُونَ، وَيَبْقَىٰ المُسْلِمُونَ فَيَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ العَالَمِينَ، فَيَقُولُ: أَلَا تَتَّبِعُونَ النَّاسَ؟ فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، اللهُ رَبُّنَا، وَهَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ نَرَىٰ رَبَّنَا وَهُوَ يَأْمُرُهُمْ وَيُثَبِّتُهُمْ، ثُمَّ يَتَوَارَىٰ ثُمَّ يَطَّلِعُ، فَيَقُولُ: أَلَا تَتَّبِعُونَ النَّاسَ؟ فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، اللهُ رَبُّنَا، وَهَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ نَرَىٰ رَبَّنَا، وَهُوَ يَأْمُرُهُمْ وَيُثَبِّتُهُمْ. قَالُوا:** وَهَلْ نَرَاهُ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**وَهَلْ**

(١) القيامة: ٢٣.

تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟». قَالُوا: لا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ لا تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ تِلْكَ السَّاعَةَ، ثُمَّ يَتَوَارَىٰ ثُمَّ يَطَّلِعُ فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّبِعُونِي، فَيَقُومُ المُسْلِمُونَ وَيُوضَعُ الصِّرَاطُ، فَيَمُرُّونَ عَلَيْهِ مِثْلَ جِيَادِ الخَيْلِ وَالرِّكَابِ، وَقَوْلُهُمْ عَلَيْهِ: سَلِّمْ، سَلِّمْ. وَيَبْقَىٰ أَهْلُ النَّار فَيُطْرَحُ مِنْهُمْ فِيهَا فَوْجٌ، ثُمَّ يُقَالُ: هَلْ امْتَلأْتِ؟ فَتَقُولُ: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾[1]، ثُمَّ يُطْرَحُ فِيهَا فَوْجٌ، فَيُقَالُ: هَلْ امْتَلأْتِ؟ فَتَقُولُ: ﴿هَلۡ مِن مَّزِيدٖ﴾، حَتَّىٰ إِذَا أُوعِبُوا فِيهَا وَضَعَ الرَّحمَنُ قَدَمَهُ فِيهَا، وَأَزْوَىٰ بَعْضَهَا إِلَىٰ بَعْضٍ، ثُمَّ قَالَ: قَطْ، قَالَتْ: قَطْ، قَطْ! فَإِذَا أَدْخَلَ اللهُ أَهْلَ الجَنَّة الجَنَّةَ وَأَهْلَ النَّار النَّارَ، قَالَ: أُتِيَ بِالمَوْتِ مُلَبَّبًا، فَيُوقَفُ عَلَىٰ السُّورِ الَّذِي بَيْنَ أَهْلِ الجَنَّة وَأَهْلِ النَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّةِ، فَيَطَّلِعُونَ خَائِفِينَ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ النَّارِ، فَيَطَّلِعُونَ مُسْتَبْشِرِينَ يَرْجُونَ الشَّفَاعَةَ، فَيُقَالُ لِأَهْلِ الجَنَّة وَأَهْلِ النَّارِ: هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا؟ فَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ: قَدْ عَرَفْنَاهُ، هُوَ المَوْتُ الَّذِي وُكِّلَ بِنَا، فَيُضْجَعُ فَيُذْبَحُ ذَبْحًا عَلَىٰ السُّورِ الَّذِي بَيْنَ الجَنَّة وَالنَّارِ، ثُمَّ يُقَالُ: يَا أَهْلَ الجَنَّة، خُلُودٌ لا مَوْتَ، وَيَا أَهْلَ النَّار، خُلُودٌ لا مَوْتَ». (٢٥٥٧) (٩).

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللهُ:

«وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ هَذَا: ما يُذْكَرُ فِيهِ أَمْرُ الرُّؤْيَةِ؛ أَنَّ النَّاسَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ، وَذِكْرُ القَدَمِ، وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الأَشْيَاءَ، وَالمَذْهَبُ فِي هَذَا عِنْدَ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ الأَئِمَّةِ مِثْلِ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، وَمَالِكِ بن أَنَسٍ، وَابْنِ المُبَارَكِ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَوَكِيعٍ وَغَيْرِهِمْ: أَنَّهُمْ رَوَوْا هَذِهِ الأَشْيَاءَ ثُمَّ قَالُوا: تُرْوَىٰ هَذِهِ

(١) ق: ٣٠.

الأَحَادِيثُ وَنُؤْمِنُ بِهَا، وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ؟ وَهَذَا الَّذِي اخْتَارَهُ أَهْلُ الحَدِيثِ أَنْ يَرْوُوا هَذِهِ الأَشْيَاءُ كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا تُفَسَّرُ وَلَا تُتَوَهَّمُ وَلَا يُقَالُ: كَيْفَ، وَهَذَا أَمْرُ أَهْلِ العِلْمِ الَّذِي اخْتَارُوهُ وَذَهَبُوا إِلَيْهِ. وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ فِي الحَدِيثِ: «فَيُعَرِّفُهُمْ نَفْسَهُ»؛ يَعْنِي: يَتَجَلَّىٰ لَهُمْ».

❀❀

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ خمسةٌ:

(قُتَيْبة)؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(عبد العزيز بن محمد) بن عبيد الدراوردي، أبو محمد الجهني مولاهم المدني. روىٰ عن: يحيىٰ بن سعيد الأنصاري، وعمرو بن أبي عمرو، وروىٰ عنه: أحمد، ويحيىٰ، وإسحاق.

قلت [ع]: ثقةٌ عنده أوهام، وحديثه علىٰ أربعة أقسام:

القسم الأَوَّل: ما حدَّث به من كتابه: فالأصل فيه الصحة.

قال *أحمد*: «كان معروفًا بالطلب، وإذا حدَّثَ من كتابه فهو صحيح».

القسم الثَّاني: ما حدَّثَ به من حِفظه – وهو ليس من رواية عُبيد الله بن عمر «العُمَري»- فالأصل فيه الصحة، وهو دون الأول، لأنه عنده أوهام إذا حدَّث من حِفظه.

قال مصعب *الزبيري*: «كان مالك يوثق الدراوردي».

قلت[ع]: ووثَّقَه ابن معين وزاد: «حجة» وفي موضع: «ليس به بأس»، والعِجلي، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث يغلط»، وقال النسائي في موضع: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة: «سيِّئ الحفظ، ربما حدَّث من حفظه الشيء فيُخطئ». وقال النسائي في موضع: «ليس بالقوي».

القسم الثالث: ما حدث به وهو من رواية «عُبيد الله بن عمر العمري»: فمنكرة. *قال أحمد*: وربما قلب حديث «عبد الله بن عمر» يرويها عن «عبيد الله بن عمر». *وقال النَّسائي*: حديثه عن «عبيد الله بن عمر» منكر.

القسم الرابع: ما حدَّث به مِن كُتُب الناس؛ فَيَهِمُ فيه ويُخطئ. قال أحمد: «إذا حدَّث من كتب الناس وهم، وكان يقرأ من كتبهم فيخطئ». وقال الساجي: «كان من أهل الصدق والأمانة إلا أنه كثير الوهم، كان يُحَدِّث مِن كتب غيره فيُخطئ». روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨٦، وقيل: ١٨٢، وقيل ١٨٧، وقيل: ١٩٨ كما حكاه البخاري). (تخ ٦/ ٢٥، جح ٥/ ٣٩٥، ثح ٧/ ١١٦، ته ٦/ ٣٥٣، تق ٣٥٨).

(**العلاء بن عبد الرحمن**) بن يعقوب الحُرَقي، أبو شِبْل المَدِينِيُّ، مَولَىٰ حُرَقَة، وحُرَقَة من جُهَينَة. روىٰ عن: عَبد اللهِ بن عُمَر، وأنَسًا، رَضِيَ اللهُ عَنهُم، وأباه. روىٰ عنه: مالك، وشُعبة، وعُبَيد اللهِ بن عُمَر، وابن عَجلان. روىٰ له البخاريُّ في «جزء القراءة»، ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٣٢ كما نقله البخاري عن ابن المديني، وقيل: ١٣٩ كما قال ابن الأثير).

قلت[ع]: ثقةٌ صحيح الحديث، وله ما يُستنكر. قال أحمد: «ثقة لم أسمع أحدًا ذكره بسوء». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال أبو زرعة:

«ليس هو بالقوي ما يكون». وقال عثمان الدارمي: «سألت ابن معين عن العلاء وابنه كيف حديثهما؟ قال: ليس به بأس. قلت: هو أحب إليك أو سعيد المقبري؟ قال: سعيد أوثق، والعلاء ضعيف».

وقال ابن عدي: «وللعلاء نسخ يرويها عنه الثقات، وما أرىٰ به بأسًا». وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وقال ابن معين: «ليس حديثه بحجة، وهو وسهيل قريب من السواء». وقال في موضع: «ليس بذاك، لم يزل الناس يتوقون حديثه». وقال أبو حاتم الرازي: «صالح روىٰ عنه الثقات، ولكنه أُنكر من حديثه أشياء، وهو عندي أشبه من العلاء بن المسيب». وقال أبو داود: «سهيل أعلىٰ عندنا من العلاء، أنكروا علىٰ العلاء صيام شعبان». وقال الخليلي: «مدني مختلف فيه؛ لأنه ينفرد بأحاديث لا يتابع عليها، لحديثه: «**إذا كان النصف من شعبان؛ فلا تصوموا**»، وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ». وقال الترمذي: «هو ثقة عند أهل الحديث». (تخ ٦/ ٥٠٨، جح ٦/ ٣٥٧، ثح ٥/ ٢٧٤، كه ٢/ ١٠٥، ته ٨/ ١٨٦، تق ٤٣٥).

(**أبوه**)؛ عبد الرحمن بن يعقوب، مَولَىٰ جُهَينَة، مَدِينِيٌّ. روىٰ عن: أبي هريرة، وابن عمر، وروىٰ عنه: ابنه العلاء ومحمد بن إبراهيم التيمي. قال ابنُ يَعِيش: حُرَقَة مِن هَمدان. روىٰ له البخاريُّ في «جزء القراءة»، ومسلمٌ والأربعةُ.

قلت[ع]: ثقةٌ؛ قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: هو أوثق أو المسيب بن رافع؟ فقال: ما أقربهما!». وقال النسائي: «ليس به بأس». وذكره ابن المديني

مع الأعرج وغيره من أصحاب أبي هريرة. ووثَّقَه العِجلي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». (تخ ٥/ ٣٦٦، جح ٥/ ٣٠١، كه ١/ ٦٤٩، ته ٦/ ٣٠١، تق ٣٥٣).

(**أبو هريرة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه.

❁❁

شرح غريب لفظ الترمذي:

(**فَيُمَثَّلُ**)؛ يَحتمِلُ أن يَكُونَ التَّمثِيلُ تَلبِيسًا عليهِم، ويَحتَمِلُ أن يَكونَ التَّمثِيلُ لِمَن لا يَستَحِقُّ التَّعذِيبَ، وأَمَّا مَن سِوَاهُم فيُحضَرُونَ حَقِيقةً؛ لقولِهِ تعالىٰ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾(١). (**يَتَوَارَىٰ**)، أَي: يَسْتَتِر. (**لا تُضَارون**) يُروىٰ بالتخفيف، أي: لا يُصيبكم ضَيْر، ويضارُّون مُشددة من الضِّرار، أي: لا يُضار بعضكم بعضًا بأن تتنازعوا؛ فتختلفوا فيه، فيقع بينكم الضرار، مثله: «**تضامُون في رؤيته**»، و(تضامُّون)، الأول خفيفة من الضيم، والآخر مشددة من التَّضَام والتداخل. (**أُوعِبُوا**) مِنَ الإِيعَابِ، وَهُوَ الِاسْتِقْصَاءُ فِي كُلِّ شَيْءٍ. (**أُزْوِيَ بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ**) بِصِيغَةِ المَجْهُولِ، وَفِي رِوَايَةٍ: (يُزْوَىٰ)، أَيْ: يُضَمُّ بَعْضُهَا إلىٰ بَعضٍ؛ فتَجتَمِعُ وتَلتَقِي علىٰ مَن فِيهَا. (**مُلَبِّبًا**)؛ لَبَّبَهُ تَلبِيبًا: جَمَعَ ثِيابَهُ عندَ نَحْرِهِ في الخُصومةِ، ثُمَّ جَرَّهُ.

(القاموس المحيط ١/ ١٣٣، تحفة الأحوذي ٧/ ٢٣١، غريب الحديث للخطابي ٣/ ٢٥٩، النهاية في غريب الحديث ٣/ ٨٢).

❁❁

(١) الأنبياء: ٩٨.

شرح الحديث:

(عن عطاءِ بنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ) رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (أَخْبَرَهُ أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟)؛ (فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟**»)، (**تُضارون**) بتشديد الراء وبتخفيفها والتاء مضمومة فيهما، ومعنىٰ المشدد: هل تُضارون غيرَكم في حالة الرؤية بزحمة أو مخالفة في الرؤية أو غيرها؛ لخفائِه، كما تفعلون أول ليلة من الشهر؟

ومعنىٰ المُخَفَّف: هل يَلحقكم في رؤيته ضَيْرٌ، وهو الضرر؟ [وفي رواية للبخاري: «**هَلْ تُمَارُونَ فِي القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟**»]، وعند البخاري[١] من حديث جرير بن عبد الله مرفوعًا: (**تُضامون**)[٢] بتشديد الميم وتخفيفها؛ فمن شَدَّدَها فتح التاء، ومَن خَفَّفَها ضَمَّ التاء، ومعنىٰ المشدد: هل تتضامون وتتلطفون في التوصل إلىٰ رؤيته؟ ومعنىٰ المخفف: هل يَلحقكم ضَيْمٌ؟ وهو المشقة والتعب.

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٥٥٤)، ومسلم في الصحيح (٦٣٣)، من حديث جرير بن عبد الله رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بلفظ: «لَا تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ».
وفي رواية للبخاري (٥٧٣)، من حديث جرير: «لاَ تُضَامُّونَ -أَو لَا تُضَاهُونَ- فِي رُؤْيَتِه»؛ قال النووي: «علىٰ الشك، ومعناه: لا يشتبه عليكم وترتابون فيه؛ فيعارض بعضكم بعضًا في رؤيته، والله أعلم». انتهىٰ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ١٨).

(٢) قال فيه بعضُ أهل اللغة: (تَضارّون) أو (تضامّون)؛ بفتح التاء وتشديد الراء والميم، وغير هذا القائل يقولهما بضمِّ التاء؛ سواء شَدَّدَ أو خَفَّفَ، وكلُّ هذا صحيحٌ ظاهرُ المعنىٰ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ١٨).

وقال الحُمَيديّ: «ورُوِيَ (**لَا تضَامُّون فِي رُؤْيَته**) أي: لا يَنضَم بَعضكُم إلىٰ بعض فِي وقت النّظر لإشكاله وخفائه كما تَفْعَلُونَ بالهلال، ويُروىٰ: (**لا تضَامُون**) بِالتَّخْفِيفِ، أي: لا ينالكم ضيم فِي رُؤْيَته بَعضكُم دون بعض، بل تستوون فِي الرُّؤْية.

وقَالَ ابن الأَنْبَارِي: لا يَقع لكم فِي الرُّؤْيَة ضيم وَهُوَ الذل وَالصغَار، وقيل: ومعنىٰ قَوْله: (**لَا تضَامون**) أَي: لَا يصدكم شَيْء دون رُؤْيَته. وَهَذِه الْأَقْوَال مُتَقَارِبَة».

(قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**»)، قال الخَطَّابيّ: «معناه: تزاحمون عند رؤيته حتىٰ يلحقكم بتدانيكم الضّرر، ووزنه تتفاعلون، حذفت إحدىٰ التاءين منه».

وقال الحُمَيْدِيّ: «ورُوِيَ: (**تضَارونَ**) بِالتَّخْفِيفِ من الضير، أَي: لَا يُخَالف بَعْضكُم بَعْضًا وَلَا تتنازعون، يُقَال: ضاررته مضارة إِذا خالفته، وَيُقَال: ضاره يضيره، وَأهل الْعَالِيَة يَقُولُونَ: يضوره، وَقيل: (**لَا تضَارّونَ**) بِالتَّشْدِيدِ، أَي: لَا تضايقون، والمضارة: المضايقة، وَالضَّرَر: الضّيق، وأضرّني: لزق بِي فضيق عَليّ. وَأما قَوْله: (**لَا تضَارونَ**) يجوز أَن يكون علىٰ معنىٰ لَا تضاررون بَعْضكُم، أَي: لَا تخالفونهم وَلَا تجادلونهم لصِحَّة النّظر، فتسكن الرَّاء الأولىٰ وتدغم فِي التي بعدها ويحذف المفعُول لبَيَان مَعْنَاهُ، ويجوز فِي معنىٰ (**لَا تضارّون**) أَي: لا تنازعون، وقيل: أراد لا تجادلون فتكونوا أحزابًا يضار بَعضكُم بَعضًا من ذلِك سميت الضرة لمضارتها الْأُخْرَىٰ». [وفي رواية للبخاري: قَالَ: «**فَهَلْ تُمَارُونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا**

سَحَابٌ؟»]، (قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ») [وفي رواية للبخاري: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ»].

وفي هذا الحديث الدليل الواضح على رؤية المؤمنين ربهم عز وجل في الآخرة، وأنهم لا يشكون في رؤيتهم، كما لا يشك أهل الدنيا في رؤية الشمس، وهذا فإنما ضربه النبي ﷺ مثلًا للرؤية؛ إذ الله عز وجل لأَجَلّ من أن يُشبّه بالشمس أو القمر، إنما ضرب ذلك مثلًا لإيضاح الرؤية بالرؤية لا المرئي بالمرئي.

وهذه الرؤيةُ التي في هذا المقام يوم القيامة غير الرؤية التي في الجَنَّة لكرامةِ أولياء الله تعالىٰ، وإنَّما هذه للامتحان.

(«كَذَلِكَ يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ؛ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ»). وهذا فيه دليل علىٰ أن المشركين الذين كانوا يعبدون في الدنيا من دون الله آلهة يتبعون آلهتهم التي كانوا يعبدون يوم القيامة، فيردونهم النار، كما قال تعالىٰ في حق فرعون: ﴿يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ﴾(١). [وفي رواية للبخاري: «فَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ، وَيَتْبَعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ]، (الطواغيت): جمع طاغوت(٢)؛قال الليث وأبو عبيدة والكسائي وجماهير

(١) هود: ٩٨.

(٢) الطاغوت يكون واحدًا وجمعًا ويُؤنث ويُذَكَّر؛ قال الله تعالىٰ: ﴿ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُوٓاْ إِلَى ٱلطَّـٰغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوٓاْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِۦ﴾، فهذا في الواحد، وقال تعالىٰ في الجمع: ﴿وَٱلَّذِينَ =

أهل اللغة: الطاغوت: كلُّ ما عُبِدَ من دون الله تعالىٰ.

قلت[ع]: لا بد مِن زيادة قَيْدٍ: «وهو راضٍ»؛ لأنَّ عيسىٰ عليه السلام قد عُبِدَ من دون الله تعالىٰ ولم يَرْضَ بذلك، بل هو بريء منهم؛ قاتلهم الله!.

قال ابنُ القيم: الطاغوت: كلُّ ما تجاوز به العبدُ حَدَّه من معبود أو متبوع أو مُطاع؛ فطاغوت كلِّ قوم مَن يتحاكمون إليه غير الله ورسوله، أو يَعبدونه من دون الله، أو يتبعونه علىٰ غير بصيرة من الله، أو يطيعونه فيما لا يعلمون أنه طاعة لله؛ فهذه طواغيت العالم إذا تأَمَّلتها وتأملت أحوال الناس معها رأيت أكثرهم عَدَلُوا من عبادة الله إلىٰ عبادة الطاغوت، وعن التحاكم إلىٰ الله وإلىٰ الرسولِ إلىٰ التحاكم إلىٰ الطاغوت، وعن طاعتِه ومتابعةِ رسولِه إلىٰ طاعة

=

كَفَرُوٓاْ أَوۡلِيَآؤُهُمُ ٱلطَّٰغُوتُ يُخۡرِجُونَهُم﴾، وقال في المؤنث: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱجۡتَنَبُواْ ٱلطَّٰغُوتَ أَن يَعۡبُدُوهَا﴾، ومثله من الأسماء «الفلك»؛ يكون واحدًا وجمعًا ومذكرًا أو مؤنثًا؛ قال النحويون: وزنه «فعلوت»، والتاء زائدة، وهو مشتق من طَغىٰ، وتقديره: طغووت، ثم قلبت الواو ألفًا، والله أعلم. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ١٨).

وقال ابن أبي حاتم: حدثنا أبو سعيد الأشج، ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحاق، عن حسان بن فايد، عن عمر بن الخطاب: «الطاغوت: الشيطان، وروي عن ابن عباس -وأبي العالية، ومجاهد، والحسن، وسعيد بن جبير، والضحاك، وعكرمة، وعطاء، والسدي- نحو ذلك». (التفسير ٢/ ٤٩٥).

قلت[ع]: في إسناده «حسان بن فائد»: قال البخاري: «سَمِعَ عُمَر. روىٰ عنهُ أَبُو إسحَاق، يُعد فِي الكوفِيين». (التاريخ الكبير ٣/ ٣٠). قال أبو حاتم الرازي: «هو شيخ». (الجرح والتعديل ٣/ ٢٣٣)، وذكره ابن حبان في «الثقات» (٤/ ١٦٣).

قال جميع أهل اللغة: «الطاغوت: كل ما عبد من دون الله، يكون واحدًا وجمعًا، ومؤنثًا ومذكرًا، وهو في الأصل مصدر نحو الرغبوت والرهبوت». قال ابن عباس والمفسرون: «الطاغوت: الشيطان». «وقيل: الأصنام». (التفسير الوسيط ١/ ٣٦٩).

الطاغوت ومتابعته، وهؤلاء لم يَسلكوا طريق الناجين الفائزين من هذه الأمة -وهم الصحابة ومَن تَبِعَهم- ولا قصدوا قصدَهم، بل خالفوهم في الطريق والقصد معًا. **قلت[ع]**: وقد قيل بأنَّ الطاغوت هو: الشيطان. وقيل: الأصنام. وتعريفُ ابنِ القَيِّم تعريفٌ جامعٌ.

(«**وَتَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا**»)، [وفي رواية للبخاري: «**شَافِعُوهَا - أَوْ- مُنَافِقُوهَا**؛ شَكَّ إِبْرَاهِيمُ]؛ قال العلماء: إنَّما بقوا في زمرة المؤمنين؛ لأنهم كانوا في الدنيا مُتَسَتِّرين بهم؛ فيتسترون بهم -أيضًا- في الآخرة، وسلكوا مسلكهم، ودخلوا في جملتهم، وتَبِعُوهم، ومَشوا في نورهم، حتىٰ ضُرِب بينهم بِسُورٍ له بابٌ، باطنُه فيه الرحمةُ وظاهرُه مِن قِبَلِه العذاب، وذهب عنهم نورُ المؤمنين. قال بعض العلماء: هؤلاء هم المطرودون عن الحوضِ؛ الذين يقال لهم: «**سُحْقًا، سُحْقًا**».

قال ابن رجب: «ويبقىٰ من كان يعبد الله وحده ظاهرًا، مؤمنًا كان أو منافقًا، فهؤلاء ينظرون من كانوا يعبدونه في الدنيا، وهو الله وحده لا شريك له».

(**فَيَأْتِيهِمُ اللهُ- تبارك وتعالىٰ- فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ -تَعَالَىٰ- فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا**)؛ وذلك أنه يريهم ما لا أمارة للحدث فيه، ولا هو جزء ولا جملة؛ بل هو جَلَّجَلَالُهُ يخالف كل الأجسام، والمثل لغيره والشبيه لسواه، فكأن كل دلائل الأجسام وأمارات التأليف والتفريق المرشدة إليه ودالة عليه،

فصار معروفًا من حيث إن النقص في سواه ﷻ، فعرفه عباده الذين آمنوا به في الدنيا بأول وهلة، حتىٰ كأنهم لم يعرفوا غيره قط، ولا كأنهم فارقوه ﷻ لأنهم رأوا من ليس كمثله شيء، وهو السميع البصير، ومذهب كل من كان يعبد غير الله عز وجل من الأجسام والأشكال والشمس والقمر؛ فيفترق عابدهم ومعبودهم كأنهم لم يكن بينهم معرفة قط.

قال ابن رجب: يأتيهم أول مرة فلا يعرفونه، ثم يأتيهم في المرة الثانية فيعرفونه. وقد دل القرآن علىٰ ما دل عليه هذا الحديث في مواضع، كقوله: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأۡتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِي ظُلَلٖ مِّنَ ٱلۡغَمَامِ وَٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ﴾(١). وقال: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ أَوۡ يَأۡتِيَ بَعۡضُ ءَايَٰتِ رَبِّكَۗ﴾(٢)، وقال: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا﴾(٣). ولم يتأول الصحابة ولا التابعون شيئًا من ذلك، ولا أخرجوه عن مدلوله، بل روي عنهم ما يدل علىٰ تقريره والإيمان به وإمراره.

(**فَيَتَّبِعُونَهُ**)، [وفي رواية للبخاري: «**فَيَدْعُوهُم**»]، المعنىٰ أنه ما كان دعاؤهم إياه في الدنيا دعاهم هو يوم القيامة. (**وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ**)(٤)، أي: يمد الصراط عليها، [وفي رواية للبخاري: «**وَيُضْرَبُ جِسْرُ جَهَنَّمَ**»]، وهذا يدل علىٰ أن الله تعالىٰ يدعوهم من وراء الحشر، والحشر آخر

---

(١) البقرة: ٢١٠.
(٢) الأنعام: ١٥٨.
(٣) الفجر: ٢٢.
(٤) «ظَهْرَيْ»: هو بفتح الظاء وسكون الهاء. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٠).

الأهوال التي تقطع إليه ﷺ؛ وفي حديث أبي سعيد الخدري كما في رواية عند مسلم[١]: «بَلَغَنِي أَنَّ الجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ، وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ»؛ (**فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ**)، [وفي رواية للبخاري: «**فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يَجُوزُ مِنَ الرُّسُلِ بِأُمَّتِهِ**»]، [وفي رواية للبخاري: «**فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ**»][٢]، أي: يكون أول مَن يمضي عليه ويَقطعه، (**وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ**)؛ لشدة الأهوال، والمراد: لا يتكلم في حال الإجازة، وإلا ففي يوم القيامة مواطن يتكلم الناس فيها، وتَجادل كلُّ نفس عن نفسها، ويسأل بعضُهم بعضًا ويتلاومون، ويُخاصم التابعون المتبوعين. (**وَدَعْوَىٰ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللهُمَّ سَلِّمْ سَلِّمْ**)، وهذا من كمال شَفقتهم ورحمتهم للخلق، فإن الحال يومئذ لا يقتضي سؤال منزلة ولا طلب كرامة؛ بل يكون إيثار الكل السلامة والخلاص من هول ذلك اليوم. (**وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ**)، أما «الكلاليب»: فجمع كَلُّوب، ويقال: كُلَّاب -أيضًا- للواحد، وهو حديدة معطوفة الرأس يُعَلَّق فيها اللحمُ وتُرسل في التَّنُّورِ. وقيل: هي خشبة في رأسها عقافة حديد، وقد تكون حديدًا كلها. والكَلَالِيبُ بفتح الكاف هي الخطاطيف.

وأما «السَّعْدان»: فهو نَبْتٌ له شوكة عظيمة؛ مثل الحَسَك مِن كلِّ الجوانب؛ والحسك: جمع حسكة، وهو شوكة حديدة صلبة؛ يقال لها: السعدان، والمراد أن أهل النار جمع فيها كل شدة، وإن من أشد السلاح نشبًا

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (١٨٣)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) «يُجِيز»: هو بضم الياء وكسر الجيم والزاي آخره.. يقال: أجزت الوادي وجُزته لغتان بمعنىً واحد، وقال الأصمعي: أجزته: قطعته. وجُزته: مشيتُ فيه. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٠).



في جسم الآدمي ما كان علىٰ شكل الحَسَك؛ فإنه ينشب ولا يقدر من أثبته علىٰ تخليته. («**هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟**». قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لا يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ**»؛ (**تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ**)(١) يجوز أن يكون معناه: تَخطفهم بسبب أعمالهم. ويجوز أن يكون معناه: تخطفهم علىٰ قَدْر أعمالهم. (**فَمِنْهُمُ الْمُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ**)، [وفي رواية للبخاري: «**فَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ**»]، [وفي رواية للبخاري: «**فَمِنْهُمُ الْمُوبَقُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ -أَوِ- الْمُوثَقُ بِعَمَلِهِ**](٢)، (المُوثَق بعمله) أي: الهالك. (**وَمِنْهُمُ الْمُجَازَىٰ**(٣) **حَتَّىٰ يُنَجَّىٰ**)، [وفي رواية للبخاري: «**وَمِنْهُمْ مَنْ يُخَرْدَلُ**

---

(١) «تَخْطَف»: هو بفتح الطاء ويجوز كسرها؛ يقال: خطَف وخطِف بكسر الطاء وفتحها، والكسر أفصح. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢١).

(٢) رُوِىَٰ علىٰ ثلاثة أوجه: الأوَّل: «وَمِنْهُمُ الْمُؤمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ» كذا للسمرقندي. الثَّاني: وعند الطبري: «الْمُوْثَقُ بُقِيَ بِعَمَلِهِ» – هكذا-. الثالث: وعند العُذرِي والسِّجْزِي: «الْمُوْبَقُ» يعني بعمله، وهذا هو الصواب، ومعناه الذي أوبقته ذنوبه، وكذا جاء في كتاب البخاري، وجاء فيه في كتاب التوحيد: «الْمُؤمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ -أَوِ: الْمُوبَقُ بِعَمَلِهِ-» علىٰ الشك. وفي كتاب الصلاة من البخاري: «وَمِنْهُمْ مَنْ يُوبَقُ بِعَمَلِهِ» كذا لأبي ذر، ولغيره: «مَنْ يُوثَقُ».
قلت[ع]: وفي جزم البخاري في الرواية الأولىٰ ما يُرجح الوجه الثالث كما استصوبه ابن قُرقول رَحِمَهُ اللهُ، والله أعلم.
قال: وفي: «بَقِيَ» ضبطان في هذا الموضع: «بَقِيَ» و«يَقِي بِعَمَلِهِ» بالياء من الوقاية. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ١/ ٥٣٩)

(٣) رُوِىَٰ علىٰ أربعة أوجه: الأوَّل: «وَمِنْهُمُ الْمُجَرْدَلُ» بالجيم للأصيلي في كتاب الرقائق.
الثَّاني: وللكافة بالخاء المعجمة، وكذا رواه السِّجْزِي عن مسلم، وهو الصواب، من خردلت اللحم وجردلته أيضًا إذا قطعته قطعًا صغارًا، ومعناه: تقطِّعهم بالكلاليب، وقيل: بل المعنىٰ أنها تقطعهم عن لحوقهم بالناجين، وهذا بعيد، وقيل: «المخردل»: المصروع المطروح، قاله الخليل، والأول أظهر وأعرف؛ ولقوله في الكلاليب: «تَخْطَفُ النَّاسَ =

ثُمَّ يَنْجُو»]، [وفي رواية للبخاري: «وَمِنْهُمُ المُخَرْدَلُ، أَوِ المُجَازَىٰ، أَوْ نَحْوُهُ، ثُمَّ يَتَجَلَّىٰ]، (المخردل): المقطع، يقال: خردل الشاة إذا قطَّعها قطعًا.

(حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ)، [وفي رواية للبخاري: «حَتَّىٰ إِذَا أَرَادَ اللهُ رَحْمَةَ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ]، [وفي رواية للبخاري: «مِمَّنْ كَانَ يَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ»] (أَمَرَ المَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّار مِنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ)، (فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ)، [وفي رواية للبخاري: «فَيُخْرِجُونَهُمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ بِآثَارِ السُّجُودِ]؛ (تَأْكُلُ النَّارُ مِنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللهُ عَلَىٰ النَّار أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ)، قيل: ظاهر هذا أنَّ النَّار لا تأكل جميعَ أعضاء السجود السبعة التي يَسجد الإنسانُ عليها، وهي: الجبهة واليَدَان والرُّكْبَتان والقَدَمان. قال ابن رجب: «وذلك دليل علىٰ فضل السجود عند الله وعظمته، حيث حرّم علىٰ النار أن تأكل مواضع سجود أهل التوحيد، واستدل بذلك بعض من يقول: إن تارك الصلاة كافر، فإنه تأكله النار كله، فلا يبقىٰ حاله حال عصاة الموحدين، وهذا فيمن

=

بِأَعْمَالِهِمْ»، وفي الحديث الآخر: «فَنَاجٍ مُسَلَّم وَمَخْدُوشٌ»، وأما جردلت بالجيم، فقيل: هو الإشراف علىٰ السقوط.

الثالث: وحكىٰ ابن الصابوني عن الأصيلي: «مُجَزْدَلٌ» بالجيم والدال بعد الزاي، وهو وهم؛ ليس ذلك في كتاب الأصيلي. الرابع: ورواه بقية رواة مسلم سوىٰ السِّجْزِي: «الْمُجَازىٰ» من الجزاء، والرواية الأولىٰ أصح، أعني: رواية السِّجْزِي.

وكذلك الخلاف أيضًا في البخاري في كتاب الصلاة في قوله: «يُخَرْدَلُ»، و«يُجَرْدَلُ» بالجيم لأبي أحمد، وبالخاء المعجمة فقط، وجاء في البخاري في كتاب التوحيد: «أَوِ المُجَازىٰ» علىٰ الشك. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٢/ ١١٤).



لم يصلِ لله صلاة قط ظاهر». وقيل: المراد بأثر السجود: الجبهة خاصة[١]. [وفي زيادة للبخاري: «**فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّار إِلَّا أَثَرَ السُّجُود**»]؛ (**فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّار وَقَدِ امْتَحَشُوا**)[٢]؛ قيل: احترقوا. [وفي رواية للبخاري: «**قَد امْتُحِشُوا**]؛ (**فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ**): نهرٌ بأفواه الجَنَّة؛ يقال له: ماء الحياة، ففي حديث أبي سعيد عند البخاري مرفوعًا: «**فَيُخْرِجُ أَقْوَامًا قَدْ امْتُحِشُوا، فَيُلْقَوْنَ فِي نَهَرٍ بِأَفْوَاهِ الجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ: مَاءُ الحَيَاةِ؛ (فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ)**»[٣]، أي: يَنبتون بسببِه، [وفي رواية للبخاري: «**فَيَنْبُتُونَ تَحْتَه**»]، وفي حديث أبي سعيد عند البخاري مرفوعًا: «**فَيَنْبُتُونَ فِي حَافَتَيْهِ**»، (**كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ**)، أمَّا «الحِبَّة»، فهي: بزر البقول والعُشب تَنبت في البراري وجوانب السيول، وجمعها: «حِبَب». وأمَّا «حَمِيل السَّيل»، فهو ما جاء به السيلُ من طين أو غثاء، والمراد: التشبيه في سرعة النبات وحُسنه وطَراوته. (**ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ**

(١) فإن قيل: قد ذكر مسلم بعد هذا مرفوعًا: «أنَّ قومًا يخرجون من النار يحترقون فيها إلا دارات الوجوه»، فالجواب: أن هؤلاء القوم مخصوصون من جملة الخارجين من النار بأنه لا يَسلم منهم من النار إلا دارات الوجوه، وأما غيرهم فيَسلم جميع أعضاء السجود منهم؛ عملًا بعموم هذا الحديث، فهذا الحديث عام، وذلك خاص؛ فيُعمل بالعام إلا ما خصَّ، والله أعلم. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٢).

(٢) رُويَت علىٰ وجهين: الأوَّل: «قَدِ امْتُحِشُوا» بضم التاء وكسر الحاء لأكثرهم. الثَّاني: وعند أبي بحر بفتحهما، وكذا للأصيلي، يقال: «محشته النار وامتحش هو». قال يعقوب: «لا يقال: محشته، إنما هو: أمحشته». والصحيح أنهما لغتان، والرباعي أكثر. وامتحش غضبًا أي: احترق. وقيل معناه: انقبضوا واسودوا. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٤/ ١٨).

(٣) هكذا هو في الأُصُولِ؛ (فَيَنْبُتُونَ منهُ) بالميمِ والنُّونِ، وهو صحيحٌ ومعناهُ: يَنْبُتُونَ بِسَبَبِهِ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٣).

تَعَالَىٰ مِنَ الْقَضَاءِ بَيْنَ الْعِبَادِ)، كل عمل له بداية ونهاية، ونهايته: الفراغ منه؛ والمعنىٰ: أن الله تعالىٰ يتولىٰ محاسبة عباده بنفسه وينتهي من ذلك، وهو تعالىٰ أسرع الحاسبين، **(وَيَبْقَىٰ رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَىٰ النَّارِ)**؛ يعني: أنه أخرج من النَّار وأوقف قريبًا منها، وجعل وجهه إليها، لا يستطيع أن يَصرف وجهه عنها، وذلك من بقية عذابه، ولهذا يدعو ربَّه بأن يَصرف وجهَه عن النار، ويكون ذلك هو أعظم ما يَتمناه ويريدُه، بل هو مراده. [وفي رواية للبخاري: «**وَيَبْقَىٰ رَجُلٌ بَيْنَ الجَنَّة وَالنَّارِ**]، **(وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّة دُخُولًا الجَنَّةَ»)**، [وفي رواية للبخاري: «**وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ النَّار دُخُولًا الجَنَّة مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ قِبَلَ النَّارِ**]؛ **(فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ)**؛ **(فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا»)**، «قَشَبني»، أي: سَمَّني وآذاني وأهلكني، كذا قاله الجماهير من أهل اللغة والغريب، وقيل: معناه: غَيَّر جِلدي وصُورتي، **(وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا)**[1]، «ذَكَاؤها»، أي: لَهَبُها واشتعالُها وشِدَّة وَهَجها؛ **(فَيَدْعُو اللهَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: هَلْ عَسَيْتَ**[2] **إِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ**

---

(١) «أَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا» بالفتح والمد عند العُذريّ، والمعروف في شدة حر النار القصر؛ إلَّا أن البعض ذكر فيه المد، وخطأه فيه علي بن حمزة، يقال: ذكت النار تذكو ذكًا وذكوًا، ومنه: ذكا الطيب: انتشار ريحه، وأما الذكاء ممدود: فتمام الشيء وذكاء القلب. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ٧٥).

(٢) قوله: «هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتُ بِكَ كَذَا» أي: رجوت، و «عسىٰ» بمعنىٰ: «لعل» للترجي، وفيه لغتان: فتح السين وكسرها، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ﴾[البقرة: ٢٤٦] بمعنىٰ: لعلكم ورجاؤكم.
وقُرِئَ بِهما في السَّبْعِ؛ قَرأَ نافِعٌ بالكسرِ، والباقُون بالفتحِ، وهو الأَفْصَحُ الأَشْهَرُ في اللُّغةِ؛ قال ابن السِّكِّيتِ: ولا يُنطَقُ في «عَسَيْتَ» بِمُستَقبَل. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٤١، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٣).

غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ اللهُ)، [وفي زيادة للبخاري: «**فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ**»]؛ (**فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَىٰ الجَنَّة وَرَآهَا**)، [وفي رواية للبخاري: «**رَأَىٰ بَهْجَتَهَا**»]، (**سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ**)، [وفي رواية للبخاري: «**ثُمَّ قَالَ: يَا رَبِّ قَدِّمْنِي عِنْدَ بَابِ الجَنَّة**»]، [وفي رواية للبخاري: «**ثُمَّ يَقُولُ بَعْدَ ذَلِكَ: يَا رَبِّ قَرِّبْنِي إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ**»]؛ (**فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي أَعْطَيْتُكَ**)، [وفي رواية للبخاري: «**أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ: أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي كُنْتَ سَأَلْتَ؟**»]، [وفي زيادة للبخاري: «**أَبَدًا**]، (**وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، يَدْعُو اللهَ حَتَّىٰ يَقُولَ لَهُ: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟**)، [وفي رواية للبخاري: «**فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ**[1]، **فَيَقُولُ: فَمَا عَسَيْتَ إِنْ أُعْطِيتَ ذَلِكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟**»]؛ (**فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ**)، [وفي زيادة للبخاري: «**لَا أَسْأَلُ غَيْرَ ذَلِكَ**»]؛ (**فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ**)، [وفي رواية للبخاري: «**مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ**»]؛ (**فَيُقَدِّمُهُ إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ**)، (**فَإِذَا قَامَ عَلَىٰ بَابِ الجَنَّة انْفَهَقَتْ**[2] **لَهُ الجَنَّةُ**)، أي: انفتحت واتَّسَعت؛ (**فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الخَيْرِ**[3] **وَالسُّرُورِ**)، [وفي رواية للبخاري:

---

(١) يقول ذلك؛ لأنه يشاهد أهل الجنة يتنعمون بأنواع النعيم وما هم فيه من الفرح والسرور، وهو ممنوع عن دخولها؛ فتصور عند ذلك أنه أشقىٰ خلق الله، وليس كذلك. (شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان ٢/ ١٠٤).

(٢) «انْفَهَقَتْ»؛ بفَتح الفاءِ والهاءِ والقافِ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٤).

(٣) رُويَت علىٰ وجهين: الأوَّل: «فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرِ» كذا للجياني، وكذلك رويناه عن أبي

«**فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الحَبْرَةِ وَالسُّرُور**]، و«الحبرة»: المَسَرَّة، [وفي رواية للبخاري: «**فَرَأَىٰ زَهْرَتَهَا، وَمَا فِيهَا مِنَ النَّضْرَةِ وَالسُّرُور**»]؛ (**فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟ وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ!**)، [وفي رواية للبخاري: «**وَيْحَكَ يَابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ، أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ العُهُودَ وَالمِيثَاقَ، أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ الَّذِي أُعْطِيتَ؟!**]؛ (**فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ**)، [وفي رواية للبخاري: «**لَا أَكُونَنَّ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ**»]، [وفي رواية للبخاري: «**فَيَقُولُ: يَا رَبِّ، لَا تَجْعَلْنِي أَشْقَىٰ خَلْقِكَ**]؛ (**فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللهَ حَتَّىٰ يَضْحَكَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ اللهُ مِنْهُ، قَالَ: ادْخُلِ الجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ لَهُ: تَمَنَّهْ**)؛ (**فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّىٰ حَتَّىٰ إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا**)، [وفي رواية للبخاري: «**فَيَتَمَنَّىٰ حَتَّىٰ إِذَا انْقَطَعَ أُمْنِيَّتُهُ، قَالَ اللهُ** عَزَّوَجَلَّ: **مِنْ كَذَا وَكَذَا، أَقْبَلَ يُذَكِّرُهُ رَبُّهُ**»]، أي: يقول له: تَمَنَّ مِن الشيء الفلاني ومن الشيء الآخر، يسمي له أجناس ما يَتمنىٰ، وهذا من عظيم رحمته تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ. (**حَتَّىٰ إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**)، (**قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ: وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّىٰ إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ اللهَ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: «وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «وَعَشَرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ»، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ**

=

عبد الله بن أبي الخصال عنه في كتاب مسلم، ومعناه: السرور. الثَّاني: ولسائر الرواة: «مِنَ الخَيْرِ». وكلاهما صحيح، والأول أظهر، ورواه البخاري: «مِنَ الحَبْرَةِ وَالسُّرُورِ» والحَبْرَة: المسرة والنعمة، والحَبْر والحبار: الأثر، ومنه سميت المسرة: حبرة؛ لظهور أثرها علىٰ صاحبها. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٢/ ٢٢٠)

إِلَّا قَوْلَهُ: «**ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ: «**ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ**»).

قوله في رواية أبي هريرة: «**لَكَ ذلك ومِثْلُه معه**»، وفي رواية أبي سعيد: «**وعشرة أمثاله**»؛ قال العلماءُ: وجهُ الجمع بينهما: أنَّ النبيَّ ﷺ أُعلم أولًا بما في حديث أبي هريرة، ثُمَّ تَكَرَّمَ اللهُ تعالىٰ فَزَادَ؛ (قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّة دُخُولًا الجَنَّةَ).

(أعلام الحديث ١/ ٥٣٢، تفسير غريب الصحيحين، للحميدي ص: ٢٣٠، مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ٣٦٠، الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ١٣٩، ٦/ ١٤١، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ١٧، ٢٨، إعلام الموقعين ١/ ٤٠، فتح الباري لابن رجب ٧/ ٢٢٨، فتح الباري لابن حجر ١١/ ٤٤٧، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان ٢/ ١٠٠).

❁❁

إتمامًا للفائدة

زياداتُ أبي سعيدٍ الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

علىٰ رواية أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

* قوله ﷺ: **(ما تُضارُّون في رؤية الله تبارك وتعالىٰ يوم القيامة، إلا كما تُضَارُّون في رؤيةِ أحدهما)**، معناه:

لا تضارون أصلًا، كما لا تُضارون في رؤيتهما أصلًا.

* قوله ﷺ: **(حتىٰ إذا لم يَبْقَ إلَّا مَن كان يعبدُ الله تعالىٰ مِن برٍّ وفاجر وغُبَّرِ أهلِ الكتاب)**، أمَّا البَرُّ: فهو المُطيع، وأما غُبَّر: فهم بقاياهم، جمع غابر.

* قوله ﷺ: **(فيُحشرون إلىٰ النَّار كأنَّها سرابٌ يحطم بعضُها بعضًا)**، أما (السراب): فهو الذي يَتراءىٰ للناس في الأرض القفر والقاع المستوي وسط النهار في الحر الشديد لامعًا مثل الماء؛ ﴿يَحْسَبُهُ ٱلظَّمْـَٔانُ مَآءً حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءَهُۥ لَمْ يَجِدْهُ شَيْـًٔا﴾[1]؛ فالكفارُ يأتون جهنم -أعاذنا الله الكريمُ وسائرَ المسلمين منها ومن كل مكروه- وهم عِطاشٌ؛ فيَحسبونها ماء، فيتساقطون فيها، وأما «**يَحطم بعضُها بعضًا**»، أي: لشدة اتِّقادها وتلاطم أمواج لهبها.

و(الحطم): الكسر والإهلاك. والحُطَمة: اسمٌ من أسماء النَّار؛ لكونها تَحطم ما يُلقىٰ فيها.

---

(١) النور: ٣٩.

* قوله ﷺ: **(أتاهم ربُّ العالمين في أدنىٰ صورةٍ مِن التي رأوه فيها)**، والإتيان: فِعْلٌ مِن أفعال الله - جل وعلا- يجب الإيمان به علىٰ الوجه الذي يليق به سبحانه، مع تنزيهه عن مشابهة المخلوقين؛ وقد دلت الأدلة من الكتاب والسُّنَّة الصحيحة علىٰ إثبات صفة المجيء لله ﷻ، كما في قوله تعالىٰ: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن يَأْتِيَهُمُ ٱللَّهُ فِى ظُلَلٍ مِّنَ ٱلْغَمَامِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ ﴿٢١٠﴾﴾(١)؛ وكما في هذا الحديث الصحيح. وعلىٰ هذا إجماع السلف.

* قوله: **(فيأتيهم اللهُ في صورة غيرِ صُورته التي يَعرفون، فيقول: «أنا ربُّكم»، فيقولون: نعوذ بالله منك، هذا مكاننا حتىٰ يأتينا ربُّنا)**. فيكون مِن توفيقهم أن يقولوا: هذا مكاننا حتىٰ يأتينا ربُّنا، ولم يقولوا: أنت ربنا، ولكن كلامهم يدل علىٰ أننا نعرف ربنا؛ ومعلوم أن أحدًا من الملائكة لا يقول للخلق: أنا ربُّكم، بل لا يَدَّعي هذه الدعوىٰ إلا كافر بالله؛ كفرعون، والدَّجَّال، والشيطان، بل الملائكةُ عبادٌ مطيعون لله تعالىٰ لا يَدَّعون الربوبيةَ ولا الإلهيَّةَ؛ كما قال تعالىٰ: ﴿وَمَن يَقُلْ مِنْهُمْ إِنِّىٓ إِلَٰهٌ مِّن دُونِهِۦ فَذَٰلِكَ نَجْزِيهِ جَهَنَّمَ ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٢)؛ ولا يأمر اللهُ أحدًا من الخلق أن يقول لجميع العباد: أنا ربُّكم، فإنه تعالىٰ لا يأمر بالشرك، ومَن زعم أن الله يأمر بهذا، فهو مُفترٍ علىٰ الله.

وإن كان المَلَكُ يقول امتحانًا، فهذا لا يَصلح، كما لا يصلح أن يقول

---

(١) البقرة: ٢١٠.
(٢) الأنبياء: ٢٩.

أحد من الأنبياء والمرسلين للناس: أنا ربُّكم، علىٰ سبيل الامتحان.

ولسنا ننكر الامتحانَ في القيامة؛ فإن المحنة لا تنقطع إلا بدخول دار الجزاء: الجَنَّة أو النار، ولكن المحنة من الملائكة أن يقول للعبد: مَن ربُّك؟ وما دينُك؟ ومَن نبيُّك؟

* قوله: (**قالوا: ربَّنا، فارقنا الناسَ في الدنيا أفقر ما كنا إليهم ولم نُصاحبهم**)، معنىٰ قولهم: التضرع إلىٰ الله تعالىٰ في كشف هذه الشدة عنهم، وأنهم لزموا طاعته ﷻ وفارقوا في الدنيا الناسَ الذين زاغوا عن طاعته سبحانه من قَراباتهم وغيرِهم؛ ممن كانوا يحتاجون في معايشهم ومصالح دنياهم إلىٰ مُعاشرتهم للارتفاق بهم؛ وهذا كما جرىٰ للصحابةِ المهاجرين وغيرِهم ومَن أشبههم من المؤمنين في جميع الأزمان؛ فإنهم يُقاطعون مَن حَادَّ اللهَ ورسولَه ﷺ مع حاجتهم في معايشهم إلىٰ الارتفاق بهم والاعتضاد بمخالطتهم، فآثروا رضا الله تعالىٰ علىٰ ذلك.

* قوله ﷺ: (**حتىٰ إنَّ بعضَهم لَيَكاد أن يَنقلب**)[(١)]، أي: ينقلب عن الصواب ويرجع عنه؛ للامتحان الشديد الذي جرىٰ.

* قوله ﷺ: (**فيَكشف عن ساقٍ**)، الضمير في قوله: «**فيكشف عن ساقه**» يعود إلىٰ الله تعالىٰ؛ ففي ذلك إثباتُ الساق صفةً لله تعالىٰ، ويكون هذا الحديثُ ونحوُه تفسيرًا لقوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى

(١) هكذا هو في الأصول: «ليكاد أن ينقلب» بإثبات أن وإثباتها مع كاد لغة، كما أن حذفها مع عسىٰ لغة، و«ينقلب» بياء مثناة من تحت ثم نون ثم قاف ثم لام ثم باء موحدة. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٧).



ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾(١).

قال البخاري في («كتاب التفسير» من «الصحيح»): «[باب: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾(٢)]، ثُمَّ ساق بسندِه إلىٰ أبي سعيد رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقول: «**يَكشف ربُّنا عن ساقِه، فيَسجد له كلُّ مؤمن ومؤمنة، ويَبقىٰ مَن كان يسجد في الدنيا رياء وسُمعة، فيذهب ليَسجدَ فيعودَ ظهرُه طبقًا واحدًا**»، وهذا حديث متفقٌ علىٰ صحته، وفيه التصريحُ بأنَّ الله تعالىٰ يكشف عن ساقِه، وعند ذلك يَسجد له المؤمنون.

ومَن تأوَّله التأويلات المستكرهة، فقد استدركَ علىٰ رسولِ الله ﷺ، ولم يرضَ بما جاء به عن ربِّه تبارك وتعالىٰ.

ومعلوم أن قوله تعالىٰ: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾(٣) ليس نصًّا في أن الساقَ صفةٌ لله تعالىٰ؛ لأنه جاء نكرة غير مُعَرَّف بالإضافة إلىٰ الله تعالىٰ، فيكون قابلًا كونه صفة وكونه غير صفة، وتَعَيُّنه لواحدٍ من ذلك يَتوقف علىٰ الدليل، وقد دلَّ الدليلُ الصحيح علىٰ أنه صفةٌ لله تعالىٰ، فلا يجوز تأويلُه بعد ذلك.

أمَّا ما جاء عن ابن عباس وغيره أنَّ ذلك: الشدة والكرب يوم القيامة، فهذا بالنظر إلىٰ لفظ الآية؛ لأنها -كما قلنا- لم تدل علىٰ الصفة بلفظِها، وإنَّما الدليلُ هو الحديثُ المذكورُ.

---

(١) القلم: ٤٢.

(٢) القلم: ٤٢.

(٣) القلم: ٤٢.

قال شيخ الإسلام: «وقد طالعتُ التفاسيرَ المنقولة عن الصحابة وما رَوَوْه من الحديث، ووقفتُ علىٰ أكثرِ من مِائَة تفسيرٍ فلم أجد عن أحدٍ من الصحابة أنه تَأَوَّل شيئًا من آيات الصفات أو أحاديثها، بخلاف مقتضاها المفهوم المعروف، إلا في مثل قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾(١)؛ فروي عن ابن عباس وطائفة: أن المراد به: الشدة، أن الله يكشف عن الشدة في الآخرة، وعن أبي سعيد وطائفة: أنهم عدوها في الصفات؛ للحديث الذي رواه أبو سعيد في «الصحيحين».

ولا ريبَ أنَّ ظاهر القرآن لا يدلُّ علىٰ أن هذه من الصفات، فإنه قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾(٢): نكرة في الإثبات لم يُضِفْها إلىٰ الله، ولم يَقل: عن ساقه، فمع عدم التعريف بالإضافة لا يظهر أنه من الصفات إلا بدليل آخر».

وقال أيضًا: «الصحابة قد تنازعوا في تفسيرِ هذه الآيةِ؛ هل المراد به: الكشفُ عن الشدة، أو المراد: أنه يَكشف الربُّ عن ساقه؟

ولم يتنازع الصحابة والتابعون فيما يُذكر من آيات الصفات إلا في هذه الآية، بخلاف قوله: ﴿لِمَا خَلَقۡتُ بِيَدَيَّۖ﴾(٣)، ﴿وَيَبۡقَىٰ وَجۡهُ رَبِّكَ﴾(٤) ونحو ذلك، فإنه لم يتنازع فيها الصحابة والتابعون، وذلك أنه ليس في ظاهر القرآن: أنَّ ذلك صفة لله تعالىٰ؛ يعني قوله تعالىٰ: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٍ﴾(٥)؛ لأنه

(١) القلم: ٤٢.
(٢) القلم: ٤٢.
(٣) ص: ٧٥.
(٤) الرحمن: ٢٧.
(٥) القلم: ٤٢.

قال: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾(١)، ولم يقل: عن ساق الله، ولا قال: يَكشف الربُّ عن ساقه، وإنما ذكر ساقًا نكرة غير مُعَرَّفَة ولا مضافة.

وهذا اللفظ بمجرده لا يدلُّ علىٰ أنها ساق الله، والذين جعلوا ذلك من صفات الله تعالىٰ أثبتوه بالحديث الصحيح المُفَسِّر للقرآن، وهو حديث أبي سعيد الخدري المخرج في «الصحيحين»؛ الذي قال فيه: «**فيَكشف الربُّ عن ساقه**».

وقد يقال: إن ظاهر القرآن يدلُّ علىٰ ذلك، من جهة: أنه أخبر أن يَكشف عن ساق، ويُدْعَوْن إلىٰ السجودِ، والسجودُ لا يَصلح إلا لله؛ فعُلِم أنه هو الكاشف عن ساقه، وأيضًا فحَمْلُ ذلك علىٰ الشدة لا يَصلح؛ لأن المُستعمل في الشدة أن يقال: كشف اللهُ الشدة؛ أي: أزالها، كما قال: ﴿فَلَمَّا كَشَفۡنَا عَنۡهُمُ ٱلۡعَذَابَ إِذَا هُمۡ يَنكُثُونَ﴾(٢)، وقال: ﴿وَلَوۡ رَحِمۡنَٰهُمۡ وَكَشَفۡنَا مَا بِهِم مِّن ضُرّٖ لَّلَجُّواْ فِي طُغۡيَٰنِهِمۡ يَعۡمَهُونَ﴾(٣)، وإذا كان المعروف من ذلك في اللغة أنه يُقال: كَشَفَ الشدةَ؛ أي: أزالها، فلفظ الآية: ﴿يَوۡمَ يُكۡشَفُ عَن سَاقٖ﴾(٤)، وهذا يُراد به الإظهار والإبانة، وأيضًا هناك تَحْدُثُ الشدة، لا إزالتها، فلا تُكشف الشدة يوم القيامة.

وبهذا يتبين بطلانُ قول مَن يقول: المراد بالساق: الأمر الشديد

(١) القلم: ٤٢.
(٢) الزخرف: ٥٠.
(٣) المؤمنون: ٧٥.
(٤) القلم: ٤٢.

المَهول، أو أنه مَلَكٌ يَجعله اللهُ علامة يَعرفونها، ونحو ذلك من التأويلات الباردة السخيفة التي يجب أن يُنَزَّه عنها كلامُ العقلاء، فضلًا عن كلام رسول الله ﷺ.

وكلُّ مَن جَرَّدَ نفسَه لله، وطرح عنه التعصب والتقليد، فإنه يَعلم بطلان هذه التأويلاتِ وسخافتها.

* قوله ﷺ: (**ولا يَبقىٰ مَن كان يَسجد لله تعالىٰ مِن تلقاء نفسِه، إلا أَذِنَ اللهُ له بالسجود، ولا يَبقىٰ مَن كان يَسجد اتِّقاءً ورِياءً إلا جَعل اللهُ ظهرَه طَبَقة واحدة**)، هذا السجودُ امتحانٌ من الله تعالىٰ لعباده؛ وقد استدل بعضُ العلماء بهذا مع قوله تعالىٰ: ﴿وَيُدۡعَوۡنَ إِلَى ٱلسُّجُودِ فَلَا يَسۡتَطِيعُونَ﴾[1]، علىٰ جوازِ تكليفِ ما لا يُطاق!

وهذا استدلالٌ باطل؛ فإن الآخرة ليست دارَ تكليف بالسجود، وإنما المراد: امتحانُهم.

وأما (طَبَقة)؛ قيل: الطبق: فَقار الظهر، أي: صار فقارة واحدة كالصحيفة، فلا يَقدر علىٰ السجود.

* ثُمَّ اعلم أنَّ هذا الحديث قد يُتوهم منه أن المنافقين يَرَوْنَ الله تعالىٰ مع المؤمنين؛ لقوله ﷺ: (**وتَبقىٰ هذه الأمةُ فيها منافقوها؛ فيأتيهم الله تعالىٰ**)؛ وهذا الذي قالوه باطل، بل لا يراه المنافقون بإجماع مَن يُعتد به من علماء المسلمين، وليس في هذا الحديث تصريحٌ برؤيتهم الله تعالىٰ؛ وإنَّما فيه أن

(١) القلم: ٤٢.

الجمع الذي فيه المؤمنون والمنافقون يرون الصورةَ، ثُمَّ بعد ذلك يرون الله تعالىٰ، وهذا لا يقتضي أن يَراه جميعُهم، وقد قامت دلائلُ الكتاب والسُّنَّة علىٰ أن المنافق لا يراه ﷻ(١).

* قوله ﷺ: (**يَرفعون رؤوسهم وقد تَحَوَّلَ في صورته**(٢)): فيه بيانٌ صريحٌ بأنهم قد رأوه في صورة عَرَفُوه فيها قبل أن يَأتيهم هذه المرةَ.

* قوله ﷺ: (**ثم يُضرب الجِسْرُ علىٰ جَهَنَّمَ، وتَحِلُّ الشفاعةَ**)(٣)، و(الجسر): هو الصراطُ، ومعنىٰ (**تحل الشفاعة**): أي: تقع ويُؤذن فيها.

---

(١) وزَعَمَت طَائِفَةٌ مِن المُتَكَلِّمِينَ: كالسَّالِمِيَّةِ مِن أَهلِ البَصرةِ أَنَّ في الخبَرِ دليلًا علىٰ أَنَّ الكُفَّارَ يَرَونَ اللهَ في القِيَامةِ مِن عُمُومِ اللِّقاءِ والخِطَابِ؛ وقال بعضُهُم: يَرَاهُ بَعضٌ دُونَ بَعضٍ، واحتَجُّوا بحدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ، حيثُ جاءَ فِيهِ أَنَّ الكُفَّارَ يَتَسَاقَطُونَ فِي النَّارِ إذا قِيلَ لَهُم: أَلَا تَرُدُّونَ ويَبقَىٰ المُؤمِنُونَ وفِيهِمُ المُنَافِقُونَ، فَيَرَونَهُ لَمَّا يَنصِبُ الجِسرَ وَيَتْبَعُونَهُ ويُعطِي كُلَّ إِنسَانٍ مِنهُم نُورَهُ ثُمَّ يُطفَأُ نُورُ المُنَافِقِينَ، وأَجَابُوا عن قَوله: ﴿إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ ﴿١٥﴾﴾ أَنَّهُ بَعدَ دخُولِ الجَنَّةِ؛ وهُوَ احتِجَاجٌ مردُودٌ فإنَّ بَعدَ هذهِ الآيَةِ ﴿ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ ﴿١٦﴾﴾ فَدلَّ عَلَىٰ أَنَّ الْحَجب وَقَعَ قَبلَ ذَٰلِكَ. وأَجَابَ بَعضُهُم: بِأَنَّ الحَجْبَ يَقَعُ عِندَ إِطفَاءِ النُّورِ ولا يَلزَمُ مِن كَونِهِ يَتَجَلَّىٰ لِلمُؤمِنِينَ ومَن مَعَهُم مِمَّن أَدخَلَ نَفسَهُ فِيهِم أَن تَعُمَّهُمُ الرُّؤْيَةُ؛ لِأَنَّهُ أَعلَمُ بِهِم، فَيُنعِمُ علىٰ المُؤمِنِينَ بِرُؤيَتِهِ دُونَ المُنَافِقِينَ، كما يَمنَعُهُم مِنَ السُّجُودِ، والعِلمُ عِندَ اللهِ تعالىٰ. (فتح الباري لابن حجر ١٣/ ٤٢٥).

(٢) هكذا ضَبَطْنَاهُ: «صُورته» بِالهاءِ في آخرها، ووقَعَ في أَكْثَرِ الأُصُولِ أو كَثِيرٍ مِنها «في صُورةٍ» بِغَيرِ هاءٍ، وكذا هو في «الجَمعِ بينَ الصحِيحينِ» لِلْحُمَيدِيِّ، والأَولُ أَظْهَرُ، وهو المَوجُودُ في «الجَمْعِ بين الصحيحينِ» للحافظِ عبدِ الْحَقِّ. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٩).

(٣) «الجِسر» يقال بفتح الجيم وكسرها -لغتان مشهورتان- وهو هاهنا: الصراط، وأصله القنطرة يعبر عليها. «تحل» بكسر الحاء، وقيل: بضمها. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٢/ ١٦٥، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٩).

* قوله: (قيل: يا رسول الله، وما الجِسْرُ؟ قال: «دَحْضٌ مَزَلَّة»)[(١)]، الدحض والمزلة بمعنىٰ واحد، وهو: الموضع الذي تَزِلُّ فيه الأقدام ولا تَستقر، ومنه: دحضت الشمس، أي: «مالت». وحُجَّة داحِضَة: «لا ثباتَ لها».

* قوله ﷺ: (**فيه خطاطيفُ وكَلالِيبُ وحَسَكٌ**)، أما الخطاطيف: فجمع «**خُطَّاف**» بضمِّ الخاء في المفرد، والكلاليب بمعناه. وأما الحَسَك، فهو: شَوْكٌ صُلب من حديد.

* قوله ﷺ: (**فَنَاجٍ مُسَلَّمٌ، ومَخدوش مُرسل، ومَكدوس**[(٢)] **في نار جهنم**)، معناه: أنهم ثلاثة أقسام: قِسم يَسْلَم فلا يناله شيء أصلًا، وقِسم يُخدش، ثُمَّ يُرسل فيخلص، وقِسم يُكردس ويُلقىٰ، فيَسقط في جهنم.

---

(١) هو بتنوين: «دحض»، وداله مفتوحة والحاء ساكنة، و«مزلة» بفتح الميم، وفي الزاي لغتان مشهورتان الفتح والكسر.
«دَحْضٌ مَزلَّةٌ»: من الدحض، وهو: الزلق. وتدحض فيه: تزل وتزلق، والدحض أيضًا: الماء الذي يكون منه الزلق.
(مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ١٥، ٣/ ٢٣٠، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٩).
(٢) رُويَت علىٰ وجهين: الأوَّل: «وَمَكْدُوشٌ في نَارِ جَهَنَّم» كذا للعُذرِيّ بالشين المعجمة.
الثَّاني: «فَمَكْدُوسٌ» : بالمهملة، مثل: «مَخْدُوشٌ» في الحديث الآخر، ومثل: «الْمخَرْدَل» في الآخر.
هكذا هو في الأُصُولِ، وكذا نُقِلَ عن أَكثرِ الرُّواةِ. "يقصد الوجه الثاني".
قال ابن دريد: كدشه إذا قطعه بأسنانه قطعًا كما يقطع القثاء وما أشبهه. وقد يكون أيضًا بمعنىٰ: مرمي مطروح فيها. قال صاحب «العين»: الكدش: السَّوْق. ويكون هذا من معنىٰ: «مَكْدوسٌ» بالمهملة في الرواية الأخرىٰ، أي: مطروح علىٰ غيره. والتكديس: طرح الشيء علىٰ الشيء، كله من معنىٰ: «فَمِنْهم الموبَقُ بعمله». (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ٣٤٤، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٩).

* قوله ﷺ: **(فوالذي نفسي بيده، ما مِن أحدٍ منكم بأشدَّ مناشدة في استقصاء**[(١)] **الحق من المؤمنين لله تعالىٰ يوم القيامة لإخوانهم الذين في النار)**، والمعنىٰ: أن مجادلة المؤمنين بعضهم لبعض فِي الدنيا بسبب حقٍّ يَثبت لهم، لا تكون أشدَّ مِنْ مجادلة المؤمنين لربهم ﷻ فِي الآخرة، حين يُؤذن بدخول الجنة، وَقَدْ أُدخل إخوانُهم النَّارَ بسبب سيِّئاتهم؛ فيُناشدون الله ﷻ أن يُخرج إخوانَهم من النَّار، فيُدْخَلوا معهم الجنة.

* قوله ﷻ: **(مَن وجدتم في قلبه مثقال دينار من خيرٍ، ونصف مثقال من خير، ومثقال ذرة**[(٢)]**)**، مَن عَرف أنه ﷻ يَغفر جميعَ الذنوب -كبيرها وصغيرها- غير الشرك، لا يَستبعد ما ذُكر في هذا الحدِيث من شفاعة المؤمنين لإخوانهم، وإخراجهم لهم مِن النار؛ وإن كانوا ليست لهم أعمال صالحة، بل هم أصحاب كبائر؛ بحيث تكون أعمالهم الصالحة لِقِلَّتِها بمقدار

(١) رُويَت علىٰ أربعة أوجه: الأوَّل: «فِي اسْتِقْصَاءِ الحَقِّ» بالصاد للكافة. الثَّاني: وعند بعضهم بضاد معجمة. الثالث: وعند السمرقندي: «فِي اسْتِيضَاءِ الحَقِّ» ولا وجه له. الرابع: وعند العذري والسجزي: «اسْتِيفَاءِ» والأول أَوْلَي. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٣٧٨).
قلت[ع]: ومنهم من ذهب إلىٰ صحة كل ما تقدم من أوجه.

(٢) هذه اللفظة رُويت علىٰ أوجه ثلاثة: أحدها: : «ذَرَّة»: وهذا هو الصحيح ذَرَّة واحدة: الذَّرّ، الثَّاني: «ذُرَة»: وإنما وقع فيه التصحيف من شعبة لما رأىٰ في الحديث الذي قبله: «مَا يَزِنُ بُرَّةً»، و«مَا يَزِنُ شَعِيرَةً»، فظن أن «الذَرَّة»: «ذُرَة»؛ إذ الذُرة من الحبوب كالبرة والشعيرة، وكما ذكرناه عن شعبة هاهنا رواية الكافة عن مسلم، وقد كان عند الصدفي والسمرقندي، وكذا ذكره الدارقطني عنه في «التصحيف». الثالث: «دُرَّة»: عند السجزي والأسدي عن العذري: «دُرَّة» بدال مهملة مضمومة وراء مشددة: واحدة الدُّر، وهذا تصحيف التصحيف. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ٢٦).

وزن ذَرَّة، والله تعالىٰ أعلم.

* قوله ﷺ: (**ثم يقولون: ربَّنا، لم نَذَر فيها خيرًا**)[١]، أي: صاحب خيرٍ.

* قوله ﷻ: (**شَفَعَت الملائكةُ**)[٢].

* قوله ﷺ: (**فيَقبض قبضة من النار**)، معناه: يَجمع جماعة. قاله الأثيوبي.

* قوله ﷺ: (**فيُخرج منها قومًا لم يعملوا خيرًا قَطُّ قد عادوا حُمَمًا**)[٣]، معنىٰ (**عادوا**): صاروا. و**الحُمَم**: الفحم، والواحدة: حُمَمَة.

* قوله ﷺ: (**فيلقيهم في نَهَر في أفواه الجنة**)[٤]، وأفواه الأَزِقَّة والأنهار: أوائلها، كأنه يريد مفتتحات مسالك قصور الجنة ومنازلها.

* قوله ﷺ: (**ما يكون إلىٰ الشمسِ أُصيفر وأخيضر، وما يكون منها إلىٰ الظلِّ يكون أبيض**): فيه تنبيهٌ علىٰ أن ما يكون إلىٰ الجهة التي تلي الجَنَّة يَسبق إليه البياضُ المستحسنُ، وما يكون منهم إلىٰ جهة النَّار يتأخر النُّصوع عنه؛

---

(١) هكذا: «خيْرًا» بإسكان الياء. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٣٢).

(٢) هو بفتح الفاء، وإنما ذكرته وإن كان ظاهرًا؛ لأني رأيت مَن يصحفه، ولا خلاف فيه؛ يقال: شفع يشفع شفاعة، فهو شافع وشفيع والمشفِّع بكسر الفاء: الذي يقبل الشفاعة. والمشفَّع بفتحها: الذي تُقبل شفاعته. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٣٢).

(٣) «عَادُوا حُمَمًا»: أي: صاروا فحمًا، والعودة تكون بمعنىٰ الصيرورة إلىٰ حالة أخرىٰ إن لم يكن علىٰ ملة الكفر فقط، وقد يكون العود بمعنىٰ الرجوع إلا حالة قد كان العائد عليها من قبل، كقولك: عدت إلىٰ مكاني، ومعاد الآخرة، و﴿كَمَا بَدَأَكُمْ تَعُودُونَ ﴿٢٩﴾﴾ [الأعراف: ٢٩]. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٥٢).

(٤) «النهر»: فيه لغتان معروفتان: فتح الهاء وإسكانها، والفتح أجود، وبه جاء القرآن العزيز. وأما الأفواه: فجمع «فُوَّهة» بضم الفاء وتشديد الواو المفتوحة: وهو جمع، سُمع من العرب علىٰ غير قياس. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٣٢).



فيبقىٰ أصيفر وأخيضر، إلىٰ أن يتلاحق البياض، ويَستوي الحُسن والنُّور ونضارة النعمة عليهم. ويحتمل أن يُشير بذلك إلىٰ أن الذي يُباشر الماء، يعني: الذي يرش عليهم يسرع نُصوعه، وأنَّ غيره يَتأخر عنه النصوع، لكنه يُسرع إليه.

* قوله ﷺ: (**فيخرجون كاللؤلؤ**[١] **في رِقابهم الخواتم**)، قيل معناه: تشبيه صفائهم وتلألئهم باللؤلؤ. وأما الخواتم هنا؛ فقيل: أشياء من ذهب -أو غير ذلك- تُعلق في أعناقهم علامة يُعرفون بها.

* قوله ﷺ: (**يَعرفهم أهلُ الجَنَّة: هؤلاء عتقاءُ الله**)، أي: يقولون: هؤلاء عتقاء الله.

* قوله: (وزاد بعد قولِه: **بغير عملٍ عَمِلُوه، ولا قَدَم قَدَّموه**)، القَدَم هنا بمعنىٰ: الخير، كما في الرواية الأخرىٰ.

(مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٢٧٥، المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٤، فتح الباري لابن حجر ١١/ ٤٥٨، ذخيرة العقبىٰ ١٤/ ٣٣، ٣٧/ ٣٠١، شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري للغنيمان ٢/ ٥٤، ١١٧، ١٢١).

❀❀

(١) فيه أربع قراءات في السَّبْع: بهمزتين في أوله وآخره، وبحذفهما، وبإثبات الهمزة في أوله دون آخره، وعكسه. وأما الخواتم؛ فجمع: خاتم، بفتح التاء وكسرها، ويقال أيضًا: خيتام وخاتام. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٣٣).

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته: متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (٨٠٦) بنحوه، وفيه اختصار، ومسلم في الصحيح (١٨٢) بنحوه، وفيه اختصار، وفيهما زيادةٌ فيها طُولٌ، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (١٨٢).

ولفظ مسلم: عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ أَخْبَرَهُ: أَنَّ نَاسًا قَالُوا لِرَسُولِ اللهِ ﷺ: يَا رَسُولَ اللهِ، هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي رُؤْيَةِ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؟**». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**هَلْ تُضَارُّونَ فِي الشَّمْسِ لَيْسَ دُونَهَا سَحَابٌ؟**». قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: «**فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ، يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ يَوْمَ القِيَامَةِ فَيَقُولُ: مَنْ كَانَ يَعْبُدُ شَيْئًا فَلْيَتَّبِعْهُ، فَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الشَّمْسَ الشَّمْسَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ القَمَرَ القَمَرَ، وَيَتَّبِعُ مَنْ كَانَ يَعْبُدُ الطَّوَاغِيتَ الطَّوَاغِيتَ، وَتَبْقَىٰ هَذِهِ الأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ - تبارك وتعالىٰ - فِي صُورَةٍ غَيْرِ صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: نَعُوذُ بِاللهِ مِنْكَ، هَذَا مَكَانُنَا حَتَّىٰ يَأْتِيَنَا رَبُّنَا، فَإِذَا جَاءَ رَبُّنَا عَرَفْنَاهُ، فَيَأْتِيهِمُ اللهُ -تَعَالَىٰ- فِي صُورَتِهِ الَّتِي يَعْرِفُونَ، فَيَقُولُ: أَنَا رَبُّكُمْ، فَيَقُولُونَ: أَنْتَ رَبُّنَا فَيَتَّبِعُونَهُ وَيُضْرَبُ الصِّرَاطُ بَيْنَ ظَهْرَيْ جَهَنَّمَ، فَأَكُونُ أَنَا وَأُمَّتِي أَوَّلَ مَنْ يُجِيزُ، وَلَا يَتَكَلَّمُ يَوْمَئِذٍ إِلَّا الرُّسُلُ، وَدَعْوَىٰ الرُّسُلِ يَوْمَئِذٍ: اللهُمَّ سَلِّمْ، سَلِّمْ، وَفِي جَهَنَّمَ كَلَالِيبُ مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، هَلْ رَأَيْتُمُ السَّعْدَانَ؟** قَالُوا: نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ. قَالَ: «**فَإِنَّهَا مِثْلُ شَوْكِ السَّعْدَانِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَا**

يَعْلَمُ مَا قَدْرُ عِظَمِهَا إِلَّا اللهُ، تَخْطَفُ النَّاسَ بِأَعْمَالِهِمْ؛ فَمِنْهُمُ المُؤْمِنُ بَقِيَ بِعَمَلِهِ، وَمِنْهُمُ المُجَازَىٰ حَتَّىٰ يُنَجَّىٰ، حَتَّىٰ إِذَا فَرَغَ اللهُ مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَأَرَادَ أَنْ يُخْرِجَ بِرَحْمَتِهِ مَنْ أَرَادَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ- أَمَرَ المَلَائِكَةَ أَنْ يُخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ كَانَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا؛ مِمَّنْ أَرَادَ اللهُ تَعَالَىٰ أَنْ يَرْحَمَهُ مِمَّنْ يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، فَيَعْرِفُونَهُمْ فِي النَّارِ، يَعْرِفُونَهُمْ بِأَثَرِ السُّجُودِ، تَأْكُلُ النَّارُ مِنَ ابْنِ آدَمَ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ، حَرَّمَ اللهُ عَلَىٰ النَّارِ أَنْ تَأْكُلَ أَثَرَ السُّجُودِ، فَيُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ وَقَدِ امْتَحَشُوا، فَيُصَبُّ عَلَيْهِمْ مَاءُ الحَيَاةِ، فَيَنْبُتُونَ مِنْهُ كَمَا تَنْبُتُ الحِبَّةُ فِي حَمِيلِ السَّيْلِ، ثُمَّ يَفْرُغُ اللهُ -تَعَالَىٰ- مِنَ القَضَاءِ بَيْنَ العِبَادِ، وَيَبْقَىٰ رَجُلٌ مُقْبِلٌ بِوَجْهِهِ عَلَىٰ النَّارِ، وَهُوَ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ، فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، اصْرِفْ وَجْهِي عَنِ النَّارِ؛ فَإِنَّهُ قَدْ قَشَبَنِي رِيحُهَا، وَأَحْرَقَنِي ذَكَاؤُهَا، فَيَدْعُو اللهَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَدْعُوَهُ، ثُمَّ يَقُولُ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ: هَلْ عَسَيْتَ إِنْ فَعَلْتُ ذَلِكَ بِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا أَسْأَلُكَ غَيْرَهُ، وَيُعْطِي رَبَّهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ مَا شَاءَ اللهُ، فَيَصْرِفُ اللهُ وَجْهَهُ عَنِ النَّارِ، فَإِذَا أَقْبَلَ عَلَىٰ الجَنَّةِ وَرَآهَا سَكَتَ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ رَبِّ، قَدِّمْنِي إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ، فَيَقُولُ اللهُ لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ لَا تَسْأَلُنِي غَيْرَ الَّذِي أَعْطَيْتُكَ، وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، يَدْعُو اللهَ حَتَّىٰ يَقُولَ لَهُ: فَهَلْ عَسَيْتَ إِنْ أَعْطَيْتُكَ ذَلِكَ أَنْ تَسْأَلَ غَيْرَهُ؟ فَيَقُولُ: لَا وَعِزَّتِكَ، فَيُعْطِي رَبَّهُ مَا شَاءَ اللهُ مِنْ عُهُودٍ وَمَوَاثِيقَ، فَيُقَدِّمُهُ إِلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ، فَإِذَا قَامَ عَلَىٰ بَابِ الجَنَّةِ انْفَهَقَتْ لَهُ الجَنَّةُ، فَرَأَىٰ مَا فِيهَا مِنَ الخَيْرِ وَالسُّرُورِ، فَيَسْكُتُ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَسْكُتَ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيْ

رَبِّ، أَدْخِلْنِي الجَنَّةَ، فَيَقُولُ اللهُ - تبارك وتعالىٰ- لَهُ: أَلَيْسَ قَدْ أَعْطَيْتَ عُهُودَكَ وَمَوَاثِيقَكَ أَنْ لَا تَسْأَلَ غَيْرَ مَا أُعْطِيتَ؟! وَيْلَكَ يَا ابْنَ آدَمَ، مَا أَغْدَرَكَ! فَيَقُولُ: أَيْ رَبِّ، لَا أَكُونُ أَشْقَىٰ خَلْقِكَ، فَلَا يَزَالُ يَدْعُو اللهَ حَتَّىٰ يَضْحَكَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ مِنْهُ، فَإِذَا ضَحِكَ اللهُ مِنْهُ، قَالَ: ادْخُلْ الجَنَّةَ، فَإِذَا دَخَلَهَا قَالَ اللهُ لَهُ: تَمَنَّهْ! فَيَسْأَلُ رَبَّهُ وَيَتَمَنَّىٰ حَتَّىٰ إِنَّ اللهَ لَيُذَكِّرُهُ مِنْ كَذَا وَكَذَا، حَتَّىٰ إِذَا انْقَطَعَتْ بِهِ الأَمَانِيُّ، قَالَ اللهُ تَعَالَىٰ: ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ»، قَالَ عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ، وَأَبُو سَعِيدٍ الخُدْرِيُّ، مَعَ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِهِ شَيْئًا، حَتَّىٰ إِذَا حَدَّثَ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ اللهَ قَالَ لِذَلِكَ الرَّجُلِ: «**وَمِثْلُهُ مَعَهُ**»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: «**وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ مَعَهُ**»، يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَا حَفِظْتُ إِلَّا قَوْلَهُ: «**ذَلِكَ لَكَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ**»، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ: أَشْهَدُ أَنِّي حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَوْلَهُ: «**ذَلِكَ لَكَ وَعَشْرَةُ أَمْثَالِهِ**»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَذَلِكَ الرَّجُلُ آخِرُ أَهْلِ الجَنَّةِ دُخُولًا الجَنَّةَ.

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه إثباتُ محبةِ الصَّحابة -رضي الله عنهم- لربهم جل وعلا؛ لأن في سؤالِهم دليلًا علىٰ اشتياقهم لرؤية مَن كانوا يعبدونه في الدنيا، وهو الله جل جلاله.

۞ فيه أنَّ أهلَ الإيمان يَرَوْن ربَّهم في الآخرة نظر عيان؛ لقوله تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، ولصريحِ قولِه ﷺ: (**إنَّكم ستَرَوْن ربَّكم**)، كما في الصحيح. وهذا معتقد أهل السُّنَّة والحديث؛ الطائفة المنصورة، خلافًا لأهل الضلال.

۞ فيه إثباتُ الصِّراط يوم القيامة، ومذهب أهل الحق إثباته، وقد أجمع

السلفُ علىٰ ذلك، وهو جِسْرٌ علىٰ مَتْنِ جهنم يَمُرُّ عليه الناس كلهم؛ فالمؤمنون يَنجون علىٰ حسب حالهم، أي: منازلهم، والآخرون يَسقطون فيها؛ أعاذنا الله الكريم منها.

❁ في قول الرسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ: (**اللهم سَلِّم، سَلِّم!**): أن الدعواتِ تكون بحسب المواطن؛ فيُدعىٰ في كل موطن بما يليق به.

❁ فيه إثباتُ فضيلة هذه الأمة؛ فهي أولُ أمة تمرُّ علىٰ الصراط يَقدمهم النبيُّ ﷺ.

❁ فيه دليلٌ علىٰ دخولِ أناس من أهل التوحيدِ النارَ.

❁ فيه دليلٌ علىٰ خروجِ أهلِ التوحيد من النَّارِ بعد دخولها، وأنهم فيها لا يُخَلَّدُون.

❁ فيه إثباتُ فضل التوحيد، وأنه لا يُخَلَّدُ في النَّار مُوحِّدٌ، وإثبات خطرِ الشرك، وأنَّه لا يَغفره الله تعالىٰ.

❁ فيه إثباتُ فضلِ الصلاة والحفاظ عليها؛ فإنَّ الله تعالىٰ حرَّم علىٰ النَّار أن تأكل أثرَ السجود.

❁ فيه إثباتُ فضلِ الله وجُودِه ورحمته وإحسانِه بآخر رجل يدخل الجنة، لا أُحصي ثناءً عليه جل وعلا، هو كما أثنىٰ علىٰ نفسه جَلَّجَلَالُهُ.

❁ فيه إثباتُ عِظَمِ نعيم أهل الجَنَّة، وكما في «الصحيحين»: قال الله جل وعلا «**أَعْدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ**

عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ؛ فَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾[1].

❁ فيه إثباتُ صفةِ الضحك لله جل وعلا كما يليق بجلاله: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾[2]، وصفة الضحك تكاثرت عليها الأدلةُ؛ يجبُ الإيمان بها علىٰ ظاهر ما دَلَّت عليه النصوص كغيرها من الصفات.

(المنهاج شرح صحيح مسلم ٣/ ٢٠، شرح كتاب الصوم من صحيح البخاري للغنيمان ٢/ ١٠٤).

محلّ الاستشهادِ:

رؤية المؤمنين ربَّهم في الآخرة نَظر عيان، وأن هذه هي عقيدة أهل السُّنَّة والحديثِ، خلافًا لأهل الضلال.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عمرو؛ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي[3] (ت ١٥٧):

والإمام أبي عبد الله؛ سفيان بن سعيد الثوري[1] (ت ١٦١):

---

(١) السجدة: ١٧.

(٢) الشورىٰ: ١١.

(٣) عبد الرحمن بن عمرو، شيخ الإسلام؛ أبو عمرو الأوزاعي، الحافظ الفقيه، كان رأسًا في العلم والعبادة، وكان من فقهاء الشام وقُرَّائهم وزُهَّادهم ومرابطيهم، وكان السبب في موته أنه كان مرابطًا ببيروت، فدخل الحمام؛ فزلق فسقط وغشي عليه، ولم يُعلم به حتىٰ مات فيه. (ت: ١٥٧). (التاريخ الكبير للبخاري ٦/ ٤١٨، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٥/ ٢٦٦، الثقات لابن حبان ٧/ ٦٢، الكاشف ١/ ٦٣٨).

والإمام أبي عبد الله؛ مالك بن أنس الأصبحي[٢] (ت ١٧٩):

والإمام أبي الحارث الليث بن سعد الفهميّ[٣] (ت ١٧٩):

قال الوليد بن مسلم: «سألت الأوزاعيَّ وسفيانَ الثوريَّ ومالكَ بن أنس والليث -يعني: ابن سعد- عن هذه الأحاديثِ التي فيها ذِكر الرؤية؟ قال: أَمِرُّوها كما جاءت بلا كَيْفٍ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه ابن أبي خيثمة في (التاريخ الكبير ٣٢٨٣، السِّفر الثالث)، ومن طريقه اللالكائي في (شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة ٩٣٠) وغيرهما، وإسناده صحيحٌ.

---

(١) سفيان بن سعيد بن مسروق، أبو عبد الله الثوري، وكان من سادات أهل زمانة فقهًا وورعًا وحفظًا وإتقانًا، شمائله في الصلاح والورع أشهر من أن يحتاج إلىٰ الإغراق في ذكرها. قال ابن المبارك: «ما كتبت عن أفضل منه». وقال ورقاء: «لم ير سفيان مثل نفسه». (ت: ١٦١). (التاريخ الكبير للبخاري ٥/ ١٠٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ٢٢٢، الثقات لابن حبان ٦/ ٤٠١، الكاشف ١/ ٤٤٩).

(٢) مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، أبو عبد الله المدني الفقيه، إمام دار الهجرة، رأس المتقنين وكبير المتثبتين حتىٰ قال البخاري: «أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن بن عمر». (ت: ١٧٩). (التاريخ الكبير للبخاري ٩/ ٦٢، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٨/ ٢٠٤، التقريب ص: ٥١٦).

(٣) الليث بن سعد بن عبد الرحمن الفهمي أبو الحارث المصري، أحد الأعلام والأئمة الأثبات، ثقة حجة بلا نزاع، وكان كبير الديار المصرية ورئيسها ومحتشمها وعالمها، وأمير من بها في عصره، بحيث إن القاضي والنائب من تحت أمره ومشورته. وكان الشافعي يتأسف علىٰ فوات لقيه. قال يحيىٰ بن بكير: «لم أر مثل الليث؛ كان فقيه البدن، عربي اللسان، يحسن القرآن والنحو، ويحفظ الشعر والحديث، حسن المذاكرة». (ت: ١٧٥). (تاريخ الإسلام للذهبي ٤/ ٧١٠، التقريب ص: ٤٦٤)

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال أحمد في (أصول السُّنَّة، ص٢٣، ٢٤): «والإيمان بالرؤية يوم القيامة كما روي عن النبي ﷺ من الأحاديث الصحاح، وأن النبيَّ قد رأىٰ ربَّه؛ فإنه مأثورٌ عن رسول الله ﷺ، صحيح؛ رواه قتادة عن عكرمة عن ابن عباس، ورواه الحَكَمُ بن أَبان عن عكرمة عن ابن عباس، ورواه علي بن زيد عن يوسف بن مهران عن ابن عباس، والحديث عندنا علىٰ ظاهره كما جاء عن النبي ﷺ، والكلامُ فيه بدعةٌ، ولكن نُؤمن به كما جاء علىٰ ظاهره، ولا نناظر فيه أحدًا». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار، وما يَعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشَامًا ويَمَنًا- فكان من مذهبهم:... وأنه - تبارك وتعالىٰ- يُرىٰ في الآخرة؛ يَراه أهلُ الجَنَّة بأبصارهم، ويَسمعون كلامه كيف شاء وكما شاء». انتهىٰ. **قلتُ[ع]:** أخرجه اللالكائي في (أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة) (٣٢١)، وإسنادُه حَسَنٌ، كما تقدم.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم[١] (ت: ٢٨٧):

(١) أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشَّيْبَاني، أبو بكر، ويقال له: ابن النَّبِيل: =



قال *ابن أبي عاصم* في (السُّنَّة ٢/ ٦٤٥): «ومما اتفق أهلُ العلم علىٰ أن نَسَبوه إلىٰ السُّنَّة القول... -إلىٰ أن قال-: وإثباتُ رؤيةِ الله عَزَّوَجَلَّ؛ يَراه أولياؤه في الآخرة نَظر عيان، كما جاءت الأخبارُ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجُرِّي:

قال *الآجري* في (الشريعة ٢/ ٩٧٦): «قال الله تعالىٰ لنبيه ﷺ: ﴿وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾[1]، وكان مما بَيَّنه لأُمَّتِه في هذه الآيات: أنه أعلمهم في غير حديث: «**إِنَّكم تَرَوْن رَبَّكم**»، رواها عنه جماعةٌ من صحابته رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وقَبِلَها العلماءُ عنهم أحسن القَبول، كما قَبِلُوا عنهم عِلْمَ الطهارةِ والصلاة والزكاة والصيام والحج والجهاد وعِلْمَ الحلال والحرام، كذا قَبِلُوا منهم الأخبارَ: أنَّ المؤمنين يَرون اللهَ تعالىٰ؛ لا يَشُكُّون في ذلك، ثُمَّ قالوا: مَن رَدَّ هذه الأخبارَ فقد كَفَرَ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بَطَّة العُكْبَرِي:

قال *ابنُ بطة* في (الإبانة الكبرىٰ ٧/ ١): «باب: الإيمان بأن المؤمنين يَرَوْن ربَّهم يوم القيامة بأبصار رءوسهم؛ فيُكَلِّمُهم ويُكَلِّمونه لا حائلَ بينه وبينهم ولا ترجمان». انتهىٰ.

=

عالم بالحديث، زاهد رحَّالة، من أهل البصرة، وَلِي قضاء أصبهان، له مصنفات؛ منها: "المسند الكبير"، و"الآحاد والمثاني"، وكتاب "السنّة". (الأعلام للزركلي ١/ ١٨٩).

(١) النحل: ٤٤.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين:

قال ابنُ أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص١٢٠): «ومِن قول أهل السُّنَّة: أنَّ المؤمنين يرون ربَّهم في الآخرة، وأنَّه يَحتجب عن الكفار والمشركين؛ فلا يَرونه، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُوا۟ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾[١]، وقال: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾[٢]، وقال: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾[٣]؛ فسبحان مَن لا تُدْركه الأبصارُ وهو يُدْرِك الأبصارَ، وهو اللطيف الخبير!». انتهىٰ.

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب:

قال ابن رجب في (فتح الباري ٤/ ٣١٩): «هذا الحديث نَصٌّ في ثبوت رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة، كما دل علىٰ ذلك قولُه تعالىٰ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾﴾، ومفهوم قولِه في حَقِّ الكفار: ﴿كَلَّآ إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾. قال الشافعيُّ وغيرُه: لَمَّا حَجَبَ أعداءه في السخط دلَّ علىٰ أنَّ أولياءه يَرَوْنه في الرضا. والأحاديث في ذلك كثيرة جدًّا، وقد ذكر البخاريُّ بعضَها». انتهىٰ.

وقال في (فتح الباري ٤/ ٣٢٠): «أجمع السلفُ الصالحُ من الصحابة

---

(١) يونس: ٢٦.

(٢) القيامة: ٢٣.

(٣) المطففين: ١٥.

والتابعين لهم بإحسانٍ من الأئمة وأتباعِهم علىٰ رؤية المؤمنين ربهم في الآخرة. وإنَّما خالف فيه طوائفُ أهلِ البدع من الجهمية والمعتزلة ونحوهم مِمَّن يَرُدُّ النصوصَ الصحيحةَ لخيالات فاسدة وشبهات باطلة يُخَيِّلُها لهم الشيطان؛ فيُسرعون إلىٰ قبولها منه، ويُوهمهم أن هذه النصوص الصحيحة تستلزم باطلًا، ويُسَمِّيه تشبيهًا أو تجسيمًا فيَنفرون منه، كما خَيَّل إلىٰ المشركين قَبْلَهم أنَّ عِبادة الأوثان ونحوها تعظيم لجنابِ الرَّبِّ، وأنه لا يُتوصل إليه من غير وسائط تُعبد؛ فتُقرب إليه زُلفىٰ، وأن ذلك أبلغ في التعظيم والاحترام، وقَاسَه لهم علىٰ مُلوك بني آدم؛ فاستجابوا لذلك، وقَبِلُوه منه.

وإنَّما بَعث اللهُ الرسلَ وأنزل الكتب لإبطال ذلك كُلِّه؛ فمَن اتَّبَع ما جاءوا به فقد اهتدىٰ، ومَن أعرض عنه -أو عن شيءٍ منه- واعترض فَقَد ضَلَّ».

انتهىٰ، بتصرف.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابنُ تيمية في (العقيدة الواسطية، ص٩١): «الإيمانُ بأن المؤمنين يَرَوْنَه يوم القيامة عيانًا بأبصارهم، كما يرون الشمسَ صَحْوًا ليس دونها سحاب، وكما يرون القمرَ ليلةَ البدر لا يُضَامون في رؤيته؛ يرَونه -سبحانه- وهم في عَرَصات القيامة، ثُمَّ يرونه بعد دخول الجَنَّة كما يشاء الله ﷻ». انتهىٰ[(١)].

مسألة: لماذا شَبَّه النبيُّ ﷺ الرؤيةَ برؤية البدر، كما في حديث جرير ﵁

(١) وانظر: «باب ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالىٰ»، وباب منه «ح ٢٥٥٣».

في «الصحيحين» قال: «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَىٰ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؛ قَالَ: «**إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ**»؟

الجواب: إنَّما شَبَّه الرؤيةَ برؤية البدر لِمَعْنَيين:

أحدهما: أنَّ رؤية القمر ليلة البدر لا يُشَكُّ فيه ولا يُمترىٰ.

والثَّاني: يَستوي فيه جميعُ الناس من غير مِشَقَّةٍ. انتهىٰ.

(فتح الباري لابن رجب ٤/ ٣٢٠).

❀❀

شبهاتٌ ورود:

الشبهةُ الأولىٰ: ظَنَّ المرِّيسي ونحوه ممن ضَلَّ وافترىٰ علىٰ الله: أنَّ هذا الحديثَ يُرَدُّ لِمَا يتضمن مِن التشبيه! فَضَلَّ وأَضَلَّ.

الردُّ عليها: اتفق السلفُ الصالح علىٰ تَلَقِّي هذا الحديثِ بالقبولِ والتصديق؛ قال يزيد بن هارون: «مَن كَذَّبَ بهذا الحديثِ فهو بريء من الله ورسوله. وقال وكيع: مَن رَدَّ هذا الحديثَ فاحْسِبُوه من الجهمية». انتهىٰ. (فتح الباري لابن رجب ٤/ ٣٢٠).

قلتُ [ع]:

أولًا: أثرُ يزيد بن هارون؛ أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٤١٩)، وإسناده صحيح.

ثانيًا: أثر وكيع بن الجَرَّاح؛ أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (١٢١٤)،



وإسناده حسن[١].

الشبهة الثانية: هل هناك تعارض بين قوله: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[٢] وبين قول النبيِّ ﷺ: «**إِنَّكُم سَتَرَونَ رَبَّكُم**»، كما في «الصحيحين»؟

الردُّ عليها: هذا الحديثُ صحيحٌ، ولا يجوز علىٰ مِثله الكذب؛ لتتابع الروايات عن الثقات به من وجوه كثيرة، ولو كان يجوز أن يكون مثله كذبًا جاز أن يكون كلُّ ما نحن عليه من أمور ديننا -في التشهد الذي لم نَعلمه إلا بالخبرِ، وفي صَدَقَة النَّعَم، والطلاق، والعِتاق، وأشباه ذلك من الأمور التي وصل إلينا عِلْمُها بالخبر، ولم يأت لها بيانٌ في الكتاب- باطلًا.

وأمَّا قولُ موسىٰ ﵇: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي﴾[٣] فليس ناقضًا لقول رسول الله ﷺ: «**تَرَون ربَّكم يوم القيامة**»؛ لأنه أراد -جَلَّ وعزَّ- في قوله لموسىٰ ﵇: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ يريد: في الدنيا؛ لأنه -جل وعز- احتجب عن جميع خلقه في الدنيا، ويَتَجَلَّىٰ لهم يوم الحساب ويوم الجزاء والقِصاص؛ فيَرَاه المؤمنون كما يَرَوْنَ القمرَ في ليلة البدر، ولا يَختلفون فيه كما لا يختلفون في القمر.

---

(١) فيه «إسحاق بن بهلول الأنباري»؛ قال أبو حاتم الرازي: «صدوق». (الجرح والتعديل ٢/ ٢١٤).

(٢) الأعراف: ١٤٣.

(٣) الأعراف: ١٤٣.

ولم يقع التشبيهُ بها علىٰ كل حالات القمر: في التدوير والمَسير والحدود وغير ذلك، وإنما وقع التشبيهُ بها علىٰ أنَّا ننظر إليه ﷻ كما نَنظر إلىٰ القمر ليلة البدر لا يُختلف في ذلك كما لا يُختلف في القمر.

والعرب تضرب المثَل بالقمر في الشهرة والظهور؛ فيقولون: هذا أبينُ من الشمسِ ومِن فلق الصبح وأشهرُ من القمر، قال ذو الرمة:

وقد بهرت فما تَخفىٰ علىٰ أحد إلَّا علىٰ أحدٍ لا يَعرف القَمَرَا

وقوله في الحديث: «**لا تُضامون في رؤيته**» دليل؛ لأنَّ التضامَّ مِن الناس يكون في أول الشهر -عند طلبهم الهلال- فيجتمعون، ويقول واحد:

هو ذاك، هو ذاك، ويقول آخر: ليس به وليس القمر كذلك؛ لأنَّ كل واحدٍ يَراه بمكانه، ولا يحتاج إلىٰ أن يَنضم إلىٰ غيره لطلبه.

وحديثُ رسول الله ﷺ قاضٍ علىٰ الكتاب ومُبين له؛ فلما قال الله تعالىٰ: ﴿لَّا تُدۡرِكُهُ ٱلۡأَبۡصَٰرُ﴾(١)، وجاء عن رسول الله ﷺ بالصحيح من الخبر: «**ترون ربَّكم في القيامة**» لم يَخْفَ علىٰ ذِي فهم ونَظر ولُبٍّ وتمييز: أنه في وقتٍ دون وقت. وفي قول موسىٰ عليه السلام: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾(٢) أبينُ الدلالة علىٰ أنه يُرىٰ في القيامة.

ولو كان الله -تعالىٰ- لا يُرىٰ في حال من الأحوال ولا يجوز عليه النظرُ

---

(١) الأنعام: ١٠٣.

(٢) الأعراف: ١٤٣.

لكان موسىٰ ﷺ قد خَفي عليه مِن وصف الله تعالىٰ ما علموه، فما يقولون في موسىٰ ﷺ فيما بُيِّنَ أن الله تعالىٰ نَبَّأَه وكَلَّمَه من الشجرة إلىٰ الوقت الذي قال له فيه: ﴿رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ﴾[1]؛ أيقضون عليه بأنه كان مُشَبِّها لله مُحَدِّدًا؟! لا، لَعَمْرُ الله، لا يجوز أن يَجهل موسىٰ ﷺ من الله ﷻ مثل هذا لو كان علىٰ تقديرهم؛ ولكن موسىٰ ﷺ عَلِمَ أنَّ الله تعالىٰ يُرىٰ يوم القيامة، فسأل اللهَ ﷻ أن يَجعل له في الدنيا ما أَجَّلَه لأنبيائه وأوليائه يوم القيامة؛ فقال له: ﴿لَن تَرَىٰنِي﴾ يعني: في الدنيا: ﴿وَلَٰكِنِ ٱنظُرۡ إِلَى ٱلۡجَبَلِ فَإِنِ ٱسۡتَقَرَّ مَكَانَهُۥ فَسَوۡفَ تَرَىٰنِيۚ﴾[2]، أعلمه أن الجبل لا يَقوم لتجليه حتىٰ يصير دكًّا، وإنَّ الجبال إذا ضَعُفت عن احتمال ذلك؛ فابنُ آدم أحرىٰ أن يكون أضعفَ إلىٰ أن يُعطيه الله تعالىٰ يوم القيامة ما يَقوىٰ به علىٰ النظر، ويَكشف عن بصره الغطاءَ الذي كان في الدنيا. والتجلي: هو الظهور، ومنه يقال: جلوت المرآة والسيف: إذا أظهرتهما من الصدأ». انتهىٰ، بتصرف.

(تأويل مختلف الحديث لابن قُتَيبة الدينوري، ص٢٩٧، بتصرف).

❀❀❀

(١) الأعراف: ١٤٣.

(٢) الأعراف: ١٤٣.



بابٌ في
بيان فضل اللّه جَلَّجَلَالُهُ وعظمتِه، وأنه قد أحاط بكل شيء علمًا، وهو مستوٍ على عرشه، كما أخبر جَلَّجَلَالُهُ عن نفسه

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا عَبْدُ بن حُمَيْدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ، وَالمَعْنَىٰ وَاحِدٌ، قَالُوا: حَدَّثَنَا يُونُسُ بن مُحَمَّدٍ، قَالَ: حَدَّثَنا شَيْبَانُ بنُ عبد الرَّحمَنِ، عَنْ قَتَادَةَ، قَالَ: حَدَّثَ الحَسَنُ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: «**بَيْنَمَا نَبِيُّ اللهِ ﷺ جَالِسٌ وَأَصْحَابُهُ إِذْ أَتَىٰ عَلَيْهِمْ سَحَابٌ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ: «هَلْ تَدْرُونَ ما هَذَا؟»**. فَقَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**هَذَا العَنَانُ، هَذِهِ رَوَايَا الأَرْضِ؛ يَسُوقُهُ اللهُ - تبارك وتعالىٰ - إِلَىٰ قَوْمٍ لا يَشْكُرُونَهُ وَلَا يَدْعُونَهُ**»، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ ما فَوْقَكُمْ؟**». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّهَا الرَّقِيعُ؛ سَقْفٌ مَحْفُوظٌ، وَمَوْجٌ مَكْفُوفٌ**»، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا؟**». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ**». ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ ما فَوْقَ ذَلِكَ؟**». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّ فَوْقَ ذَلِكَ سَمَاءَيْنِ، ما بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ عَامٍ**»، حَتَّىٰ عَدَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، ما بَيْنَ كُلِّ سَمَاءَيْنِ ما بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ،

ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ ما فَوْقَ ذَلِكَ؟**». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّ فَوْقَ ذَلِكَ العَرْشَ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَاءِ بُعْدُ ما بَيْنَ السَّمَاءَيْنِ**»، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ ما الَّذِي تَحْتَكُمْ**»؟ قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: (**فَإِنَّهَا الأَرْضُ**)، ثُمَّ قَالَ: «**هَلْ تَدْرُونَ ما الَّذِي تَحْتَ ذَلِكَ؟**». قَالُوا: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. قَالَ: «**فَإِنَّ تَحْتَهَا أَرْضًا أُخْرَىٰ، بَيْنَهُمَا مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ**»، حَتَّىٰ عَدَّ سَبْعَ أَرَضِينَ، بَيْنَ كُلِّ أَرْضَيْنِ مَسِيرَةُ خَمْسِمِائَةِ سَنَةٍ. ثُمَّ قَالَ: «**وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ أَنَّكُمْ دَلَّيْتُمْ بِحَبْلٍ إِلَىٰ الأَرْضِ السُّفْلَىٰ لَهَبَطَ عَلَىٰ اللهِ**»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿هُوَ ٱلْأَوَّلُ وَٱلْآخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلْبَاطِنُ ۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾[1]». (٣٢٩٨) (١٠).

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَفَسَّرَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ هَذَا الحَدِيثَ، فَقَالُوا: إِنَّمَا هَبَطَ عَلَىٰ عِلْمِ اللهِ وَقُدْرَتِهِ وَسُلْطَانِهِ؛ عِلْمُ اللهِ وَقُدْرَتُهُ وَسُلْطَانُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ، وَهُوَ عَلَىٰ العَرْشِ كَمَا وَصَفَ فِي كِتَابِهِ».

❁❁

(١) الحديد: ٣.

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ستةٌ:

(**عَبْدُ بن حُمَيْد**) بن نصر؛ أبو محمد، قيل: اسمه عبد الحميد، وبذلك جزم ابنُ حِبَّان وغيرُ واحد. روىٰ عن: يزيد بن هارون، وعليّ بن عاصم، والنضر بن شميل، وروىٰ عنه: مسلم بن الحجاج، والترمذي. روىٰ له البخاريُّ «تعليقًا» (ت: ٢٤٩). قال ابن حِبَّان: «كان ممن جمع وصنَّف». وقال الذَّهبي: «حافظ جوّال ذو تصانيف». (ثح ٨/ ٤٠١، كه ١/ ٦٧٦، ته ٦/ ٤٥٥، تق ٣٦٨).

(**يونس بن محمد**) بن مسلم البغدادي؛ أبو محمد المُؤَدِّب. روىٰ عن: شيبان النحوي، وحماد بن يزيد، وفليح بن سليمان، وروىٰ عنه: أبو بكر بن أبي شيبة، وعلي بن المديني، وأبو خيثمة زهير بن حرب. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٢٠٧).

قلتُ[ع]: متفق علىٰ توثيقه؛ وَثَّقَه ابنُ معين ويعقوبُ بن شَيْبَة، وذكره ابنُ حِبان في «الثقات»، غير أنَّ أبا حاتم الرَّازي؛ قال: «صدوق». (تخ ٨/ ٤١٠، جح ٩/ ٢٤٦، ثح ٩/ ٢٨٩، ته ١١/ ٤٤٧، تق ٦١٤).

(**شيبان بن عبد الرحمن**) التميمي، مولاهم النحوي، أبو معاوية البصري، نزيل الكوفة، يقال: إنه مَنسوب إلىٰ نحوة؛ بطن من الأزد، لا إلىٰ علم النحو. روىٰ عن: الحسن، وقتادة، وروىٰ عنه: عبيد الله بن موسىٰ، وأبو نعيم. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٦٤).

قلتُ[ع]: ثقةٌ ثبتٌ في كل المشايخ، وصاحب كتاب؛ كما أفاده أحمد،

وبنحوه ابن معين والترمذي، قال الترمذي: «شيبان ثقة عندهم، صاحب كتاب». ووثَّقَه النَّسائي، والعِجلي، وابن سعد، والبزَّار. وقال يعقوب بن شيبة: «كان صاحب حروف وقراءات، وكان ابن معين يوثقه». وقال أبو حاتم الرازي[(١)]: «حسن الحديث، صالح يكتب حديثه». وقال أبو القاسم البغوي: «شيبان أثبت في يحيىٰ بن أبي كثير من الأوزاعي». وقال الساجي: «صدوق، وعنده مناكير وأحاديث عن الأعمش تفرّد بها، وأثنىٰ عليه أحمد، وكان ابن مهدي يحدث عنه ويفخر به». وقال عثمان بن أبي شيبة: «كان معلمًا صدوقًا حسن الحديث». وقال العسكري: «شيبان النحوي نسب إلىٰ بطن يقال لهم: بنو نحو بن شمس من الأزد». وذكر ابن أبي داود وابن المنادي أن المنسوب إلىٰ القبيلة يزيد بن أبي سعيد النحوي لا شيبان النحوي هذا. (تخ ٤/ ٢٥٤، جح ٤/ ٣٥٥، ثح ٦/ ٤٤٩، ته ٤/ ٣٧٣، تق ٢٦٩).

(قتادة) بن دُعامة السدوسي؛ أبو الخَطَّاب البصري، روىٰ عن: أنس بن مالك، وسعيد بن المسيَّب، وروىٰ عنه: شعبة، وهشام، وسعيد بن أبي عروبة. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١١٧ كما نقله البخاري عن ابن المديني، وقيل: ١١٨).

قلتُ[ع]: ثقةٌ ثبتٌ متقنٌ، وكان من أهل العلم بالقرآن والفقه، وكان من كبار حفَّاظ أهل زمانه، غير أنه رُمِيَ بالقدر، ورُميَ بالتدليس. ورغم هذا احتج

---

(١) قال ابن حجر: وقرأت بخط الذهبي: «قال أبو حاتم: لا يحتج به». انتهىٰ. وهذه اللفظة ما رأيتها في كتاب ابن أبي حاتم فينظر، ليس فيه إلا: «يكتب حديثه» فقط، وكذا نقله عنه الباجي. (تهذيب التهذيب ٤/ ٣٧٤).

به أصحاب الصحاح. قال قتادة: «تكرير الحديث في المجلس يُذهب نوره، وما قلتُ لأحدٍ: أَعِد عَلَيَّ».

وقال ابن سيرين: «قتادة هو أحفظ الناس». وقال مطر الوراق: «ما زال قتادة متعلمًا حتىٰ مات». وقال شعبة: «حدثت سفيان بحديث عن قتادة فقال لي: وكان في الدنيا مثل قتادة؟!». وقال ابن مهدي: «قتادة أحفظ من خمسين مثل حميد الطويل». وقال أبو حاتم: «صدق ابن مهدي». وقال حَمَّاد بن زَيد: «ما رأَيتُ أَيوب حزن علىٰ أحدٍ ما حزن عليه».

وقال أبو حاتم: «سمعت أحمد بن حنبل وذكر قتادة فأطنب في ذِكْرِه؛ فجعل يَنشر من علمه وفقهه ومعرفته بالاختلاف والتفسير، ووَصَفَه بالحفظ والفقه، وقال: «قَلَّما تَجِد مَن يتقدمه، أما المَثَل فلعلَّ».

وقال الأثرم: «سمعت أحمد يقول: كان قتادة أحفظ من أهل البصرة، لم يسمع شيئًا إلا حفظه، وقرئ عليه صحيفة جابر مرة واحدة فحفظها، وكان سليمان التيمي وأيوب يحتاجون إلىٰ حفظه ويسألونه». وقال إسحاق بن منصور عن يحيىٰ بن معين: «ثقة». وقال حنظلة بن أبي سفيان: «كان طاوس يفر من قتادة، وكان قتادة يرمي بالقدر». وقال علي بن المديني: «قلت ليحيىٰ بن سعيد: إن عبد الرحمن يقول: أترك[١] كل من كان رأسًا في بدعة يدعو إليها؟ قال: كيف تصنع بقتادة، وابن أبي رَوَّاد، وعمر بن ذر، وذكر قومًا ثم

---

(١) وفي تاريخ دمشق لابن عساكر (٤٥/ ٢٠)، وتذهيب تهذيب الكمال، للذهبي (٧/ ٧٨): أنا أترك.



قال يحيىٰ: إن تركت هذا الضرب تركت ناسًا كثيرًا». وقال الشعبي: «قتادةُ حاطبُ لَيْلٍ». وقال ابن سعد: «كان ثقة مأمونًا حجة في الحديث، وكان يقول بشيء من القدر». وقال همام: «لم يكن قتادة يلحن». وقال ابن حِبَّان في «الثقات»: «كان من علماء الناس بالقرآن والفقه، ومن حُفَّاظ أهل زمانه، وكان مُدَلِّسًا علىٰ قدر فيه». (تخ ٧/ ١٨٥، جح ٧/ ١٣٣، ثح ٥/ ٣٢٢، مه ٣/ ٣٨٥، ته ٨/ ٣٥١، تق ٤٥٣).

(**الحسن**) بن أبي الحسن البصري، واسم أبيه: يَسَار الأنصاري مولاهم. روىٰ عن: عمران بن حصين، وأبي موسىٰ، وابن عباس، وجندب، وروىٰ عنه: ابن عون، ويونس. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١١٠).

كان كبير الشأن رفيع الذكر رأسًا في العلم والعمل. وكان من أفصح أهل البصرة لسانًا، وأجملهم وجهًا وأعبدهم عبادة، وأحسنهم عشرة، وأنقاهم بدنًا رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وكان يُرسل كثيرًا؛ قال البزار: «كان يروي عن جماعة لم يَسمع منهم فيتجوز، ويقول: حُدثنا وخُطبنا، يعني: قومه الذين حُدِّثوا وخُطبوا بالبصرة». (تخ٢/ ٢٨٩، جح ٣/ ٤٠، ثح ٤/ ١٢٢، كه ١/ ٣٢٤، تق١٦٠).

(**أبي هريرة**)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

قلتُ [ع]: وهذا إسنادٌ مُعَلٌّ بالانقطاع، وذلك لعدم سماع الحسن من أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.



شرح غريب لفظ الترمذي:

(العَنَان) بِالفَتْحِ: السَّحاب، والواحِدة: عَنَانَة. (الرَّوَايَا مِنَ الإِبِلِ): الحَواملُ لِلْمَاءِ، واحدَتُها: رَاوِيَةٌ، فشبَّهها بِهَا. وَمِنْهُ سُمِّيت المَزَادَةُ: رَاوِيَة. وَقِيلَ بالعَكْس. (الرَّقِيعُ): هُوَ اسْمٌ لِسَمَاءِ الدُّنْيَا. وَقِيلَ: لِكُلِّ سَمَاءٍ، وَالجَمْعُ: أَرْقِعَةٌ. (مَوْجٌ مَكْفُوفٌ)، أَي: مَمْنُوعٌ مِنَ الِاسْتِرْسَالِ؛ حَفِظَهَا اللهُ أَنْ يَقَعَ عَلَىٰ الأَرْضِ، وَهِيَ مُعَلَّقَةٌ بِلَا عَمَدٍ؛ كَالمَوْجِ المَكْفُوفِ. (النهاية في غريب الحديث ٢/ ٢٥١، ٢٧٩، ٣/ ٣١٣، تحفة الأحوذي ٩/ ١٣١).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ حديث أبي هريرة هذا إسناده مُنقطع.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في الجامع (٣٢٩٨) من رواية: الحسن عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهي رواية منقطعة؛ قال الترمذي: «هذا حديث غريب من هذا الوجه، ويُروىٰ عن أيوب، ويونسِ بن عُبَيد، وعليِّ بن زيد، قالوا: لم يَسمع الحسنُ من أبي هريرة.

وقال البيهقي: «وفي رواية الحَسَنِ عن أبي هريرة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ انقطاعٌ، ولا ثبت سماعه من أبي هريرة، ورُوي من وجهٍ آخر مُنقطع عن أبي ذر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ مرفوعًا.

(الجامع ٥/ ٤٠٣، الأسماء والصفات ٢/ ٢٨٧).

❀❀



محلّ الاستشهادِ:

بيانُ مُعتقد أهل السُّنَّة والحديث في صفة الاستواء، وأنه استواء حقيقي يليق بجلاله وعظمته: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ﴾(١)، وأنه بعلمه في كل مكانٍ، خلافًا لأهل الضلال الذين يعتقدون أن الله في كل مكان! نعوذ بالله من الكفر والضلال.

تعليقات الأئمة:

تعليق الصحابي أبي حمزة؛ أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ(٢) (ت ٩٢، وقيل: ٩٣):

قال أنسٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «نَزَلَت آيةُ الحجابِ في زينبَ بنتِ جَحْشٍ، وأَطْعَمَ عليها يومئذٍ خُبْزًا ولَحْمًا، وكانت تَفْخَرُ علىٰ نساءِ النبيِّ ﷺ، وكانت تقولُ: إنَّ اللهَ أَنْكَحَنِي في السَّمَاءِ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه البخاري في «الصحيح» (٧٤٢١).

تعليق الإمام أبي عبد الرحمن؛ عبد الله بن المبارك الحنظليِّ(٣) (ت ١٨١):

---

(١) الشورىٰ: ١١.

(٢) أنس بن مالك بن النضر بن الخزرجي. كنيته: أبو حمزة، خادم رسول الله ﷺ، قدم رسول الله ﷺ المدينة وهو ابن عشر سنين، وتوفي ﷺ وهو ابن عشرين سنة، وانتقل إلىٰ البصرة وتوفي بها. (ت: قيل ٩٠، وقيل: ٩١، وقيل: ٩٢، وقيل: ٩٣). (التاريخ الكبير للبخاري ٢/ ٣٣٠، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٢/ ٢٨٦، الثقات لابن حبان ٣/ ٤، تاريخ الإسلام للذهبي ٢/ ١٠٥٧، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٢٧٦، التقريب، ص١١٥).

(٣) عبد الله بن المبارك بن واضح، أبو عبد الرحمن الحنظلي، مولاهم المروزي شيخ خراسان.

=

قال عليُّ بن الحسن بن شقيق: «سألتُ عبدَ الله بن المبارك: كيف ينبغي لنا أن نعرفَ ربَّنا عَزَّوَجَلَّ؟

قال: علىٰ السماء السابعة علىٰ عرشه، ولا نقول كما تقولُ الجهمية: إنَّه هاهنا في الأرض». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه عبد الله بن أحمد في «السُّنَّة» (٢٢)، وقد صَحَّحَ ابنُ تيمية إسناده، كما في «مجموع الفتاوىٰ» (٥/ ٥١) قال: «بأسانيد صِحاح».

تعليق الإمام أبي عمرو؛ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي:

قال الأوزاعيُّ: «كنا والتابعون مُتوافرون نقول: إنَّ اللهَ -تعالىٰ ذكرُه- فوق عرشه، ونؤمن بما وردت السُّنَّةُ به من صفاته جل وعلا». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه البيهقي في (الأسماء والصفات ٨٦٥)، وصحح ابنُ تيمية إسنادَه في (مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٣٩)، وكذا ابنُ القَيِّم في (اجتماع الجيوش الإسلامية ٢/ ١٣١).

قال ابن تيمية -عَقب ذكرُه لأثرِ الإمام الأوزاعي-:

«وقد حكىٰ الأوزاعي -وهو أحد «الأئمة الأربعة» في عصر تابع التابعين: الذين هم «مالك» إمام أهل الحجاز، و«الأوزاعي» إمام أهل الشام، و«الليث»

=

أخذ عن بقايا التابعين، وأكثر من الترحال والتطواف وإلىٰ أن مات في طلب العلم، وفي الغزو، وفي التجارة، والإنفاق علىٰ الإخوان في الله، وتجهيزهم معه إلىٰ الحج. قال أحمد بن حنبل: «لم يكن في زمان ابن المبارك أطلب للعلم منه». (ت: ١٨١). (الكاشف ١/ ٥٩١، السير للذهبي ٨/ ٣٧٩، شذرات الذهب في أخبار من ذهب ٢/ ٣٦١).

إمام أهل مصر، و«الثوري» إمام أهل العراق- حكىٰ شهرةَ القول في زمن التابعين بالإيمانِ بأنَّ الله تعالىٰ فوق العرش وبصفاته السَّمْعِيَّةِ.

وإنما قال الأوزاعي هذا بعد ظهور مذهب جَهْمٍ المنكرِ لكون الله فوق عرشه والنافي لصفاته؛ ليَعرف الناسُ أنَّ مذهب السلف خلاف ذلك». انتهىٰ.

(مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٣٩).

تعليق الإمام أبي إسماعيل؛ حمَّاد بن زيد الجهضميِّ[(١)] (ت ١٧٩):

قال سليمانُ بن حرب: «سمعت حَمَّاد بن زيد: -وذكر هؤلاء الجهمية- قال: «إنما يحاولون أن يقولوا: ليس في السماءِ شيءٌ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه عبد الله بن أحمد في السُّنَّة (٤١)، والخلال في السُّنَّة (١٦٩٥) وغيرهما، وصحح ابن تيمية إسناده في (مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٥٢).

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال الخلال في (العقيدة، ص١٠٧): «وكان يقول: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ مُستو علىٰ العرش المجيد، وحكىٰ جماعة عنه: أنَّ الاستواءَ من صفاتِ الفعل، وحكىٰ جماعة عنه أنه كان يقول: إنَّ الاستواءَ من صفاتِ الذاتِ، وكان يقول في معنىٰ الاستواء: هو العلو والارتفاع، ولم يَزل اللهُ تعالىٰ عاليًا رفيعًا قبل أن يَخلق عرشه؛ فهو فوق كل شيء، والعالي علىٰ كل شيء، وإنَّما خص اللهُ

(١) حماد بن زيد بن درهم، الإمام أبو إسماعيل الأزدي، أحد الأعلام. قال ابن مهدي: «ما رأيت أحدًا لم يكتب أحفظ منه، وما رأيت بالبصرة أفقه منه، ولم أَرَ أعلم بالسُّنَّة منه». (ت: ١٧٩). (التاريخ الكبير للبخاري ٣/ ٣٦٥، الثقات لابن حبان ٦/ ٢١٧، الكاشف ١/ ٣٤٩).

العرش لمعنىٰ فيه مخالف لسائر الأشياء؛ والعرشُ أفضل الأشياء وأرفعها؛ فامتدح الله نفسه بأنه ﴿عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾، أي: عليه عَلَا، ولا يجوز أن يقال: استوىٰ بمماسة ولا بملاقاة؛ تعالىٰ الله عن ذلك علوًّا كبيرًا، والله تعالىٰ لم يلحقه تغيُّر ولا تَبَدُّل، ولا تَلحقه الحدود قبل خلق العرش ولا بعد خلق العرش، وكان يُنكر علىٰ مَن يقول: إنَّ الله في كل مكان بذاتِه؛ لأن الأمكنة كلها محدودة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين:

قال ابنُ أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص٨٨): «ومِن قول أهل السُّنَّة: إنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خلقَ العرشَ واختصَّه بالعُلو والارتفاع فوق جميع ما خَلق، ثُمَّ استوىٰ عليه كيف شاء، كما أخبر عن نفسه في قوله: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ ۝٥ لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَا بَيۡنَهُمَا وَمَا تَحۡتَ ٱلثَّرَىٰ ۝٦﴾[1]». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري:

قال الآجري في (الشريعة ٣/ ١٠٧٦): «والذي يَذهب إليه أهلُ العلم: أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ علىٰ عرشه فوق سماواته، وعلمُه محيطٌ بكلِّ شيء؛ قد أحاط علمُه بجميع ما خلق في السماوات العُلا وبجميع ما في سَبْع أَرَضِين وما بينهما وما

(١) طه: ٥.



تحت الثرىٰ؛ يَعلم السرَّ وأخفىٰ، ويَعلم خائنة الأعين وما تُخفي الصدور، ويعلم الخَطْرَةَ والهمَّة، ويَعلم ما توسوس به النفوس؛ يَسمع ويرىٰ، ولا يَعزب عن الله عَزَّوَجَلَّ مثقال ذرة في السماوات والأرضين وما بينهن إلا وقد أحاط علمه به؛ فهو علىٰ عرشه سبحانه العليُّ الأعلىٰ؛ تُرفع إليه أعمال العباد، وهو أعلم بها من الملائكة الذين يرفعونها بالليل والنهار.

فإن قال قائل: فما معنىٰ قوله: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾(١)، الآية التي بها يَحتجون؟

قيل له: علمُه عَزَّوَجَلَّ، واللهُ علىٰ عرشِه وعلمُه محيطٌ بهم وبكلِّ شيء من خلقِه. كذا فَسَّرَه أهلُ العلم. والآية يدل أولها وآخرها علىٰ أنه العِلم.

فإن قال قائل: كيف؟

قيل: قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ﴾(٢) إلىٰ آخر الآية: ﴿ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوا۟ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾(٣)، وابتدأ الله عَزَّوَجَلَّ الآية بالعلم، وختمها بالعلم، فعلمُه عَزَّوَجَلَّ محيطٌ بجميع خلقه، وهو علىٰ عرشه، وهذا قول المسلمين». انتهىٰ.

---

(١) المجادلة: ٧.

(٢) المجادلة: ٧.

(٣) المجادلة: ٧.

تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري:

قال ابنُ عبد البر في (التمهيد ٧/ ١٣٩): «علماء الصحابة والتابعين الذين حملت عنهم التأويل في القرآن قالوا في تأويل هذه الآية: ﴿مَا يَكُونُ مِن نَّجْوَىٰ ثَلَٰثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ وَلَآ أَدْنَىٰ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْثَرَ إِلَّا هُوَ مَعَهُمْ أَيْنَ مَا كَانُوا۟﴾: هو علىٰ العرش وعلمُه في كل مكان، وما خالفَهم في ذلك أحدٌ يُحتجُّ بقوله». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

قال المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص٨٠): «فمِن صفات الله تعالىٰ التي وصفَ بها نفسَه، ونطق بها كتابُه، وأخبر بها نبيُّه: أنه مُسْتَوٍ علىٰ عرشِه، كما أخبر عن نفسه؛ فقال عز من قائل في سورة الأعراف: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وقال في سورة يونس عليه السلام: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾، وروىٰ أبو هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (**إن الله عز وجل كتبَ كتابًا قبل أن يَخلقَ الخلقَ: إن رحمتي سَبقَتْ غَضبي؛ فهو عنده فوق العرش**)»[1]. انتهىٰ.

(١) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (٧٥٥٤)، ومسلم في الصحيح (٢٧٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، ولفظ البخاري: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ كَتَبَ كِتَابًا قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ الخَلقَ: إِنَّ رَحْمَتِي سَبَقَتْ غَضَبِي، فَهُوَ مَكْتُوبٌ عِنْدَهُ فَوْقَ العَرْشِ».
وفي رواية للبخاري (٧٤٠٤): «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الخَلقَ...»، وفي رواية أخرىٰ للبخاري: «لَمَّا
=

وقال في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص٨٩): «ومَن أجهلُ جهلًا وأسخفُ عقلًا وأضلُّ سبيلًا مِمَّن يقولُ: إنَّه لا يجوز أن يُقال: أين الله؟ بعد تصريح صاحب الشريعة بقوله: أين الله؟!». انتهىٰ.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال *ابنُ تيمية* في (مجموع الفتاوىٰ ٥/ ٥): «هذا كتابُ الله من أوله إلىٰ آخره وسنةُ رسولِه ﷺ من أوَّلِها إلىٰ آخرها، ثُمَّ عامة كلام الصحابة والتابعين، ثُمَّ كلام سائر الأئمة: مملوءٌ بما هو؛ إمَّا نصٌّ، وإما ظاهرٌ في أنَّ الله سبحانه وتعالى هو العلي الأعلىٰ، وهو فوق كل شيء، وهو علىٰ كل شيء، وإنَّه فوق العرش، وأنه فوق السماء؛ مثل: قوله تعالىٰ: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾(١)، ﴿إِنِّي مُتَوَفِّيكَ وَرَافِعُكَ إِلَيَّ﴾(٢)، ﴿ءَأَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾(٣)، ﴿أَمْ أَمِنتُم مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا﴾(٤)، ﴿بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ﴾(٥)، ﴿تَعْرُجُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ إِلَيْهِ﴾(٦)، ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾(٧)، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن

=

قَضَىٰ اللهُ الخَلقَ...»، وكلاهما رواهما مسلم كذلك، وبالله تعالىٰ نتأيَّد.

(١) فاطر: ١٠.

(٢) آل عمران: ٥٥.

(٣) الملك: ١٦.

(٤) الملك: ١٧.

(٥) النساء: ١٥٨.

(٦) المعارج: ٤.

(٧) السجدة: ٥.

فَوۡقِهِمۡ﴾(١)، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِۖ﴾ في ستة مواضع: ﴿ٱلرَّحۡمَٰنُ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ ٱسۡتَوَىٰ﴾(٢)، ﴿يَٰهَٰمَٰنُ ٱبۡنِ لِي صَرۡحٗا لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّي لَأَظُنُّهُۥ كَٰذِبٗا﴾(٣)، ﴿تَنزِيلٞ مِّنۡ حَكِيمٍ حَمِيدٖ﴾(٤)، ﴿مُنَزَّلٞ مِّن رَّبِّكَ بِٱلۡحَقِّۖ﴾(٥)، إلىٰ أمثال ذلك مما لا يكاد يُحصىٰ إلا بكُلفة.

وفي الأحاديث الصِّحاح والحِسان ما لا يُحصىٰ إلا بالكُلفة؛ مثل: قصة معراج الرسول ﷺ إلىٰ ربِّه، ونزول الملائكة من عند الله وصعودها إليه، وقوله في الملائكة الذين يَتعاقبون فيكم بالليل والنهار: (**ثُمَّ يَعْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ؛ فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ**) كما في «الصحيحين»، وفي «الصحيحين» في حديث الخوارج: (**أَلَا تَأْمَنُونِي وَأَنَا أَمِينُ مَنْ فِي السَّمَاءِ؛ يَأْتِينِي خَبَرُ السَّمَاءِ صَبَاحًا وَمَسَاءً**)، وفي «صحيح مسلم» قوله ﷺ للجارية (**أَيْنَ اللهُ؟**). قَالَتْ: فِي السَّمَاء، قال: (**مَنْ أَنَا؟**) قَالَتْ: أَنْتَ رَسُولُ الله، قال: (**أَعْتِقْهَا؛ فَإِنَّهَا مُؤْمِنَةٌ**)، وقوله ﷺ في الحديث الذي رواه مسلم: (**يَمُدُّ يَدَيْهِ إِلَىٰ السَّمَاءِ، يَا رَبِّ، يَا رَب...**)، إلىٰ أمثال ذلك مما لا يُحصيه إلا الله؛ مِمَّا هو مِن أبلغ المتواترات اللفظية والمعنوية التي تورث علمًا يقينًا من أبلغ العلوم الضرورية: أن الرسولَ ﷺ المبلغَ عن الله ألقىٰ إلىٰ أُمَّتِه المَدعُوِّين -أن الله سبحانه علىٰ العرش، وأنه فوق السماء، كما فطر الله علىٰ ذلك جميع الأمم؛

(١) النحل: ٥٠.

(٢) طه: ٥.

(٣) غافر: ٣٦، ٣٧.

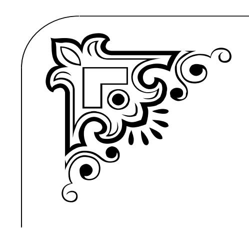
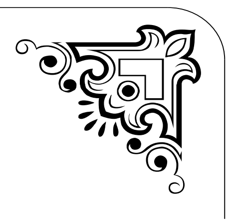
(٤) فصلت: ٤٢.

(٥) الأنعام: ١١٤.

عربهم وعجمهم في الجاهلية والإسلام؛ إلا مَن اجتالته الشياطينُ عن فِطرته، ثم عن السلف في ذلك من الأقوال ما لو جُمِع لبلغ مِئِين أو أُلُوفًا، ثم ليس في كتاب الله ولا في سنة رسوله ﷺ ولا عن أحد من سلف الأمة -لا من الصحابة ولا من التابعين لهم بإحسانٍ ولا عن الأئمة الذين أدركوا زمنَ الأهواء والاختلاف- حرفٌ واحدٌ يُخالف ذلك لا نصًّا ولا ظاهرًا.

ولم يقل أحدٌ منهم قطُّ: إنَّ الله ليس في السماء، ولا إنه ليس علىٰ العرش، ولا إنه بذاته في كل مكان، ولا إنَّ جميع الأمكنة بالنسبة إليه سواء، ولا إنه لا داخل العالم ولا خارجه، ولا إنَّه لا متصل ولا منفصل، ولا إنَّه لا تجوز الإشارة الحسية إليه بالأصابع ونحوها، بل قد ثبت في «صحيح مسلم» عن جابر بن عبد الله: «أن النبي ﷺ لما خطب خُطبته العظيمة يوم عرفات قال: (**وَقَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُ إِنِ اعْتَصَمْتُمْ بِهِ، كِتَابُ اللهِ، وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟**)». قَالُوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَّغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ! فَقَالَ بِإِصْبَعِهِ السَّبَّابَةِ؛ يَرْفَعُهَا إِلَىٰ السَّمَاءِ وَيَنْكُتُهَا إِلَىٰ النَّاسِ: (**اللهُمَّ، اشْهَدْ، اللهُمَّ، اشْهَدْ**)، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ». انتهىٰ.



بابٌ في
الإيمان باليوم الآخر

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بن وَكِيعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عِيسَىٰ بن يُونُسَ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن أَبِي مَرْيَمَ، ح، وحَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بن عبد الرَّحمَنِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا عَمْرُو بن عَوْنٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا ابنُ المُبَارَكِ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بن أَبِي مَرْيَمَ، عَنْ ضَمْرَةَ بن حَبِيبٍ، عَنْ شَدَّادِ بن أَوْسٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «**الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ، وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ، وَالعَاجِزُ مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا، وَتَمَنَّىٰ عَلَىٰ اللهِ**». (٢٤٥٩) (١١).

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَمَعْنَىٰ قَوْلِهِ: «**مَنْ دَانَ نَفْسَهُ**» يَقُولُ: حَاسَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ أَنْ يُحَاسَبَ يومَ القِيَامَةِ، وَيُرْوَىٰ عَنْ عُمَرَ بن الخَطَّابِ، قَالَ: (حَاسِبُوا أَنْفُسَكُمْ قَبْلَ أَنْ تُحَاسَبُوا، وَتَزَيَّنُوا لِلْعَرْضِ الأَكْبَرِ، وَإِنَّمَا يَخِفُّ الحِسَابُ يومَ القِيَامَةِ عَلَىٰ مَنْ حَاسَبَ نَفْسَهُ فِي الدُّنْيَا)، وَيُرْوَىٰ عَنْ مَيمُونِ بن مِهْرَانَ، قَالَ: (لَا يَكُونُ العَبْدُ تَقِيًّا حَتَّىٰ يُحَاسِبَ نَفْسَهُ، كَمَا يُحَاسِبُ شَرِيكَهُ مِنْ أَيْنَ مَطْعَمُهُ وَمَلْبَسُهُ؟)».



الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ثمانيةٌ:

(**سفيان بن وكيع**) بن الجَرَّاح؛ أبو محمد الرؤاسي الكوفي، روىٰ عن: عبد الأعلىٰ بن عبد الأعلىٰ السامي، وعبد الوهاب الثقفي، وأبي بكر بن عياش، روىٰ عنه: محمد بن مسلم، وابن صاعد. روىٰ له الترمذيُّ وابنُ ماجه. (ت: ٢٤٧).

قلتُ[ع]: متفقٌ علىٰ ضعفه، إلا ما ذُكِر عن ابن خزيمة(١)، وبلاؤه كان بسبب ورَّاقِه السوءِ الذي أدخل في حديثه ما ليس منه، وقد ذهب إليه أبو حاتم ونصَحَه، واتَّفَقا علىٰ الاكتفاء بالأصول وتنحيةِ ورَّاقِه السُّوء عنه، وتولية ابن كرامة فإنه يُوثق به؛ فقبِلَ وما فَعَلَ. (جح ٤/ ٢٣١، ته ٤/ ١٢٣، كه ١/ ٤٤٩، تق ٢٤٥).

(**عيسىٰ بن يونس**) بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل، كوفي، نَزل الشام مرابطًا. روىٰ عن: إسماعيل بن أبي خالد، والأعمش، وروىٰ عنه: العراقيون، والغرباء. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨٧، وقيل: ١٨٩، وقيل: أول سنة ١٩١).

قلتُ[ع]: ثقةٌ، متَّفَقٌ علىٰ توثيقه، وكان حافظًا؛ وثَّقَه أحمد، وأبو حاتم

---

(١) قال ابن حِبَّان: «وكان ابن خزيمة يَروي عنه، وسمعته يقول: ثنا بعض مَن أمسكنا عن ذِكره، وما كان يُحدث عنه إلا بالحرف بعد الحرف، وهو مِن الضرب الذين لِأَن يخروا من السماء أحب إليهم من أن يَكذبوا علىٰ رسول الله صلىٰ الله عليه وآله وسلم، ولكن أفسدوه». (تهذيب التهذيب ٤/ ١٢٤).

الرازي، ويعقوب بن شيبة، وأبو همام وزاد: «الرضيّ»، والعِجلي وزاد: «وكان ثبتًا في الحديث»، وابن سعد وزاد: «ثبتًا»، وغيرهم، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وقال أبو زرعة الرازي: «كان حافظًا». وقال ابن عمَّار: «حجة».وقال علي بن عثمان بن نفيل: قلت لأحمد: «إن أبا قتادة الحراني كان يتكلم في وكيع وعيسىٰ بن يونس وابن المبارك، فقال: من كذب أهل الصدق فهو الكذاب». (تخ ٦/ ٤٠٦، جح ٦/ ٢٩١، ثح ٧/ ٢٣٨، ته ٨/ ٢٣٧، تق ٤٤١).

(**أبو بكر بن أبي مريم**)، الغساني، الشامي، وقد يُنسب إلىٰ جَدِّه، قيل: اسمه بكير، وقيل: عبد السلام، وقيل: عمرو، وقيل: عامر، وقال الحاكم أبو أحمد: أنا محمد بن المسيب، أنا أحمد بن عبد الواحد سألت عن اسم أبي بكر بن أبي مريم فلم أجد أحدًا يخبرني، فذهبت إلىٰ داره فنزل شخص فقلت: ما اسم أبيك؟ قال: أبو بكر. روىٰ عن: راشد بن سعد، وضمرة بن حبيب، وعطية بن قيس، ومكحول، وخالد بن معدان. روىٰ عنه: ابن المبارك: وإسماعيل بن عياش، وبقية، وأبو المغيرة، وأبو اليمان. روىٰ له: أبو داود والترمذيُّ وابنُ ماجه. (ت: ٢٥٦).

قلتُ[ع]: متفق علىٰ ضعفه، بل هو منكر الحديث؛ ضَعَّفه أحمدُ وغيرُه، بل قال في رواية: «ليس بشيء»، وقال أبو زرعة: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»، وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث؛ طَرَقَتْه لصوصٌ فأخذوا متاعه فاختلَط»، وقال ابنُ عَدِي: «الغالب علىٰ حديثه الغرائب، وقَلَّما يُوافقه الثقاتُ»، وضَعَّفَه الدارقطنيُّ، وقال في موضع: «متروك». (جح

٢/ ٤٠٤، ته ١٢/ ٢٨، تق ٦٢٣).

(**عبد الله بن عبد الرحمن**) بن الفضل بن بهرام السمرقندي؛ أبو محمد الدارمي، وكان من أهل الورع في الدين ممن حفظ وجمع وتفقه وصنف وحدث، وأظهر السنة في بلده ودعا الناس إليها، وذب عن حريمها، وقمع من خالفها. روىٰ عن: يحيىٰ بن حسان التنيسي، ومروان الطاطري، وعبيد الله بن عبد المجيد، وروىٰ عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة. روىٰ له مسلمٌ وأبو داود والترمذيُّ. (ت: ٢٥٥).

قلتُ[ع]: ثِقَةٌ، إمامٌ، حافظ، مُتْقِنٌ، صاحب المُسند، متفق علىٰ توثيقه. (جح ٥/ ٩٩، ثح ٨/ ٣٦٤، ته ٥/ ٢٩٤، تق ٣١١).

(**عمرو بن عون**) بن أوس الواسطي؛ أبو عثمان البصري، روىٰ عن: حماد بن زيد، والماجشون، وأبىٰ عوانة، وهشيم. روىٰ عنه: أبو حاتم، وأبو زرعة، ومحمد بن مسلم. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٢٢٥).

قلتُ[ع]: متفق علىٰ توثيقه؛ وَثَّقَه أبو حاتم الرازي وغيرُه. (تخ ٦/ ٣٦١، جح ٦/ ٢٥٢، ثح ٨/ ٤٨٥، ته ٨/ ٨٦، تق ٤٢٥).

(**عبد الله بن المبارك**) المروزي، مولىٰ بني حنظلة، روىٰ عن: سليمان التيمي، وعاصم الأحول، والربيع بن أنس. وعنه: ابن مهدي، وابن معين. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨١).

قلتُ[ع]: ثقةٌ ثبتٌ إمامٌ؛ وثَّقَه ابن معين وزاد: «كيسًا متثبتًا، وكان عالمًا صحيح الحديث»، وابن سعد وزاد: «مأمونًا حجة كثير الحديث»، والعجلي

وزاد: «ثبت في الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات».

وقال أحمد: «لم يكن في زمانه أطلب للعلم منه، جمع أمرًا عظيمًا، ما كان أحد أقل سقطًا منه، كان رجلا صاحب حديث حافظ، وكان يحدث من كتاب». وقال ابن معين: «عبد الله سيد من سادات المسلمين». (تخ ٥/ ٢١٢، جح ٥/ ١٧٩، ثح ٧/ ٧، كه ١/ ٥٩١، ته ٥/ ٣٨٢، تق٣٢٠).

(**ضمرة بن حبيب**) بن صهيب الزُّبيدي، أبو عتبة الحمصي، وقد قيل: أبو بشر، وكان مؤذن مسجد دمشق. روىٰ عن: سلمة بن نفيل، وشداد بن أوس، وروىٰ عنه: هلال بن يساف، ومعاوية بن صالح، وأرطاة بن المنذر. روىٰ له الأربعةُ. (ت: ١٣٠).

قلتُ[ع]: ثِقة، متفق علىٰ توثيقه؛ وَثَّقَه ابنُ مَعين وغيره، غير أنَّ أبا حاتم الرازي قال: «لا بأسَ به». (تخ ٤/ ٣٣٧، جح ٤/ ٤٦٧، ثح ٤/ ٣٨٨، ته ٤/ ٤٥٩، تق ٢٨٠).

(**شدَّاد بن أوس**) بن ثابت الأنصاري بن المنذر، ابن أخي حسان بن ثابت الأنصاري. صحابي، يكنىٰ أبا يعلىٰ، نزل الشام بناحية فلسطين ومات بها.

قال مالك: «كان أبو يعلىٰ ابن عم حسان بن ثابت».

قال أبو عمر: «هكذا قال مالك، وإنما هو ابن أخي حسان بن ثابت الأنصاري، لا ابن عمه». روىٰ عنه: ابنه يعلىٰ بن شداد، وأبو الأشعث الصنعاني. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٥٨، وقيل: ٤١، وقيل: ٦٤). (سع ٢/ ٦٩٤، تق ٢٦٤).



قلتُ[ع]: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ، بل مُنكر! فيه أكثر من علة:

الأولىٰ: «سفيان بن وكيع»، وقد تقدم أنه ضعيف.

الثانية: «أبو بكر بن أبي مريم»، وقد تقدم أنه: مُنكر الحديث، كما قال أبو زُرعة.

***

شرح الحديث:

(عَنْ شَدَّادِ بن أَوْسٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: **الكَيِّسُ**)، أي: العاقلُ المُتَبَصِّرُ في الأمورِ النَّاظِرُ فِي العَوَاقِبِ، (**مَنْ دَانَ نَفْسَهُ**)، أَي: حاسَبَهَا وأَذَلَّهَا واستَعبَدَهَا وقَهَرَهَا، حتىٰ صَارَت مُطِيعَةً مُنقَادةً؛ فإن محاسبتَه لها وعدمَ تركِها هَملًا إنَّما ينشأ عن تفكُّرِه في الدنيا وزوالها، وفي نفسِه وانتقالِها؛ كأنك بالدنيا ولم تكن، وبالآخرة ولم تَزَلْ؛ فيحاسب نفسه، فيمنعها عما لا ينبغي ويُحَلِّيها بما يُرضي الله، (**وَعَمِلَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ**) من القبر وما بعده صالحَ العمل المُؤنسِ له في الوحدة والوحشة. (**وَالعَاجِزُ**): التاركُ لما يجب فعلُه بالتسويف. وقيل: الذي غَلبت عليه نفسُه وعمل بما أَمَرَتْهُ به؛ فصار عاجزًا لنفسه: (**مَنْ أَتْبَعَ نَفْسَهُ هَوَاهَا**)، أي: جعلها تابعة لما تَهواه مُؤثرة لشهواتها مُعرضة عن صالح الأعمال؛ لكونه علىٰ خلاف ما تدعو إليه النفسُ، (**وَتَمَنَّىٰ عَلَىٰ اللهِ**)، أي: الفوز في الآخرة، وبأنَّه -سبحانه- كريمٌ غفورٌ رحيمٌ، غنيٌّ عنه وعن عملِه فلا يُعاقبه، بل يُدخله الجَنَّةَ ويعطيه ما يشتهي.

(غريب الحديث لابن الجوزي ١/ ٣٥٥، ٢/ ٣٠٧، النهاية في غريب الحديث ٢/ ١٤٨، ٤، ٢١٧، الكاشف عن حقائق السنن ١٠/ ٣٣٢٩، دليل الفالحين ١/ ٢٤٨، ٢/ ٢٩٧، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٥٦٥، تحفة الأحوذي ٧/ ١٣٢).

ﮋﮊﮊﮌ

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ إسناده مُعلٌّ بالنَّكارةِ، ومعناه صحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٤٥٩)، وابن ماجه في «السنن» (٤٢٦٠) بنحوه، من حديث أبي يعلىٰ؛ شَدَّاد بن أوس رضي الله عنه. قال أبو عيسىٰ: «هذا حديث حَسَنٌ»، وقال البزار: «وهذا الكلام لا نَعلمه يُروىٰ إلا عن شداد بن أوس عن النبي ﷺ، ولا نَعلم له طريقًا غير هذا الطريق»، وقال الطبراني: «لم يَرْوِهِ عن مكحولٍ إلا ثور بن يزيد، وغالب بن عبد الله الجزري؛ تَفَرَّدَ به عن ثورٍ عمرو بن بكر»؛ وقد تعقب الذهبيُّ قولَ الحاكم: «علىٰ شرط البخاري» بقوله: «لا والله، أبو بكر بن أبي مريم المذكورُ في إسناده وَاهٍ»؛ وكذا تَعَقَّبَه ابنُ حجر بقوله: «لا وَاللهِ، بَلْ أَبُو بَكْرٍ ضَعِيفٌ جِدًّا». وقَالَ ابن طَاهِر: «وَهُوَ حَدِيثٌ مَدَارُه عَلَىٰ أبي بكر بن أبي مَرْيَم، وَهُوَ ضَعِيف». انتهىٰ.

(الجامع للترمذي ٤/ ٦٣٨، المسند للبزار ٨/ ٤١٧، المعجم الصغير



للطبراني ٢/ ١٠٧، مختصر تلخيص الذهبي لابن الملقن ١/ ٧١، إتحاف المهرة ٦/ ١٧٧، تخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٣/ ١٧٦).

❀❀

محلّ الاستشهادِ:

معتقدُ أهلِ السُّنَّة والحديثِ في الإيمان بالبعث.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار، وما يَعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشَامًا ويَمَنًا- فكان من مذهبهم:... والبعثُ مِن بعد الموت حقٌّ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣٢١)، وإسناده حَسَنٌ، كما تقدم.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم:

قال ابنُ أبي عاصم في (السُّنَّة ٢/ ٤٣٠): «باب الإيمان بالبعثِ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ:

قال ابنُ أبي يعلى في (الاعتقاد، ص٣٣): «ثُمَّ الإيمانُ بالبعث والصِّراط [(١)]، وشِعار المؤمنين يومئذٍ: سَلِّم، سَلِّم، والصِّرَاطُ جاء في الحديث[(٢)]: أنه (**أَحَدُّ مِن السَّيْفِ، وأَدَقُّ مِن الشَّعر**)». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري:

قال الآجري في (الشريعة ٢/ ٦٦٧): «إذا قال لك رجلٌ: أنتَ مؤمنٌ؟ فقل: آمنتُ بالله وملائكتِه وكتبِه ورسله واليوم الآخر والموتِ والبعثِ من بعد الموت». انتهىٰ.

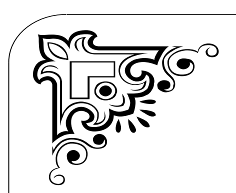
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابنُ تيمية في (العقيدة الواسطية، ص٥٤): «أصولُ الإيمان وأركانُه السِّتُّ...»، إلىٰ أن قال: «والبعث بعد الموت». انتهىٰ.

---

(١) قال ابن أبي حاتم: «سألتُ أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنَّة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماء في جميع الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشامًا ويمنًا- فكان من مذهبهم:... والصراط حق، والميزان حق، له كفتان، تُوزن فيه أعمال العباد حَسَنها وسيئها حق، والحوض المُكرم به نبينا حق، والشفاعة حق، والبعث من بعد الموت حق». انتهىٰ. قلت[ع]: أخرجه اللا لكائي في «أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة» (٣٢١)، وإسناده حسن، كما تقدم.

(٢) قال أبو سَعِيدٍ: «بَلَغَنِي أَنَّ الجِسْرَ أَدَقُّ مِنَ الشَّعْرَةِ وَأَحَدُّ مِنَ السَّيْفِ». (صحيح مسلم ١٨٣).

بابٌ في
حكمِ الأخذ من طُول اللّحية وعَرْضِها، وبيان ضَعْفِ الخَبَر الوارد في هذا

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بن هَارُونَ، عَنْ أُسَامَةَ بن زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو بن شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ «كَانَ يَأْخُذُ مِنْ لِحْيَتِهِ مِنْ عَرْضِهَا وَطُولِهَا». (٢٧٦٢) (١٢).

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَسَمِعْتُ قُتَيْبَةَ، يَقُولُ: «عُمَرُ بن هَارُونَ كَانَ صَاحِبَ حَدِيثٍ، وَكَانَ يَقُولُ: الإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ».

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ستة:

(هَنَّاد): بن السرِي بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي. روىٰ عن: عبثر بن القاسم، وأبي الأحوص، وابن المبارك، وروىٰ عنه: أبو حاتم، وأبو

زرعة، ومحمد بن عبد الملك الدقيقي. روىٰ له البخاريُّ في «خلق أفعالِ العباد» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ٢٤٣).

قلتُ[ع]: ثِقَةٌ، مُتَّفَقٌ علىٰ توثيقِه. (تخ ٨/ ٢٤٨، جح ٩/ ١١٩، ثح ٩/ ٢٤٦، كه ٢/ ٣٣٩، ته ١١/ ٧٠، تق ٥٧٤).

(**عمر بن هارون**) بن يزيد الثقفي، مولاهم البلخي، روىٰ عن: جعفر بن محمد، وثور، وابن جريج. وعنه: أحمد، والأشج، ونصر بن علي. روىٰ له الترمذيُّ وابنُ ماجه. (ت: ١٩٤).

قلتُ[ع]: ضعيفٌ، متروكُ الحديث؛ قال أبو حاتم الرازي: «تكلم ابنُ المبارك فيه؛ فذهب حديثُه؛ لروايته عن جعفر بن محمد، وقد تُوفي قبل قدومِه كما قيل»، وقال أبو زرعة: «سمعت إبراهيم بن موسىٰ، وقيل له: لِمَ لا تُحَدِّثُ عن عمر بن هارون؟ فقال: الناسُ تركوا حديثَه». (جح ٦/ ١٤٠، كه ٢/ ٧٠، ته ٧/ ٥٠١، تق ٤١٧).

(**أسامة بن زيد**) الليثي مولاهم، أبو زيد المدني، روىٰ عن: الزهري، ونافع، وروىٰ عنه: الثوري، وابن المبارك. روىٰ له البخاريُّ «تعليقًا» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٥٣).

قلتُ[ع]: صدوقٌ يُخْطِئ؛ قال ابنُ مَعِين: «ثِقَةٌ»، وفي رواية: «لا بأسَ به»، وبالثانية قال ابن عدي، وقال النسائيُّ: «ليس بالقويِّ»، وقال ابن حِبَّان: «يُخطئ، وهو مستقيم الأمر صحيح الكتاب». وما رواه عن نافع؛ ففيه مناكيرُ، كما قال أحمد بن حنبل: «لو تدبَّرْتَ حديثَه فستعرف النُّكرة فيها»، والله أعلم. (تخ ٢/ ٢٢، جح ٢/ ٢٨٤، ثح ٦/ ٧٤، ته ١/ ٢٠٨، تق ٩٨).



(**عمرو بن شُعيب**) بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص. روىٰ عن: أبيه، وسعيد بن المسيب، وطاوس. روىٰ عنه، حسان بن عطية، والزُّهري، وعامر الأحول، ومطر الوَرَّاق. روىٰ له البخاريُّ في «جزء القراءة» والأربعةُ. (ت: ١١٨). عمرو بن شعيب: ضعفه ناس مطلقًا، ووثقه الجمهور، وضعف بعضهم روايته عن أبيه عن جده؛ ومن ضعفه مطلقًا فمحمول علىٰ روايته عن أبيه عن جده، فأما روايته عن أبيه فربما دلَّسَ ما في الصحيفة بلفظ «عن»، فإذا قال: «حدثني أبي» فلا ريب في صحتها كما يقتضيه كلام أبي زرعة.

وأما رواية أبيه عن جده فإنما يعني بها الجد الأعلىٰ عبد الله بن عمرو لا محمد بن عبد الله، وقد صرح شعيب بسماعه من عبد الله في أماكن وصح سماعه منه. (تخ ٦/ ٣٤٢، جح ٦/ ٢٣٨، كه ٩/ ٧٨، ته ٨/ ٤٨، تق ٤٢٣).

(**أبوه**): شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص، روىٰ عن: أبيه -إن كان محفوظًا-، وعن جده فأكثر، وابن عباس، ومعاوية. وعنه: ابناه عمرو وعمر، وثابت البناني. روىٰ له البخاريُّ في «جزء القراءة» والأربعةُ.

قلتُ[ع]: لم أقف علىٰ كلام للنقَّاد فيه، وقد ذكره ابن حِبَّان في «الثقات»، وقال الذهَبِي: «صدوق». (تخ ٤/ ٢١٨، جح ٤/ ٣٥١، ثح ٦/ ٤٣٧، كه ١/ ٤٨٨، ته ٤/ ٣٥٦، تق ٢٦٧).

(**جَدُّه**): عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي، أبو محمد، وقيل: أبو عبد الرحمن، أحدُ السَّابقين المُكثرين من الصحابة وأحد العبادلة الفقهاء، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلا حافظًا عالمًا، قال أبو هريرة: «مَا مِنْ أَصحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكثَرَ حدِيثًا عَنهُ مِنِّي، إلَّا ما كانَ مِنْ عَبدِ اللهِ بنِ عَمرٍو، فإنَّهُ كانَ

يَكتُبُ ولا أَكتُبُ»[(١)]، وكان يسرد الصوم، ولا ينام بالليل، فأُخبِرَ رسول الله ﷺ بذلك، فقال له: «**إِنَّ لِعَيْنِكَ عَلَيْكَ حَقًّا، وَإِنَّ لِزَوْجِكَ عَلَيْكَ حَقًّا...**»[(٢)].

رویٰ له الجماعةُ. (ت: قيل: ٦٣، وقيل: ٦٧، وقيل: ٧٣، وقيل: ٦٥، وقيل: ٥٥). (سع ٣/ ٩٥٦، تق ٣١٥).

قلتُ[ع]: هذا إسنادٌ مُعَلٌّ بالنكارة، وذلك لضعف عمر بن هارون، ومتنُه كذلك مُعَلٌّ بالنكارة؛ لمخالفته للثابت في «الصحيحين» عن النبي ﷺ: (**انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَىٰ**)[(٣)]، وبالله تعالىٰ التوفيق.

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ أعلَّهُ البخاري، وهو إسنادٌ مُعَلٌّ بالنكارة، وذلك لضعف عمر بن هارون، ومتنُه كذلك مُعَلٌّ بالنكارة؛ لمخالفته للثابت في «الصحيحين»، عن النبي ﷺ: (**انْهَكُوا الشَّوَارِبَ، وَأَعْفُوا اللِّحَىٰ**)[(٤)]، وبالله تعالىٰ التوفيق.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٧٦٢) من رواية: عمر بن هارون، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه، وعِلَّة هذا

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١١٣) عن أبي هريرة موقوفًا.

(٢) لفظ البخاري (١٩٧٥).

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٨٩٣)، ومسلم في الصحيح (٢٥٩) عن ابن عمر رضي الله عنه، واللفظ للبخاري، وعند مسلم: «أَحْفُوا الشَّوَارِبَ» بدلًا من «انْهَكُوا».

(٤) تقدم تخريجه.

الحديث: هو «عمر بن هارون»، وهو ضعيف جدًّا، كما قال ابنُ المديني، بل قال أحمدُ وغيرُه: «متروك»، بل قيل فيه ما هو أشد؛ قال الترمذي: «هذا حديث غريب»، وقال البخاري: «لا أعرف له حديثًا ليس له أصل -أو قال- يَنفرد به، إلا هذا الحديث»، وقال العقيلي: «لا يُعرف إلا به»، وقال ابنُ الجوزي: «هذا الحديثُ لا يَثبت عن رسول الله ﷺ»، وقال الذهبي: «هذا لا يُعرف إلا به، ويُخالفه ما ثبتَ من قولِه ﷺ: (**أعفوا اللِّحَىٰ**)». انتهىٰ. (الجرح والتعديل٦/ ١٤٠، الجامع للترمذي ٥/ ٩٤، الضعفاء الكبير ٣/ ١٩٤، العلل المتناهية ٢/ ١٩٧، تاريخ الإسلام ٤/ ١١٧٣، تهذيب التهذيب ٧: ٥٠١).

محلّ الاستشهادِ:

بيانُ معتقد أهل السُّنَّة والحديث في أن الإيمان: قول وعمل.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال *أحمد* في (أصول السُّنَّة، ص٣٤): «والإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص؛ كما جاء في الخبر: (**أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا**)»[1]. انتهىٰ.

---

(١) أخرجه أبو داود في السنن (٤٦٨٢)، والترمذي في الجامع (١١٦٢)، واللفظ له، وقال: «حَديثُ أَبِي هُرِيرةَ هذا حديثٌ حَسَنٌ صحيحٌ»، وأعل أبو حاتم طريق محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعًا، ورجَّح طريق الحارث بن عبد الرحيم، عن أبي سلمة، عن عائشة مرفوعًا، وذلك لسلوك محمد بن عمرو الجادة.
قال أبو حاتم الرازي: «حديث الحارث أشبه، ومحمد بن عمرو لزم الطريق». (العلل ٦/ ٣٦). وذكره الوادعي في «أحاديث مُعَلَّة ظاهرها الصحة» (ص ٤٣٨).
=

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل في (السُّنَّة ١/ ٣٠٧): «سمعت أبي رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ وسئل عن الإرجاء؛ فقال: نحن نقول: الإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيد وينقص، إذا زَنىٰ وشَرِبَ الخمرَ نقصَ إيمانُه». انتهىٰ.

وقال الخلال في (العقيدة، ص١١٧): «وكان أحمد بن حنبل يذهبُ إلىٰ أن الإيمانَ قولٌ باللسان، وعملٌ بالأركان، واعتقاد بالقلب، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، ويَقوىٰ بالعلم ويضعف بالجهل، وبالتوفيق يقع». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزني:

قال المزني في (شرح السُّنَّة، ص٧٧): «والإيمانُ قولٌ وعملٌ، مَعَ اعْتِقَاده بالجَنان؛ قَول بِاللِّسَانِ وَعمل بالجوارح والأركان، وهما سِيَّان ونِظامان وقَرِينان، لَا نُفَرِّق بَينهمَا، لَا إِيمَان إِلَّا بِعَمَل، وَلَا عمل إِلَّا بِإِيمَان». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم:

قال ابن أبي عاصم في (السُّنَّة ٢/ ٦٤٥): «ومِمَّا اتفقَ أهلُ العلم علىٰ أن نَسَبُوه إلىٰ السُّنَّة: «القول...»، إلىٰ أن قال: «والإيمانُ قولٌ وعملٌ، يزيدُ وينقصُ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار:

=

وقد رواه أحمد في «المسند» (١٠٨١٧) عن أبي هريرة، قال: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «أَكْمَلُ المُؤْمِنِينَ إِيمَانًا، أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا»، قال الوادعي: «هذا حديث حسنٌ». (الجامع الصحيح ٣/ ٩٨).



قال ابنُ أبي حاتم: «سَأَلْتُ أَبِي وأَبَا زُرْعَةَ عَنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّة في أُصُولِ الدِّينِ، وما أَدْرَكَا عليهِ العُلماءَ في جَمِيعِ الأمْصَارِ، وما يَعْتَقِدَانِ مِنْ ذلِكَ، فقالَا: أَدْرَكْنَا العُلماءَ في جَمِيعِ الأمْصَارِ -حِجَازًا وعِرَاقًا وشَامًا وَيَمَنًا- فكانَ مِنْ مَذْهَبِهِمُ: الإيمانُ قولٌ وعَمَلٌ، يَزيدُ ويَنْقُصُ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣٢١)، وإسنادُه حَسَنٌ، كما تقدَّم.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن أبي زيد القيرواني[(١)] (ت ٣٨٩):

قال ابن أبي زيد القيرواني في (الرسالة، ص٨): «وأنَّ الإيمانَ قولٌ باللسان، وإخلاصٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح؛ يزيدُ بزيادة الأعمال، ويَنقص بنقصها، فيكون فيها النقص وبها الزيادة، ولا يكمل قولُ الإيمان إلا بالعمل، ولا قول وعمل إلا بنية، ولا قول وعمل ونية إلا بموافقة السُّنَّة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي:

قال الإسماعيلي في (اعتقاد أئمة الحديث، ص٦٣): «ويقولون: إنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ومعرفةٌ؛ يزيدُ بالطاعة ويَنقص بالمعصية، مَن كثُرت طاعتُه أزيد إيمانًا ممن هو دونه في الطاعة». انتهىٰ.

(١) الإمَام العَلَّامة القدوة الفقيه عالم أهل المغرب، أبو محمد عبد الله بن أبي زيد القيروانِي، ويقال له: مالك الصغير، كانَ أَحد من بَرَّز في العلم وَالعمل، وكان واسع العلم، كثير الحِفْظ، ذا صَلاح وورع وعفة. (تاريخ الإسلام للذهبي ٨/ ٦٤٧، السير له ١٧/ ١٠).

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين:

قال ابنُ أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص٢٠٧): «ومِن قول أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ الإيمانَ إخلاصٌ لله بالقلوب، وشهادةٌ بالألسنة، وعمل بالجوارح، علىٰ نِيَّة حَسَنة وإصابة السُّنَّة؛ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَٰهَدُوا۟ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ﴾(١)، وقال:﴿إِنَّ ٱللَّهَ ٱشْتَرَىٰ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُم بِأَنَّ لَهُمُ ٱلْجَنَّةَ ۚ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ۖ وَعْدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ وَٱلْإِنجِيلِ وَٱلْقُرْءَانِ ۚ وَمَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِۦ مِنَ ٱللَّهِ ۚ﴾(٢)، ثُمَّ وصفهم بأعمالهم؛ فقال:﴿ٱلتَّٰٓئِبُونَ ٱلْعَٰبِدُونَ ٱلْحَٰمِدُونَ ٱلسَّٰٓئِحُونَ ٱلرَّٰكِعُونَ ٱلسَّٰجِدُونَ ٱلْءَامِرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَٱلنَّاهُونَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَٱلْحَٰفِظُونَ لِحُدُودِ ٱللَّهِ ۗ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾(٣) وقال: ﴿فَإِن تَابُوا۟ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ فَخَلُّوا۟ سَبِيلَهُمْ ۚ﴾(٤)، وقال: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ۚ﴾(٥). انتهىٰ.

وقال في (أصول السُّنَّة، ص٢١١): «والإيمان بالله: هو باللسان والقلب

---

(١) الحجرات: ١٥.
(٢) التوبة: ١١١.
(٣) التوبة: ١١٢.
(٤) التوبة: ٥.
(٥) فاطر: ١٠.

وتصديق ذلك العمل؛ فالقول والعمل قرينان، لا يقوم أحدُهما إلا بصاحبه». انتهىٰ.

وقال في (أصول السُّنَّة، ص٢١١): «ومِن قول أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ الإيمانَ درجاتٌ ومنازلُ، يتمُّ ويزيد وينقص، ولولا ذلك استوىٰ فيه الناس، ولم يكن للسابقِ فضلٌ علىٰ المسبوق، وبرحمة الله وبتمام الإيمان يدخل المؤمنون الجنةَ، وبالزيادة فيه يتفاضلون في الدرجات: ﴿ٱنظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ۚ وَلَلْـَٔاخِرَةُ أَكْبَرُ دَرَجَـٰتٍ وَأَكْبَرُ تَفْضِيلًا﴾(١)، ومثلُ هذا في القرآن كثيرٌ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يعلىٰ:

قال ابن أبي يعلى في (الاعتقاد، ص٢٣) -في بيان حقيقة الإيمان-: «والتصديق بذلك: قولٌ باللسان، وتصديقٌ بالجَنان، وعملٌ بالأركان؛ يزيده كثرةُ العمل والقول بالإحسان، وينقصه العصيانُ». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

قال المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٨١): «والإيمانُ بأنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ ونيةٌ؛ يزيدُ بالطاعة ويَنقص بالمعصية؛ قال الله تعالىٰ: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَزَادَتْهُمْ إِيمَـٰنًا﴾(٢)، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَـٰنًا مَّعَ إِيمَـٰنِهِمْ﴾(٣)، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَـٰنًا﴾(١)». انتهىٰ.

---

(١) الإسراء: ٢١.

(٢) التوبة: ١٢٤.

(٣) الفتح: ٤.

تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري:

قال *ابن عبد البر* في (التمهيد ٩/ ٢٤٥): «ومِن الدلائل علىٰ أنَّ الإيمانَ قولٌ وعملٌ، كما قالت الجماعة والجمهور: قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمۡۚ﴾(٢)، لم يختلف المفسرون أنَّه أراد صلاتكم إلىٰ بيت المقدس؛ فسَمَّىٰ الصلاةَ إيمانًا، ومثل هذا قوله: ﴿لَّيۡسَ ٱلۡبِرَّ أَن تُوَلُّواْ وُجُوهَكُمۡ قِبَلَ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾(٣)، الآية إلىٰ قوله: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُتَّقُونَ﴾(٤)؛ وأما من السُّنَّة فكثيرٌ جدًّا؛ من ذلك: حديث طلحة بن عبيد الله(٥): أن أعرابيًّا سأل رسولَ الله ﷺ عن الإسلامِ؛ فقال: «**خَمْسُ صَلَواتٍ...**»، الحديث. انتهىٰ، بتصرف.

وقال في (التمهيد ٩/ ٢٤٣): «وأمَّا مالك بن أنس، والليث بن سعد، وسفيان الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وأبو عُبيد القاسم بن سلام، وداود بن علي، وأبو جعفر الطبري، ومَن سَلَك سبيلَهم؛ فقالوا: الإيمانُ قولٌ وعملٌ؛ قولٌ باللِّسان وهو الإقرار، واعتقادٌ بالقلب، وعملٌ بالجوارح، مع الإخلاص بالنية الصادقة؛ قالوا: وكلُّ ما يُطاع الله عَزَّوَجَلَّ به من فريضةٍ ونافلةٍ فهو من الإيمان، والإيمان يزيد بالطاعات وينقص بالمعاصي». انتهىٰ، بتصرف يسير.

=

(١) المدثر: ٣١.

(٢) البقرة: ١٤٣.

(٣) البقرة: ١٧٧.

(٤) الزمر: ٣٣.

(٥) أخرجه البخاري في الصحيح (٤٦)، ومسلم في الصحيح (١١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابن تيمية في (العقيدة الواسطية، ص١١٣): «ومِن أصول الفِرقة الناجية: أنَّ الدين والإيمان: قولٌ وعملٌ؛ قولُ القلب واللِّسان، وعمل القلب واللسان والجوارح، وأنَّ الإيمانَ يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية». انتهىٰ[(١)].

۞۞

(١) وأما ما جاء في أبواب الإيمان عمومًا؛ فانظر (باب الإيمان بالقَدَر)، و(باب ما جاء في التشديد في الخوض في القَدَر)، و(باب ما جاء في حِجاج آدم موسىٰ)، و(باب ما جاء في الشقاء والسعادة)، و(باب ما جاء في أن الأعمال بالخواتيم)، و(باب ما جاء لا يَرُد القَدَر إلا الدعاء)، و(باب ما جاء أن الله كتب كتابًا لأهل الجنة وأهل النار)، و(باب ما جاء في الإيمان بالقدر خيره وشره)، و(باب ما جاء أن النَّفْس تموتُ حيث ما كُتِب لها)، و(باب لا تَرُدُّ الرُّقىٰ ولا الدواء مِن قَدَر الله شيئًا)، و(باب ما جاء بالرضا بالقضاء) وبعده: باب..، ح ٢١٥٥، ح ٢١٥٦، ح ٢١٥٧، وانظر أيضًا (أبواب الإيمان).



بابٌ في
أنّ الإيمانَ يزيدُ بالطاعةِ وينقص بالمعصيةِ

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا أَحمَدُ بن مَنِيعٍ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بن حُمَيْدٍ، عَنِ الأَعمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَكِنَّ التَّوْبَةَ مَعْرُوضَةٌ**». (٢٦٢٥) (١٣).

❁ **قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِذَا زَنَىٰ العَبْدُ خَرَجَ مِنْهُ الإِيمَانُ فَكَانَ فَوْقَ رَأْسِهِ كَالظُّلَّةِ، فَإِذَا خَرَجَ مِنْ ذَلِكَ العَمَلِ عَادَ إِلَيْهِ الإِيمَانُ**»، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ؛ مُحَمَّدِ بن عَلِيٍّ، أَنَّهُ قَالَ فِي هَذَا: «خَرَجَ مِنَ الإِيمَانِ إِلَىٰ الإِسْلَامِ»، وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي الزِّنَا وَالسَّرِقَةِ: «**مَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَأُقِيمَ عَلَيْهِ الحَدُّ؛ فَهُوَ كَفَّارَةُ ذَنْبِهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَسَتَرَ اللهُ عَلَيْهِ فَهُوَ إِلَىٰ اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَذَّبَهُ يومَ القِيَامَةِ، وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُ**»، رَوَىٰ ذَلِكَ عليُّ بن أَبِي طَالِبٍ، وَعُبَادَةُ بن الصَّامِتِ، وَخُزَيمَةُ بن ثَابِتٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ».

❁❁

الشرح

رجالُ إسنادِ هذا الحديثِ خمسةٌ:

(أحمد بن منيع)؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه.

(عبيدة بن حميد) الكوفي، أبو عبد الرحمن، المعروف بالحذاء التيمي، أو الليثي، أو الضبي. كان مؤدب محمد بن هارون الرشيد. ولم يكن بحذاء(١)، كان يجالس الحذائيين؛ فنسب إليهم، نحوي. يروي عن: منصور بن المعتمر، وإسماعيل بن أبي خالد، وكان يحدث ببغداد. روىٰ عنه: أحمد بن حنبل، وأهل العراق. روىٰ له البخاريُّ والأربعةُ. (ت: ١٩٠).

قلت [ع]: ثقةٌ؛ أو صدوقٌ حسن الحديث، ولا ينزل عن رتبة الصدوق؛ وثَّقَه ابن معين، وابن عمار، وعثمان بن أبي شيبة وزاد: «صدوق»، وابن سعد وزاد: «صالح الحديث»، والدارقطني، وفي موضع: «كان من الحفَّاظ»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». وقال ابن المديني: «ما رأيت أصح حديثًا منه ولا أصح رجالًا». وقال أحمد: «ليس به بأس»، وقال -في موضع-: «كان قليل السقط، وأما التصحيف فليس نجده عنده». وقال ابن معين -في موضع-: «ما به المسكين بأس، ليس له بخت»، وقال -في موضع-: «لم يكن به بأس، عابوه أنه يقعد عند أصحاب الكتب». وقال النسائي: «ليس به بأس». وقال العِجلي: «لا بأس به». وقال يعقوب بن شيبة: «كتب الناس عنه،

---

(١) قال ابن حجر: «حكي عن أحمد بن حنبل لم يكن حذاء؛ إنما هو الظاعني، والحذاء: هو ابن أبي رائطة». (تهذيب التهذيب ٧/ ٨١).

ولم يكن من الحفَّاظ المتقنين». وذكره ابن سعدويه يومًا فقال: «كان صاحب كتاب». وقال السَّاجي: «ليس بالقوي، وهو من أهل الصدق»، وكان أحمد يقول: «قليل السَّقط جدًّا». (تخ ٦/ ٨٦، جح ٦/ ٩٢، ثح ٧/ ١٦٣، ته ٧/ ٨١، تق ٣٧٩).

(الأعمش)؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه. **(أبو صالح)**؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه. **(أبو هريرة** رَضِيَ اللهُ عَنْهُ**)**؛ تَقَدَّمَت ترجمتُه.

۞۞

شرح غريب لفظ الترمذي:

(مَعْرُوضَةٌ): التَّوبَةَ تُعرَضُ عليهِ؛ فإنْ تَابَ تابَ اللهُ عليه. وقيل: المراد بكونها معروضة: أنَّ اللهَ عَرَضَها علىٰ العباد؛ فأمرهم بها ووَعَدَ قبولَها. (تحفة الأحوذي ٧/ ٣١٤، طرح التثريب ٧/ ٢٦٤).

۞۞

شرح الحديث:

(عَنِ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَسَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ، يَقُولَانِ: قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: (إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **(لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ)**، أي: متَّصفٌ بصفة الإيمان. وهذه الواو في قوله: «**وهو مؤمن**»: واو حال؛ كقوله تعالىٰ: ﴿وَإِذْ قَتَلْتُمْ نَفْسًا فَادَّارَأْتُمْ فِيهَا وَاللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾[(١)]؛ قال الخَطَّابيّ: «وجه ذلك أنه إنما نفىٰ عنه

(١) البقرة: ٧٢.



حقيقة الإيمان وكماله، وذلك أنه ارتكب هذه الخصال مع علمه بتحريم الله إياها عليه، وتغليظه العقوبة فيها، فإنه غير مؤمن بها في الحقيقة، ولا مصدق بالوعيد فيها، ولو كان مخلصًا في إيمانه لم يقدم عليها، ولكان الإيمان يمنعه من ذلك، والدين يعصمه من مواقعته، فإنما سلبه في هذا اسم الثناء عليه بالإيمان، دون نفس الإيمان الذي يقع به الخروج من الملة؛ وكان بعضهم يرويه: لا يشرب الخمر حين يشرب - بكسر الباء - علىٰ معنىٰ النهي. يقول: إذا كان مؤمنًا فلا يستبيح شرب الخمر، وكذلك الزنا والسرقة والنهبة، إذ كان من صفات المؤمن أن يتوقاها، ولا يستبيحها.

وقد يكون معناه: الإنذار بزوال الإيمان، والتحذير لسوء العاقبة، وأنه ستؤديه هذه الأمور إذا استمر عليها إلىٰ الخروج من الإيمان، والوقوع في ضده، وقد قال ﷺ: «**مَن يَرتع حول الحِمىٰ يُوشك أن يُواقِعه**»». **قلت** [ع]: والوجه الأول هو الأقرب.

(**وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ**)، أي: المال قليلًا كَانَ أو كثيرًا (**وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**)؛ قال ابن رجب: «فلولا أنَّ تركَ هذه الكَبَائِر مِنْ مُسمَّىٰ الإيمان لما انتفىٰ اسمُ الإيمانِ عن مرتكبِ شيءٍ منها؛ لأنَّ الاسمَ لا ينتفي إلَّا بانتفاءِ بعض أركانِ المسمَّىٰ، أو واجباتِه».

[وفي زيادة للبخاري: «**وَلاَ يَقْتُلُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»]، أي: النفس التي حرَّم اللهُ تعالىٰ قتلَها. قال الخَطَّابِيُّ: «الخوارجُ -ومَن يَذهب مذهبَهم مِمَّن يُكَفِّر المسلمين بالذنوب- يَحتجون به، ويتأوَّلُونه علىٰ غير وجهه.

وتأويله عند العلماء على وجهين:

أحدهما: أنَّ معناه: النهي، وإن كانت صورته صورة الخبر؛ يريد: لا يَزْنِ الزَّاني بحذف الياء، ولا يَسْرِقِ السارق بكسر القاف على معنى النهي؛ يقول: إذ هو مؤمن لا يَزني ولا يسرق ولا يشرب الخمر؛ فإنَّ هذه الأفعال لا تليقُ بالمؤمنين، ولا تُشبه أوصافهم.

والوجه الآخر: أنَّ هذا كلامُ وعيدٍ لا يُراد به الإيقاع، وإنما يقصد به الردع والزجر؛ كقوله ﷺ: «**المُسْلِمُ: مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِه**»(١)؛ وقوله ﷺ: «**وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ**». قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «**الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَه**»(٢). هذا كلُّه على معنى الزجر والوعيد، أو نفي الفضيلة وسَلْب الكمال دون الحقيقة في رفع الإيمان وإبطاله، والله أعلم». انتهى. **قلتُ [ع]**: والصَّواب: هو الوجه الثاني.

قال عِكرِمَةُ: قلتُ لابنِ عباسٍ: كَيفَ يُنْزَعُ الإيمانُ مِنهُ؟ قال: «هكذا، وشَبَّكَ بَينَ أَصابِعِهِ، ثُمَّ أَخْرَجَهَا؛ فإنْ تابَ عاد إليهِ هكذا، وشَبَّكَ بَينَ أَصَابِعِهِ»، رواه البخاريُّ(٣) معلقًا بصيغة الجزم.

قال ابن عبد البر -تعليقا على الحديث-: «يريد مُستكمل الإيمان، ولم

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، ومسلم في الصحيح (٤١)، من حديث أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه، وفيه: عَنِ ابنِ جُرَيْجٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: سَمِعْتُ جَابِرًا يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ...، واللفظ لمسلم.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٠١٦)، من حديث أبي شُرَيحٍ رضي الله عنه.

(٣) (٦٨٠٩).

يُرِدْ به نفي جميع الإيمان عن فاعل ذلك؛ بدليل الإجماع علىٰ توريث الزاني والسارق وشارب الخمر إذا صلوا للقبلة وانتحلوا دعوة الإسلام مِن قرابتهم المؤمنين الذين آمنوا بتلك الأحوال، وفي إجماعهم علىٰ ذلك -مع إجماعهم علىٰ أنَّ الكافر لا يرث المسلم- أوضحُ الدلائل علىٰ صحة قولنا: إنَّ مرتكبَ الذنوب ناقصُ الإيمان بفعله ذلك، وليس بكافر كما زعمت الخوارج في تكفيرهم المذنبين؛ وقد جعل اللهُ في ارتكاب الكبائر حدودًا جعلها كفارة وتطهيرًا، كما جاء في حديث عُبادة عن النبي ﷺ: «**فمَن وَاقَعَ منها شيئًا** -يعني من الكبائر- **وأُقيم عليه الحَدُّ، فهو له كفارة، ومَن لا؛ فأمرُه إلىٰ الله؛ إن شاء غفر له، وإن شاء عَذَّبَه**»، وليس هذا حكم الكافر؛ لأنَّ الله لا يَغفر أن يُشرك به، ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء؛ والإيمان مراتب بعضها فوق بعض، فليس الناقص فيها كالكامل؛ قال الله عز وجل: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا﴾(١)، أي: إنما المؤمن حقَّ الإيمانِ مَن كانت هذه صفته، ولذلك قال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ حَقًّا﴾(٢)، ومثل هذه الآية في القرآن كثيرٌ، وكذلك قوله ﷺ: «**المسلمُ مَن سَلِمَ المسلمون مِن لسانه ويدِه**». انتهىٰ.

وبعد أن نقلَ ابنُ عبد البر عن مالكٍ بن أنس، والليثِ بن سعد، وسفيانِ الثوري، والأوزاعي، والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه،

---

(١) الأنفال: ٢.

(٢) الأنفال: ٤.

والقاسم بن سلام، وداود بن علي، والطبريِّ، ومَن سلك سبيلَهم أنهم قالوا: «الإيمانُ قولٌ وعملٌ»؛ قال: «وأهلُ الذنوب عندهم مؤمنون غير مُستكملي الإيمان مِن أجل ذنوبهم، وإنما صاروا ناقصي الإيمان بارتكابهم الكبائر». انتهىٰ.

وقيل: وهذا وأمثالُه مِمَّا حَمَلَه العلماءُ علىٰ التغليظ والزجر وعلىٰ كمال الإيمان. **وقيل**: المراد بالإيمان: «الحياء»؛ لكونه شُعبة من الإيمان فالمعنىٰ: لا يزني الزاني وهو يستحيي من الله تعالىٰ. **وقيل**: المراد بالمؤمن: ذو الأمن من العذاب. **وقيل**: النفي بمعنىٰ النهي؛ أي: لا ينبغي للزاني أن يزني والحال أنه مؤمن؛ فإنَّ مُقتضىٰ إيمانه: أن لا يقع فِي مثل هذه الفاحشة.

قلت [ع]: وقد تقدم التحقيقُ في هذه المسألة بعد نقل كلام الخطابي، وبالله تعالىٰ التوفيق.

قال ابنُ رجب: «لا ريب أنه متىٰ ضَعُفَ الإيمانُ الباطن، لزم منه ضعفُ أعمال الجوارح الظاهرة أيضًا، لكن اسم الإيمان يُنفىٰ عَمَّن ترك شيئًا من واجباته، كما في قوله ﷺ: «**لا يَزني الزاني حين يزني وهو مؤمن**».

وقد اختلف أهلُ السُّنَّة:

هل يسمىٰ مؤمنًا ناقص الإيمان، أو يقال: ليس بمؤمن، لكنه مُسلم. علىٰ قولين، وهما روايتان عن أحمد.

وأما اسمُ الإسلام، فلا يَنتفي بانتفاء بعض واجباته، أو انتهاك بعض مُحَرَّماته، وإنما يُنفىٰ بالإتيان بما يُنافيه بالكلية، ولا يُعرف في شيء من السُّنَّة

الصحيحة نفي الإسلام عمن ترك شيئًا من واجباته، كما ينفىٰ الإيمان عمن ترك شيئًا من واجباته، وإن كان قد وردَ إطلاقُ الكفر علىٰ فِعل بعض المحرمات، وإطلاق النفاق أيضًا». انتهىٰ.

وقال أيضًا: «إن الإيمان كثيرًا ما يُنفىٰ لانتفاء بعض أركانه وواجباته».

(قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ: «**وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً**»)؛ النَّهب: الأخذُ علىٰ وجهِ العلانية والقهر. والنَّهبة بالفتح: مصدر، وبالضم: المال المنهوب، أي: الذي يُؤخذ من غير قسمةٍ ولا تقدير. (**ذَاتَ شَرَفٍ**[(١)]، أي: ذات قَدْرٍ عظيم.

وقيل: ذات استشراف يَستشرف الناس لها ناظرين إليها رافعين أبصارهم. والتوصيف بالشرف باعتبار متعلقها الذي هو المال. (**يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا**[(٢)]، أي: ينظرون إليها ويَستشرفونها. وأشار برفع البصر إلىٰ حالة المنهوبين؛ فإنَّهم ينظرون إلىٰ مَن ينهبهم ولا يقدرون علىٰ دفعه ولو تضرعوا إليه. ويحتمل أن يكون كناية عن عدمِ التَّستر بذلك؛ فيكون صفةً لازمةً للنهب، بخلاف السرقة والاختلاس؛ فإنه يكون فِي خُفية،

(١) رُويت علىٰ وجهين: الأوَّل: بالشين المعجمة «ذَاتَ شَرَفٍ». الثَّاني: بالمهملة. ذكرها الحربي وفسرها بـ: ذات قدر كبير، وقد قيده بعضهم في مسلم بالمهملة، وبها يفسر أيضًا رواية المعجمة، وكلاهما بمعنًى.
وقيل: «ذَاتَ شَرَفٍ» أي: يستشرف الناس إليها، كما قال: «يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهَا أَبْصَارَهُمْ» وهذا يحتمل الوجهين. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٥/ ٤٨٤).
(٢) هكذا وقع تقييده بذلك في النهبة دون السرقة. (فتح الباري لابن حجر ١٢/ ٥٩).

والانتهاب أشد؛ لما فيه من مزيد الجراءة وعدم المبالاة. والتوصيف برفع أبصار الناس لبيان قسوة قلب فاعلها وقلة رحمته وحيائه.

(**وَهُوَ مُؤْمِنٌ**)، [وفي زيادة لمسلم: «**وَلَا يَغُلُّ أَحَدُكُمْ حِينَ يَغُلُّ وَهُوَ مُؤْمِنٌ؛ فَإِيَّاكُمْ إِيَّاكُم**[١]] [٢]، «**ولَا يَغُلُّ**»؛ من الغُلول، وهو الخيانة.

وأما قوله: (**فإياكم إياكم**)؛ فمعناه: احذروا، احذروا؛ يقال: إياك وفلانًا، أي: احذره، ويقال: إياك، أي: احذر من غير ذِكر فلان، كما وقع هنا. [وفي زيادة لمسلم: «**وَالتَّوْبَةُ**[٣] **مَعْرُوضَةٌ بَعْدُ**»]، أي: عَرَضَها الله تعالىٰ علىٰ العباد؛ حيث أمرهم بها وأوجبها عليهم، وأخبر عن نفسه أنه تعالىٰ يَقبلها؛ كلُّ ذلك فضلٌ من الله تعالىٰ ولطف بالعبد؛ لِما علم اللهُ تعالىٰ مِن ضعفه عن مقاومة الحوامل علىٰ المخالفات التي هي النفس والهوىٰ والشيطان الإنسي والجني، فلما عَلِم الله تعالىٰ أنه يقع في المخالفات رَحِمَه بأنْ أرشدَه إلىٰ التوبة؛ فعَرَضَها عليه وأوجبها وأخبرَ بقبولها، وأيضًا فإنه يجب علىٰ النُّصحاء أن يَعرضوها علىٰ أهل المعاصي، ويُعَرِّفونهم بها، ويُوجبونها عليهم

(١) هكذا هو في الروايات: «إيَّاكم، إيَّاكم»، مرتين. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٤٥).

(٢) «ولا يَغُل» هو بفتح الياء وضم الغين وتشديد اللام ورفعها. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٤٥).

(٣) أجمع العلماء علىٰ قبول التوبة ما لم يُغرغر، كما جاء في الحديث، وللتوبة ثلاثة أركان: ١- أن يُقلع عن المعصية. ٢-ويندم علىٰ فعلها. ٣-ويعزم أن لا يعود إليها. ٤- وإن كانت المعصية تتعلق بآدمي، فلها شرط رابع، وهو رَدّ الظُّلامة إلىٰ صاحبها، أو تحصيل البراءة منه. فإن تاب مِن ذنب ثم عاد إليه لم تَبطل توبته، وإن تاب مِن ذنب وهو متلبس بآخر صَحَّت توبته. هذا مذهب أهل الحق وخالفت المعتزلة في المسألتين. (المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٤٥، ١٧/ ٢٥).



وبعقوبة الله تعالىٰ لِمَن تركها، وذلك كله لطف متصل إلىٰ طلوع الشمس من مغربها أو إلىٰ أن يُغرغر العبد.

وقيل: أي: لم يُغلق بابُها؛ فمن تاب إلىٰ الله ﷻ بشروط التوبةِ بعد أن يَرتكب شيئًا من هذه الذنوب؛ فإن الله تعالىٰ يَقبلُه، كما أخبر تعالىٰ بقوله ﷻ: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَقْبَلُ ٱلتَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِۦ وَيَعْفُوا۟ عَنِ ٱلسَّيِّـَٔاتِ وَيَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ﴾[١]، وَقَالَ ﷻ: ﴿قُلْ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا۟ مِن رَّحْمَةِ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾[٢].

وشروط التوبة:

هي الإقلاعُ عن المعصية، والندم عَلَىٰ فِعلها، والعزمُ أن لا يعود إليها، وإن كانت مِن حقوق العباد رَدَّها إليهم أو استحلَّها منهم.

(صحيح البخاري ٨/ ١٦٤، أعلام الحديث ٢/ ١٢٣٦، معالم السنن ٤/ ٣١٦ «بتصرف»، التمهيد ٩/ ٢٤٣، الإفصاح عن معاني الصحاح ٣/ ٢٠٩، ٦/ ١٥١، المنهاج شرح صحيح مسلم ٢/ ٤١، جامع العلوم والحكم ١/ ١١٣، ٣٢٦، حاشية السندي علىٰ سنن النسائي ٨/ ٦٤، ذخيرة العُقبىٰ ٣٦/ ٣٣٤، ٣٥٠).

❀❀❀

(١) الشورىٰ: ٢٥.
(٢) الزمر: ٥٣.

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (٦٨١٠)، ومسلم في الصحيح (٥٧) بنحوه، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيهما بعض الزيادات، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٥٧).

ولفظ مسلم: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ**». قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: فَأَخْبَرَنِي عَبْدُ المَلِكِ بْنُ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ كَانَ يُحَدِّثُهُمْ هَؤُلَاءِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، ثُمَّ يَقُولُ: وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يُلْحِقُ مَعَهُنَّ: «**وَلَا يَنْتَهِبُ نُهْبَةً ذَاتَ شَرَفٍ -يَرْفَعُ النَّاسُ إِلَيْهِ فِيهَا أَبْصَارَهُمْ حِينَ يَنْتَهِبُهَا- وَهُوَ مُؤْمِنٌ**».

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه دلالةٌ علىٰ تحريم الزِّنا، وأنه مما يُنافي حقيقة الإيمان؛ إذ هو من الفواحش، كما قال الله تعالىٰ: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا۟ ٱلزِّنَىٰٓ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ فَٰحِشَةً وَسَآءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾[1].

۞ فيه أنَّه لا يفعل ذلك وهو كاملُ الإيمان.

۞ قَيَّدَ النبيُّ ﷺ نفيَ الإيمان عن مرتكب بعض هذه الأمور بحالة الارتكاب لها؛ فدلَّ ذلك علىٰ أنه لا يَستمر بعد فراغه من مباشرة الفعل؛

(١) الإسراء: ٣٢.

فيحتمل أن يؤخذ بظاهر هذا التقييد، ويحتمل أن يقال: إنَّ زوال ذلك إنَّما هو إذا تاب، أما إذا كان مُصِرًّا فهو كالمرتكب، فصحة نفي الإيمان عنه مستمرة، وقد يدل لذلك قوله في بقية الحديث: «**والتوبةُ معروضةٌ بَعْدُ**»؛ قال صاحب «طرح التثريب»: «والأول أظهر».

قلتُ [ع]: واستظهره -أيضًا- ابنُ حجر في «الفتح»، وبه أقول.

۞ ظاهر إطلاقِه أنَّه لا فرقَ في الزاني بين أن يكون محصنًا أم لا، وسواء كان المزني بها أجنبية أو مَحْرَمًا، ولا شك أنه في حق المَحْرم أفحش! ومِن المتزوج أعظم! ولا يدخل فيه ما يُطلق عليه اسم الزنا؛ من اللمس المُحَرَّمِ، وكذا التقبيل والنظر؛ لأنها وإن سُمِّيت فِي عُرف الشرع زنا فلا تَدخل فِي ذلك؛ لأنها من الصغائر، كما قال العلماء ذلك فِي تفسير «اللمم» فِي قوله تعالىٰ: ﴿ٱلَّذِينَ يَجۡتَنِبُونَ كَبَٰٓئِرَ ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡفَوَٰحِشَ إِلَّا ٱللَّمَمَۚ﴾(١).

۞ ظاهر إطلاقِه: أنه لا فرق في شرب الخمر بين أن يكون المشروب كثيرًا أو قليلًا.

۞ فيه دلالةٌ علىٰ تحريم شُرب الخمر؛ لأنها أُمُّ الخبائث، تجرُّ إلىٰ كلِّ رَذِيلة.

۞ فيه دلالةٌ علىٰ تحريم السرقة.

۞ فيه دلالةٌ علىٰ تحريم قتل النفس التي حرَّمها اللهُ تعالىٰ.

---

(١) النجم: ٣٢.

۞ فيه دلالةٌ علىٰ زيادة الإيمان ونُقصانه، وخروجه من العبدِ وعَوْده إليه.

(الإفصاح عن معاني الصحاح ٣/ ٢٠٩، ٦/ ١٥٠، طرح التثريب ٧/ ٢٦٢، ذخيرة العقبىٰ ٣٦/ ٣٣٥، ٣٤٠).

الصحيح في معنىٰ هذا الحديث:

قلتُ[ع]: وأرجحُ الأقوالِ هو ما قاله ابنُ عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما عند البخاري «تعليقًا» بصيغة الجزم، وهو أن الإيمان يرتفعُ عنه حال المعصية، فإذا فارَقَها رجعَ إليه مرة أخرىٰ، وهذا فيه معنىٰ نفي كمال الإيمان مع وجود أصله.

ومن الأدلة على ذلك:

* قوله تعالىٰ: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾(١).

* حديث أبي ذر مرفوعًا: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّةَ**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟! قَالَ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ!**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟! قَالَ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ!**». قُلْتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟! قَالَ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ! عَلَىٰ رَغْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ**». وَكَانَ أَبُو ذَرٍّ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ أَنْفُ أَبِي ذَرٍّ. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «هَذَا عِنْدَ المَوْتِ أَوْ قَبْلَهُ إِذَا تَابَ وَنَدِمَ، وَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، غُفِرَ لَهُ»(٢).

* حديث عبادة بن الصامت الصحيح المشهور: أنَّهم بايعوه ﷺ علىٰ أن لا

(١) النساء: ٤٨.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٨٢٧)، ومسلم في الصحيح (٩٤)، واللفظ للبخاري.

يَسرقوا ولا يزنوا ولا يَعصوا، إلىٰ آخره، ثُمَّ قال لهم ﷺ: «**فَمَنْ وَفَىٰ مِنْكُمْ فَأَجْرُهُ عَلَىٰ اللهِ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَعُوقِبَ فِي الدُّنْيَا فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ، وَمَنْ أَصَابَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا ثُمَّ سَتَرَهُ اللهُ فَهُوَ إِلَىٰ اللهِ؛ إِنْ شَاءَ عَفَا عَنْهُ، وَإِنْ شَاءَ عَاقَبَه**»(١). وبالله تعالىٰ التوفيق.

❊❊

مسائل:

المسألة الأولىٰ: هل يجتمع إيمانٌ مع ارتكاب الكبائر؟

أو: هل هناك تَعارض بين قول النبي ﷺ: «**لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، ولَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»(٢)؛ وبين قوله ﷺ: «**مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَىٰ ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الجَنَّة**»، وفيه أنه قال ﷺ: «**وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ**»(٣)؟

الجواب: الموصوفون بالإيمان ثلاثةُ نَفَرٍ:

الأوَّل: رجلٌ صَدَّق بلسانه دون قلبه؛ كالمنافقين، فنقول: قد آمن؛ كما قال الله تعالىٰ عن المنافقين: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ﴾(٤).

الثَّاني: رجلٌ صَدَّق بلسانه وقلبه مع تدنُّس بالذنوب، وتقصير في الطاعات

(١) لفظ البخاري (١٨).

(٢) لفظ البخاري (٦٧٨٢).

(٣) لفظ البخاري (٥٨٢٧).

(٤) المنافقون: ٣.

من غير إصرار؛ فنقول: قد آمن، وهو مؤمن ما تناهىٰ عن الكبائر، فإذا لابَسَها لم يكن في حال الملابسة مؤمنًا؛ ألا ترىٰ أنه ﷺ قال: «**لا يزني الزاني حين يَزني وهو مؤمن**»؛ يريد في وقته ذلك؛ لأنه قبل ذلك الوقت غير مُصِر، فهو مؤمن، وبعد ذلك الوقت غير مصر، فهو مؤمن تائب.

الثالث: رجلٌ صَدَّق بلسانه وقلبه وأدَّىٰ الفرائض واجتنب الكبائر، فذلك المؤمن حقًّا المستكمل شرائط الإيمان، وقد قال رسول الله ﷺ: «**لم يُؤمن من لم يأمن جاره بوائقه**»(١)، يريد: ليس بمستكمل الإيمان، وقال: «**لم يُؤمن مَن لم يأمن المسلمون من لسانه ويده**»(٢)؛ أي: ليس بمستكمل الإيمان، والناس يقولون: «فلان لا عقل له»، يريدون: ليس هو مستكمل العقل. و«لا دينَ له»، أي: ليس بمستكمل الدين.

وأما قوله ﷺ: «**مَن قالَ: لا إله إلا الله، فهو في الجنة، وإن زنىٰ وإن سرق**»(٣)، فإنه لا يخلو من وجهين:

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٠١٦)، من حديث أبي شريح رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في الصحيح (٤٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ البخاري: عن أَبِي شُرَيْحٍ: أن النَّبي ﷺ قال: «وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللهِ لَا يُؤْمِنُ». قِيلَ: وَمَنْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَايِقَهُ».

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع، منها: (١٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في الصحيح (٤١)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ مسلم: عن ابنِ جُرَيْجٍ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا الزُّبَيْرِ، يَقُولُ: سَمِعتُ جَابِرًا، يقولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يقولُ: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ المُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ».

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح في مواضع؛ منها: (١٢٣٧)، ومسلم في الصحيح (٩٤)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ مسلم: عَنِ المَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا ذَرٍّ يُحَدِّثُ عَنِ



أحدهما: أن يكون قاله علىٰ العاقبة، يريد: أن عاقبةَ أمره إلىٰ الجَنَّة وإن عُذِّب بالزنا والسرقة.

والآخر: أن تَلحقه رحمةُ الله تعالىٰ وشفاعةُ رسوله ﷺ؛ فيصير إلىٰ الجَنَّة بشهادة أن لا إله لا الله. انتهىٰ، بتصرف. (تأويل الحديث لابن قُتَيبة الدَّينُوري ١/ ٢٥١).

المسألة الثانية: هل يُسَمَّىٰ مرتكب الكبيرة مؤمنًا ناقص الإيمان، أم يُسَمَّىٰ مسلمًا وليس بمؤمن؟

الجواب: اختلف العلماءُ في مرتكب الكبائر؛ هل يُسَمَّىٰ مؤمنًا ناقص الإيمان، أم لا يسمىٰ مؤمنًا؟ وإنما يقال: هو مُسلم وليس بمؤمن؟ علىٰ قولين:

فأمَّا مَن ارتكب الصغائر، فلا يزول عنه اسمُ الإيمان بالكلية، بل هو مؤمن ناقص الإيمان، يَنقص من إيمانه بحسب ما ارتكب من ذلك، والقول بأن مرتكب الكبائر يُقال له: مؤمن ناقص الإيمان- هو قول ابن المبارك وإسحاق وأبي عبيد وغيرهم. والقول بأنه: مسلم ليس بمؤمن، مَروي عن أبي جعفر؛ محمد بن علي، وذكر بعضهم أنه المختار عند أهل السُّنَّة، وقال ابنُ عَبَّاسٍ: «يُنْزَعُ منهُ نُورُ الإيمَانِ في الزِّنا»[(١)] انتهىٰ، بتصرف. (جامع العلوم والحكم ١/ ٣٢٦).

=

النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «أَتَانِي جِبْرِيلُ ﷺ فَبَشَّرَنِي: أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الجَنَّةَ، قُلتُ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: وَإِنْ زَنَىٰ وَإِنْ سَرَقَ».

(١) رواه البخاري في الصحيح (٨/ ١٥٧) تعليقًا مجزومًا به.

محلّ الاستشهاد:

نفيُ مطلق الإيمانِ عَمَّن يَرتكب الكبائر، وأنه لا يُنفىٰ عنه الإيمانُ بالكلية.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال *أحمد* في (أصول السُّنَّة، ص٥١): «ومَن لَقِيَ اللهَ بذنب -يَجب له النَّار- تائبًا غير مُصر عليه، فإن اللهَ يتوب عليه ويَقبل التوبة عن عباده ويَعفو عن السيئات، ومَن لَقِيَه وقد أُقيم عليه حَدُّ ذلك الذنب في الدنيا، فهو كفارتُه، كما جاء في الخبر[1] عن رسول الله ﷺ؛ ومَن لَقِيَه مُصِرًّا غير تائب من الذنوب التي استوجب بها العقوبة؛ فأمرُه إلىٰ الله إن شاء عَذَّبَه، وإن شاء غفر له». انتهىٰ.

وقال *الخَلَّالُ* في (العقيدة، ص١٢٠): «وكان -أي: الإمام أحمد- لا يُكَفِّر أحدًا من أهل القبلة بذنب -كبيرًا كان أو صغيرًا- إلا بترك الصلاة؛ فمَن تركها فقد كفر وحَلَّ قتلُه. قاله ابنُ حنبل.

ويَستدل بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا ٱلْكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا ۖ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِۦ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌۢ بِٱلْخَيْرَٰتِ بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾[2]؛ فقد جمع بينهم في الاصطفاء». انتهىٰ.

---

(١) حديث عبادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ في «الصحيحين».

(٢) فاطر: ٣٢.

تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزَني:

قال المُزَني في (شرح السُّنَّة، ص٨٤): «والإمساكُ عن تكفير أهل القِبْلَة والبراءة مِنْهُم فِيمَا أَحدَثُوا مَا لم يَبتدعوا ضلالًا؛ فَمن ابتدع مِنْهُم ضلالًا كَانَ علىٰ أهل القبْلَة خَارِجًا، وَمن الدِّين مارقًا، ويُتقرب إِلَىٰ الله عَزَّوَجَلَّ بِالبَرَاءَةِ مِنْهُ، ويُهجر ويُحتقر وتُجتنب غدته، فهي أعدىٰ من غُدَّة الجرب». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي،

والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زُرعة عن مذاهبِ أهلِ السُّنَّةِ في أُصول الدِّين، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار، وما يَعتقدان من ذلك، فقالا: «أدركنا العلماءَ في جميعِ الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشَامًا ويَمَنًا- فكان من مذهبهم:... ولا نُكَفِّر أهلَ القبلة بذنوبهم، ونَكِلُ أسرارَهم إلىٰ الله عَزَّوَجَلَّ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في«أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣٢١)، وإسنادُه حَسَنٌ، كما تقدَّم.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن أبي زيد القيرواني:

قال ابنُ أبي زيد القيرواني في (مقدمة كتاب الرسالة، ص٦٠): «وأنَّه لا يَكْفُرُ أحدٌ بذنبٍ من أهل القبلة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين:

قال ابن أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص٢٢٤): «وأهلُ السُّنَّة لا يَحجبون الاستغفارَ عن أحدٍ من أهل القبلة، ولا يَرَوْنَ أن تُترك الصلاة علىٰ مَن مات منهم وإن كان من أهل الإسراف علىٰ نفسِه، وقال ﷻ لنبيه ﷺ: ﴿وَٱسۡتَغۡفِرۡ لِذَنۢبِكَ وَلِلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِۗ﴾[1]، ﴿وَصَلِّ عَلَيۡهِمۡۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٞ لَّهُمۡۗ﴾[2]». انتهىٰ.

وقال في (أصول السُّنَّة، ص٢٣٢): «فهذه الأقوالُ المذمومةُ في هذه الأحاديث لا تُزيل إيمانًا ولا تُوجب كفرًا؛ وقد قال بعضُ العلماء: معناها «التغليظ»، ليَهاب الناسُ الأفعالَ التي ذكر الحديث أنها تَنفي الإيمانَ وتُجانبه.

وقال بعضُهم: المراد بها أنَّها تَنفي من الإيمان حقيقته وإخلاصه، فلا يكون إيمانُ مَن يرتكب هذه المعاصي خالصًا حقيقيًّا كحقيقة إيمانِ مَن لا يرتكبها؛ لأهلِ الإيمانِ علامةٌ يُعرفون بها، وشروط ألزموها، يَنطق بها القرآنُ والآثارُ، فإذا نظر إلىٰ مَن خالط إيمانه هذه المعاصي قيل: ليس مِمَّا وُصف به أهلُ الإيمان، فنفيت هذه حينئذ حقيقة الإيمان وتمامه، وهذا التأويل أشبه، والله أعلم». انتهىٰ.

(١) محمد: ١٩.

(٢) التوبة: ١٠٣.

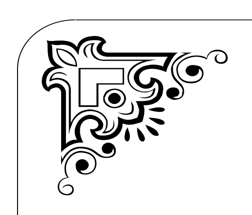
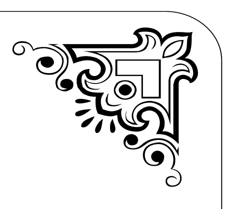
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابن تيمية في (العقيدة الواسطية، ص١١٣): «وهم «أي: أهل السُّنَّة» مع ذلك لا يُكَفِّرون أهلَ القبلة بمطلق المعاصي والكبائر كما تفعله الخوارج، بل الأُخوةُ الإيمانيةُ ثابتةٌ مع المعاصي، كما قال ﷻ في آية القِصاص: ﴿فَمَنْ عُفِيَ لَهُۥ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾[1]، وقال سبحانه: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُوا۟ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِ ۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓا۟ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ۝٩ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾»[2]. انتهىٰ.

❊❊

(١) البقرة: ١٧٨.

(٢) الحجرات: ٩، ١٠.

بابٌ في
الإيمان بالملائكة

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعمَشِ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا حَضَرْتُمُ المَرِيضَ -أو المَيِّتَ- فَقُولُوا خَيْرًا؛ فَإِنَّ المَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَىٰ ما تَقُولُونَ**». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ مَاتَ، قَالَ: «**فَقُولِي: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ، وَأَعْقِبْنِي مِنْهُ عُقْبَىٰ حَسَنَةً**»، قَالَتْ: فَقُلْتُ: فَأَعْقَبَنِي اللهُ مِنْهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ؛ رَسُولَ اللهِ ﷺ». (٩٧٧) (١٤).

❁ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللَّهُ:

«وَقَدْ كَانَ يُسْتَحَبُّ أَنْ يُلَقَّنَ المَرِيضُ عِنْدَ المَوْتِ قَوْلَ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وقَالَ بَعْضُ أَهْلِ العِلْمِ: إِذَا قَالَ ذَلِكَ مَرَّةً، فَمَا لَمْ يَتَكَلَّمْ بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَا يَنْبَغِي أَنْ يُلَقَّنَ، وَلَا يُكْثَرَ عَلَيْهِ فِي هَذَا، وَرُوِيَ عَنْ ابن المُبَارَكِ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْهُ الوَفَاةُ جَعَلَ رَجُلٌ يُلَقِّنُهُ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَكْثَرَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ عبدُ اللهِ: «إِذَا قُلْتُ مَرَّةً فَأَنَا عَلَىٰ ذَلِكَ ما لَمْ أَتَكَلَّمْ بِكَلَامٍ»، وَإِنَّمَا مَعْنَىٰ قَوْلِ عبد اللهِ: إِنَّمَا أَرَادَ ما رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «**مَنْ كَانَ آخِرُ قَوْلِهِ: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ؛ دَخَلَ الجَنَّةَ**».

❁❁

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ خمسةٌ:

(هَنَّادٌ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. **(أبو معاوية)**؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. **(الأعمش)**؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(شقيق) بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي، أدرك النبي ﷺ، وليست له صحبة، وكانت أمه نصرانية، سكن الكوفة وكان من عبادها. روىٰ عن: عمر، وعبد الله، وروىٰ عنه: منصور، والأعمش. وكان عاصم بن أبي النجود يقول: «مررت يومًا مع أبي وائل في السوق فسمع الناس يقولون دانق وقيراط، فقال لي: يا عاصم أيهما أكثر؟ قلت: الدانق. قال: ما أدري». روىٰ له الجماعة. (ت: ٨٢).

قلتُ[ع]: مُتَّفق علىٰ توثيقه، وقال ابن عبد البر: «أجمعوا علىٰ أنه ثِقَةٌ»(١). (تخ ٤/ ٢٤٥، جح ٤/ ٣٧١، ثح ٤/ ٣٥٤، كه ١/ ٤٨٩، ته ٤/ ٣٦١، تق ٢٦٨).

(أُمُّ سَلَمة ﵂): هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم المخزومية، أم المؤمنين، تَزَوَّجَها النبيُّ ﷺ بعد أبي سلمة سنة أربع، وقيل: ثلاث، وعاشت بعد ذلك ستين سنة، واختلف في اسم أم سلمة، فقيل: رملة، وقيل: هند. قال ابن عبد البرّ: «وهو الصواب». روىٰ لها الجماعةُ. (ت: ٦٢، وقيل ٦١، وقيل: قبل ذلك. قال ابن عبد البرّ: والأول أصح). (سع ٤/ ١٩٠٢، تق ٧٥٤).

---

(١) نقله ابنُ حجر عنه في «التهذيب»، وقد بحثت عنه في «التمهيد» و«الاستذكار» فلم أجده.

شرح غريب لفظ الترمذي:

(أَعْقِبْنِي): من الإعقاب، أي: بَدَّلني وعَوَّضني، (منه)، أي: في مقابلته، (عُقبىٰ)؛ كبُشرىٰ، أي: بدلًا صالحًا، (فَأَعْقَبَنِي)، أي: أعطَاني اللهُ بَدَلَهُ مَن هو خَيرٌ مِنه. (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٢). (تحفة الأحوذي ٤/ ٤٧).

ﮂ❁❁ﮃ

شرح الحديث:

(عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ) رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أنها (قَالَت: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا حَضَرْتُمُ المَرِيضَ**»)، أي: المُحتضر كما يُومئُ إليه السياقُ، (**أَوِ المَيِّتَ**)[1]، أي: وهو الذي فارقت رُوحُه جسدَه. **قلتُ[ع]**: (أو) إن كانت للشك: فقد قيل بأن المراد منه هو الأول، أي: المريض، نظير ما في حديث: «**لَقِّنُوا موتَاكم: لا إله إلا الله**»، رواه مسلم[2]، فجعله مِن مَجاز المُشارفة؛ وإن كانت (أو) هنا

---

(١) قلت[ع]:

❁ رواية: «إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَيِّتَ فَقُولُوا خَيْرًا»: أخرجها أبو داود في السنن (٣١١٥)، وعبد بن حميد في المنتَخَب (١٥٣٨)، وابن حبان في الصحيح (٣٠٠٥)، وغيرهم. من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

❁ رواية: «إذا حضرتم المريض أو الميت»: أخرجها أيضًا أحمد في المسند (٢٦٤٩٧)، والترمذي في الجامع (٩٧٧)، وابن ماجه في السنن (١٤٤٧)، وابن أبي شيبة في المصنف (١١١٥٨)، وغيرهم. من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

❁ رواية: «إِذَا حَضَرْتُمُ المَيِّتَ، وَالمَرِيضَ»: أخرجها عبد الرزاق في المصَنَّف (٦١٤٩)، والبيهقي في الدعوات الكبير (٦٢٢). من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٩١٦)، من حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ.



للتنويع، وأنَّ كليهما مرادٌ: فقول الخير عند المريض (المحتضر): هو تَلقينه «لا إله إلا الله»؛ لقول النبي ﷺ: «**لَقِّنُوا مَوتَاكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ**»، أي: لَقِّنوا مَن حضره الموتُ، والمراد: ذَكِّرُوه: «لا إله إلا الله»، وكذا الدعاء له.

وقول الخير عند الميت -وهو الذي قد فارقت رُوحُه جسدَه-: هو الدعاء لنا وله بالخير، كما روىٰ مسلم في «الصحيح»[(١)] عن أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَت:

«دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَىٰ أَبِي سَلَمَةَ وَقَدْ شَقَّ بَصَرُهُ، فَأَغْمَضَهُ، ثُمَّ قَالَ: «**إِنَّ الرُّوحَ إِذَا قُبِضَ تَبِعَهُ الْبَصَرُ**»، فَضَجَّ نَاسٌ مِنْ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «**لَا تَدْعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَىٰ مَا تَقُولُونَ**»، ثُمَّ قَالَ: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِأَبِي سَلَمَةَ، وَارْفَعْ دَرَجَتَهُ فِي الْمَهْدِيِّينَ، وَاخْلُفْهُ فِي عَقِبِهِ فِي الْغَابِرِينَ، وَاغْفِرْ لَنَا وَلَهُ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ، وَافْسَحْ لَهُ فِي قَبْرِهِ، وَنَوِّرْ لَهُ فِيهِ**».

(**فَقُولُوا خَيْرًا**)، قال بعضُ أهل العلم: ادْعُوا له بالخيرِ لا بالشر، وادعوا بالخير مطلقًا، لا بالويل ونحوه، والأمر للندب، ويحتمل أن المراد أي: فلا تقولوا شَرًّا، فالمقصود: النهي عن الشرِّ، لا الأمر بالخير.

قلتُ[ع]: قوله «والأمر للندب» فيه نظر؛ إذ الأصل في الأمر الوجوب. وأما عن الاحتمال الثاني الذي ذكره ففيه بُعْدٌ، والأظهر: هو القول الأول، وهو الدعاء بالخير، والنهي عن الدعاء بالشر والويل والثبور ونحو ذلك؛ فإنَّ الملائكة يُؤَمِّنون علىٰ ما يقولون، وكما في حديث أم سلمة -أيضًا- الذي رواه مسلم في «الصحيح»: «لَمَّا مات أبو سَلَمة ودخل النبيُّ ﷺ عليه، وضَجَّ

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٩٢٠)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

ناسٌ من أهله؛ فنهاهم النبيُّ ﷺ عن ذلك، فقال: «**لَا تَدْعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ إِلَّا بِخَيْرٍ، فَإِنَّ المَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَىٰ مَا تَقُولُونَ**»، ودعائهم علىٰ أنفسهم بالشرِّ والوَيْل والثُّبور من جملة الدُّعاء المنهي عنه، كما جاء في «الصحيحين»[(١)] حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمُ المَوْتَ مِنْ ضُرٍّ أَصَابَهُ، فَإِنْ كَانَ لَا بُدَّ فَاعِلًا، فَلْيَقُلْ: اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مَا كَانَتِ الحَيَاةُ خَيْرًا لِي، وَتَوَفَّنِي إِذَا كَانَتِ الوَفَاةُ خَيْرًا لِي**»، واللهُ أعلمُ. قيل: «**فقولوا خيرًا**»، أي: للمريضِ: اشْفِهِ، وللميتِ: اغْفِرْ له. وقيل: أو لكم بالخير، أو قولوا للمحتضر: «لا إله إلا الله»؛ فإنها خيرُ ما يقال له، لكن لا يُلائمه قوله: «**فإنَّ الملائكةَ يُؤَمِّنون...**».

قلتُ [ع]: يمكن العمل بكلا النَّصَّيْنِ، وعَلَيْه؛ فينقسم قولُ الخير إلى قسمين في حقِّ المريض:

الأوَّل: تلقينه «لا إله إلا الله». **والثَّاني:** الدعاء له بالخير. وعلىٰ الثاني تُؤَمِّن الملائكة عَلَيْهِمُ السَّلَامُ، وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد.

(**فَإِنَّ المَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ**)، من التأمين: أي: يقولون: «آمين»، والفاء هنا للتعليل، أي: لأن الملائكة يُؤمِّنون، والمراد بالملائكة: مَلَكُ المَوت وأعوانُه، أو عموم الملائكة الذين يَحضرون الميت.

والملائكة: جمع: مَلَك، وهم مخلوقون من نور؛ ففي «صحيح مسلم»[(٢)]، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**خُلِقَتِ المَلَائِكَةُ مِنْ نُورٍ،**

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٦٧١)، ومسلم في الصحيح (٢٦٨٠)، من حديث أنس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، واللفظ للبخاري.

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٩٩٦)، من حديث عائشة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.



وَخُلِقَ الجَانُّ مِنْ مَارِجٍ مِنْ نَارٍ، وَخُلِقَ آدَمُ مِمَّا وُصِفَ لَكُمْ»، وهم بالنسبة إلىٰ ما هَيَّأَهم اللهُ له أقسام: فمِنهم حَمَلَةُ العرش، ومنهم جبريلُ، وميكائيل، ومنهم سُكَّان السموات السَّبع يَعمرونها عبادةً ليلًا ونهارًا، ومنهم المُوَكَّلون بالجِنان، ومنهم الموكلون بالنار، ومنهم الموكلون بحفظ بني آدم، ومنهم الموكلون بحفظ أعمال العباد، وغير ذلك.

(**عَلَىٰ مَا تَقُولُونَ**)، أي: من الدعاء خيرًا أو شرًّا؛ ودعاء الملائكة مُستجاب، فلا يجوز للشخص أن يدعو بما فيه مضرَّة له أو لغيره.

(قَالَت: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ) أي: زوجُها قَبْلَ النبي ﷺ، وهو عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، من السَّابقين الأولين إلىٰ الإسلام، وكان أخا النبيِّ ﷺ من الرضاعة كما ثبت في «الصحيحين»، وتَزَوَّج أمَّ سلمة، ثُمَّ صارت بعده إلىٰ النبيِّ ﷺ، وهو مَشهور بكنيته أكثر من اسمه، ومات بالمدينة بعد أن رجعوا من بدرٍ، كذا قال ابنُ منده.

وقال ابن إسحاق: «بعد أُحُدٍ». (أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَدْ مَاتَ)، (قَالَ: قُولِي: «**اللهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ**»)؛ فيه البداءة بالنفس في الدعاء، (**وَأَعْقِبْنِي**)، بقطع الهمزة، أي: أبدلني وعَوِّضني، (**مِنْهُ**)، أي: بَدَله، (**عُقْبَىٰ حَسَنَةً**) -بوزن بُشْرىٰ- أي: بدلًا صالحًا. (قَالَتْ: فَقُلْتُ؛ فَأَعْقَبَنِي اللهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ لِي مِنْهُ؛ مُحَمَّدًا ﷺ)، أي: أعطاني اللهُ بَدَلَه مَن هو خير منه، وهو رسولُ الله ﷺ؛ حيث تَزَوَّجها بعد موته. وقد روىٰ مسلم في «الصحيح»[1]،

---

(١) أخرجه مسلم في الصحيح (٩١٨)، من حديث أم سلمة رَضِيَ اللهُ عَنْهَا.

عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، أَنَّهَا قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ، يَقُولُ: «**مَا مِنْ مُسْلِمٍ تُصِيبُهُ مُصِيبَةٌ؛ فَيَقُولُ مَا أَمَرَهُ اللهُ:** ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّآ إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾[1]، **اللهُمَّ أْجُرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَأَخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا، إِلَّا أَخْلَفَ اللهُ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا**»، قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ، قُلْتُ: أَيُّ الْمُسْلِمِينَ خَيْرٌ مِنْ أَبِي سَلَمَةَ؟ أَوَّلُ بَيْتٍ هَاجَرَ إِلَىٰ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ إِنِّي قُلْتُهَا؛ فَأَخْلَفَ اللهُ لِي رَسُولَ اللهِ ﷺ، قَالَتْ: أَرْسَلَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ حَاطِبَ بْنَ أَبِي بَلْتَعَةَ يَخْطُبُنِي لَهُ، فَقُلْتُ: إِنَّ لِي بِنْتًا وَأَنَا غَيُورٌ، فَقَالَ: «**أَمَّا ابْنَتُهَا فَنَدْعُو اللهَ أَنْ يُغْنِيَهَا عَنْهَا، وَأَدْعُو اللهَ أَنْ يَذْهَبَ بِالْغَيْرَةِ**».

(المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٢١٩، الإصابة في تمييز الصحابة ٤/ ١٣١، دليل الفالحين ٦/ ٣٩٦، حاشية السندي علىٰ سنن النسائي ٤/ ٤، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٢، مرقاة المفاتيح ٣/ ١١٦٦، تحفة الأحوذي ٤/ ٤٦، ذخيرة العقبىٰ ٤/ ٥٣٠، ١٨/ ٢٢١).

❀❀

(١) البقرة: ١٥٦.

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ أخرجه مسلم في الصحيح.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه مسلم في الصحيح (٩١٩) بنحوه من حديث أم سلمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، والمعتمد في الشرح والفوائد هو لفظ مسلم (٩١٩).

لفظ مسلم: عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إِذَا حَضَرْتُمُ الْمَرِيضَ -أَوِ الْمَيِّتَ- فَقُولُوا خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ يُؤَمِّنُونَ عَلَىٰ مَا تَقُولُونَ**». قَالَتْ: فَلَمَّا مَاتَ أَبُو سَلَمَةَ أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، إِنَّ أَبَا سَلَمَةَ قَدْ مَاتَ، قَالَ: «**قُولِي: اللهُمَّ اغْفِرْ لِي وَلَهُ، وَأَعْقِبْنِي مِنْهُ عُقْبَىٰ حَسَنَةً**»، قَالَتْ: فَقُلْتُ؛ فَأَعْقَبَنِي اللهُ مَنْ هُوَ خَيْرٌ لِي مِنْهُ؛ مُحَمَّدًا ﷺ».

المسألة الثالثة: في فوائده:

❁ فيه الإخبارُ بموتِ الميت.

❁ فيه أنَّ مَن مات له زوجٌ أو زوجة أو نحوهما يَنبغي له أن يَسترجع، ويدعو بقوله: «**اللَّهم اغفر لي وله، وأعقبني منه عُقْبَىٰ حسنة**».

❁ فيه الندبُ إلىٰ قول الخير حينئذ؛ من الدعاء والاستغفار له، وطلب اللطف به والتخفيف عنه، ونحوه.

❁ فيه حضورُ الملائكة حينئذ وتأمينُهم.

❁ فيه بيانُ استجابة دعاء الملائكة.

❁ استحبَّ بعضُ أهل العلم أن يحضر الميت -المريض- الصالحون

وأهل الخير حالة موته؛ ليُذَكِّروه ويَدعوا له ولمن يَخلفه ويقولوا خيرًا؛ فيجتمع دعاؤهم وتأمين الملائكة؛ فينتفع الميت ومَن يُصاب به ومَن يَخلُفه.

(المنهاج شرح صحيح مسلم ٦/ ٢٢٢، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٤٤٢، ذخيرة العقبىٰ ١٨/ ٢٢٢).

محلّ الاستشهادِ:

الحرصُ علىٰ الموتِ علىٰ التوحيدِ.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ وهب بن مُنَبِّه الصنعاني[١] (ت ١١٤):

قيل لوهبِ بن مُنَبِّه: «أليس لا إله إلا الله مِفتاح الجنة؟ قال: «بلىٰ، ولكن ليس مفتاحٌ إلا له أسنانٌ، فإن جئتَ بمفتاح له أسنانٌ فُتح لك، وإلا لم يُفتح لك». (رواه البخاري في الصحيح ٢/ ٧١، تعليقًا).

تعليق الإمام أبي شِبل؛ علقمة بن قيس النخعي[٢] (ت ٦٢):

---

(١) وهب بن منبه، أبو عبد الله الصنعاني، العالم الحبر، وثقه أبو زرعة والعجلي والنسائي، وكان صدوقًا عالمًا قد قرأ كتب الأولين وعرف قصص الأنبياء، وكان يشبه بكعب الأحبار في زمانه، وكلاهما تابعي لكن مات قبله بنحو من ثمانين سنة، فمولد وهب قريب من وفاة كعب، وفي الصحيحين حديث لعمرو بن دينار، عن وهب بن منبه، عن أخيه همام، عن أبي هريرة. (ت: ١١٤). (التاريخ الكبير للبخاري ١٠/ ٣٤، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٩/ ٢٤، تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٣٣٤، الكاشف ٢/ ٣٥٨).

(٢) علقمة بن قيس، أبو شبل الفقيه، قال أبو معمر: «قوموا بنا إلىٰ أشبه الناس بعبد الله هديًا ودلًّا وسمتًا»، فقمنا إلىٰ علقمة. (ت: ٦٢). (التاريخ الكبير للبخاري ٨/ ٧٨، الجرح



قال علقمة: «لَقِّنُونِي: (لا إله إلا اللهُ) عِندَ مَوْتِي، وأَسْرِعُوا بِي إِلىٰ حُفْرَتِي، ولا تَنْعُونِي؛ فإِنِّي أَخَافُ أَنْ أَكُونَ كَنَعْيِ الجاهليَّةِ، فإذَا خَرَجَ الرِّجالُ بِجِنازَتِي فأَغلِقُوا البابَ؛ فإِنَّهُ لا أَرَبَ لي بالنِّسَاء».

قلتُ[ع]: أخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (٦٠٤٦)، وإسنادُه صحيحٌ.

تعليق الإمام أبي جعفر؛
أحمد بن محمد الأزدي؛ المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١)(١):

قال الطحاوي في (عقيدته «الطحاوية» ص: ٣١): «نَقُولُ فِي تَوحِيدِ اللهِ مُعْتَقِدِينَ بِتَوْفِيقِ اللهِ إن الله واحد لا شريك له، ولا شي مثله، ولا شيء يعجزه، ولا إله غيره، قديم بلا ابتداء، دائم بلا انتهاء، لا يفنىٰ ولا يبيد، ولا يكون إلا ما يريد، لا تبلغه الأوهام، ولا تدركه الأفهام، ولا يشبه الأنام، حي لا يموت، قيوم لا ينام، خالق بلا حاجة، رازق بلا مؤنة». انتهىٰ.

تعليق الحافظ أبي حاتم؛ محمـــد بن حِبَـــان البُسْـــتي (ت: ٣٥٤)(٢):

=

والتعديل لابن أبي حاتم ٦/ ٤٠٤، الكاشف ٢/ ٣٤).

(١) أحمد بن محمد بن سلامة بن سلمة الأزديّ الطحاوي، أبو جعفر، ولد ونشأ في «طحا»، من صعيد مصر، وتفقه، ورحل إلىٰ الشام سنة ٢٦٨ ج. من تصانيفه «شرح معاني الآثار» في الحديث، و«مشكل الآثار»، وغير ذلك. (ت: ٣٢١). (الأعلام ١/ ٢٠٦).

(٢) محمد بن حبان، أبو حاتم البستىٰ الحافظ، صاحب الأنواع، ومؤلف كتاب «الثقات» و«المجروحين»، وغير ذلك. كان من أئمة زمانه، وطلب العلم علىٰ رأس الثلاثمائة، وأدرك أبا خليفة، وأبا عبد الرحمن النسائي، وكتب بالشام والحجاز ومصر والعراق والجزيرة وخراسان، وولىٰ قضاء سمرقند مدة، وكان عارفًا بالفقه، رأسًا في معرفه الحديث. (ت: ٣٥٤). (ميزان الاعتدال ٣/ ٥٠٨).

قال ابن حِبَّان في (روضة العقلاء ونزهة الفضلاء، ص: ١٤): «الحمد لله المتفرد بوحدانية الألوهية، المتعزز بعظمة الربوبية، القائم علىٰ نفوس العالم بآجالها والعالم بتقلبها وأحوالها، المانّ عليهم بتواتر آلائه، المتفضل عليهم بسوابغ نعمائه، الذي أنشأ الخلق حين أراد بلا معين ولا مشير، وخلق البشر كما أراد بلا شبيه ولا نظير، فمضت فيهم بقدرته مشيئته، ونفذت فيهم بعزته إرادته». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله عبيد الله بن بطة العُكْبَري:

قال ابن بطة في (الإبانة الكبرىٰ ٩/ ١٤٩): «وذلك أن أصل الإيمان بالله الذي يجب علىٰ الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته ليكون بذلك مباينًا لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعًا.

الثَّاني: أن يعتقد وحدانيته، ليكون مباينًا بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع، وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أن يعتقده موصوفًا بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون موصوفًا بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه، إذ قد علمنا أن كثيرًا ممن يقرّ به ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته، فيكون إلحاده في صفاته قادحًا في توحيده، ولأنا نجد الله تعالىٰ قد خاطب عباده بدعائهم إلىٰ اعتقاد كل واحدة في هذه الثلاث والإيمان بها».

تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية:

قال ابنُ تيمية في (مجموع الفتاوي ١٤/ ٣٧٩): «فهذا التوحيد (توحيد الإلهية) يتضمن فعلَ المأمور وتركَ المحظور، ومن ذلك:

الصبرُ علىٰ المقدور، كما أنَّ الأول -يعني: توحيد الربوبية- يتضمن الإقرار بأنَّه لا خالقَ ولا رازق ولا معطي ولا مانعَ إلا الله وحده؛ فيَقتضي أن لا يَسأل العبد غيره، ولا يَتوكل إلا عليه، ولا يَستعين إلا به، كما قال تعالىٰ في النوعين: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، وقال:﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾[2]، وهذا التوحيد هو الفارق بين المُوحدين والمشركين، وعليه يقع الجزاء والثواب في الأولىٰ والآخرة؛ فمَن لم يأت به كان مِن المشركين الخالدين، فـ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِۦ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾». انتهىٰ، بتصرف يسير.

***

فائدة:

قال العلامة بكر أبو زيد في (التحذير من مختصرات الصابوني في التفسير، ص: ٢١):

«هذا التقسيم الاستقرائي لدىٰ متقدمي علماء السلف: أشار إليه ابن منده، وابن جرير الطبري، وغيرهما؛ وقرره شيخا الإسلام ابن تيمية وابن

---

(١) الفاتحة: ٥.

(٢) هود: ١٢٣.

القيم، وقرره الزبيدي في «تاج العروس»، وشيخنا الشنقيطي في «أضواء البيان»، وآخرين رحم الله الجميع.

وهو استقراء تام لنصوص الشرع، وهو مطرد لدىٰ أهل كل فن؛ كما في استقراء النحاة: كلام العرب إلىٰ (اسم، وفعل، وحرف)؛ والعرب لم تَفُه بهذا ولم يعتب علىٰ النحاة في ذلك عاتب، وهكذا من أنواع الاستقراء».

***





بابٌ في
الإيمان بالجنة، وأنها أُعِدّت للمتقين

قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا الحُسَيْنُ بن حُرَيْثٍ، أَبُو عَمَّارٍ المَرْوَزِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عليُّ بن الحُسَيْنِ بن وَاقِدٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، قَالَ: حَدَّثَنِي عبدُ اللهِ بن بُرَيْدَةَ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي بُرَيْدَةَ، قَالَ: «أَصْبَحَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فَدَعَا بِلَالًا، فَقَالَ: «**يَا بِلَالُ، بِمَ**[(١)] **سَبَقْتَنِي إِلَىٰ الجَنَّةِ؟ ما دَخَلْتُ الجَنَّةَ قَطُّ إِلَّا سَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي، دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ؛ فَسَمِعْتُ خَشْخَشَتَكَ أَمَامِي، فَأَتَيْتُ عَلَىٰ قَصْرٍ مُرَبَّعٍ مُشْرِفٍ مِنْ ذَهَبٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ فَقَالُوا: لِرَجُلٍ مِنَ العَرَبِ. فَقُلْتُ: أَنَا عَرَبِيٌّ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ قُرَيْشٍ. فَقُلْتُ: أَنَا قُرَشِيٌّ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِرَجُلٍ مِنْ أُمَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ. فَقُلْتُ: أَنَا مُحَمَّدٌ، لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ بن الخَطَّابِ**». فَقَالَ بِلَالٌ: يَا رَسُولَ اللهِ، ما أَذَّنْتُ قَطُّ إِلَّا صَلَّيْتُ رَكْعَتَيْنِ، وَمَا أَصَابَنِي حَدَثٌ قَطُّ إِلَّا تَوَضَّأْتُ عِنْدَهَا، وَرَأَيْتُ أَنَّ للهِ عليَّ

---

(١) فائدة: قال في «طرح التثريب» (٢/ ٦٠): «وقع في سماعنا من الترمذي: «بما» بإثبات الألف، وهو ضعيف، والصواب الأول -أي: «بم» بدون ألف- وهي لغة القرآن في قوله تعالىٰ: ﴿لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [سورة التوبة: ٤٣]، و﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ۝١﴾ [النبأ: ١]». انتهىٰ.

رَكْعَتَيْنِ. فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**بِهِمَا**». (٣٦٨٩) (١٥).

۞ **قال أبو عيسىٰ** رَحِمَهُ اللهُ:

«وَمَعْنَىٰ هَذَا الحَدِيثِ: «**أَنِّي دَخَلْتُ البَارِحَةَ الجَنَّةَ**»، يَعْنِي: رَأَيْتُ فِي المَنَامِ كَأَنِّي دَخَلْتُ الجَنَّةَ، هَكَذَا رُوِيَ فِي بَعْضِ الحَدِيثِ، وَيُرْوَىٰ عَن ابنِ عَبَّاسٍ، أَنَّهُ قَالَ: «**رُؤْيَا الأَنْبِيَاءِ وَحْيٌ**».

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ خمسةٌ:

(**الحُسين بن حُرّيث**)، الخزاعي مولاهم، أبو عمار المروزي، ابن الحسن بن ثابت بن قطبة مولىٰ عمران بن حصين. روىٰ عن: ابن المبارك، وابن أبي حازم، والفضل بن موسىٰ، وروىٰ عنه: أبو زرعة، ومحمد بن أيوب. روىٰ له البخاريُّ ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائيُّ. (ت: ٢٤٤ كما قال السراج).

قلتُ[ع]: ثقةٌ؛ وثَّقَه النَّسائي، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». ولا أعلم لهما مخالفًا. (جح ٣/ ٥٠، كه ١/ ٣٣٢، ته ٢/ ٣٣٣، تق ١٦٦).

(**عليُّ بن الحسين بن واقد**)، أبو الحَسَن، المَروِزيُّ، مَولَىٰ عبد اللهِ بن عامر بن كُرَيز القُرَشِيُّ. روىٰ عن: أبيه، وعبد الله العمري. روىٰ عنه، محمود بن غيلان، وأحمد بن منصور بن راشد المروزي، وأبو عمار الحسين بن حريث. روىٰ له البخاريُّ في «الأدب المفرد» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ٢١١ كما



قال البخاري، وابن حِبَّان، وقيل: ٢١٢).

قلتُ[ع]: لا بأس به؛ ضعَّفه أبو حاتم الرازي، وساق العقيلي بسنده إلىٰ البخاري قال: «رأينا علي بن الحسين بن واقد في سنة عشر، وكان أبو يعقوب -وهو: إسحاق بن رهويه- سيئ الرأي فيه في حياته لعلة الإرجاء، فتركناه، ثم كتبت عن إسحاق عنه».

وقال النسائي: «ليس به بأس»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». (تخ ٦/ ٢٦٧، جح ٦/ ١٧٩، ثح ٨/ ٤٦٠، عق ٣/ ٢٢٦، كه ٢/ ٣٨، ته ٧/ ٣٠٨، تق ٤٠٠).

(أبو) الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله[1] قاضي مرو، مولىٰ عبد الله بن عامر بن كريز. روىٰ عن: عكرمة، وأبىٰ الزبير، وابن بريدة، ويزيد النحوي. روىٰ عنه: الأعمش، وزيد بن الحباب. روىٰ له البخاريُّ «تعليقًا» ومسلم والأربعة. (ت: ١٥٩ كما قال ابن حبان، وعليّ بن الحسين، وقيل: ١٥٧).

قلتُ[ع]: لا بأس به، صدوقٌ يهم؛ وثَّقه ابن معين، وقال أحمد، وأبو زرعة، والنَّسائي: «ليس به بأس» وأثنىٰ عليه أحمد. وقال ابن حِبَّان: «ربما أخطأ في الروايات». وقال أحمد: «ما أُنكر حديث حسين بن واقد عن أبي المنيب».

(١) قال ابن حجر: وكناه ابن حِبَّان أبا علي، وكذا كناه البخاري وأبو حاتم والدارقطني، وكذا ذكره مسلم والنسائي والدولابي والحاكم أبو أحمد وغيرهم، والله أعلم. (تهذيب التهذيب ٢/ ٣٧٣).

وقال - في موضع-: «في أحاديثه زيادة ما أدري أي شيء هي، ونفض يده». وقال -في موضع-«أحاديثه ما أدري إيش هي». وقال أبو داود: «ليس به بأس». وقال السَّاجي: «فيه نظر، وهو صدوق يهم». وقال ابن سعد: «كان حسن الحديث». (جح ٣/ ٦٦، كه ١/ ٣٣٧، ته ٢/ ٣٧٣، تق ١٦٩).

(**عبد الله بن بُرَيدة**) بن الحُصَيب، أبو سهل المروزي، الأَسلَمِيّ، قاضي مَرو. روىٰ عن: أبيه بريدة الأسلمي، وعبد الله بن مغفل، وأبي موسىٰ الأشعري، وعمران بن حصين. روىٰ عنه: حسين المعلم، ومالك بن مغول، ومقاتل بن حيان، وحسين بن واقد. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١١٥).

قال ابن معين والعجلي وأبو حاتم: «ثقة». وقال أحمد: «أما سليمان فليس في نفسي منه شيء، وأما عبد الله -ثم سكت-، ثم قال: كان وكيع يقول: كانوا لسليمان أحمد منهم لعبد الله». وقال في رواية أخرىٰ عن وكيع: «كان سليمان أصحهما حديثا». وقال أحمد -في موضع-: «عبد الله بن بريدة الذي روىٰ عنه حسين بن واقد ما أنكرهما».

وقال الجوزجاني: قلت لأبي عبد الله -يعني أحمد بن حنبل-: سمع عبد الله من أبيه شيئًا؟ قال: «ما أدري عامة ما يروي عن بريدة عنه» وضعف حديثه. وقال إبراهيم الحربي: «عبد الله أتم من سليمان ولم يسمعا من أبيهما، وفيما روىٰ عبد الله عن أبيه أحاديث منكرة، وسليمان أصح حديثًا». (تخ ٥/ ٥١، جح ٥/ ١٣، ثح ٥/ ١٦، ته ٥/ ١٥٧، تق ٢٩٧).

(**أبو بُرَيدة** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ بريدة بن الحصيب، قيل: اسمه عامر، وبريدة لقبُه، صحابي، قال ابن عبد البرّ: يكنىٰ أبا عبد الله، وقيل يكنىٰ أبا سهل، وقيل أبا

الحصيب، وقيل يكنىٰ أبا ساسان، والمشهور أبو عبد الله، أسلم قبل بدر ولم يشهدها وشهد الحديبية، فكان ممن بايع بيعة الرضوان تحت الشجرة، وكان من ساكني المدينة ثم تحول إلىٰ البصرة، ثم خرج منها إلىٰ خراسان غازيًا فمات بمرو في إمرة يزيد بن معاوية، وبقي ولده بها رضي الله عنه. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٦٢، وقيل: ٦٣). (سع ١/ ١٨٥، كه ١/ ٢٦٥، تق ١٢١).

❊❊

شرح غريب لفظ الترمذي:

(**خَشْخَشَتَكَ**)، الخَشْخَشَةُ: حَرَكَةٌ لَهَا صَوْتٌ كَصَوْتِ السِّلَاحِ، (**مُشْرِفٍ**)، أَيْ: لَهُ شُرْفَةٌ، وَالشُّرْفَةُ مِنَ القَصْرِ: مَا أَشْرَفَ مِنْ بِنَائِهِ. (تحفة الأحوذي ١٠/ ١٢٠، النهاية في غريب الحديث ٢/ ٣٣).

❊❊

شرح الحديث:

الحديث الأوّل: (خ ١١٤٩):

(عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ)، أي: ابن رَباح، المُؤذن، اشتراه أبو بكر الصدِّيق من المشركين؛ لما كانوا يعذِّبونه علىٰ التَّوحيد فأعتقه، فلزم النبيَّ ﷺ، وأذَّن له، وشَهِد معه جميعَ المشاهد، وآخىٰ النبيُّ ﷺ بينه وبين أبي عُبيدة بن الجرَّاح، ثُمَّ خرج بلالٌ بعدَ النبيِّ ﷺ مجاهدًا إلىٰ أن مات بالشام، (عِنْدَ صَلاَةِ الفَجْرِ) فيه إشارة إلىٰ أن ذلك وقع في المنام؛ لأنَّ عادته ﷺ أنه كان يقصُّ ما رآه ويُعَبِّر ما رآه أصحابه بعد صلاة الفجر، كما في

حديث سَمُرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: (**يَا بِلَالُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَىٰ عَمَلٍ**) -أي: بالعمل الذي هو أكثر رجاءً في حصول ثوابه- (**عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلَامِ**)، [وفي رواية لمسلم: «**عِنْدَكَ فِي الإِسْلَامِ مَنْفَعَة**]، (**فَإِنِّي سَمِعْتُ**)، [وفي زيادة لمسلم: «**فَإِنِّي سَمِعْتُ اللَّيْلَةَ**»] -وفيه إشارة إلىٰ أنَّ ذلك وقع في المنام- (**دَفَّ**(١) **نَعْلَيْكَ**)، قال البخاري: يَعْنِي: تَحْرِيكَ. وقال الخليل: دَفَّ الطائر: إذا حَرَّك جناحيه وهو قائم علىٰ رِجليه. وقال الحميدي: (الدَّفُّ): الحركة الخفيفة والسَّير اللَّيِّن. وقيل: صوتُ نعليك. [وفي رواية لمسلم: «**خَشْفَ**(٢) **نَعْلَيْكَ**»]، قال أبو عُبيد وغيرُه: الخشف: الحركة الخفيفة(٣)، (**بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ**)، وهذا لا يدلُّ علىٰ تفضيل بلال علىٰ العشرة المبشرة، فضلًا عن رسول الله ﷺ، وإنما سبقه للخِدمة، كما يَسبق العبدُ سَيِّدَه، وسؤاله تطييب لقلبه بإخباره باستحقاقه الجَنَّة؛ لِيُداوم عليها، ولإظهار رغبة السامعين. وقيل: معنىٰ: «**سمعت خشخشتك أمامي**»، أي: رأيتك مطرقًا بين يدي كالمطرقين بين يدي ملوك الدنيا. (قالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا [وفي زيادة لمسلم: في الإسلام] أَرْجَىٰ عِنْدِي [وفي زيادة لمسلم: مَنْفَعَةً]: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ) (طَهُورًا [وفي زيادة لمسلم: تَامًّا])،

---

(١) «دَفَّ»: بالفتح لا غير، أي: صوت مشيك فيهما، وعند ابن السكن: «دُوِيَّ» بضم الدال والمعنىٰ قريب، وهو الصوت أيضًا. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٣/ ٤٥).

(٢) «خَشْفَ نَعْلَيْكَ»: الخشف والخشفة: صوت حركة ليس بالشديد، قاله أبو عبيد. وقال الفراء: هو الصوت الواحد، وبتحريك الشين: الحركة. (مطالع الأنوار علىٰ صحاح الآثار ٢/ ٤٧٩).

(٣) قلتُ[ع]: ولفظة «خَشَفَة»، أخرجها البخاري في الصحيح (٣٦٧٩)، من حديث جابر بن عبد الله رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، [ووردت في شأن بلال]، ومسلم في الصحيح (٢٤٥٦)، من حديث أنس رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، [ووردت في شأن الغُمَيصاء بنتُ مِلحَانَ أُمُّ أنسِ بنِ مالكٍ، رضي الله عن الجميع].



الذي يظهر: أنَّه لا مفهومَ لها، ويحتمل أن يخرج بذلك الوضوء اللغوي؛ فقد يفعل ذلك لطرد النوم مثلًا. (فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ)، أي: قُدِّر، وهو أعم من الفريضة والنافلة.

قيل: إنما اعتقد بلال ذلك لأنه عَلِم من النبي ﷺ أن الصلاة من أفضل الأعمال، وأنَّ عمل السر أفضل من عمل الجهر، وبهذا التقرير يندفع إيرادُ مَن أورد عليه غير ما ذُكر من الأعمال الصالحة، والمراد بالأعمال التي سأله عن إرجائها: الأعمال المتطوع بها، وإلا فالمفروضة أفضل قطعًا.

وقيل: (كُتِبَ) يُحمَل علىٰ الوجوب. وقد تقدم ردُّ الحافظِ عن هذا رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ. (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: دَفَّ نَعْلَيْكَ، يَعْنِي: تَحْرِيك).

(غريب الحديث لأبي عُبيد ١/ ١٤٥، تحفة الأبرار ١/ ٣٧٩، الكاشف عن حقائق السنن ٤/ ١٢٤٤، الإصابة في تمييز الصحابة ١/ ٤٥٥، فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٤، دليل الفالحين ٦/ ٦١٤).

۞۞

الحديث الثاني: (خ ٣٦٨٠):

(عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ قَالَ:) **(بَيْنَا)**[1] -بمعنىٰ المفاجأة- **(أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي)**[1] **(فِي الجَنَّةِ)**؛ **(فَإِذَا امْرَأَةٌ)**؛

(١) هي «بين الظرفيَّة»، أُشبعت فتحتها، فتولَّدت منها الألف، قال في «اللسان»: أصل «بينا»: «بَيْنَ»، فأُشبعت الفتحة؛ فصارت ألفًا، ويقال: «بينا» و«بينما»، وهما ظرفا زمان، بمعنىٰ المفاجأة، ويُضافان إلىٰ جملة من فعل وفاعل، ومبتدإ وخبر، ويحتاجان إلىٰ جواب يَتِمُّ به =

(إذا): هي الفجائيَّة، والتقدير هنا: ففاجأني وجودُ امرأة، (تَتَوَضَّأُ)[٢]، وهذا وقع منامًا، كما هو معلوم، (**إِلَىٰ جَانِبِ قَصْرٍ**)؛ (**فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا الْقَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ**)، قيل: المخاطِبَ له بذلك جبريلُ أو غيرُه من الملائكة. (**فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ**)[٣]، أي: شدَّة غَيْرته وحِدَّتها، (**فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا**)؛ (**فَبَكَىٰ عُمَرُ**)، بكاء عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يحتمل أن يكون سرورًا، ويحتمل أن يكون تشوقًا أو خشوعًا. (وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللهِ)[٤]، أراد أنَّ الغيرةَ إنَّما تكون علىٰ

=

المعنىٰ، والأفصح في جوابهما: أن لا يكون فيه «إذ» و«إذا»، وقد جاءا في الجواب كثيرًا، تقول: بينا زيدٌ جالسٌ دخل عليه عمرو، وإذ دخل عليه، وإذا دخل عليه. (مشارق الأنوار الوهاجة ٣/ ١٢٢).

(١) قوله: «رأيتني» فيه وقوع الفاعل والمفعول ضميرين متّصلين لمسمًّىٰ واحد، وهو مختصٌّ بأفعال القلوب؛ قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَن رَّءَاهُ ٱسْتَغْنَىٰٓ ﴿٧﴾﴾ [العلق: ٧]، وألحقت في ذلك رأىٰ الحلميّة والبصريّة بكثرة؛ نحو ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [سورة يوسف: ٣٦]؛ وأُلحقت أيضًا «عَدِمَ»، و«فَقَد»، و«وَجَدَ» بمعنىٰ: لقي، بقلّة، دون باقي الأفعال، فلا يقال: ضربتني، ولا ظلمتني؛ لئلا يكون الفاعل مفعولًا، بل يقال: ضربُت نفسي، وظلمتُ نفسي؛ ليتغاير اللفظان، وإنما جاز ذلك في أفعال القلوب؛ لأن مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة، لا المنصوب بها، فلا ضرر في اتِّحاده مع الفاعل؛ فتنبّه لهذه القاعدة، والله تعالىٰ أعلم. (راجع حاشية الخضري، نقلًا عن مشارق الأنوار الوهاجة ٣/ ١٢٣).

(٢) التوضؤ من الوضاءة: وهي التنظف، والتطهير والتحسن.

وقوله: (إلىٰ جانب قصر)، يدل علىٰ أنها دار الأمن، والنساء فيها لا يخفن ذعرًا. (الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٩٥).

(٣) والغَيْرة، بِالْفَتحِ، المصْدَرُ مِنْ قَوْلِكَ غَارَ الرَّجُلُ عَلَىٰ أَهلِه. قال ابنُ سِيدَهْ: وغَارَ الرَّجُلُ عَلَىٰ امرأَته، والمرأَة عَلَىٰ بَعْلها تَغار غَيْرة وغَيْرًا، وغَارًا وغِيارًا. (لسان العرب ٥/ ٤١).

(٤) هذا من القلب؛ لأن الأصل: أعليها أغار منك؟ (البحر المحيط الثجاج في شرح صحيح الإمام مسلم بن الحجاج ٣٨/ ٤٦٦). قلت: وقيل: يُحتمل أن يكون أطلق «علىٰ» وأراد «مِن» كما قيل: «إن حروف الجر تتناوب».

مَن يجوز عليه ما لا يجوز عليك، وأمَّا أنت فلا يُغار منك، فأتىٰ عمرُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ بحُسن الأدب، وفَعَلَ رسولُ الله ﷺ ما فَعَلَ علىٰ طريق الاحتياط، [وفي رواية للبخاري ومسلم: قال أبو هريرة: فَبَكَىٰ عُمَرُ، وَنَحْنُ جَمِيعًا فِي ذَلِكَ المَجْلِسِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ، ثُمَّ قال عُمَرُ: بِأَبِي أَنْتَ يَا رَسُولَ اللهِ، أَعَلَيْكَ أَغَارُ؟». واللفظ لمسلم].

(الإفصاح عن معاني الصحاح ٦/ ٩٥، فتح الباري لابن حجر ٧/ ٤٥، ٩/ ٣٢٥، ١٢/ ٤١٦، كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ١/ ٥٣، مشارق الأنوار الوهَّاجة ٣/ ١٢٢).

❀❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ متفق عليه.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه البخاري في الصحيح (١١٤٩)، ومسلم في الصحيح (٢٤٥٨) بنحو لفظ البخاري مختصرًا، من حديث أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، والمعتمدُ في الشرح والفوائد لفظُ البخاري (١١٤٩، ٣٦٨٠).

ولفظ البخاري (١١٤٩): عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِبِلَالٍ: «**عِنْدَ صَلاَةِ الفَجْرِ: يَا بِلاَلُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَىٰ عَمَلٍ عَمِلْتَهُ فِي الإِسْلاَمِ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ دَفَّ نَعْلَيْكَ بَيْنَ يَدَيَّ فِي الجَنَّةِ**». قَالَ: مَا عَمِلْتُ عَمَلًا أَرْجَىٰ عِنْدِي: أَنِّي لَمْ أَتَطَهَّرْ طَهُورًا فِي سَاعَةِ لَيْلٍ أَوْ نَهَارٍ، إِلَّا صَلَّيْتُ بِذَلِكَ الطُّهُورِ مَا كُتِبَ لِي أَنْ أُصَلِّيَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللهِ: «دَفَّ نَعْلَيْكَ، يَعْنِي: تَحْرِيك».

وأما الجزء الخاص بعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ فقد أخرجه البخاري في الصحيح (٣٦٨٠)، ومسلم في الصحيح (٢٣٩٥) بنحو لفظ البخاري، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

ولفظ البخاري (٣٦٨٠): عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: «بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ إِذْ قَالَ: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ؛ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَىٰ جَانِبِ قَصْرٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ. فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ؛ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا**». فَبَكَىٰ عُمَرُ، وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللهِ».

المسألة الثالثة: في فوائده:

فوائد الحديث الأوَّل:

۞ فيه فضيلةُ الصلاة عَقِبَ الوضوءِ، وأنها سُنَّةٌ.

۞ فيه استحبابُ قَصِّ الرُّؤيا الصالحة علىٰ مَن يُحب.

۞ فيه أنَّه يُستحبُّ قصُّها بعد صلاة الصبحِ والانصرافِ من الصلاة، ولذلك «كان النبيُّ ﷺ إذا صَلَّىٰ الغداةَ قال لأصحابه: «**مَن رأىٰ منكم رؤيا**»، كما في الصحيح.

۞ فيه أنَّه إذا رأىٰ لصاحبه خيرًا يُبَشِّرُه به؛ فإنَّ الرؤيا الصالحة من مُبَشِّرات النبوة، كما ثبت في الصحيح.

۞ فيه أنَّ مَن رأىٰ لصاحبِه شيئًا يدلُّ علىٰ أنَّ سببَ فعلِه لشيء من أبواب الخير: أن يسأله عما استحق به ذلك؛ ليَحضه عليه ويُرَغِّبه فيه؛ ليَدوم عليه.

۞ فيه أنَّ رؤيا الأنبياء حقٌّ ووحيٌ؛ لأنه ﷺ قال لبلال: «**بِمَ سبقتني إلىٰ الجَنَّة؟**»؛ فجزم بسبقه اعتمادًا علىٰ رؤياه لذلك، ولو كانت رؤياه يجوز



وقوعُها والخلف فيها كغير الأنبياء لم يجزم بسَبْقِه. والله أعلم.

۞ فيه منقبةٌ عظيمةٌ لبلالٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

۞ فيه سؤالُ الصالحين عما يَهديهم اللهُ له من الأعمال الصالحة؛ ليَقتدي بها غيرُهم في ذلك.

۞ فيه سؤالُ الشيخ عن عمل تلميذه؛ لِيَحضه عليه ويُرغبه فيه إن كان حسنًا، وإلَّا فيَنهاه.

۞ فيه أن الجَنَّةَ لا يَدخلها أحدٌ -أي: من غير الأنبياء- إلَّا بعد الموت، وإن كان النبيُّ ﷺ دخلها يقظة، كما وقع له في المعراج[1] إلا أنَّ بلالًا لم يدخل.

۞ فيه حُجَّةٌ لمذهب أهلِ السُّنَّةِ: أنَّ الجَنَّةَ مخلوقة موجودة، خلافًا لمن أنكر ذلك من المعتزلة، والأحاديث الصحيحة التي تَبلغ حَدَّ التواتر متظاهرة متضافرة علىٰ ذلك، وعلىٰ إبطال ما زعموه. (المنهاج شرح صحيح مسلم ١٦/ ١٣، طرح التثريب ٢/ ٥٧، فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٤، مرعاة المفاتيح ٤/ ٣٥٩).

فوائد الحديث الثاني:

۞ فيه أنَّ الجَنَّةَ مخلوقةٌ موجودةٌ.

۞ فيه أنَّ جَوَارِي الجَنَّةِ قد خُلِقنَ، فهن يَتقلبنَ في النعيم انتظارًا لقدوم

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٤٩)، ومسلم في الصحيح (١٦٣)، من حديث أبي ذر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وفيه: «ثُمَّ أُدْخِلتُ الجَنَّةَ، فَإِذَا فِيهَا حَبَايِلُ اللُّؤْلُؤِ، وَإِذَا تُرَابُهَا المِسْكُ». لفظ البخاري.

المؤمنين عليهن.

۞ فيه ما يدلُّ علىٰ أنَّ القصور معروفة الأصحاب، وأن أهل ذلك القصر يعرفون صاحب قصرهم، أَلَا تَرىٰ إلىٰ قول رسول الله ﷺ: (**فقلتُ: لِمَن هذا القصر؟**)، يعني: أن القصورَ مُعَيَّنة لأصحابها؛ (**فقالوا: لعمر بن الخطاب**)[1].

۞ فيه معاملةُ الناس علىٰ قَدْرِ أخلاقهم وما فُطروا عليه، فإنه ﷺ لما عَرَف غيرة عمر لم يدخل منزله في غَيبته، وإن علم منه أنَّه يَأمنه علىٰ الدين والدنيا والآخرة، ولذلك بكىٰ عمرُ رضي الله عنه، وقال: (أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ الله)[2]، وذلك لِعِظَم حقِّه وأمانته علىٰ حقوق أصحابه وغيرهم.

۞ فيه ذَمُّ الغيرة في غير موضع الريبة؛ لأنَّ عمرَ أنكر وجود الغيرة عليه، وأقَرَّه ﷺ.

۞ فيه جوازُ ذِكر الرجل بما عُلم مِن خُلُقِه؛ كغيرة عمر رضي الله عنه.

۞ فيه فضيلةٌ ظاهرةٌ لعمر رضي الله عنه.

۞ فيه إثباتُ البُشرىٰ بالرؤيا، ولا سِيَّما رؤيا النبي ﷺ؛ لأنَّ رؤيا الأنبياء وحيٌ، وفي «الصحيحين» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «**لَم يَبْقَ مِن النُّبوة إلَّا المُبشرات**»، قالوا: وما المبشرات؟ قال: «**الرؤيا الصالحة**»، وفيهما -أيضًا- مرفوعًا: «**رُؤيا المؤمن جزءٌ مِن سِتَّةٍ وأربعين جزءًا مِن النُّبوة**».

(١) لفظ البخاري (٣٢٤٢).

(٢) لفظ البخاري (٣٢٤٢).

۞ فيه بيانُ ما كان عليه النبيُّ ﷺ من مراعاة حقِّ الصحبة.

(طرح التثريب ٢/ ٦١، الإفصاح عن معاني الصحاح ٨/ ٢٨٣، حديث جابر، فتح الباري لابن حجر ٧/ ٤٥، ٩/ ٣٢٥، مشارق الأنوار الوهَّاجة ٣/ ١٣٠).

۞۞

مسائل:

المسألة الأولىٰ: إِنْ قيل: ما معنىٰ رؤياه ﷺ لبلالٍ أمامه في الجَنَّة، مع كونه ﷺ أول مَن يدخل الجَنَّة؟

الجواب: أنَّه لم يقل في هذه الرؤيا: أنه يدخلها قبله في القيامة، وإنما رآه أمامه في منامه، وأما الدخول حقيقة؛ فهو ﷺ أولُ مَن يدخلها مطلقًا، وأمَّا هذا الدخول فالمراد به: سريان الرُّوح في حالة النوم؛ فلا إشكال في ذلك، والله أعلم. انتهىٰ. (طرح التثريب ٢/ ٥٨).

ومشيُه بين يديِ النبي ﷺ كان مِن عادته في اليقظة، فاتَّفق مثلُه في المنام، ولا يَلزم من ذلك دخولُ بلالٍ الجَنَّةَ قبل النبي ﷺ؛ لأنَّه في مقام التابع، وكأنه أشار ﷺ إلىٰ بقاء بلال علىٰ ما كان عليه في حال حياته واستمراره علىٰ قُرب منزلته، وفيه منقبةٌ عظيمةٌ لبلالٍ. انتهىٰ. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٥).

المسألة الثانية: قيل بأن ظاهر الحديث أنَّ السماع المذكور وقع في النوم؛ لأنَّ الجَنَّةَ لا يَدخلها أحدٌ إلا بعد الموت، ويحتمل أن يكون في اليقظة؛ لأن

النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج، وأمَّا بلال فلا يَلزم من هذه القصة: أنَّه دخلها؛ لأنَّ قوله: (**في الجنة**) ظرف للسماع، ويكون الدَّفُّ بين يديه خارجًا عنها. انتهىٰ، فما الجواب عن هذا؟

الجواب: لا يَخفىٰ بُعد هذا الاحتمال؛ لأن السياقَ مُشعرٌ بإثبات فضيلة بلال؛ لكونه جعل السبب الذي بلغه إلىٰ ذلك ما ذكره من ملازمة التطهر والصلاة، وإنما ثبتت له الفضيلةُ بأن يكون رُؤي داخل الجَنَّة لا خارجًا عنها، ويؤيد كونه وقع في المنام حديث جابر[١] مرفوعًا: «**رَأَيْتُنِي دَخَلْتُ الجَنَّةَ، فَإِذَا أَنَا بِالرُّمَيْصَاءِ؛ امْرَأَةِ أَبِي طَلْحَةَ، وَسَمِعْتُ خَشَفَةً، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: هَذَا بِلَالٌ، وَرَأَيْتُ قَصْرًا بِفِنَائِهِ جَارِيَةٌ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا؟ فَقَالَ: لِعُمَرَ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَدْخُلَهُ فَأَنْظُرَ إِلَيْهِ؛ فَذَكَرْتُ غَيْرَتَكَ**»؛ فَقَالَ عُمَرُ: بِأَبِي وَأُمِّي يَا رَسُولَ اللهِ؛ أَعَلَيْكَ أَغَارُ؟!»، وحديث أبي هريرة[٢] مرفوعًا: «**بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ؛ فَإِذَا امْرَأَةٌ تَتَوَضَّأُ إِلَىٰ جَانِبِ قَصْرٍ، فَقُلْتُ: لِمَنْ هَذَا القَصْرُ؟ قَالُوا: لِعُمَرَ، فَذَكَرْتُ غَيْرَتَهُ؛ فَوَلَّيْتُ مُدْبِرًا**»، فَبَكَىٰ عُمَرُ، وَقَالَ: أَعَلَيْكَ أَغَارُ يَا رَسُولَ اللهِ؟!»، فعرف أن ذلك وقع في المنام وثبتت الفضيلة بذلك لبلالٍ؛ لأنَّ رؤيا الأنبياء وحيٌ، ولذلك جزمَ النبيُّ ﷺ له بذلك. انتهىٰ. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٥، مرعاة المفاتيح ٤/ ٣٥٩، بتصرف).

قلتُ[ع]: وهذا هو الصوابُ، فإن هذه البشارات لبلالٍ وعمرَ رضي الله عنه قد

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٦٧٩)، ومسلم في الصحيح (٢٣٩٤)، واللفظ للبخاري.
(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٦٨٠)، ومسلم في الصحيح (٢٣٩٥).

وقعت منامًا وليس يقظةً؛ لما ذكره في «المرعاة» من الأدلة، خلافًا لمن أورد بعض الأقوال التي تتعارض مع النصوص الصريحة في ذلك، وبالله تعالىٰ نتأيَّدُ.

المسألة الثالثة: هل هناك تعارض بين قوله تعالىٰ: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾﴾[1]، وبين قولِ النبي ﷺ: «**سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْلَمُوا أَنْ لَنْ يُدْخِلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَىٰ اللهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ**»[2]؟

الجواب: ليس هناك تعارضٌ؛ لأن أصل الدخول إنما يقع برحمة الله، واقتسام الدرجات بحسب الأعمال. انتهىٰ، بتصرف. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٥).

المسألة الرابعة: ما الرد علىٰ قول مَن قال: «لا يدخل أحدٌ الجَنَّةَ إلا بعد موته»، مع قوله: إنَّ النبيَّ ﷺ دخلَها ليلة المعراج، وكان المعراجُ في اليقظة علىٰ الصحيح؟

الجواب: ظاهرهما التعارض، ويُمكن حملُ النفي -إن كان ثابتًا- علىٰ غير الأنبياء، أو يُخَصُّ في الدنيا بمَن خرج عن عالم الدنيا ودخل في عالم المَلكوت. انتهىٰ، بتصرف. (فتح الباري لابن حجر ٣/ ٣٥).

---

(١) النحل: ٣٢.

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٤٦٤)، ومسلم في الصحيح (٢٨١٨)، من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وقد أخرجه البخاري في الصحيح (٦٤٦٣)، ومسلم في الصحيح (٢٨١٦)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وأخرجه مسلم في الصحيح (٢٨١٧)، من حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

المسألة الخامسة: ما الحكمة في فضلِ الصلاة علىٰ هذا الوجه؟

الجواب: **الحكمة من وجهين**:

أحدهما: أنَّ الصلاة عقب الطهور أقرب إلىٰ اليقين منها إذا تباعَدَت؛ لكثرة عوارضِ الحدث مِن حيث لا يَشعر المُكَلَّفُ.

ثانيهما: ظهور أثرِ الطهور باستعماله في استباحة الصلاة، وإظهار آثار الأسبابِ مُؤَكِّد لها ومُحقق. انتهىٰ. (مرعاة المفاتيح ٤/ ٣٦٠).

محلّ الاستشهادِ:

الإيمان بأنَّ الجَنَّةَ قد خُلِقَتْ وأُعِدَّت للمتقين.

تعليقات الأئمة:

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل:

قال أحمد في (أصول السُّنَّة، ص٥٩): «والجنة والنار مَخلوقتان، كما جاء عن رسول الله ﷺ: «**دخلتُ الجَنَّةَ فرأيتُ قصرًا**»[١]، «**ورأيتُ الكوثرَ**»[٢]، «**واطَّلعت في الجَنَّةِ فرأيتُ أكثرَ أهلها** كذا»، **واطَّلعتُ في النَّار فرأيتُ** كذا

(١) كما تقدم في «الصحيحين».

(٢) أخرجه البخاري في الصحيح (٦٥٨١)، من حديث أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «بَيْنَمَا أَنَا أَسِيرُ فِي الجَنَّةِ: إِذَا أَنَا بِنَهَرٍ، حَافَتَاهُ قِبَابُ الدُّرِّ المُجَوَّفِ! قُلتُ: مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ؟ قَالَ: هَذَا الكَوْثَرُ، الَّذِي أَعْطَاكَ رَبُّكَ؛ فَإِذَا طِينُهُ -أَوْ طِيبُهُ- مِسْكٌ أَذْفَرُ». شَكَّ هُدْبَةُ.

وكذا»[1]؛ فمن زعم أنهما لم تُخلقا فهو مُكَذِّبٌ بالقرآنِ وأحاديثِ رسول الله ﷺ، ولا أحسبه يُؤمن بالجنة والنار». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي،

والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار:

قال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السُّنَّة في أصول الدين، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار، وما يعتقدان من ذلك، فقالا: أدركنا العلماءَ في جميع الأمصار -حجازًا وعِرَاقًا وشامًا ويمنًا- فكان من مذهبهم:... والجنةُ حقٌّ، والنارُ حَقٌّ، وهما مخلوقان، لا يَفنيان أبدًا، والجنةُ ثوابٌ لأوليائه، والنارُ عِقَابٌ لأهل معصيته، إلا مَن رحم الله عَزَّوَجَلَّ». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: أخرجه اللالكائي في «أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (٣٢١)، وإسنادُه حَسَنٌ، كما تقدَّم.

تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحُسين الآجُرِّي:

قال الآجري في (الشريعة ٣/ ١٣٤٣): «كتاب الإيمان والتصديق بأنَّ الجَنَّةَ والنار مخلوقتان، وأنَّ نعيم الجَنَّة لا يَنقطع عن أهلها أبدًا، وأنَّ عذابَ النَّار لا

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٣٢٤١)، من حديث عِمران بنِ حُصَينٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في الصحيح (٢٧٣٧)، من حديث عبد الله بن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ولفظ البخاري: «اطَّلَعْتُ فِي الجَنَّةِ؛ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الفُقَرَاءَ، وَاطَّلَعْتُ فِي النَّارِ فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ».

يَنقطع عن أهلها أبدًا». ثم قال رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: «اعلموا -رحمنا الله وإياكم- أن القرآنَ شاهدٌ أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ خَلق الجَنَّةَ والنارَ قبل أن يَخلق آدمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وخلق للجنةِ أهلًا، وللنار أهلًا قبل أن يُخرجهم إلىٰ الدنيا، لا يَختلف في هذا مَن شَمِلَه الإسلامُ، وذاق حلاوةَ طعم الإيمان؛ دَلَّ علىٰ ذلك القرآنُ والسُّنَّةُ، فنعوذُ بالله مِمَّن يُكَذِّبُ بهذا». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي عبد الله؛

محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين:

قال ابن أبي زمنين في (أصول السُّنَّة، ص١٣٤): «ومِن قول أهل السُّنَّة: أنَّ الجَنَّةَ والنار قد خُلِقَتا، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُلْنَا يَـٰٓـَٔادَمُ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[(١)]، وقال: ﴿قِيلَ ٱدْخُلِ ٱلْجَنَّةَ﴾[(٢)]، وقال: ﴿ٱلنَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا﴾[(٣)]». انتهىٰ.

وقال في (أصول السُّنَّة، ص١٣٩): «وأهل السُّنَّة يُؤمنون بأن الجَنَّة والنار لا يَفنيان، ولا يموت أهلوها؛ قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ ﴿٦٤﴾﴾[(٤)]، وقال: ﴿وَإِنَّ ٱلْـَٔاخِرَةَ هِىَ دَارُ ٱلْقَرَارِ ﴿٣٩﴾﴾[(٥)]،

(١) البقرة: ٣٥.
(٢) يس: ٢٦.
(٣) غافر: ٤٦.
(٤) العنكبوت: ٦٤.
(٥) غافر: ٣٩.

وقال: ﴿عِندَكُمْ يَنفَدُ ۖ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ بَاقٍ ۗ﴾[1]، وقال: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ﴾[2]؛ وقال -ردًّا على اليهود وتكذيبًا لهم في قولهم-: ﴿وَقَالُوا۟ لَن تَمَسَّنَا ٱلنَّارُ إِلَّآ أَيَّامًا مَّعْدُودَةً ۚ قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ ٱللَّهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ ٱللَّهُ عَهْدَهُۥٓ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٨٠﴾ بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَٰطَتْ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ فَأُو۟لَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٨١﴾﴾؛ وقال أهلُ الإيمان: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ قِيلًا ﴿١٢٢﴾﴾[3]، ﴿وَقَالُوا۟ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ ۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ ﴿٣٤﴾ ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلْمُقَامَةِ مِن فَضْلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٌ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٌ ﴿٣٥﴾ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟ وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِى كُلَّ كَفُورٍ ﴿٣٦﴾﴾[4]، وقال: ﴿مَّٰكِثِينَ فِيهِ أَبَدًا ﴿٣﴾﴾[5].

وقال: ﴿وَمَا هُم بِمُخْرَجِينَ مِنْهَا﴾[6]؛ قال محمد: ولو لم يَذكر الله -تبارك وتعالىٰ- الخلود إلا في آية واحدة لكانت كافيةً لِمَن شَرح اللهُ صدرَه للإسلام، ولكن ردَّدَ ذلك؛ ليكون له الحجةُ البالغةُ». انتهىٰ، بتصرف.

---

(١) النحل: ٩٦.

(٢) الدخان: ٥٦.

(٣) النساء: ١٢٢.

(٤) فاطر: ٣٤، ٣٥، ٣٦.

(٥) الكهف: ٣.

(٦) الحجر: ٤٨.

تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يعلىٰ:

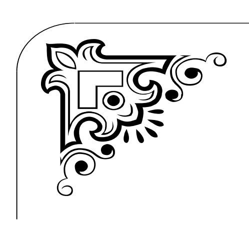
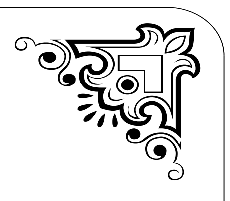
قال ابنُ أبي يعلى في (الاعتقاد، ص٣٤): «ثم الإيمانُ بأنَّ اللهَ خَلق الجَنَّةَ والنارَ قبل أن يَخلقَ الخلقَ، ونعيمُ الجَنَّة لا يَزول أبدًا، والحُورُ العِين لا يَمُتْنَ، وعذابُ النَّارِ فدائمٌ بدَوامها، وأهلُها فيها مُخَلَّدون خالدون مَن خرج من الدنيا غير معتقد للتوحيد ولا مُتمسك بالسُّنَّة». انتهىٰ.

تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي:

قال المقدسي في (الاقتصاد في الاعتقاد، ص١٧٦): «والإيمانُ بأنَّ الجَنَّة والنار مخلوقتان لا تَفنيان أبدًا؛ خُلِقتا للبقاء لا للفناء، وقد صحَّ في ذلك أحاديثُ عِدَّة». انتهىٰ.

۞۞



بابٌ في
متاع الجنّة

۞ **قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:**

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُعَاذُ بن هِشَامٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ عَامِرٍ الأَحْوَلِ، عَنْ أَبِي الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**المُؤْمِنُ إِذَا اشْتَهَىٰ الوَلَدَ فِي الجَنَّةِ؛ كَانَ حَمْلُهُ وَوَضْعُهُ وَسِنُّهُ فِي سَاعَةٍ، كَمَا يَشْتَهِي**». (٢٥٦٣) (١٦).

۞ **قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:**

«وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ العِلْمِ فِي هَذَا؛ فَقَالَ بَعْضُهُمْ: فِي الجَنَّةِ جِمَاعٌ وَلَا يَكُونُ وَلَدٌ. هَكَذَا رُوِيَ عَنْ طَاوُس، وَمُجَاهِدٍ، وَإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ، وقَالَ مُحَمَّدٌ: قَالَ إِسْحَاقُ بن إِبْرَاهِيمَ فِي حَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ: «**إِذَا اشْتَهَىٰ المُؤْمِنُ الوَلَدَ فِي الجَنَّةِ؛ كَانَ فِي سَاعَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يَشْتَهِي، وَلَكِنْ لا يَشْتَهِي**». قَالَ مُحَمَّدٌ: وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي رَزِينٍ العُقَيْلِيِّ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «**إِنَّ أَهْلَ الجَنَّة لا يَكُونُ لَهُمْ فِيهَا وَلَدٌ**»، وَأَبُو الصِّدِّيقِ النَّاجِيِّ اسْمُهُ: بَكْرُ بن عَمْرٍو، وَيُقَالُ: بَكْرُ بن قَيْسٍ أَيْضًا».

❀❀❀

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ ستةٌ:

(بندار)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(معاذ بن هشام) بن أَبي عبد الله، الدَّستَوائِيُّ، البَصرِيُّ، سَكَنَ ناحية اليَمَن. روىٰ عن: أبيه، وروىٰ عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعلىٰ ابن المدينىٰ. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٢٠٠).

قلتُ [ع]: صدوقٌ، ربما يَغلط في الشيء؛ قال ابنُ عَدي: «ولمعاذ عن أبيه عن قتادة حديثٌ كثيرٌ، وله عن غيرِ أبيه أحاديثُ صالحةٌ، وهو ربما يَغلط في الشيء، وأرجو أنَّه صدوقٌ». (تخ ٧/ ٣٦٦، جح ٨/ ٢٤٩، ثح ٩/ ١٧٦، ته ١٠/ ١٩٦، تق ٥٣٦).

(أبي): هو هشامُ بن أبي عبد الله سَنْبَر، أبو بكر البصري الدّسْتَوائي، الرَّبَعِيُّ، كَنّاهُ غُندَرٌ، يُقال: «دَستَواء» كورة من الأَهواز، كَانَ يبيع الثياب التي تُجلب منها، فنُسِبَ إليها. روىٰ عن: قتادة، ويحيىٰ بن أبي كثير، وأبي الزبير. روىٰ عنه: شعبة، ويحيىٰ بن سعيد القطان، وغندر.

روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٥١ كما نقله البخاري عن عبد الصمد، وقيل: ١٥٣ كما نقله البخاري عن محمد بن مَحبُوب، وقيل: ١٥٤، كما نقله البخاري عن أبي الوليد، وجزم الذهبي بالأخير).

قال شعبة: «كان هشام -يعني الدستوائي- أحفظ مني عن قتادة». وقال في موضع: «إذا حدثكم هشام الدستوائي بشيء؛ فاختموا عليه».



وقال الطيالسي: «هشام أمير المؤمنين في الحديث». وقال ابن معين: «كان يحيىٰ بن سعيد إذا سمع الحديث من هشام الدستوائي لا يبالىٰ أن لا يسمعه من غيره». (تخ ٨/ ١٩٨، جح ٩/ ٥٩، ثح ٧/ ٥٦٩، كه ٢/ ٣٣٧، تق ٥٧٣).

(**عامر الأحول**): هو ابن عبد الواحد البصري. روىٰ عن: عائذ بن عمرو، وأبىٰ الصديق الناجىٰ، وعمرو بن شعيب. روىٰ عنه: شعبة، وهشام الدستوائي، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد. روىٰ له البخاريُّ في «جزء القراءة» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٣٠).

قلتُ[ع]: لا بأس به، صدوقٌ يهم؛ قال أحمد بن حنبل: «عامر الأحول ليس بقوىٰ في الحديث»، -وفي رواية- قال: «ليس حديثه بشيء». وقال ابن معين: «ليس به بأس». وقال أبو حاتم الرازي: «هو ثقة، لا بأس به».

قلت «أي: ابن أبي حاتم»: يحتج بحديثه؟ قال: «لا بأس به». وذكر الذهبي الخلاف الوارد فيه ولم يُرجِّح. (تخ ٦/ ٤٥٦، جح ٦/ ٣٢٦، ثح ٥/ ١٩٣، مه ٢/ ٣٦٢، ته ٥/ ٧٧، تق ٢٨٨).

(**أبو الصديق الناجي**): بكر بن عمرو، وقيل: ابن قَيس، بصري. روي عن: أبي سعيد الخدري. روىٰ عنه: ثابت البناني. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٠٨).

قلتُ[ع]: ثِقَةٌ، مُتفق علىٰ توثيقه، وَثَّقَه ابنُ معين وأبو زُرعة وغيرُهما. (تخ ٢/ ٩٣، جح ٢/ ٣٩٠، ثح ٤/ ٧٤، ته ١/ ٤٨٦، تق ١٢٧).

(**أبو سعيد الخُدري**)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

قلتُ[ع]: هذا حديثٌ مُعَلٌّ، قد أعلَّهُ الإمامُ البخاري، كما نقل ذلك الإمامُ الترمذيُّ؛ قال: «سألت محمدًا -أي: البخاري- عن هذا الحديث؛ فقال: هذا حديثُ هشام الدستوائي. لم يعرفه إلا من هذا الوجه؛ قال محمد: وفي حديث أبي رزين عن النبي ﷺ في قصة أهل الجَنَّة، قال: «**ولكن لا يتوالدون**»، وقال الترمذي: «هذا حديث حَسَنٌ غريب». (العلل الكبير، ص٣٣٦، الجامع ٤/ ٦٩٥).

❀❀

شرح الحديث:

(عن أَبِي سعيدٍ الخُدْرِيِّ) ﵁، (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **الْمُؤْمِنُ إِذَا اشْتَهَىٰ الوَلَدَ فِي الجَنَّةِ**) -أي: فرضًا وتقديرًا- (**كَانَ حَمْلُهُ**)، أي: حمل الولد (**وَوَضْعُهُ وَسِنُّهُ**)، أي: كمالُ سِنِّه، وهو الثلاثون سنة (**فِي سَاعَةٍ**)؛ لأن الانتظارَ أشدُّ من الموت، ولا موتَ في الجَنَّة ولا حزن، (**كَمَا يَشْتَهِي**) من أن يكون ذكرًا أو أنثىٰ، ونحو ذلك. (مرقاة المفاتيح ٩/ ٣٥٩٧).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ حديث مُعَلٌّ، قد أعلَّه البخاريُّ.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٥٦٣)، وابنُ ماجه في «السنن» (٤٣٣٨) بنحوه، من طريق أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري ﵁. قلتُ[ع]: وقد أعلَّهُ الإمامُ البخاري؛ قال أبو عيسىٰ:

«سألتُ محمدًا «أي: البخاري» عن هذا الحديث؛ فقال: هذا حديث هشام الدستوائي. لم يعرفه إلا من هذا الوجه.

قال محمدٌ: وفي حديثِ أبي رزين عن النبي ﷺ في قصة أهلِ الجَنَّة قال: «**ولكن لا يتوالدون**». (العلل الكبير، ص٣٣٦).

❁❁

محلّ الاستشهادِ:

اشتهاءُ المؤمنِ للولد في الجنة.

تعليقات الأئمة:

أكثرُ العلماء علىٰ أنَّ الجَنَّةَ فيها جِماع ولا يُولد فيها لأحدٍ ولدٌ، واستدلوا علىٰ ذلك بدلائل منها:

١- قوله تعالىٰ: ﴿وَلَهُمۡ فِيهَآ أَزۡوَٰجٞ مُّطَهَّرَةٞ﴾[(١)]، قال عطاءٌ: «مِنَ الوَلَدِ وَالحَيْضِ وَالغَائِطِ وَالبَوْل»[(٢)].

٢- أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ جعلَ الحملَ والولاة مع الحيض والمَنِي، فلو كان النساءُ

---

(١) البقرة: ٢٥.

(٢) أخرجه الطبري في التفسير (٥٥٣)؛ قال: «حدثنا عمرو، قال: حدثنا أبو معاوية، قال: حدثنا ابن جُريج، عن عطاء، به.

قلت[ع]: «عمرو»: هو ابن علي الفلاس. و«أبو معاوية»: هو محمد بن خازم الضرير. و«ابن جريج»: هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. و«عطاء»: هو ابن أبي رباح. (الجرح والتعديل ٥/ ٣٥٦، تهذيب الكمال ١٨/ ٣٣٨).

يَحملن لم يَنقطع عنهن الحيضُ والإنزالُ.

٣- أنَّ اللهَ عَزَّوَجَلَّ قَدَّرَ التناسلَ في الدنيا؛ لأنه قدَّر الموتَ وإخراجَهم إلىٰ هذه الدار قرنًا بعد قرن، وجعل لهم أمدًا يَنتهون إليه، فإذا كان يوم القيامة أخرجهم الله ´ كلَّهم من الأرض وأنشأهم للبقاء لا للموت؛ فلا يحتاجون إلىٰ تناسل لحفظ النوع الإنساني، إذ هو منشأٌ للبقاء والدوام؛ فلا أهل الجَنَّة يتناسلون ولا أهل النار.

وذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّ المؤمن إذا اشتهىٰ الولدَ في الجَنَّة كان حمله ووضعه وسِنُّه في ساعة واحدة، واستدل علىٰ ذلك بحديثٍ خَرَّجه الترمذيُّ وابنُ ماجه، وقال الترمذي: «إنه حَسَنٌ غريب».

لكن ردَّ أكثرُ العلماء هذا القول وقالوا: بأنَّهم لا يشتهون ذلك.

(شرح صحيح البخاري للسفيري ٢/ ٣٠٥، بتصرف).

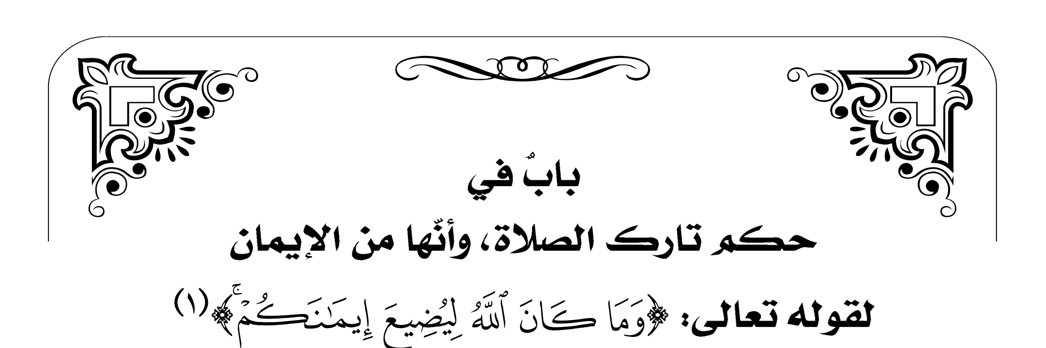
قلتُ[ع]: وقد تقدم أنَّ الحديث مُعَلٌّ؛ قد أعلَّهُ الإمامُ البخاريُّ، ولكن إذا اشتهىٰ المؤمن ذلك كان له ما اشتهىٰ؛ لعموم قوله تعالىٰ: ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ﴾(١)، وبالله تعالىٰ التوفيق.

«وحاصل التأويل الذي نقله عن إسحاق: أن قوله ﷺ: «**إذا اشتهىٰ المؤمنُ**...» علىٰ الفرض والتقدير؛ فكلمة «إذا» وُضعت موضع «لو» المُفيدة للفرض». (كفاية الحاجة في شرح سنن ابن ماجه ٢/ ٥٩٤).

❁❁

(١) الزخرف: ٧١.





بابٌ في
حكم تارك الصلاة، وأنَّها من الإيمان
لقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْۚ﴾(١)

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنَا بِشْرُ بن المُفَضَّلِ، عَن الجُرَيْرِيِّ، عَنْ عبدِ اللهِ بن شَقِيقٍ العُقَيْلِيِّ، قَالَ: «كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ». (٢٦٢٢) (١٧).

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ اللَّهُ:

«سَمِعْتُ أَبَا مُصْعَبٍ المَدَنِيَّ، يَقُولُ: مَنْ قَالَ: الإِيمَانُ قَوْلٌ يُسْتَتَابُ، فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ».

❁❁

(١) البقرة: ١٤٣.

الشرح

رجالُ هذا الإسنادِ أربعة:

(**قُتَيبة**)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(**بِشر بن المُفضَّل**) بن لاحق الرقاشي؛ أبو إسماعيل البصري. روىٰ عن: يونس ابن عبيد، وابن عون. روىٰ عنه: مسدد، وأحمد بن حنبل. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨٧).

قلتُ[ع]: ثقةٌ ثَبْتٌ، متفق علىٰ توثيقه؛ وَثَّقَه أبو حاتم الرَّازي وأبو زرعة الرازي والنسائي وغيرُهم. (تخ ٢/ ٨٤، جح ٢/ ٣٦٦، ثح ٦/ ٩٧، ته ١/ ٤٥٨، تق ١٢٤).

(**الجُرَيري**): سَعِيدُ بْنُ إِيَاسٍ، كنيته أبو مسعود، من أهل البصرة، من ولد جرير بن عباد أخو الحارث بن عباد، وقد قيل: إنه مولىٰ قيس بن ثعلبة بن بكر بن وائل. روىٰ عن: يزيد بن عبد الله بن الشخير، وأبي نضرة. روىٰ عنه: الثوري، وشعبة، وحماد بن سلمة، وحماد بن زيد.

روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٤٤ كما ذكر ابن سعد، وابن حِبَّان).

قلتُ[ع]: ثقةٌ، اختلط في آخر عمره؛ وثَّقه ابن معين، والنَّسائي وزاد: «أنكر أيام الطاعون». وابن سعد وزاد: «إلا أنه اختلط في آخر عمره»، والعِجلي وزاد: «واختلط بأخرة». وقال النسائي: «هو أثبت عندنا من خالد الحذَّاء». وقال يحيىٰ القطَّان عن كهمس: «أنكرنا الجريري أيام الطاعون». وقال أبو حاتم الرازي: «تغيَّر حفظه قبل موته، فمن كتب عنه قديمًا فهو

صالح، وهو حسن الحديث». وقال ابن معين: «سمع يحيىٰ بن سعيد من الجريري، وكان لا يروي عنه». وقال أحمد: «سألت ابن علية: أكان الجريري اختلط؟ فقال: لا كبر الشيخ فرق». وقال أبو داود: «أرواهم عن الجريري ابن علية، وكل من أدرك أيوب فسماعه من الجريري جيد». وقال العِجلي: «روىٰ عنهُ فِي الاختِلَاط: يزِيد بن هارُون، وابن المُبَارك، وابن أبي عدي، كلما روىٰ عنهُ مثل هؤُلَاءِ الصغار فهُوَ يختَلط، إنَّما الصَّحِيح عنهُ: حَمَّاد بن سَلمَة، وإِسمَاعِيل بن علية، وعبد الأَعلَىٰ، أصحهم سَمَاعًا سمع مِنهُ قبل أَن يختَلط بثماني سِنِين، وسُفيَان الثَّوريّ وَشعبَة صَحِيح». (تخ ٣/ ٤٥٦، جح ٤/ ١، ثع ١/ ٣٩٤، ثح ٦/ ٣٥١، ته ٤/ ٥، تق ٢٣٣).

(**عبد الله بن شقيق العُقَيلي**)[(١)] بصري، روىٰ له البخاريُّ في «الأدب المفرد» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٠٨).

قلتُ[ع]: ثِقَةٌ، مُتَّفَق علىٰ توثيقه؛ قد وَثَّقَه أحمدُ بن حنبل وابنُ معين وأبو حاتم وأبو زرعة الرازيان وغيرُهم. (جح ٥/ ٨١، ثح ٥/ ١٠، ته ٥/ ٢٥٣، تق ٣٠٧).

قلتُ[ع]: وهذا إسنادٌ صحيحٌ.

❀❀❀

(١) والذي انتُقد عليه هو تحامله علىٰ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. كما قيل.

شرح الأثر:

(عَنْ عبدِ اللهِ بن شَقِيقٍ العُقَيْلِيِّ) رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، (قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ) ورضي الله عنهم أجمعين (لا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيْرَ الصَّلَاةِ).

قال ابنُ رجبٍ: «كثيرٌ مِن علماء أهلِ الحديث يَرىٰ تكفيرَ تارك الصلاة».

وحكاه إسحاق بن راهويه إجماعًا منهم، حتىٰ إنه جَعَلَ قولَ مَن قال: لا يَكفر بترك هذه الأركان مع الإقرار بها من أقوال المرجئة.

وكذلك قال سفيانُ بن عُيَيْنَة: «المرجئة سَمُّوا تركَ الفرائض ذنبًا بمنزلة ركوب المحارم، ولَيْسَا سواءً؛ لأن ركوب المحارم متعمدًا من غير استحلال معصية، وترك الفرائض من غير جهل ولا عذر هو كفرٌ.

وبيان ذلك في أمر آدم وإبليس وعلماء اليهود الذين أَقَرُّوا ببعثِ النبي ﷺ ولم يَعملوا بشرائعه.

ونقل حربٌ عن إسحاق قال: غَلَتِ المرجئةُ حتىٰ صار مِن قولهم: إن قومًا يقولون: مَن ترك الصلواتِ المكتوبات وصوم رمضان والزكاة والحجَّ وعامة الفرائض من غير جُحود لها لا نُكَفِّره؛ يُرجىٰ أمرُه إلىٰ الله بعدُ؛ إذ هو مُقِرٌّ، فهؤلاء الذين لا شكَّ فيهم. -يعني في أنهم مرجئة- وظاهر هذا: أنه يُكَفِّر بترك هذه الفرائض.

وأكثر أهل الحديث علىٰ أنَّ ترك الصلاة كفر دون غيرها من الأركان، كذلك حكاه محمدُ بن نَصر المروزي وغيرُه عنهم، وممن قال بذلك:

ابنُ المبارك وأحمدُ -في المشهور عنه- وإسحاق، وحكىٰ عليه إجماعَ أهل العلم، كما سبق، وقال أيوب: «ترك الصلاة كفرٌ لا يُختلف فيه».

قلتُ[ع]: ثُمَّ ذكر أثرَ عبد الله بن شقيق.

قال: وفي «صحيح مسلم»(١) عن جابرٍ عن النبيِّ ﷺ قال: «**إِنَّ بَيْنَ الرَّجُلِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ وَالكُفْرِ تَرْكَ الصَّلَاةِ**».

ومَن خالف في ذلك جَعَلَ الكفر هنا غير ناقل عن الملة، كما في قوله تعالىٰ: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَـٰفِرُونَ﴾(٢). انتهىٰ، بتصرف. (فتح الباري ١/ ٢٥، جامع العلوم والحكم ١/ ١٤٩).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الأثر:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ إسنادُه صحيحٌ.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢٦٢٢) من طريق سعيد الجريري عن عبد الله بن شقيق، وإسنادُه صحيحٌ.

ولقائل أن يقول: إنَّ «الجريري» قد اختلط كما قال البعضُ، وعليه فالأثر ضعيف ولا تقوم به حجة!.

والجواب: أن يقال بأن مِمَّن روىٰ عن «سعيد الجريري» قبل الاختلاط:

---

(١) (٨٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٢) المائدة: ٤٤.

«عبد الأعلىٰ»؛ قال العجلي في ترجمته: «سعيد بن إياس الجريري بصري ثِقَة واختلَطَ بِأَخَرَة، روىٰ عنه في الاختلاط يزِيدُ بن هارون وابنُ المبارك وابنُ أبي عدي، كلما روىٰ عنه مثل هؤلَاءِ الصغار فَهو يخْتلط، إنما الصحيح عنه حَمَّاد بن سلمَة وإسماعيل بن عُلَيَّة، وعبد الأَعلىٰ أصحهم سماعًا؛ سمع منه قبل أَن يَخْتلط بثماني سنين، وسفْيان الثَّوري وشعبة صحيح». وقد روىٰ عبدُ الأعلىٰ عنه هذا الأثر، كما أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٠٤٤٦) بنحوه، وإسناده صحيح كما ذَكرتُ.

(التاريخ الكبير للبخاري ٣/ ٤٥٦، الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/ ١، الثقات لابن حبان ٦/ ٣٥١، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم للعجلي ص ١٧١، تهذيب التهذيب ٤/ ٥).

المسألة الثالثة: في فوائده:

❁ فيه إثباتُ إتفاق الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ علىٰ كفرِ تارك الصلاة، وإن اختُلِف فيما بعد في الكفر الوارد في النصوص هل هو أكبر أو أصغر.

❁ فيه تعظيمُ قَدْرِ الصلاة، وأنَّ تركها ليس بالأمر الهين!

❁ فيه أنَّ الصلاةَ تَدخل في مسمىٰ الإيمان، وهذا معتقدُ أهل السُّنَّة والحديث، لقوله: «تركه كُفْر»؛ إذًا فِعْلُها إيمانٌ، ويشهد لهذا قول الله جل وعلا: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ﴾(١).

---

(١)البقرة: ١٤٣.

محلّ الاستشهادِ:

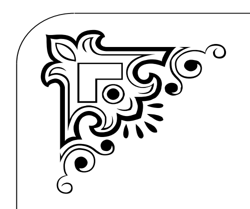
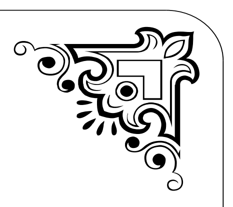
دخول الأعمال في مسمىٰ الإيمان.

تعليقات الأئمة:

قلتُ[ع]: قد تقدَّم النقلُ عن أئمة السُّنَّة في شأن هذه المسألة، والخلاصة: أنَّ الإيمان (قولٌ وعملٌ)؛ قول باللسان، واعتقاد بالجَنَان، وعمل بالجوارح والأركان، يزيد بالطاعة وينقص بالعصيان.

وهذا هو معتقد أهل السُّنَّة والحديث، وبالله تعالىٰ نتأيَّدُ.

❀❀❀

باب في التغليظ على مَن لم يشهد الجمعة أو الجماعة

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«قَالَ مُجَاهِدٌ: وَسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ، لا يَشْهَدُ جُمْعَةً وَلَا جَمَاعَةً؟ فَقَالَ: (هُوَ فِي النَّارِ)، حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ. (٢١٨) (١٨).

❁ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَمَعْنَىٰ الحَدِيثِ: أَنْ لا يَشْهَدَ الجَمَاعَةَ وَالجُمُعَةَ رَغْبَةً عَنْهَا، وَاسْتِخْفَافًا بِحَقِّهَا، وَتَهَاوُنًا بِهَا».

❁❁

الشرح

رجالُ إسنادِ هذا الأثر أربعةٌ:

(هَنَّاد)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(المحاربي): عبد الرحمَن بنُ مُحَمد الكُوفِيّ، أَبو مُحَمد. روىٰ عن:



الأعمش، وإسماعيل بن أبي خالد، والشيباني. روىٰ عنه: ولد أبي شيبة، وأبو كريب، والأشج. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٩٥).

قلتُ[ع]: صدوقٌ يَهِمُ، وله ما يُستنكرُ، وحديثُه علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ:

الأوَّل: ما رواه عن الثقاتِ، فيُقْبَلُ.

الثَّاني: ما رواه عن المَجهولين، ففيه ما يُستنكَر.

قال أبو حاتم الرازي: «صدوقٌ إذا حَدَّث عن الثقات، ويَروي عن المجهولين أحاديثَ مُنكرة؛ فيُفسد حديثه بروايته عن المجهولين».

الثالث: أنَّه قد رُمي بالتدليس؛ قال أحمد: «بلغنا أنه كان يُدَلِّس»، وجزم بذلك العجليُّ فقال: «كان يُدلس، أنكر أحمدُ حديثَه عن معمر»؛ فليُنتبه لما رواه بالعنعنة وليُنظر هل دلَّسَه أم لا؟. (تخ ٥/ ٣٤٧، جح ٥/ ٢٨٢، ثح ٧/ ٩٢، ته ٦/ ٢٦٥، تق ٣٤٩).

(**ليث**) بن أبي سُلَيم بن زُنَيم، واسم أبيه: أيمن، وقيل: أنس، وقيل: غير ذلك، كان مولده بالكوفة وكان معلمًا بها؛ وكان من العبَّاد ولكن اختلط في آخر عمره حتىٰ كان لا يدري ما يحدث به، فكان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم، كل ذلك كان منه في اختلاطه. روىٰ عن مجاهد وطاوس، وروىٰ عنه: الثوري، وشعبة. روىٰ له البخاريُّ «تعليقًا» ومسلمٌ والأربعةُ. (ت: ١٣٨، وقيل: ١٤٣).

قلتُ[ع]: ضعيفٌ اختلطَ، ولم يكن ممن يتعمد الخطأ؛ فحديثُه يُعتبر به، كما قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه وهو ضعيف الحديث».

وقال أبو زرعة الرازي: «لَيِّنُ الحديث، لا تقومُ به الحجةُ عند أهل العلم بالحديث». (جح ٧/ ١٧٧، كه ٢/ ١٥١، ته ٨/ ٤٦٥، تق ٤٦٤).

(**مجاهد**) بن جَبْر[1]، أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي ويقال: ابن جبير، مولىٰ عبد الله بن السائب القارئ، ويقال: مولىٰ السائب بن أبي السائب المخزومي، ويقال: مولىٰ قيس بن الحارث المخزومي، كنيته: أبو الحجاج من أهل مكة، وقد قيل: كنيته أبو محمد. يروي عن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ. روىٰ عنه: الحكم، ومنصور والناس. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٠٠ كما قال الهيثم بن عدي، وقيل: ١٠١ كما قال يحيىٰ بن بكير، وقيل: ١٠٢، كما قال أبو نعيم، أو ١٠٣ كما قال أحمد وغيره، أو ١٠٤ كما قال يحيىٰ القطَّان).

قلتُ[ع]: ثقةٌ إمامٌ؛ وثَّقَه ابن معين، وأبو زرعة، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث»، والعِجلي. وقال ابن حِبَّان: «كان فقيهًا ورعًا عابدًا متقنًا». وقال الفضل بن ميمون سمعت مجاهدًا: «يقول عرضت القرآن علىٰ ابن عباس ثلاثين مرة». وقال قتادة: «أعلم من بقي بالتفسير مجاهد».

---

(١) قال ابن حجر: «وفي شرح البخاري للقطب الحلبي: أن من الكبائر أن لا يستبرئ من بوله، حكاية كلام الترمذي في «العلل» ما نصُّه: مجاهد معلوم التدليس؛ فعنعنته لا تُفيد الوصل، ووقوع الواسطة بينه وبين ابن عباس. انتهىٰ. ولم أَرَ مَن نسبه إلىٰ التدليس؛ نعم إذا ثبت قول ابن معين أن قول مجاهد: خرج علينا علي ليس علىٰ ظاهره فمع عين التدليس إذ معناه اللغوي وهو الإبهام والتغطية، وقد قال ابن خراش: أحاديث مجاهد عن علي مراسيل لم يسمع منها شيئًا». (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٤).

وقال أبو بكر بن عياش: «قلت للأعمش: ما لهم يقولون تفسير مجاهد؟ قال: كانوا يرون أنه يسأل أهل الكتاب». (تهذيب التهذيب ١٠/ ٤٣).

وقال الذهبي: «وأجمعت الأمة علىٰ إمامة مجاهد والاحتجاج به». (تخ ٧/ ٤١١، جح ٨/ ٣١٩، ثح ٥/ ٤١٩، كه ٢/ ٢٤٠، مه ٣/ ٤٣٩، ته ١٠/ ٤٢، تق٥٢٠).

(**عبد الله بن عباس** رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف؛ ابن عم رسول الله ﷺ، وُلِدَ قبل الهجرة بثلاث سنين، ودعا له رسولُ الله ﷺ بقوله: «**اللهمَّ عَلِّمْهُ الكتابَ**»؛ فكان يُسَمَّىٰ الحَبْرَ؛ لسعة علمه، وهو أحد المُكثرين من الصحابة، وأحد العبادلة من فقهاء الصحابة. رویٰ له الجماعةُ. (ت: ٦٨). (تخ ٥/ ٣، تق ٣٠٩).

قلتُ [ع]: إسنادُه ضعيفٌ مِن أجلِ ليث بن أبي سليم.

❊❊

شرح الحديث:

(قالَ مُجَاهِدٌ) رَحِمَهُ اللَّهُ تعالىٰ: (وَسُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ)؛ يعني: تطوعًا، (لا يَشْهَدُ جُمْعَةً وَلَا جَمَاعَةً)، يعني: مع المسلمين؛ (فَقَالَ: هُوَ فِي النَّارِ). قال أبو عيسىٰ: ومَعنَىٰ الحدِيثِ: أنْ لا يَشْهَدَ الجَماعةَ والجُمُعَةَ رَغبةً عَنها، واسْتِخفَافًا بحَقِّها، وتَهاوُنًا بها.

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَنَّادٌ، قَالَ: حَدَّثَنَا المُحَارِبِيُّ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ مُجَاهِدٍ.

❊❊

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الاولىٰ: في درجته؛ إسنادُه ضعيفٌ.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٢١٨)، عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا موقوفًا، وإسنادُه ضعيفٌ، فيه «ليث بن أبي سُلَيْم»، وهو ضعيفٌ مختلط؛ قال أبو زرعة الرازي: «ليث بن أبي سليم: لَيِّنُ الحديث، لا تقومُ به الحجة عند أهل العلم بالحديث»، وحيث إنه لم يكن مِمَّن يَتعمد الخطأ، فحديثُه يُعتبر به، كما قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه، وهو ضعيف الحديث». (الجرح والتعديل ٧/ ١٧٧)، وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد.

المسألة الثالثة: في فوائده:

۞ فيه إثباتُ عِظَم أمرِ صلاة الجمعة والجماعة، ويُغني عن هذا الأثرِ الضعيفِ النصوصُ الأخرىٰ؛ مثل: قوله تعالىٰ: ﴿وَٱرۡكَعُواْ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾[(١)]، وقوله تعالىٰ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوۡمِ ٱلۡجُمُعَةِ فَٱسۡعَوۡاْ إِلَىٰ ذِكۡرِ ٱللَّهِ﴾[(٢)]، وقول النبي ﷺ: «**وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَقَدْ هَمَمْتُ أَنْ آمُرَ بِحَطَبٍ يُحْتَطَبُ، ثُمَّ آمُرَ بِالصَّلاَةِ فَيُؤَذَّنَ لَهَا، ثُمَّ آمُرَ رَجُلًا فَيَؤُمَّ النَّاسَ، ثُمَّ أُخَالِفَ إِلَىٰ رِجَالٍ فَأُحَرِّقَ عَلَيْهِمْ بُيُوتَهُمْ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ أَنَّهُ يَجِدُ عَرْقًا سَمِينًا، أَوْ مِرْمَاتَيْنِ حَسَنَتَيْنِ لَشَهِدَ العِشَاءَ**»[(٣)].

وبالله تعالىٰ التوفيق.

---

(١) البقرة: ٤٣.

(٢) الجمعة: ٩.

(٣) أخرجه البخاري في الصحيح (٧٢٢٤)، ومسلم في الصحيح (٦٥١)، من حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

محلّ الاستشهادِ:

توجيهُ قولِ ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «هو في النَّار» فيمن لم يَشهد جمعةً ولا جماعةً.

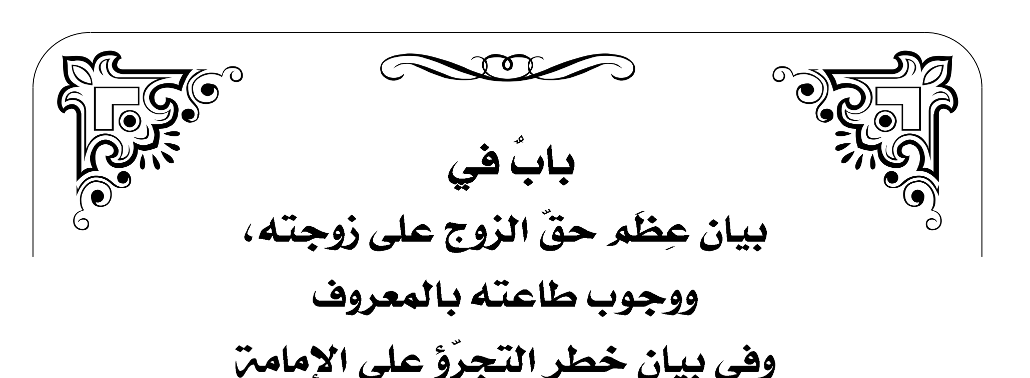
تعليقات الأئمة:

تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري:

قال ابنُ عبد البر في (الاستذكار ٢/ ٥٦): «وهذا يحتمل أن يكون ابنُ عباس عرف حالَ المسؤول عنه باعتقادِ مذهب الخوارج في ترك الصلاة مع الجماعة والتهمة باستحلالِ دماء المسلمين وتكفيرِهم، وأنه لذلك تركَ الجمعة والجماعة معهم؛ فأجابه بهذا الجواب تغليظًا في سوءِ مذهبه». انتهىٰ.

قلتُ[ع]: وهذا التوجيه من الحافظ ابن عبد البرّ رَحِمَهُٱللَّهُ تعالىٰ فيه نظر ! لأنه من المُقرَّر عند أهل السُّنة والحديث أنه لا يُشهَد لمعين بجنة ولا بنار إلا من شَهِد له النَّص، ويكفينا أن الأثر لم يَثبُت عن ابن عباس رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا. وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد.

❀❀❀



بابٌ في بيان عِظَم حقّ الزوج على زوجته، ووجوب طاعته بالمعروف وفي بيان خطر التجرّؤ على الإمامة

❁ قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ قَالَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ هِلَالِ بن يَسَافٍ، عَنْ زِيَادِ بن أَبِي الجَعْدِ، عَنْ عَمْرِو بن الحَارِثِ بن المُصْطَلِقِ، قَالَ: كَانَ يُقَالُ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا اثْنَانِ: امْرَأَةٌ عَصَتْ زَوْجَهَا، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ». (٣٥٩) (١٩).

❁ قال أبو عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ:

«قَالَ جَرِيرٌ: قَالَ مَنْصُورٌ: فَسَأَلْنَا عَنْ أَمْرِ الإِمَامِ؟ فَقِيلَ لَنَا: إِنَّمَا عَنَىٰ بِهَذَا الأَئِمَّةَ الظَّلَمَةَ؛ فَأَمَّا مَنْ أَقَامَ السُّنَّة فَإِنَّمَا الإِثْمُ عَلَىٰ مَنْ كَرِهَهُ».

❁❁

الشرح

رجالُ إسنادِ هذا الحديثِ ستةٌ:

(هَنَّاد)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.

(جرير) بن عبد الحميد بن قُرْط، الضَّبِّيّ، الرّازِيّ، أصلَهُ كُوفيٌّ، نزيل الري وقاضيها، أَبو عَبد اللهِ. روىٰ عن: منصور، ومغيرة، والأعمش. روىٰ عنه: ابن المبارك، ومحمد بن عيسىٰ بن الطباع. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٨٧ كما نقله البخاري عن ابن المديني، وقيل ١٨٨ كما نقله البخاري عن ابن حُميد؛ قال البخاري: ويقال: سنة ثمان أصح «التاريخ الكبير»).

قلتُ[ع]: ثقةٌ، صحيح الكتاب، نُسِبَ إلىٰ سوء الحفظ في آخر عمره؛ وثَّقَه النَّسائي، والعِجلي، وأبو حاتم الرازي وزاد: «يُحتج بحديثه».

قال ابن عمار الموصلي: «حجة كانت كتبه صحاحًا». وقال علي بن المديني: «كان جرير صاحب ليل». وقال اللالكائي: «مجمع علىٰ ثقته». وقال الخليلي في الإرشاد: «ثقة متفق عليه».وقال أبو أحمد الحاكم: «هو عندهم ثقة». وقال أبو خيثمة: «لم يكن يدلس».(١)، قيل بأنه نسب في آخر عمره إلىٰ سوء الحفظ(٢).

---

(١) قال ابن حجر: إن صحت حكاية الشاذكوني فجرير كان يدلس. (تهذيب التهذيب ٢/ ٧٥).

(٢) قال ابن حجر: وذكر صاحب الحافل عن أبي حاتم أنه تغير قبل موته بسنة، فحجبه أولاده، وهذا ليس بمستقيم، فإن هذا إنما وقع لجرير بن حازم، فكأنه اشتبه علىٰ صاحب الحافل. (تهذيب التهذيب ٢/ ٧٥).

وقال أحمد بن حنبل: «لم يكن بالذكي، اختلط عليه حديث أشعث وعاصم الأحول حتىٰ قدم عليه بهز، فعرفه»، نقله العقيلي. وقد قيل ليحيىٰ بن معين عقب هذه الحكاية: كيف تروي عن جرير؟ فقال: «ألا تراه قد بين لهم أمرها». (تخ ٢/ ٢١٤، جح ٢/ ٥٠٥، ثح ٦/ ١٤٥، ته ٢/ ٧٥، تق ١٣٩).

(**منصور**) بن المعتمر بن عبد الله، أبو عَتّاب، السُّلَمِيُّ، الكُوفِيُّ، روىٰ عن: زَيد بن وهب، وإبراهيم. روىٰ عنه: سُلَيمان التَّيمِيُّ، والثَّوريُّ. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ١٣٢ كما قال ابن سعد، وخليفة).

قلتُ [ع]: ثقةٌ ثبتٌ مُتقِن، متَّفَقٌ عليه، لا يُخلِّط ولا يُدلِّس.

قال أبو داود: «كان منصور لا يروي إلا عن ثقة». وقال يحيىٰ بن سعيد قال سفيان: «كنت لا أحدث الأعمش عن أحد من أهل الكوفة إلا ردَّه، فإذا قلت: «منصور» سكت». وقال منصور: «ما كتبت حديثًا قط». وقال ابن مهدي: «أربعة بالكوفة لا يختلف في حديثهم، فمن اختلف عليهم فهو مخطئ ليس هو منهم، منهم ابن المعتمر». وقال صالح بن أحمد: قلت لأبي: «إن قومًا يقولون: منصور أثبت في الزهري عن مالك»، قال: «هؤلاء جهَّال، منصور إذا نزل إلىٰ المشائخ اضطرب». وقال ابن معين: «منصور أحب إلي من حبيب بن أبي ثابت، ومن عمرو بن مرة، ومن قتادة»، قيل ليحيىٰ: فأيوب؟ قال: «هو نظيره عندي». وقال ابن أبي خيثمة: سمعت يحيىٰ بن معين وأبي حاضر يقول: «إذا اجتمع منصور والأعمش فقدم منصور». وقال أيضًا سمعت يحيىٰ ابن معين يقول: «منصور بن المعتمر من أثبت الناس».وقال أيضًا: رأيت في كتاب علي بن المديني وسئل: أيّ أصحاب



إبراهيم أعجب إليك؟

قال: «إذا حدثك عن منصور ثقة فقد ملأت يديك، ولا تريد غيره». وقال أبو زرعة عن إبراهيم بن موسىٰ: «أثبت أهل الكوفة منصور ثم مِسْعَر».

وقال ابن أبي حاتم: «سألت أبي عن منصور؟ فقال: ثقة». وقال: وسئل أبي عن الأعمش ومنصور؟

فقال: «الأعمش حافظ يخلط ويدلس، ومنصور أتقن لا يخلط ولا يدلس».

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، كان أثبت أهل الكوفة وكأن حديثه القدح لا يختلف فيه أحد، متعبد رجل صالح، كان فيه تشيع قليل ولم يكن بغَالٍ، وكان قد عمش من البكاء، وصام ستين سنة وقامها؛ وقالت فتاة لأبيها: يا أبت الاسطوانة التي كانت في دار منصور ما فعلت؟ قال يا بنية: ذاك منصور يصلي بالليل فمات». (تخ ٧/ ٣٤٦، جح ٨/ ١٧٧، ثح ٧/ ٤٧٣، ته ١٠/ ٣١٢، تق ٥٤٧).

(**هلال بن يساف**) يقال: ابن إساف الأشجعي مولاهم الكوفي، أبو الحَسَن، روىٰ عن: علي بن أبي طالب، والحسن بن علي، وأبي مسعود الأنصاري، وروىٰ عنه: منصور بن المعتمر، وعمرو بن مرة، وحصين بن عبد الرحمن. روىٰ له البخاريُّ «تعليقًا» ومسلمٌ والأربعةُ.

قلتُ[ع]: ثقةٌ، متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه ابن معين، والعِجلي، وابن سعد وزاد: «كثير الحديث»، وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». (تخ ٨/ ٢٠٢، جح ٩/ ٧٢، ثح ٥/ ٥٠٣، ته ١١/ ٨٦، تق ٥٧٦).

(**زياد بن أبي الجعد**) الكوفي، الأشجعي؛ وهو زياد بن رافع؛ وهو أخو سالم، وعُبيد اللهِ، وعَبد اللهِ، واسم أَبي الجَعد: رافع. روىٰ عن: وابصة بن مَعبد، وعمرو بن الحارث بن المصطلق. روىٰ عنه: هِلال بن يَساف، وعُبيد بن أَبي الجَعد. روىٰ له الترمذيُّ.

قلتُ[ع]: مجهولُ الحال، ولم يُوثقه مُعْتَبرٌ. (تخ ٣/ ٣٤٧، جح ٣/ ٥٣١، ثح ٤/ ٢٥٣، ته ٣/ ٣٥٩، تق ٢١٨).

(**عمرو بن الحارث بن المصطَلِق**) الخزاعي، أخو جويرية، أُمِّ المؤمنين؛ صحابي، قليل الحديث، بقي إلىٰ بعد الخمسين. روىٰ له الجماعةُ. (سع ٣/ ١١٧١، صب ٧/ ٣٥٥، تق ٤١٩).

قلتُ[ع]: إسنادُه لا يَثبت من أجلِ زياد بن أبي الجعد، وبالله تعالىٰ التوفيق.

***

شرح الحديث:

(عَنْ عَمْرِو بن الحَارِثِ بن المُصْطَلِقِ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: صحابيٌّ، قليل الحديث، وهو أخو جويرية أُمِّ المؤمنين رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، (قَالَ: كَانَ يُقَالُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا اثْنَانِ: امْرَأَةٌ عَصَتْ زَوْجَهَا، وَإِمَامُ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ)، هذا كقول الصحابيِّ: «كنا نقول، وكنا نفعل» حتىٰ يجري فيه الخلاف المذكور فى علوم الحديث فى أنه له حكم المرفوع، فإن عمرو بن الحارث له صحبة، وهو أخو جويرية بنت الحارث إحدىٰ أمهات المؤمنين، أو يُحمل علىٰ الرفع كقول الصحابي أمرنا ونهينا. فكأنه قال: «قيل لنا» والقائل هو النبي ﷺ؛ أو لا يكون مرفوعًا البتة

وإنما هو قول قيل لا يعلم قائله، وهو أظهر؛ ومع هذه الاحتمالات فهو مخالف للأحاديث الصحيحة في أشد الناس عذابًا، ففي الصحيحين(١) مرفوعًا: «**إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ القِيَامَةِ المُصَوِّرُونَ**»؛ وفي صحيح مسلم(٢) مرفوعًا: «**إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا**»، وغير ذلك. ويجمع بين هذه الأحاديث بأن المراد أن المذكورين من أشد الناس عذابًا.

(شرح الترمذي للعراقي ١/ ٣٠٦، تحفة الأحوذي ٢/ ٢٩٠).

❀❀

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولى: في درجته؛ إسنادُه لا يَثبت.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣٥٩)، عن عمرو بن الحارث، وإسنادُه لا يَثبت، فيه «زياد بن أبي الجعد»، وقد تَرجم له

---

(١) أخرجه البخاري في الصحيح (٥٩٥٠) من حديث ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ومسلم في الصحيح (٢١٠٧) من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، واللفظ للبخاري؛ وهذا لفظ مسلم: عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، أَنَّهُ سَمِعَ عَائِشَةَ، تَقُولُ: دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ سَتَرْتُ سَهْوَةً لِي بِقِرَامٍ فِيهِ تَمَاثِيلُ، فَلَمَّا رَآهُ هَتَكَهُ وَتَلَوَّنَ وَجْهُهُ وَقَالَ: «يَا عَائِشَةُ أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، الَّذِينَ يُضَاهُونَ بِخَلْقِ اللهِ» قَالَتْ عَائِشَةُ: «فَقَطَعْنَاهُ فَجَعَلْنَا مِنْهُ وِسَادَةً أَوْ وِسَادَتَيْنِ».

(٢) أخرجه مسلم في الصحيح (٢٦١٣) من حديث هشام بن حكيم بن حِزَام رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وها هو بتمامه: عَنْ هِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ، قَالَ: مَرَّ بِالشَّامِ عَلَى أُنَاسٍ، وَقَدْ أُقِيمُوا فِي الشَّمْسِ، وَصُبَّ عَلَى رُءُوسِهِمِ الزَّيْتُ، فَقَالَ: مَا هَذَا؟ قِيلَ: يُعَذَّبُونَ فِي الْخَرَاجِ، فَقَالَ: أَمَا إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَقُولُ: «إِنَّ اللهَ يُعَذِّبُ الَّذِينَ يُعَذِّبُونَ فِي الدُّنْيَا».

ابنُ أبي حاتم في كتابه (الجرح والتعديل ٣/ ٥٣١)، ولم يَذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكره ابنُ حبان في كتابه (الثقات ٤/ ٢٥٣)، وقال مغلطاي: «وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات». (إكمال تهذيب الكمال ٥/ ٩٩)، وقال الذهبي: «وُثِّقَ»، كما في كتابه (الكاشف ١/ ٤٠٩).

قلتُ[ع]: فلعله يُشير بذلك إلىٰ توثيق ابنِ حبان له، والله أعلم، وقال ابنُ حَجَر: «مقبولٌ، من الرابعة». (التقريب ١/ ٢١٨). **قلتُ[ع]:** «مقبولٌ» عند ابنِ حجر، أي: إن تُوبع وإلَّا فَلَيِّنٌ؛ فالخلاصة أنه: مجهول الحال، ولم يُوثقه مُعتبَر، وبالله تعالىٰ التوفيق والسداد.

❊❊

محلّ الاستشهادِ:

توجيهُ معنىٰ الكراهة في هذا الحديث، وأنها ليست علىٰ إطلاقها، وإنَّما هي خاصة بالأئمة الظَّلَمة، لا مَن يُقيم السُّنَّة.

تعليقات الأئمة:

تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب:

أخرج البخاري في الصحيح (٦٩٤)، عن أبي هريرة: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «**يُصَلُّونَ لَكُمْ؛ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ، وَإِنْ أَخْطَؤُوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ**».

قال ابنُ رجب في (فتح الباري ٦/ ١٨١): «وقد استدل البخاريُّ بهذا الحديثِ علىٰ أنَّ مَن صلىٰ خلفَ مَن لا يتمُّ صلاتَه فأتَمَّ صلاته، فإنَّ صلاته صحيحة، ودخل فِي هذا مَن صلىٰ خلف مُحْدِث، يَعلم حدث نفسه أو لا



يعلمه. ومَن صلىٰ خلف إمام يُؤخر الصلاة عَن مواقيتها. ومَن صلىٰ خلف مَن ترك ركنًا أو شرطًا فِي صلاته مُتأولًا والمأموم يُخالف تأويله، وفي صحة صلاتِه وراءه قولان؛ كمن صَلَّىٰ خلف مَن مَسَّ ذَكَرَه أو احتجم ولم يتوضأ، ومن صلىٰ خلف مَن لا يتم ركوعه وسجوده».

ﮋ۞۞ﮊ



بابٌ في
إطلاق اللعن على الأوصافِ لا الأعيان والتحذير من التجرؤ على الإمامة، وتجرؤ المرأة على زوجها، وترك إجابة الداعي إلى الصلاة

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَدَّثَنَا عبدُ الأَعْلَىٰ بن وَاصِلِ الكُوفِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بن القَاسِمِ الأَسَدِيُّ، عَن الفَضْلِ بن دَلْهَمٍ، عَن الحَسَنِ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بن مَالِكٍ، قَالَ: «لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ، وَرَجُلٌ سَمِعَ: حَيَّ عَلَىٰ الفَلَاحِ، ثُمَّ لَمْ يُجِبْ». (٣٥٨) (٢٠).

۞ قال أبو عيسىٰ رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

«وَقَدْ كَرِهَ قَوْمٌ مِنْ أَهْلِ العِلْمِ أَنْ يَؤُمَّ الرَّجُلُ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ، فَإِذَا كَانَ الإِمَامُ غَيْرَ ظَالِمٍ فَإِنَّمَا الإِثْمُ عَلَىٰ مَنْ كَرِهَهُ، وقَالَ أَحمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي هَذَا: إِذَا كَرِهَ وَاحِدٌ أو اثْنَانِ أو ثَلَاثَةٌ فَلَا بَأْسَ أَنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ حَتَّىٰ يَكْرَهَهُ أَكْثَرُ القَوْمِ».

❀❀❀



الشرح

رجالُ إسنادِ هذا الحديثِ خمسةٌ:

(**عبد الأعلىٰ**) بن واصل بن عبد الأعلىٰ الأسدي الكوفي. روىٰ عن: ابن إدريس، وابن فضيل، ويحيىٰ بن آدم. وعنه: الترمذي، والنسائي، وأبو حاتم، وابن جرير، وابن أبي الدنيا. روىٰ له الترمذيُّ والنسائيُّ. (ت: ٢٤٧).

قلتُ[ع]: ثقةٌ متَّفَقٌ عليه؛ وثَّقَه النَّسائي، والدارقطني. وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق». وذكره ابن حِبَّان في «الثقات». (جح ٦/ ٣٠، ثح ٨/ ٤٠٩، ته ٦/ ١٠١، تق ٣٣٢).

(**محمد بن القاسم**) الأسدي، أبو إبراهيم الكوفي، شامي الأصل، لقبه: كاو. روىٰ عن: الأوزاعي وابن جريج، وروىٰ عنه: العراقيون. روىٰ له الترمذيُّ. (ت: ٢٠٧ كما قال البخاري، وابن حِبَّان).

قلتُ[ع]: ضعيفٌ لا يُحتج به؛ منهم من تركه ومنهم من كذَّبه.

قال الترمذي: «تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه». وقال النسائي: «ليس بثقة، كذبه أحمد». وقال العقيلي: «يعرف وينكر، تركه أحمد وقال: أحاديثه أحاديث سوء». وقال عبد الله بن أحمد: ذكرت لأبي حديث محمد بن القاسم عن سعيد بن عبيد عن علي بن ربيعة عن علي: «إذا هاج بأحدكم الدم فليهرقه ولو بمشقص». فقال أبي: «محمد بن القاسم أحاديثه موضوعة ليس بشيء». وقال البخاري عن أحمد: «رمينا حديثه». وفي موضع آخر: «كذبه أحمد». وقال أبو حاتم: «ليس بقوي ولا يعجبني حديثه». وقال الآجري عن

أبي داود: «غير ثقة ولا مأمون، أحاديثه موضوعة».

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يتابع عليه». **قلتُ[ع]:** وبنحو هذا قال غيره.

وقال الدارقطني: «كذاب»، أو: «يكذب». وقال ابن حِبَّان: «وكان ممن يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم، ويأتي عن الأثبات بما لم يحدثوا، لا يجوز الاحتجاج به ولا الرواية عنه بحال، كان ابن حنبل يكذبه». وقال أبو أحمد الحاكم: «ليس بالقوي عندهم». وقال البغوي: «ضعيف الحديث». وقال ابن أبي خيثمة عن ابن معين: «ثقة، وقد كتبت عنه». وقال العجلي: «كان شيخًا صدوقًا عثمانيًّا». (تخ ١/ ٢١٤، جح ٨/ ٦٥، ثح ٧/ ٣٧٨، رح ٢/ ٢٨٧، كه ٢/ ٢١١، ته ٩/ ٤٠٧، تق ٥٠٢).

(**الفضل بن دلهم**) الواسطي، ثُمَّ البصري، القَصَّاب. روىٰ عن: الحسن، وابن سيرين، وقتادة. روىٰ عنه: ابن المبارك، ووكيع، ويزيد بن هارون. روىٰ له أبو داود والترمذيُّ وابنُ ماجه.

قلتُ[ع]: قال يزيد بن هارون: «كان الفضل بن دلهم عندنا قصابًا شاعرًا معتزليًّا، وكنت أصلي معه في المسجد فلا أسمع ذاك منه». وقال أبو داود: «كان معتزليًّا له رأي سوء». وقال مرة: «زعموا أنه كان له مذهب ردي». وقال الحلواني عن أحمد: «كان لا يحفظ»، وذكر أشياء أخطأ فيها. وقال أبو داود: «ليس بالقوي ولا بالحافظ». وقال مرة: «حديثه منكر، وليس هو برضي». وقال البزَّار: «لم يكن بالحافظ». وقال عليّ بن الجنيد: «في القلب من أحاديثه شيء»، وضعَّفه غيرهم. وقال ابن حبان: «هو غير محتج به إذا انفرد». ووثَّقه

وكيع، وقال أحمد: «ليس به بأس، إلا أن له أحاديث». وسئل ابن معين عن حديثه فقال: «صالح». وقال أبو حاتم: «صالح الحديث».

أما عن «روايته عن الحسن» خاصة؛ فضعَّفَها ابن معين:

سئل ابن معين عن الفضل بن دلهم عن الحسن فقال: «ضعيف». (تخ ٧/ ١١٦، جح ٧/ ٦١، رح ٢/ ٢١٠، كه ٢/ ١٢٢، مه ٣/ ٣٥١، ته ٨/ ٢٧٦، تق ٤٤٦).

(**الحَسَن**)؛ تقَدَّمَتْ ترجمتُه.

(**أنس بن مالك**) بن النضر الأنصاري الخزرجي، خادم رسول الله ﷺ؛ خدمه عشرَ سنين، يكنىٰ: أبا حمزة، سمي باسم عمه أنس بن النضر. أمه: أم سليم بنت ملحان الأنصارية، كان مقدم النبي ﷺ المدينة ابن عشر سنين. وقيل: ابن ثمان سنين. روىٰ له الجماعةُ. (ت: ٩١، وقيل: ٩٢، وقيل: ٩٣ وقد جاوز المائة). قال علي بن المديني: «كان آخر الصحابة موتًا بالبصرة». (سع ١/ ١٠٩، صب ١/ ٢٥١، تق ١١٥).

قلتُ [ع]: إسنادُه ضعيف جدًّا؛ فيه أكثر من عِلَّة:

الأولى: فيه محمدُ بن القاسم الأزدي، وقد ضَعَّفَه الجمهورُ، بل منهم مَن كَذَّبه، وقد أعلَّهُ الترمذيُّ.

الثانية: فيه الفضل بن دلهم، وقد تقدم الكلام فيه.

الثالثة: هو من رواية: الفضل بن دلهم عن الحسن؛ وقد ضَعَّفَها ابن معين كما تقدم في ترجمة «الفضل».

❀❀

شرح الحديث:

(عَن الحَسَنِ) رَحِمَهُ اللهُ تعالىٰ، (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بن مَالِكٍ) رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، (قَالَ: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةً: رَجُلٌ أَمَّ قَوْمًا وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ)؛ لأمر مذموم في الشرع، وإن كرهوا لخلافِ ذلك؛ فلا كراهة. قيل: كارهون لبدعته أو فِسقه أو جَهله، أما إذا كان بينه وبينهم كراهة -أو عداوة- بسبب أمرٍ دُنيوي؛ فلا يكون له هذا الحكمُ. (وَامْرَأَةٌ بَاتَتْ وَزَوْجُهَا عَلَيْهَا سَاخِطٌ[1])، هذا إذا كان السخطُ لسوءِ خُلُقِها أو سوء أدبها أو قِلَّة طاعتها، أما إن كان سخطُ زوجها من غير جُرم؛ فلا إثم عليها. وقيل: هذا إذا كان السخط لسوء خُلقها، وإلا فالأمر بالعكس. (وَرَجُلٌ سَمِعَ: حَيَّ عَلَىٰ الفَلَاحِ، ثُمَّ لَمْ يُجِبْ)، أي: لم يذهب إلىٰ المسجد للصلاة مع الجماعة من غير عذر. وقد اتفق العلماءُ علىٰ تحريم اللعن؛ فإنه في اللغة: الإبعاد والطرد. وفي الشرع: الإبعاد من رحمة الله تعالىٰ؛ فلا يجوز أن يُبعد من رحمة الله تعالىٰ مَن لا يعرف حاله وخاتمة أمره معرفة قطعية، ولهذا قالوا: لا يجوز لعنُ أَحَدٍ بعينه مُسلمًا كان أو كافرًا أو دابة إلا مَن علمنا بنصٍّ شرعيٍّ أنه مات علىٰ الكفر، أو يموت عليه؛ كأبي جهل وإبليس؛ وأما اللعن بالوصف، فليس بحرام؛ كلَعْنِ الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة وآكل الربا وموكله والمُصَوِّرين والظالمين والفاسقين والكافرين، ولعن مَن غَيَّرَ منارَ الأرض وغير ذلك، مما جاءت به النصوصُ الشرعيةُ بإطلاقه علىٰ الأوصاف لا علىٰ الأعيان، والله أعلم.

(١) السُّخْط بالضم؛ كعُنُقٍ وجبلٍ ومَقْعَدٍ: ضِدُّ الرِّضا، وقد سَخِطَ؛ كفرحَ، وتَسَخَّطَ. والمَسْخوطُ: المَكْروهُ. وأسْخَطَه: أغْضَبَه. وتَسَخَّطَه: تَكَرَّهَه. (القاموس المحيط، ص٦٦٩).

(المنهاج شرح صحيح مسلم، بتصرف ٢/ ٦٧، تحفة الأحوذي ٢/ ٢٨٨).

مسائل تتعلق بهذا الحديث:

المسألة الأولىٰ: في درجته؛ حديث مُعَلٌّ، قد أعلَّهُ الترمذيُّ.

المسألة الثانية: في تخريجه؛ أخرجه الترمذي في «الجامع» (٣٥٨)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وإسنادُه ضعيفٌ جدًّا؛ فيه محمد بن القاسم الأزدي، وهو ضعيف عند الجمهور، بل منهم مَن كَذَّبَه، وقد أعلَّهُ الترمذيُّ؛ قال: «حديث أنس لا يصح؛ لأنه قد رُوي هذا الحديث عن الحسنِ عن النبي ﷺ مرسل؛ ومحمد بن القاسم تكلم فيه أحمدُ بن حنبل وضَعَّفَه، وليس بالحافظ». (الجامع ٢/ ١٩١).

المسألة الثالثة: في فوائده:

- فيه أنَّ الكراهةَ المعتبَرةَ هي التي تكون من أجل بدعةٍ أو فسقٍ أو نحوِه.
- فيه أنَّ مَن يُقيم السُّنَّةَ لا يَدخل في هذا.
- فيه بيانُ عِظَم حقِّ الزوج.
- فيه تحذيرُ الزوجة من معصية الزوج في المعروف.
- فيه بيانُ فضلِ الصلاة في جماعةٍ والتحذير مِن التهاون فيها.

محلّ الاستشهادِ:

لا عبرة بكراهة إمامة صاحب السُّنة.

تعليقات الأئمة:

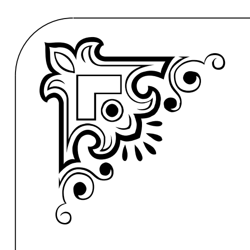
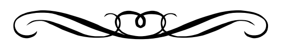
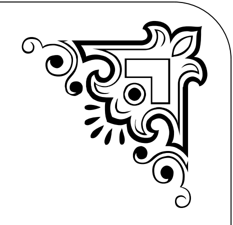
تعليق الإمام أبي سليمان؛ حمد بن محمد بن الخطاب[١] (ت ٣٨٨):

قال الخطابي في (معالم السنن ١/ ١٧٠): «يُشبه أن يكون هذا الوعيد في الرجل ليس مِن أهل الإمامة فيَتقحم فيها ويَتَغَلَّب عليها، حتىٰ يَكره الناسُ إمامتَه، فأمَّا إن كان مستحقًّا للإمامة، فاللوم علىٰ مَن كرهه دونه». انتهىٰ.

(١) حَمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البُستيّ، أبو سليمان: فقيه محدّث، من أهل بُست (من بلاد كابل)، من نسل زيد بن الخطاب (أخي عمر بن الخطاب)، من كتبه: (معالم السنن) في شرح سنن أبي داود، و(بيان إعجاز القرآن) و(غريب الحديث) و(شرح البخاري) باسم (تفسير أحاديث الجامع الصحيح للبخاريّ). (الأعلام للزركلي ٢/ ٢٧٣).


أسود
٣٧٨


أحمر

فهرس الموضوعات

تقديم فضيلة الشيخ المُحَدِّث/ عبد الله بن عبد الرحمن السعد ..٥
مقدمة الطبعة الأولىٰ ٧
عملي في الكتاب: ١١
ترجمة مختصرة للإمام الحافظ أبي عيسىٰ الترمذي ١٨
بابٌ في بيان فضل التوحيد.......................................٢٢
الشرح ٢٣
تراجم رجال الإسناد ٢٣
قُتَيبة بن سعيد ٢٣
اللَّيث بن سعد...٢٤
محمد بن عجلان «حديثه علىٰ ثلاثة أقسام»............................٢٤
محمد بن يحيىٰ بن حَبَّان.......................................٢٦
عبد الله بن مُحَيريز الجمحي ٢٦
عبد الرحمن بن عسيلة الصُّنَابِحِي المرادي..........................٢٧
عُبادةُ بن الصَّامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.....................................٢٧
شرح حديث عُبادة : مَنْ شَهِدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللهِ،
حَرَّمَ اللهُ عَلَيْهِ النَّارَ ٢٨

مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٩
المسألة الأولىٰ: في درجته..٢٩
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٩
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٠
محلّ الاستشهادِ: ٣١
تعليقات الأئمة: ٣١
تعليق الإمام أبي سعيدٍ؛ عثمان بن سعيد الدَّارمي (ت ٢٨٠)...........٣١
تعليق الإمام أبي عُبَيْدٍ؛ القاسم بن سَلَّام (ت ٢٢٤).................. ٣٢
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية (ت ٧٢٨)............ ٣٣
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب (٧٩٥)................ ٣٤
مسالكُ العلماءِ في الجمعِ بين أحاديثِ الرُّخَصِ وما وردَ مِن دخولِ بعضِ عُصاةِ المُوَحِّدِينَ النَّارَ ٣٦
بـابٌ في التَّغليظِ علىٰ مَن وقع في الكِبْر وفي بيان فضلِ التوحيد ٤١
الشرح ٤٢
تراجم رجال الإسناد ٤٢
محمد بن المُثَنَّىٰ، أبو موسىٰ «الزَّمن» العَنَزِي البَصرِي.......................٤٢
عبد الله بن عبد الرحمن السَّمَرقَندِيُّ، أبو محمد الدَّارِمي ٤٣
يحيىٰ بن حمَّاد بن أبي زياد الشيباني مولاهم البصري.........................٤٤
شُعْبَةُ بن الحَجَّاج، أبو بسطام الواسطي، ثُمَّ البصري.......................٤٤
أَبَان بن تَغْلِب؛ أبو سعد الكوفي...٤٥
فُضَيل بن عمرو الفُقَيمي.. ٤٦
إبراهيم بن يزيد النخعي.. ٤٦

علقمة بن قيس بن النخعي.. ٤٧
عبد الله بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. ٤٧
شرح حديث: لَا يَدْخُلُ الجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنْ كِبْرٍ ٤٨
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٥٢
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٥٢
المسألة الثانية: في تخريجه ٥٢
المسألة الثالثة: في فوائده ٥٢
مسائل: ٥٤
المسألة الأولىٰ: كيف يُوزن الإيمانُ بالذَّراتِ ومثاقيلِ الحَبَّات؟ ٥٤
المسألة الثانية: هل هناك اختلافٌ بين حديث: «لَا يَدخُلُ الجَنَّةَ مَن كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثقَالُ ذَرَّةٍ مِن كِبْرٍ» وبين حديث: «مَن مَاتَ مِن أُمَّتِي لَا يُشرِكُ بِاللهِ شَيئًا دَخَلَ الجَنَّةَ».. ٥٤
المسألة الثالثة: لماذا قال الرجلُ للنبي ﷺ: «إنَّ الرجل يُحبُّ أن يكونَ ثوبُهُ حَسَنًا ونَعْلُهُ حَسَنَة»؟ ٥٥
المسألة الرابعة: ما المراد بالذَّرَّةِ في هذا الحديث؟........................ ٥٥
ذكر الثعلبيُّ في «التفسير» بعض الآثار عن ابن عباس فها هي مع تحقيقها... ٥٦
المسألة الخامسة: إنَّ قال قائل: إن الكِبْرَ لا يُوجب كفرًا؛ فكيف يَمنع دخولَ الجنةِ؟! ٥٨
المسألة السادسة: كيف يمكن الجمع بين حديث الباب وبين أثرِ عليٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ الذي قال فيه: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُعْجِبُهُ مِنْ شِرَاكِ نَعْلِهِ: أَنْ يَكُونَ أَجْوَدَ مِنْ شِرَاكِ صَاحِبِهِ ؟.. ٦٠
محل الاستشهادِ ٦٢

تعليقاتُ الأئمةِ ٦٣
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل (ت ٢٤١)..................... ٦٣
تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي (ت ٢٧٧)،....والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي (ت ٢٦٤)، وما أَدْرَكا عليه العلماءَ في جميع الأمصار... ٦٣
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن إسحاق بن خزيمة (ت ٣١١)............. ٦٤
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن محمد الخلاَّل (ت ٣١١)..................٦٥
تعليق الإمام أبي عَوانة؛ يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت ٣١٦) ٦٥
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحُسَين الآجُرِّي (ت ٣٦٠)............... ٦٦
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي (ت ٣٧١)............ ٦٧
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإِلْبِيرِي، المَعروف بابن أبي زَمَنِين (ت ٣٩٩)... ٦٧
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ [الابن] (ت ٥٢٦).......... ٦٨
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المَقدسي (ت ٦٠٠) ٦٨
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية....................... ٦٩
بـابٌ في الإيمان بأسماءِ الله وصفاته، وإثباتِ صفة اليَمين له جل وعلا ٧٠
الشرح ٧١
تراجم رجالُ الإسنادِ ٧١
أحمد بن منيع، أبو جعفر البغوي.......................................٧١
يزيد بن هارون بن زاذان السلمي مولاهم، أبو خالد الواسطي ٧١
محمد بن إسحاق بن يَسَار، أبو بكر المطلبي، مولاهم المدني...............٧٢
أبو الزِّناد، عبد الله بن ذكوان القرشي، أبو عبد الرحمن المدني ٧٧

عبد الرحمن بن هرمز، الأعرج، أبو داود المدني........................ ٧٧
أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٧٨
شرح حديث: إِنَّ اللهَ قَالَ لِي: أَنْفِقْ أُنْفِقْ عَلَيْكَ ٧٨
مسائل تتعلق بهذا الحديث: ٨٠
المسألة الأولىٰ: في درجته...٨٠
المسألة الثانية: في تخريجه ٨٠
المسألة الثالثة: في فوائده ٨١
مسائل ٨٣
المسألة الأولىٰ: قالوا: رُوِّيتُم أنَّ (كلتا يديه يمينٌ)، وهذا يستحيل إن كنتم أردتم باليدين العضوين، وكيف تُعقل يَدَان كِلتاهما يمينٌ؟ ٨٣
المسألة الثانية: هل يصحُّ أن تُوصف اليدُ الأخرىٰ للهِ جل وعلا بالشمالِ؟ ٨٣
وأمَّا اليد الأخرىٰ: هل يصحُّ أن تُوصَف بالشمال، أم أنَّ كِلْتَيْ يَدَيْهِ يمينٌ جل وعلا؟... ٨٤
المسألة الثالثة: هل يجوزُ نِسبة الإصبع لله جل وعلا؟......................... ٨٧
رَدُّ الإمامِ عثمان الدَّارمي علىٰ المِرِّيسِي ٨٨
محلّ الاستشهادِ ٩١
تعليقات الأئمة ٩١
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن مُسلم بن شِهاب الزُّهري (ت ١٢٤) ٩١
تعليق الإمام أبي سفيان؛ وكيعِ بن الجَرَّاح الرُّؤاسي (ت ١٩٧) ٩٢
تعليق الإمام أبي عَبَيد؛ القاسم بن سَلَّام ٩٢
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل.......................................٩٤
تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزَنِيِّ (٢٦٤)...................٩٥

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي ٩٦
تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدَّارميِّ ٩٦
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجُرِّيِّ ٩٧
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي........................ ٩٨
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بَطَّةَ العُكْبَرِيِّ (ت ٣٨٧) .. ٩٨
تعليق الإمام أبي سليمان؛ حمد بن محمد الخطَّابيِّ (ت ٣٨٨) ٩٨
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإِلْبِيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين ١٠٠
تعليق الإمام أبي نصر؛ عُبَيد الله بن سعيد السِّجْزي (ت ٤٤٤)................١٠١
تعليق الإمام أبي يعلىٰ؛ محمد بن الحسين بن الفرَّاء [الأب] (ت ٤٥٨) ١٠٣
تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النَّمَرِي (ت ٤٦٣) ١٠٤
تعليق الإمام أبي محمد؛ الحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٠) ١٠٥
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ........................ ١٠٦
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ١٠٧
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية........................ ١٠٨
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب ١٠٩
رواية مُشكَلة عن الإمام أحمد، والجواب عنها ١١١
مسائل هامة منقولة من كتاب «الفتوىٰ الحموية الكبرىٰ» لشيخ الإسلام ١١٤
- أقسام الناس في نصوص الصفات ١١٤
- القول في الصفات كالقول في الذات........................ ١١٥
- مَن سَأل عن كيفية الصفات سُئِل عن كيفية الذات ١١٥
- لا يَلزم من الاشتراك في الأسماء العلم بالكيفية........................ ١١٦

مَن يقول: تُجرىٰ علىٰ خلاف ظاهرِها........................... ١١٦

مَن يُفوضُ المعنىٰ ولا يقول: ظاهرها مراد أو غير مراد................ ١١٧

الطريقة الصحيحة في آيات الصفات وأحاديثها.......................... ١١٧

المخرج لِمَن اشتبَه عليه الأمرُ.............................. ١١٧

بابٌ في قَبول الله تعالىٰ للصدقةِ، وأخذِها بيَمينه وتَرْبِيَتِها للمُتصدق ١١٩

الشرح ١٢٠

تراجم رجال الإسناد ١٢١

أبو كُرَيْب؛ محمد بن العلاء ١٢١

وكيع بن الجَرَّاح بن مليح الرُّؤاسي، أبو سفيان الكوفي.................... ١٢٢

عباد بن منصور الناجي، أبو سلمة البصري، القاضي بها.................. ١٢٢

(القاسم بن محمد) بن أبي بكر الصديق التيمي، أبو محمد، ويقال: أبو عبد الرحمن... ١٢٣

شرح حديث: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلِ تَمْرَةٍ ١٢٤

❁ تنبيهٌ وتذكيرٌ ١٢٦

مسائل تتعلق بهذا الحديث ١٢٨

المسألة الأولىٰ: في درجته.. ١٢٨

المسألة الثانية: في تخريجه ١٢٨

المسألة الثالثة: في فوائده ١٢٨

مسائل ١٣٠

المسألة الأولىٰ: متىٰ يَتقبل اللهُ النفقةَ من المُنْفِق؟........................ ١٣٠

المسألة الثانية: ما المقصود بالمضاعفة في هذا الحديث؟................. ١٣١

محلّ الاستشهادِ ١٣٢

تعليقات الأئمة: [صفة النزول]..١٣٢
تعليق الإمام أبي زكريا؛ يحيىٰ بن معين الغطفاني (ت٢٣٣) ١٣٢
تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدَّارمي ١٣٢
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري ١٣٣
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.......................١٣٤
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين ١٣٤
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب ١٣٤
[صفتا السمع والبصر]..١٣٥
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل...............................١٣٥
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.......................١٣٦
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين ١٣٧
[صفة اليد]..١٣٧
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل...............................١٣٧
تعليق الإمام أبي سعيد؛ عثمان بن سعيد الدارمي ١٣٨
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.......................١٣٩
تعليق الإمام أبي نصر؛ عُبيد الله بن سعيد السِّجزي.......................١٣٩
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ١٣٩
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلىٰ............................١٤٠
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.......................١٤٠
الردُّ المُفحِم علىٰ من حَرَّفَ صفة اليد لله تعالىٰ...........................١٤٢

بابٌ في إثباتِ صفة مَعِيّة الله عَزَّوَجَلَّ لعباده، وأنّه علىٰ العرش استوىٰ كما أخبر عن نفسه ١٤٤
الشرح ١٤٥
تراجم رجال الإسناد ١٤٥
محمد بن بَشَّار العبدي البصري؛ أبو بكر، ويعرف ببُنْدَار ١٤٥
مرحومُ بنُ عبد العزيز العَطَّار الأموي ١٤٥
أبو نعامة السعدي؛ اسمه: عبد ربِّه، وقيل: عمرو ١٤٦
أبو عثمان النَّهْدي؛ عبد الرحمن بن ملٍّ بن عمرو، مشهور بكنيته ١٤٦
أبو مُوسىٰ الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ١٤٧
شرح حديث: أَيُّهَا النَّاسُ، ارْبَعُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ ١٤٧
مسائل تتعلق بهذا الحديث: ١٥٠
المسألة الأولىٰ: في درجته ١٥٠
المسألة الثانية: في تخريجه ١٥٠
المسألة الثالثة: في فوائده ١٥٠
محلّ الاستشهادِ ١٥٢
تعليقات الأئمة ١٥٢
تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرَّازي والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ١٥٢
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب ١٥٣
تقرير معتقدِ أهل السُّنَّة في صفة المَعية، ومسائل أُخَر منقولة من «فتح الباري لابن رجب» ١٥٤
تقرير معتقد أهل السُّنَّة والحديث في صفة المَعِيَّة ١٥٤

الردُّ على الجهمية وغيرهم من أهل الضلال ١٥٤
شبهة والرد عليه.. ١٥٥
إجماع الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين في تأويل قوله تعالىٰ: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ﴾.. ١٥٥
شبهة والرد عليها.. ١٥٥
الفرق بين المعية العامَّة والمعية الخاصَّة........................... ١٥٦
اتِّفاق السلفِ الصالح علىٰ إمرارِ نُصوص الصفات كما جاءت ١٥٧
بابٌ في صفةِ اقترابِ الله عَزَّوَجَلَّ مِن عبده، وأنّ الجزاءَ مِن جنسِ العمل ١٥٨
الشرح ١٥٨
تراجم رجالُ الإسنادِ ١٥٩
أبو كُرَيْب؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ١٥٩
عبد الله بن نُمَير الهمداني، أبو هشام الكوفي ١٥٩
أبو معاوية؛ مُحمد بن خازِم الضَّرِير.................................... ١٥٩
الأعمش؛ سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي؛ أبو محمد الكوفي.......... ١٦٠
أبو صالح؛ ذكوان السمان، وهو الذي يقال له: الزيات، وهو والد سهيل بن أبي صالح.. ١٦٠
أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.................................... ١٦١
شرح حديث: أنا عند ظن عبدي بي ١٦١
مسائل تتعلق بهذا الحديث ١٦٥
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ١٦٥
المسألة الثانية: في تخريجه. ١٦٥
المسألة الثالثة: في فوائده ١٦٥

مسائل ١٦٨
المسألة الأولىٰ: ما معنىٰ المَتاب؟...................................... ١٦٨
المسألة الثانية: ما معنىٰ حسنِ الظَّنِّ بالله تعالىٰ؟ ١٦٨
أقوالُ أهل العلم في معنىٰ حديث «أنا عندَ ظَنّ عَبدي بي» ١٧٠
المسألة الثالثة: ما هي الخصالُ الأربعُ التي تَميز بها أهلُ الذِّكر عن غيرهم؟
....١٧٢
مسألة: قال ابن القيم: وأما صلاة الله سبحانه علىٰ عباده فنوعان: عامة وخاصة ١٧٦
المسألة الرابعة: ما جزاءُ مَن يجلسُ في بيت الله تعالىٰ يَتدارس القرآنَ؟....١٧٩
المسألة الخامسة: كيف يُجمع بين حديث: «أنا عند ظَنِّ عبدي بي» وبين ما أخبر به نبيُّنا ﷺ عن الرجل الذي قال: «إِذَا أَنَا مُتُّ فَأَحْرِقُونِي،...» ١٨١
محلّ الاستشهادِ ١٨٢
تعليقات الأئمة ١٨٢
تعليق الحافظ أبي محمد؛ سليمان بن مهران، الملقب بالأعمش (ت ١٤٨) ١٨٢
تعليق الإمام أبي إسحاق؛ إبراهيم بن إسحاق الحربي (ت ٢٨٥)........... ١٨٣
تعليق الإمام أبي موسىٰ؛ محمد بن عمر المَديني (ت ٥٨١)................ ١٨٣
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية....................... ١٨٤
تعليق الحافظ أبي عبد الله؛ محمد بن قَايْمَاز الذَّهبي (ت: ٧٤٨).......... ١٨٤
تعليق اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء........................... ١٨٤
بابٌ في مجيءِ ثوابِ قراءةِ القرآن يوم القيامة............................ ١٨٦
الشرح ١٨٧
تراجم رجالُ الإسنادِ ١٨٧

محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله، صاحب الصحيح ١٨٧
هشام بن إسماعيل العطار، أبو عبد الملك الدمشقي.................. ١٨٨
محمد بن شعيب بن شابور الأموي، مولاهم الدمشقي، نزيل بيروت. ... ١٨٨
إبراهيم بن سليمان الأفطس الدمشقي.............................. ١٨٨
الوليد بن عبد الرحمن الجُرشي الحمصي الزَّجَّاج، مَولَىٰ آلِ أَبي سُفيان، الأَنصارِيّ.................................... ١٨٩
جُبَير بن نُفَير بن مالك بن عامر الحضرمي الحمصي.................. ١٨٩
نوَّاس بن سمعان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بن خالد الكلابي، أو الأنصاري ١٩٠
شرح حديث: يُؤْتَىٰ بِالقُرْآنِ يَوْمَ القِيَامَةِ ١٩٠
مسائل تتعلق بهذا الحديث ١٩٢
المسألة الأولىٰ: في درجته...١٩٢
المسألة الثانية: في تخريجه ١٩٢
مسألة: هل يجوز قول: سورة آل عمران، وسورة النساء، وما شابه ذلك، أم لا يجوز ؟.. ١٩٣
المسألة الثالثة: في فوائده ١٩٤
محلّ الاستشهادِ ١٩٥
تعليقات الأئمة ١٩٥
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل...........................١٩٥
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بَطَّةَ العُكْبَرِي............١٩٥
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن مُسلم بن قُتَيبة الدينوري (ت ٢٧٦)....١٩٧
بابٌ في نفيِ صفة النّسيان عن الله جل شأنه، وأنّ النّسيان الوارد في الحديث بمعنىٰ الترك.. ١٩٨

الشرح ١٩٨
تراجم رجال الإسناد ١٩٩
عبد الله بن محمد بن المِسْوَر بن مَخْرَمَة الزُّهري.. ١٩٩
مالك بن سُعَير بن الخِمْس، كنيته: أبو محمد، من أهل الكوفة ١٩٩
(الأعمش)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (أبو صالح)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ١٩٩
أبو سعيد الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. ١٩٩
شرح حديث: فَإِنِّي أَنْسَاكَ كَمَا نَسِيتَنِي ٢٠٠
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٠٤
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٢٠٤
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٠٤
المسألة الثالثة: في فوائده ٢٠٥
محلّ الاستشهادِ ٢٠٦
تعليقات الأئمة ٢٠٦
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل.. ٢٠٦
تعليق الإمام أبي جعفر؛ محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠).. ٢٠٦
تعليق العلامة أبي الحسين؛ أحمد بن فارس القزويني (ت ٣٩٥) ٢٠٧
بابٌ في إثبات رؤية الله عَزَّوَجَلَّ يوم القيامة.. ٢٠٩
الشرح ٢١١
تراجم رجال الإسناد ٢١١
قُتَيْبة؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. ٢١١
عبد العزيز بن محمد الدراوردي. ٢١١

العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب الحُرَقي، أبو شِبْل المَدِينِيُّ ٢١٢
(أبوه)؛ عبد الرحمن بن يعقوب، مَولَىٰ جُهَينَة، مَدِينِيٌّ. ٢١٣
أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ تَقدَّمَت ترجمتُه..................................٢١٤
شرح غريب لفظ الترمذي ٢١٤
شرح حديث: هَلْ نَرَىٰ رَبَّنَا يَوْمَ القِيَامَةِ؟ ٢١٥
زياداتُ أبي سعيدٍ الخُدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ علىٰ رواية أبي هُرَيرَة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ٢٢٩
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٤١
المسألة الأولىٰ: في درجته...٢٤١
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٤١
المسألة الثالثة: في فوائده ٢٤٣
محلّ الاستشهادِ ٢٤٥
تعليقات الأئمة ٢٤٥
تعليق الإمام أبي عمرو؛ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي (ت ١٥٧) ٢٤٥
والإمام أبي عبد الله؛ سفيان بن سعيد الثوري (ت ١٦١) ٢٤٥
والإمام أبي عبد الله؛ مالك بن أنس الأصبحي (ت ١٧٩)................. ٢٤٦
والإمام أبي الحارث الليث بن سعد الفهميّ (ت ١٧٩) ٢٤٦
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل.............................. ٢٤٧
تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ....
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم (ت: ٢٨٧) ٢٤٧
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجُرِّي ٢٤٨
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ عبيد الله بن محمد بن بَطَّة العُكْبَرِي............ ٢٤٨

تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين ٢٤٩
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب ٢٤٩
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية ٢٥٠
مسألة: لماذا شَبَّه النبيُّ ﷺ الرؤيةَ برؤية البدر، كما في حديث جرير رضي الله عنه في «الصحيحين» قال: «كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ إِذْ نَظَرَ إِلَىٰ القَمَرِ لَيْلَةَ البَدْرِ؛ قَالَ: «إِنَّكُمْ سَتَرَوْنَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا القَمَرَ»؟ ٢٥٠
شبهاتٌ ورود ٢٥١
بابٌ في بيانِ فضل الله جل وعلا وعظمتِه، وأنه قد أحاط بكل شيء علمًا، وهو مستوٍ علىٰ عرشه، كما أخبر جل جلاله عن نفسه ٢٥٥
الشرح ٢٥٧
تراجم رجال الإسناد ٢٥٧
عَبْدُ بن حُمَيْد بن نصر؛ أبو محمد ٢٥٧
يونس بن محمد بن مسلم البغدادي؛ أبو محمد المُؤَدِّب ٢٥٧
شيبان بن عبد الرحمن التميمي ٢٥٧
قتادة بن دُعامة السدوسي ٢٥٨
الحسن بن أبي الحسن البصري ٢٦٠
أبي هريرة؛ تَقدَّمَت ترجمتُه ٢٦٠
شرح غريب لفظ الترمذي ٢٦١
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٦١
المسألة الأولىٰ: في درجته ٢٦١
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٦١

محلّ الاستشهادِ ٢٦٢
تعليقات الأئمة ٢٦٢
تعليق الصحابي أبي حمزة؛ أنس بن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ (ت ٩٢، وقيل: ٩٣) ٢٦٢
تعليق الإمام أبي عبد الرحمن؛ عبد الله بن المبارك الحنظليِّ (ت ١٨١) ٢٦٢
تعليق الإمام أبي عمرو؛ عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي................ ٢٦٣
تعليق الإمام أبي إسماعيل؛ حمَّاد بن زيد الجهضميِّ (ت ١٧٩)........... ٢٦٤
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل.............................. ٢٦٤
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زَمَنِين ٢٦٥
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري ٢٦٥
تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري ٢٦٧
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ٢٦٧
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية..................... ٢٦٨
بابٌ في الإيمان باليوم الآخر..٢٧١
الشرح ٢٧٢
تراجم رجال الإسناد ٢٧٢
سفيان بن وكيع بن الجَرَّاح؛ أبو محمد الرؤاسي الكوفي.................٢٧٢
عيسىٰ بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، أخو إسرائيل..................٢٧٢
أبو بكر بن أبي مريم الغساني، الشامي، وقد يُنسب إلىٰ جَدِّه.............. ٢٧٣
عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام السمرقندي؛ أبو محمد الدارمي ٢٧٤
عمرو بن عون بن أوس الواسطي؛ أبو عثمان البصري ٢٧٤

عبد الله بن المبارك المروزي، مولىٰ بني حنظلة............................ ٢٧٤
ضمرة بن حبيب بن صهيب الزُّبيدي، أبو عتبة الحمصي.........................٢٧٥
شدَّاد بن أوس بن ثابت الأنصاري...٢٧٥
شرح حديث: الكَيِّسُ مَنْ دَانَ نَفْسَهُ ٢٧٦
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٧٧
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٢٧٧
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٧٧
محلّ الاستشهادِ ٢٧٨
تعليقات الأئمة ٢٧٨
تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ٢٧٨
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم.......................... ٢٧٨
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يَعْلَىٰ.................................. ٢٧٩
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحسين الآجري ٢٧٩
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.......................... ٢٧٩
بابٌ في حكمِ الأخذ من طُول اللّحية وعَرْضِها، وبيانِ ضَعْفِ الخَبَرِ الوارد في هذا...٢٨٠
الشرح ٢٨٠
تراجم رجال الإسناد ٢٨٠
هَنَّاد بن السرِي بن مصعب التميمي، أبو السري الكوفي.........................٢٨٠
عمر بن هارون بن يزيد الثقفي، مولاهم البلخي................................٢٨١
أسامة بن زيد الليثي مولاهم، أبو زيد المدني...................................٢٨١

عمرو بن شُعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٨٢
أبوه: شعيب بن محمد بن عبد الله بن عمرو بن العاص ٢٨٢
جَدُّه: عبد الله بن عمرو بن العاص السهمي........................ ٢٨٢
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٢٨٣
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٢٨٣
المسألة الثانية: في تخريجه ٢٨٣
محلّ الاستشهادِ ٢٨٤
تعليقات الأئمة ٢٨٤
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل.......................... ٢٨٤
تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزني.................. ٢٨٥
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن عمرو بن أبي عاصم................... ٢٨٥
تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرَّازي، وما أدركا عليه العلماءَ في جميع الأمصار ٢٨٥
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن أبي زيد القيرواني (ت ٣٨٩) ٢٨٦
تعليق الإمام أبي بكر؛ أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي.................... ٢٨٦
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين ٢٨٧
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يعلىٰ........................ ٢٨٨
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ٢٨٨
تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري ٢٨٩
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية.................... ٢٩٠
بابٌ في أنّ الإيمانَ يزيدُ بالطاعةِ وينقص بالمعصيةِ...................٢٩١

الشرح ٢٩٢
تراجم رجالُ الإسناد ٢٩٢
أحمد بن منيع؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ٢٩٢
عبيدة بن حميد الكوفي، أبو عبد الرحمن، المعروف بالحذاء التيمي، أو
الليثي، أو الضبي.. ٢٩٢
(الأعمش)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (أبو صالح)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (أبو هريرة
رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ٢٩٣
شرح غريب لفظ الترمذي ٢٩٣
شرح حديث: لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ٢٩٣
مسائل تتعلق بهذا الحديث: ٣٠١
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٣٠١
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٠١
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٠١
الصحيح في معنىٰ هذا الحديث.. ٣٠٣
مسائل ٣٠٤
المسألة الأولىٰ: هل يجتمع إيمانٌ مع ارتكاب الكبائر؟.................. ٣٠٤
المسألة الثانية: هل يُسَمَّىٰ مرتكب الكبيرة مؤمنًا ناقص الإيمان، أم يُسَمَّىٰ
مسلمًا وليس بمؤمن؟.. ٣٠٦
محلّ الاستشهادِ ٣٠٧
تعليقات الأئمة ٣٠٧
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل............................ ٣٠٧
تعليق الإمام أبي إبراهيم؛ إسماعيل بن يحيىٰ المُزَني..................... ٣٠٨

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ٣٠٨
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الله بن أبي زيد القيرواني.................. ٣٠٨
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين.. ٣٠٩
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية........................ ٣١٠
بابٌ في الإيمان بالملائكة.. ٣١١
الشرح ٣١١
تراجم رجال الإسناد ٣١٢
(هَنَّادٌ)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (أبو معاوية)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. (الأعمش)؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ٣١٢
(شقيق) بن سلمة الأسدي، أبو وائل الكوفي.................................. ٣١٢
(أُمُّ سَلَمة رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا): هند بنت أبي أمية، أم المؤمنين........................ ٣١٢
شرح غريب لفظ الترمذي ٣١٣
شرح حديث: إِذَا حَضَرْتُمُ المَرِيضَ أَوِ المَيِّتَ ٣١٣
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣١٨
المسألة الأولىٰ: في درجته... ٣١٨
المسألة الثانية: في تخريجه ٣١٨
المسألة الثالثة: في فوائده ٣١٨
محلّ الاستشهادِ ٣١٩
تعليقات الأئمة ٣١٩
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ وهب بن مُنبِّه الصنعاني (ت ١١٤)................ ٣١٩

تعليق الإمام أبي شِبل؛ علقمة بن قيس النخعي (ت ٦٢)................ ٣١٩
تعليق الإمام أبي جعفر؛ أحمد بن محمد الأزدي؛ المعروف بالطحاوي (ت: ٣٢١)... ٣٢٠
تعليق الحافظ أبي حاتم؛ محمد بن حِبَان البُسْتي(ت: ٣٥٤) ٣٢٠
تعليق الإمام أبي عبد الله عبيد الله بن بطة العُكْبَري.......................٣٢١
تعليق شيخ الإسلام؛ أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية........................ ٣٢٢
فائدة: قال العلامة بكر أبو زيد ٣٢٢
بابٌ في الإيمان بالجنة، وأنّها أُعِدّت للمتقين ٣٢٤
الشرح ٣٢٥
تراجم رجال الإسناد ٣٢٥
الحُسين بن حُرّيث، الخزاعي مولاهم، أبو عمار المروزي................. ٣٢٥
عليُّ بن الحسين بن واقد، أبو الحَسَن، المَروِزيُّ ٣٢٥
أبو: الحسين بن واقد المروزي، أبو عبد الله قاضي مرو.................. ٣٢٦
عبد الله بن بُرَيدة بن الحُصَيب، أبو سهل المروزي، الأَسلَمِيّ، قاضي مَرو. ٣٢٧
أبو بُرَيدة رضي الله عنه.. ٣٢٧
شرح غريب لفظ الترمذي ٣٢٨
شرح الحديث الأول والثاني ٣٢٨
الحديث الأوّل: يَا بِلاَلُ، حَدِّثْنِي بِأَرْجَىٰ عَمَل ٣٢٨
الحديث الثّاني: بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ رَأَيْتُنِي فِي الجَنَّةِ فَإِذَا امْرَأَةٌ................. ٣٣٠
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣٣٢
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٣٣٢

المسألة الثانية: في تخريجه ٣٣٢
وأما الجزء الخاص بعمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.. ٣٣٣
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٣٣
مسائل ٣٣٦
المسألة الأولىٰ: ما معنىٰ رؤياه ﷺ لبلالٍ أمامه في الجَنَّة، مع كونه ﷺ أول مَن يدخل الجَنَّة؟.. ٣٣٦
المسألة الثانية: قيل بأن ظاهر الحديث أنَّ السماع المذكور وقع في النوم؛ لأنَّ الجَنَّةَ لا يَدخلها أحدٌ إلا بعد الموت، ويحتمل أن يكون في اليقظة؛ لأن النبي ﷺ دخلها ليلة المعراج، وأمَّا بلال فلا يَلزم من هذه القصة: أنَّه دخلها؛ لأنَّ قوله: (في الجنة) ظرف للسماع، ويكون الدَّفُّ بين يديه خارجًا عنها. انتهىٰ، ٣٣٦
فما الجواب عن هذا؟.. ٣٣٧
المسألة الثالثة: هل هناك تعارض بين قوله تعالىٰ: ﴿ ٱدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾، وبين قولِ النبي ﷺ: «سَدِّدُوا وَقَارِبُوا، وَاعْلَمُوا أَنْ لَنْ يُدْخِلَ أَحَدَكُمْ عَمَلُهُ الجَنَّةَ، وَأَنَّ أَحَبَّ الأَعْمَالِ إِلَىٰ اللهِ أَدْوَمُهَا وَإِنْ قَلَّ» ؟........ ٣٣٨
المسألة الرابعة: ما الرد علىٰ قول مَن قال: «لا يدخل أحدٌ الجَنَّةَ إلا بعد موته»، مع قوله: إنَّ النبيَّ ﷺ دخلَها ليلة المعراج، وكان المعراجُ في اليقظة علىٰ الصحيح؟.. ٣٣٨
المسألة الخامسة: ما الحكمة في فضلِ الصلاة علىٰ هذا الوجه؟.......... ٣٣٩
محلّ الاستشهادِ ٣٣٩
تعليقات الأئمة ٣٣٩
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ أحمد بن حنبل............................ ٣٣٩

تعليق الإمام أبي حاتم؛ محمد بن إدريس الرازي، والإمام أبي زُرعة؛ عبيد الله بن عبد الكريم الرازي، وما أدركا عليه العلماء في جميع الأمصار ٣٤٠
تعليق الإمام أبي بكر؛ محمد بن الحُسين الآجُرِّي ٣٤٠
تعليق الإمام أبي عبد الله؛ محمد بن عبد الله الإلبيري، المعروف بابن أبي زمنين ٣٤١
تعليق الإمام أبي الحسين؛ محمد بن أبي يعلىٰ.............................٣٤٣
تعليق الإمام أبي محمد؛ عبد الغني بن عبد الواحد المقدسي ٣٤٣
بابٌ في متاعِ الجَنّة ٣٤٤
الشرح ٣٤٤
تراجم رجال الإسناد ٣٤٥
بندار؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ٣٤٥
معاذ بن هشام بن أَبي عبد الله، الدَّستَوائِيُّ، البَصرِيُّ...................... ٣٤٥
أبي: هو هشامُ بن أبي عبد الله سَنبَر، أبو بكر البصري الدّسْتَوائي ٣٤٥
عامر الأحول: هو ابن عبد الواحد البصري...............................٣٤٦
أبو الصديق الناجي...٣٤٦
أبو سعيد الخُدري؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. ٣٤٦
شرح حديث: المُؤْمِنُ إِذَا اشْتَهَىٰ الوَلَدَ فِي الجَنَّةِ ٣٤٧
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣٤٧
المسألة الأولىٰ: في درجته...٣٤٧
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٤٧
محلّ الاستشهادِ ٣٤٨
تعليقات الأئمة ٣٤٨

أكثرُ العلماء علىٰ أنَّ الجَنَّةَ فيها جِماع ولا يُولد فيها لأحدٍ ولدٌ ٣٤٨
وذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّ المؤمن إذا اشتهىٰ الولدَ في الجَنَّة كان حمله
ووضعه وسِنُّه في ساعة واحدة،.. ٣٤٩
بابٌ في حكم تارك الصلاة، وأنّها من الإيمان..........................٣٥٠
الشرح ٣٥١
تراجم رجال الإسناد ٣٥١
قُتَيبة؛ تَقدَّمَت ترجمتُه. ٣٥١
بِشر بن المُفضَّل بن لاحق الرقاشي؛ أبو إسماعيل البصري ٣٥١
الجُرَيري: سَعِيدُ بْنُ إِيَاسٍ، كنيته أبو مسعود، من أهل البصرة ٣٥١
عبد الله بن شقيق العُقَيلي.. ٣٥٢
شرح أثر: كَانَ أَصْحَابُ مُحَمَّدٍ ﷺ لا يَرَوْنَ شَيْئًا مِنَ الأَعمَالِ تَرْكُهُ كُفْرٌ غَيرَ الصَّلَاةِ
....٣٥٣
مسائل تتعلق بهذا الأثر ٣٥٤
المسألة الأولىٰ: في درجته... ٣٥٤
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٥٤
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٥٥
محلّ الاستشهادِ ٣٥٦
تعليقات الأئمة ٣٥٦
باب في التغليظ علىٰ مَن لم يشهد الجمعة أو الجماعة.................. ٣٥٧
الشرح ٣٥٧
تراجم رجال الإسناد ٣٥٧
هَنَّاد؛ تَقدَّمَت ترجمتُه... ٣٥٧

المحاربي: عبد الرحمَن بنُ مُحَمد الكُوفيّ، أَبو مُحَمد........................ ٣٥٧
ليث بن أبي سُلَيم بن زُنَيم ٣٥٨
مجاهد بن جَبْر، ويقال: ابن جبير.. ٣٥٩
عبد الله بن عباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ ٣٦٠
شرح أثر: سُئِلَ ابنُ عَبَّاسٍ عَنْ رَجُلٍ يَصُومُ النَّهَارَ وَيَقُومُ اللَّيْلَ لا يَشْهَدُ جُمْعَةً وَلَا جَمَاعَةً ٣٦٠
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣٦٠
المسألة الاولىٰ: في درجته.. ٣٦١
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٦١
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٦١
محلّ الاستشهادِ ٣٦٢
تعليقات الأئمة ٣٦٢
تعليق الحافظ أبي عمر؛ يوسف بن عبد البر النمري ٣٦٢
بابٌ في بيان عِظَم حقّ الزوج علىٰ زوجته، ووجوب طاعته بالمعروف، وفي بيان خطر التجرّؤِ علىٰ الإمامة.. ٣٦٣
الشرح ٣٦٤
تراجم رجال الإسناد ٣٦٤
هَنَّاد؛ تَقدَّمَت ترجمتُه.. ٣٦٤
جرير بن عبد الحميد بن قُرْط، الضَّبِّيّ ٣٦٤
منصور بن المعتمر بن عبد الله، أبو عَتّاب، السُّلَمِيُّ، الكُوفيُّ.................. ٣٦٥
هلال بن يساف؛ يقال: ابن إساف الأشجعي مولاهم الكوفي، أبو الحَسَن ٣٦٦
زياد بن أبي الجعد الكوفي، الأشجعي؛ وهو زياد بن رافع ٣٦٧

عمرو بن الحارث بن المصطَلِق الخزاعي، أخو جويرية، أُمِّ المؤمنين ٣٦٧
شرح حديث: كَانَ يُقَالُ: أَشَدُّ النَّاسِ عَذَابًا اثْنَانِ ٣٦٧
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣٦٨
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٣٦٨
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٦٨
محلّ الاستشهادِ ٣٦٩
تعليقات الأئمة ٣٦٩
تعليق الحافظ أبي الفرج؛ عبد الرحمن بن رجب ٣٦٩
بابٌ في إطلاق اللّعن علىٰ الأوصافِ لا الأعيانِ، والتحذير من التجرؤ علىٰ الإمامة ٣٧١
الشرح ٣٧٢
تراجم رجال الإسناد ٣٧٢
عبد الأعلىٰ بن واصل.. ٣٧٢
محمد بن القاسم الأسدي، أبو إبراهيم الكوفي، شامي الأصل، لقبه: كاو. ٣٧٢
الفضل بن دلهم الواسطي، ثُمَّ البصري، القَصَّاب.......................... ٣٧٣
الحَسَن؛ تقَدَّمَتْ ترجمتُه. ٣٧٤
أنس بن مالك بن النضر الأنصاري الخزرجي ٣٧٤
شرح حديث: لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ثَلَاثَةً ٣٧٥
مسائل تتعلق بهذا الحديث ٣٧٦
المسألة الأولىٰ: في درجته.. ٣٧٦
المسألة الثانية: في تخريجه ٣٧٦
المسألة الثالثة: في فوائده ٣٧٦

محلّ الاستشهادِ ٣٧٧
تعليقات الأئمة ٣٧٧
تعليق الإمام أبي سليمان؛ حمد بن محمد بن الخطاب (ت ٣٨٨) ٣٧٧